

مكتبة
مدبولي

الدور السياسي للقبيلة في اليمن

١٩٦٢ - ١٩٩٠

تأليف

محمد محسن الظاهري

مدرس م. كلية التجارة والادارة

جامعة صنعاء

١٩٩٦

شرايط



الدور السياسي للقبيلة في اليمن

١٩٦٢ - ١٩٩٠

الكتاب: الدور السياسي للقبيلة في اليمن ١٩٦٢-١٩٩٠

الكاتب: محمد محسن الظاهري

الطبعة: الأولى ١٩٩٦ .

الناشر: مكتبه مديوني - ٦ ميدان طلعت حرب

رقم الايداع: ٨٦٧٧ لسنة ١٩٩٥

الترقيم الدولي: 977-208-148-2

الدور السياسي للقبيلة في اليمن

١٩٦٢ - ١٩٩٠

تأليف

محمد محسن الظاهري

مدرس م. كلية التجارة والاقتصاد

جامعة صنعاء

الطبعة الأولى

١٩٩٦

الناشر

مكتبة مدبولي

ميدان طلعت حرب بالقاهرة - ج م ع

تليفون ٥٧٥٦٤٢١



کتاب تاریخ و علوم آخری

facebook.com/hisy.books



إهداء

إلى من حمل كثيراً من إيجابيات قيم القبيلة اليمنية وأعرافها ،

وجسدها قولاً وعملاً .

إلى من اختطفه القدر ، وودع الحياة الدنيا

أثناء إعداد هذه الدراسة .

إلى روح والدي ...

إلى الذين لا يروون من القبيلة اليمنية سوى مثالبها وعيوبها ...

شكر وتقدير

يطيب لى تسجيل شكرى وتقديرى لإستاذى الجليلين الأستاذ الدكتور/
كمال المتوفى والأستاذ الدكتور/ محمد صفى الدين خريوش على
توجيهاتهما الصادقة. كما أسجل شكرى وامتنانى للأستاذين القديرين أ.د.
السيد عليوه حسن وأ.د. جلال عبد الله معوض على نصائحهما القيمة.
والشكر واجب لجامعة صنعاء، وكل من قابلتهم من أبناء وشيوخ
القبائل اليمنية وأعضاء مجلس النواب وغيرهم من مسئولين ومثقفين
يمنيين.

عمر محسن (شاهرى)

مقدمة	مقدمة
<p>الفصل الثالث محددات الدور السياسي للقبيلة في اليمن</p>	<p>الفصل الأول الإطار المنهجي والنظري</p>
<p>المبحث الأول: المحددات المجتمعية للدور</p>	<p>المبحث الأول: نحو إطار منهجي لدراسة الظاهرة</p>
<p>السياسي للقبيلة اليمنية . ٩٣</p>	<p>القبيلة. ١٧</p>
<p>المطلب الأول : المحدد الجغرافي . ٩٣</p>	<p>أولاً : التعريف بالمفاهيم الأساسية :</p>
<p>المطلب الثاني : المحدد السياسي . ٩٥</p>	<p>١ - مفهوم القبيلة ١٧</p>
<p>المبحث الثاني : المحددات المرتبطة بطبيعة</p>	<p>٢ - مفهوم الدور السياسي للقبيلة ١٨</p>
<p>البنية القبلية في اليمن . ١٠٠</p>	<p>٣ - القبيلة كوحدة للتحليل . ١٩</p>
<p>المطلب الأول : المحدد الثقافي لدور القبيلة</p>	<p>ثانياً : العصبية الخلوتية والدور السياسي</p>
<p>السياسي . ١٠٠</p>	<p>للقبيلة في اليمن</p>
<p>المطلب الثاني : المحدد القيادي . ١٠٤</p>	<p>١ - مبررات استخدام مفهوم "العصبية"</p>
<p>المطلب الثالث : المحدد العددي والحربي لدور</p>	<p>لدى ابن خلدون . ٢١</p>
<p>القبيلة السياسي . ١١٥</p>	<p>٢ - مفهوم "العصبية" و "الوعي</p>
<p>المطلب الرابع : المحدد الخارجي لدور القبيلة</p>	<p>العصبية" لدى ابن خلدون ٢٣</p>
<p>اليمنية السياسي . ١٢٥</p>	<p>٣ - محدّدات قوة وقاعية العصبية</p>
<p>الفصل الرابع</p>	<p>الخلوتية ٢٤</p>
<p>القبيلة والنظام السياسي</p>	<p>المبحث الثاني : الاتجاهات النظرية في دراسة</p>
<p>في اليمن</p>	<p>القبيلة ٣٠</p>
<p>(١٩٦٣-١٩٩٠)</p>	<p>المطلب الأول : اتجاه الفكر الغربي (الليبرالي)</p>
<p>المبحث الأول: مرحلة إعلان النظام الجمهوري</p>	<p>في دراسة القبيلة. ٣٠</p>
<p>وقيام القبيلة بدور « الحرب بالإنابة</p>	<p>المطلب الثاني : الاتجاه الماركسي في دراسة</p>
<p>» (١٩٦٢-١٩٦٧) ١٣٣</p>	<p>القبيلة . ٤٢</p>
<p>المطلب الأول : القبيلة والثورة في اليمن . ١٣٣</p>	<p>المطلب الثالث : الاتجاه العربي الإسلامي في</p>
<p>المطلب الثاني : القبيلة وتكوين النخبة</p>	<p>دراسة القبيلة . ٤٨</p>
<p>السياسية إبان رئاسة السلاط . ١٣٨</p>	<p>الفصل الثاني</p>
<p>أولاً : مرحلة استرضاء القبيلة . ١٣٨</p>	<p>الإطار المجتمعي للظاهرة القبلية</p>
<p>ثانياً : مرحلة استعداد القبيلة والسعي</p>	<p>في اليمن</p>
<p>لتهميش دورها في تجنيد النخبة</p>	<p>المبحث الأول : الإطار الاجتماعي للظاهرة القبلية</p>
<p>السياسية . ١٤٠</p>	<p>المبحث الثاني : الإطار السياسي للظاهرة القبلية . ٧٢</p>
<p>المبحث الثاني : مرحلة المصالحة الوطنية وتنامي</p>	<p>المبحث الثالث : الإطار الاقتصادي للظاهرة القبلية</p>
<p>دور القبيلة (١٩٦٧-١٩٧٤) ١٤٨</p>	<p>٨٣</p>

<p>الفصل الخامس</p> <p>جدلية العلاقة بين القبيلة والدولة</p> <p>١٩٣ أولاً : الهوية اليمنية بين القبيلة والدولة</p> <p>١٩٣ ١ - القبيلة والهوية اليمنية .</p> <p>١٩٨ ٢ - لمن يكون الولاء أولاً ، حين تعارضه بين القبيلة والدولة .</p> <p>٢٠١ ٣ - أسباب استمرار الولاء للقبيلة قبل الدولة</p> <p>٢٠٢ ثانياً : أنماط العلاقة بين القبيلة والدولة</p> <p>٢٠٢ ١ - صراع القبيلة والدولة</p> <p>٢٠٣ ٢ - تحالف القبيلة والدولة</p> <p>٢٠٤ ٣ - تعايش القبيلة والدولة</p> <p>٢٠٥ ثالثاً : القبيلة اليمنية ومؤسسات المجتمع المدني</p> <p>٢٠٥ ١ - القبيلة ومفهوم المجتمع المدني</p> <p>٢٠٧ ٢ - القبيلة كمؤسسة وسيطة بين المجتمع والدولة في اليمن</p> <p>الخاتمة</p> <p>٢١٥ ١ - نتائج الدراسة</p> <p>٢٢١ ٢ - التوصيات</p> <p>قائمة المراجع</p> <p>٢٢٣</p>	<p>١٤٨ المطلب الأول : المصالحة الوطنية .</p> <p>المطلب الثاني : القبيلة وتكوين النخبة</p> <p>١٥٠ السياسية خلال رئاسة الإرياني .</p> <p>١٥٠ أولاً : التمثيل القبلي في السلطة التشريعية .</p> <p>١٥٥ ثانياً : التمثيل القبلي في السلطة التنفيذية .</p> <p>ثالثاً : أسباب تنامي الدور السياسي للقبيلة</p> <p>١٦١ إبان هذه المرحلة .</p> <p>١٦١ ١ - أسباب داخلية .</p> <p>١٦٢ ٢ - أسباب خارجية .</p> <p>المبحث الثالث : مرحلة السعي لبناء الدولة</p> <p>المركزية ومحاولة استبعاد دور القبيلة السياسي (١٩٧٤ - ١٩٧٧) .</p> <p>١٦٤ المطلب الأول : أسباب قيام حركة ١٣ يونيو</p> <p>١٦٤ وطريقة استلامها السلطة السياسية .</p> <p>المطلب الثاني : الموقف القبلي من قيام حركة</p> <p>١٣ يونيو ١٩٧٤ وأسباب عجز القبيلة</p> <p>الجنينة عن تسلم السلطة السياسية .</p> <p>١٦٦ المطلب الثالث : الحمدي ومحاولة تقوية</p> <p>السلطة المركزية</p> <p>١٧١ المطلب الرابع : الموقف السياسي لحركة ١٣</p> <p>يونيو ١٩٧٤ تجاه القبيلة .</p> <p>١٧٤ أولاً : مرحلة مهادنة القبيلة وإشراك بعض رموزها</p> <p>في السلطة السياسية .</p> <p>١٧٤ ثانياً : مرحلة السعي لتهميش القبيلة واستبعادها</p> <p>سياسياً</p> <p>١٧٧ المبحث الرابع : مرحلة استمرارية السعي لبناء</p> <p>الدولة والتعايش مع القبيلة</p> <p>(١٩٧٨ - ١٩٩٠)</p> <p>١٨١ المطلب الأول : فترة حكم الغشمي وموقفه من</p> <p>القبيلة .</p> <p>١٨١ المطلب الثاني : فترة حكم علي عبدالله صالح</p> <p>وموقفه تجاه القبيلة .</p> <p>١٨٥</p>
---	--

مقدمة الدراسة

أولاً : مشكلة الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى رصد وتحليل وتفسير الدور السياسي للقبيلة في الجمهورية العربية اليمنية، خلال الفترة (٦٢ - ١٩٩٠). وذلك عن طريق استكشاف علاقة القبيلة ببعض مكونات ووظائف النظام السياسي، مثل : عملية صنع القرار السياسي ، وتكوين النخبة السياسية والتكامل السياسي . كذلك تسعى الدراسة إلى اختبار مقولة « أن هناك بنى تقليدية تتحطم وتختفى ، وأخرى تظهر وتستمر » .

ولذا فالدراسة تحاول توضيح مدى صحة هذه المقولة ، وانطباقها على حالة اليمن.

وبالتالي فإن المشكلة البحثية تتمثل في تحديد :

- الخصائص العامة للتكوين القبلي في المجتمع اليمني .
- رصد مظاهر الدور السياسي للقبيلة.
- تبيان المحددات الأساسية لهذا الدور .
- توضيح حدود الاستمرار والتغيير في الدور السياسي للقبيلة اليمنية .

ثانياً : أهمية الدراسة:

تتبع أهمية موضوع الدراسة من كون الظاهرة القبلية كانت ومازالت من أهم السمات الرئيسة للمجتمع اليمني ، وأحد المتغيرات الحاكمة للحياة السياسية في اليمن.

ولذا فإن دراسة الدور السياسي للقبيلة اليمنية ، تتمتع بأهمية علمية وأخرى عملية.

١- الأهمية العلمية : وتتبع من الاعتبارات التالية:

- يمكن اعتبار الدور السياسي للقبيلة مدخلاً تحليلياً مناسباً لدراسة النظام السياسي اليمني.

- موضوع الدراسة ينسب إلى ما يسمى بـ « الدراسات الهجين »، أو « الدراسات البينية » والتي تقوم على الإثراء المتبادل بين حقول المعرفة العلمية ؛ حيث موضوعها يدخل في إطار علم السياسة وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا، وعلم الاقتصاد .

- مازالت الدراسات السياسية باللغة العربية عن اليمن ، دراسات محدودة ، وتأتي هذه الدراسة لتمثل جزءاً من عملية أكبر لدراسة المجتمع والدولة في اليمن بواسطة باحثين يمنيين .

٢- الأهمية العملية :

- تساهم الدراسة في الكشف عن حقيقة الظاهرة ، ومكونات البنية الاجتماعية والسياسية للنظام السياسي اليمني .

- تسعى الدراسة للتعرف على حدود تعايش القبيلة وعملية التحديث السياسي في اليمن ، بمعنى : هل تقف البنية القبلية عائقاً في وجه التنمية والتحديث السياسي ؟

- تبين مدى إمكانية تحويل العامل القبلي إلى عامل تدعيم وإثراء لمسيرة التحديث السياسي في اليمن .

ثالثاً : فروض الدراسة :

تقوم الدراسة على بعدين رئيسيين :

الأول : بُعدٌ استكشافي^(١) ، ويقوم على أساس استكشاف طبيعة الدور

السياسي للقبيلة في اليمن ، بدءاً من التعرف على طبيعة القرارات السياسية التي يمكن تلمس دور القبيلة من خلالها . مروراً بعلاقة هذا الدور بالتجنيد في النخبة السياسية ، وانتهاءً باستكشاف علاقة هذا الدور بكل من التكامل السياسي ودور الدولة المركزية .

الثاني : بُعدٌ تفسيري^(٢) ، ويقوم على أساس محاولة تفسير الدور السياسي

للقبيلة ، ومعرفة أسباب استمرار وتزايد هذا الدور ، عن طريق : توضيح العلاقة بين الوزن العددي للقبيلة ودورها الحربي ، وتمركزها الجغرافي ، ومدى التماسك بين قيادات القبيلة وأفرادها ، وتنشئتهم الاجتماعية وثقافتهم السياسية ، وطبيعة النظام السياسي القائم ، وعلاقات القبيلة الخارجية ، من جانب ، ودورها السياسي من جانب آخر .

(١) تهدف البحوث الاستكشافية إلى مزيد من التعرف على الظاهرة المدروسة ، حيث يسعى الباحث إلى صياغة مشكلات بحثية محدده تمهيداً لبحثها ، أو طرح فروض يمكن لباحثين آخرين دراستها مستقبلاً ، وهذه الدراسات الاستكشافية تستخدم عند دراسة مشكلات بحثية لا يتوفر عنها معلومات كافية . ويعتمد الباحث عند قيامه بالدراسات الاستكشافية على عدة أساليب ، منها : مراجعة الأدبيات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة ، ومقابلة الأشخاص من ذوي الخبرة العملية بمشكلة البحث .
حول مفهوم البحوث الاستكشافية ، راجع :

- محمد محمود ربيع ، إسماعيل صبري مقلد (محرران) ، موسوعة العلوم السياسية ، جزءان ، (الكويت : جامعة الكويت ، ١٩٩٣/١٩٩٤) ، ص ٤٣ ؛ عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، (القاهرة : مكتبة وهبة ، ط ٩ ، ١٩٨٥) ، ص ص ١١٧ - ١٢١

(٢) تسعى البحوث والدراسات التفسيرية إلى اختبار فروض حول العلاقات السببية بين المتغيرات . والإجراءات المتبعة في هذه البحوث يجب أن تقلل من تحيزات الباحث ، وأن تسمح بإنتاج علاقات سببية ؛ ولذا تتميز هذه الدراسات السببية (الاختبارية) بأنها أكثر ضبطاً ودقة وإحكاماً من الدراسات الكشفية .

راجع : محمد محمود ربيع ، إسماعيل صبري مقلد (محرران) ، موسوعة العلوم السياسية ، مرجع سابق ، ص ٤٤ ؛ عبد الباسط محمد حسن ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٢ - ٢٠٦

ولذا فإن الدراسة تسعى إلى اختبار صحة الفرضيات الآتية :

- هناك علاقة موجبه (طردية) بين الانتماء القبلي والتجنيد في النخبة السياسية .

هـ - هناك علاقة سالبة (عكسية) بين تزايد النفوذ السياسي القبلي ودور الدولة المركزية .

- هناك علاقة موجبة (طردية) بين الموقع الجغرافي للقبيلة ، ووزنها العددي ودورها الحربي، ومدى التماسك بين قيادات القبيلة وأفرادها ، وتنشئتهم الاجتماعية وثقافتهم السياسية ، وطبيعة النظام السياسي القائم ، وعلاقات القبيلة الخارجية ، من جانب ، ودورها السياسي من جانب آخر.

• - في حالة التعارض بين الولاء للقبيلة والولاء للدولة ، فإن الأول يجب الأخير.

رابعاً : منهج الدراسة :

إذا كانت هذه الدراسة قد اعتمدت على «العصبية الخلدونية» كإطار مرجعي لها ، ومنظور رئيسي لتحليل وتفسير الظاهرة القبلية في اليمن . فإنها قد استخدمت المنهج التاريخي المقارن ، واقتربت من بعض مقولات منهج الجماعة ، ومفاهيم البنائية - الوظيفية .

خامساً : مصادر جمع البيانات :

اعتمدت هذه الدراسة على نوعين من مصادر جمع البيانات :

- مصادر مكتبية :

حيث تم الرجوع إلى كل ما هو متوفر ومتاح من كتابات ، سياسية واجتماعية وتاريخية عن موضوع الدراسة . وكذا خطابات وأحاديث الرؤساء والزعماء وشيوخ القبائل .

- مصادر ميدانية :

وقد تم استخدام أداة «المقابلة» ، حيث تم مقابلة بعض زعماء وشيوخ القبائل ، وبعض المسؤولين السابقين (وزراء سابقين) من نوى الخبرة العملية بمشكلة الدراسة .

كما استخدمت أداة « الملاحظة » ، حيث قام الباحث بحضور بعض جلسات مجلس النواب اليمني (وخاصة حضور جلستي التصويت على مشروع قانون تنظيم حيازة الأسلحة ، وقانون التعليم) . وتتبع مناقشات وتصويت بعض الزعامات القبلية عليهما . كما تم حضور الانتخابات النيابية التي أقيمت في اليمن « الموحد » في ٢٧ نيسان / إبريل ١٩٩٢ .

وقد شارك الباحث في هذه الانتخابات كناخب ومرشح معاً .

سادساً : أساليب تحليل البيانات :

استخدمت الدراسة أسلوب التحليل (الكيفي والكمي) معاً بشكل تكاملي ، ووفقاً للملائمة المنهجية ، ومدى توفر المعلومات الصحيحة والمتاحة عن الظاهرة موضع التحليل .

سابعاً : حدود الدراسة :

١ - الإطار الزمني للدراسة :

سوف تقتصر الدراسة على تناول الدور السياسي للقبيلة في الجمهورية العربية اليمنية من الفتره ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٩٠ . وهذا التحديد الزمني مرده إلى الاعتبارات الآتية :

- إن عام ١٩٦٢ بالنسبة لليمن يمثل حدثاً تاريخياً هاماً ؛ حيث قام الشعب اليمني بثورته في ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٦٢ ، معلناً نظامه الجمهوري ، ورافضاً للنظام الإمامي السالف . وبالتالي فإن من المفترض أن الدور السياسي القبلي في اليمن اتخذ مساراً معيناً ، يختلف عن الفترة السابقة على قيام الثورة وإعلان النظام الجمهوري .

- إن عام ١٩٩٠ هو عام اندماج الجمهورية العربية اليمنية (الشطر الشمالي من الوطن اليمني) ككيان سياسى وقانونى مع الشطر الجنوبي من اليمن ، وقيام دولة اليمن الموحد بشطريه «الجمهورية اليمنية» . ولذا فإن هذا العام - أى عام ١٩٩٠ - يمثل نقطة تحول فى تاريخ اليمن الجديد « اليمن الواحد » ، وهذا بدوره يفترض أنه يمثل مرحلة تحول جديدة للنور القبيلة السياسى فى اليمن الواحد . وبالتالي فإن الدراسة تنتهى عند هذا العام .

٢- الإطار الموضوعى للدراسة :

سيتم التركيز فى هذه الدراسة على النور السياسى للقبائل اليمنية الفاعلة ، عبر شيوخها ، فى الجمهورية العربية اليمنية ، أمثال تجمعي قبائل «حاشد» و«بكيل» .

ثامناً : تقسيم الدراسة .

تنقسم هذه الدراسة إلى خمسة فصول ، تسبقها مقدمة وتعقبها خاتمة .

الفصل الأول : ويشمل الإطار المنهجى والنظري للدراسة . حيث تناول المبحث الأول ، التعريف بالمفاهيم الأساسية للدراسة (مثل مفاهيم : القبيلة ، النور السياسى ، والقبيلة كوحدة تحليل) . كما اقتربت هذه الدراسة من « العصبية الخلدونية » ؛ لتكون إطاراً تحليلياً وتفسيرياً لها . وفى المبحث الثانى تناولت الدراسة ، الاتجاهات النظرية فى دراسة القبيلة ، بدءاً من الاتجاه الغربى بشقيه (الليبرالى والماركسي) ، وانتهاء بالاتجاه العربى الإسلامى .

الفصل الثانى : ويشمل الإطار المجتمعي للظاهرة القبلية فى اليمن . حيث تم دراسة الأطر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لهذه الظاهرة.

الفصل الثالث : وقد تم فيه تناول محددات الدور السياسى للقبيلة اليمنية . فتم تصنيف هذه المحددات إلى مجموعتين ، الأولى تضمنت المحددات المجتمعية للدور السياسى للقبيلة ، وتتفرع إلى محددات جغرافيه وسياسية . أما المجموعة الأخيره فقد ضمت المحددات المرتبطة بطبيعة البنية القبلية اليمنية ذاتها ، كالمحددات الثقافى ، القيادى ، العدى والحربى ، والمحدد الخارجى .

الفصل الرابع : وقد خصص لتناول القبيلة والنظام السياسى فى اليمن ، خلال الإطار الزمنى المقترح للدراسة (١٩٦٢-١٩٩٠) . وقد قسمت الدراسة هذا الفصل إلى أربع مراحل تحليلية ، مربها النظام السياسى اليمنى ، وأثرت سلباً وإيجاباً على الدور السياسى للقبيلة اليمنية . فتضمن المبحث الأول ، مرحلة إعلان النظام الجمهورى ، وقيام القبيلة بدور « الحرب بالإنابة » . أما المبحث الثانى ، فقد تناول ، ما سمته الدراسة مرحلة المصالحة الوطنيه ، وتنأى دور القبيلة السياسى . وفى المبحث الثالث، تم دراسة محاولات السلطة السياسيه اليمنيّه ، وسعيها لبناء دولة مركزية فى اليمن من دون القبيلة واختتم هذا الفصل بمبحث، تناول مرحلة سعى النظام السياسى لبناء دولة يمنيّه حديثه ، فى إطار التعايش مع القبيلة .

الفصل الخامس : وقد تناول علاقة التأثير والتأثر بين القبيلة والدولة : بدءاً بموقف القبيلة من الهوية اليمنية ، وتوضيح لمن يكون الولاء فى حالة تعارضه بين القبيلة والدولة . مروراً بدراسة أنماط العلاقة بين القبيلة والسلطات السياسيه المتعاقبه . وانتهاءً بدراسة علاقة القبيلة اليمنية بمؤسسات المجتمع المدنى الحديثه .



کتاب تاریخ و علوم آخری

facebook.com/hisy.books



الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

يتناول هذا الفصل الإطار النظري لدراسة الظاهرة القبلية. بدءاً من التعريف بالمفاهيم الأساسية، كمفهوم القبيلة، ودورها السياسي باعتبارها وحدة التحليل الرئيسية في هذه الدراسة، مروراً بدراسة مفهومي «العصبية» و«الوعي العصبى» لدى ابن خلدون، مع توضيح محددات قوة العصبية الخلدونية وفعاليتها. وانتهاءً بتناول الاتجاهات النظرية في دراسة القبيلة، كالاتجاه الغربى بشقيه (الليبرالى والماركسى)، وكذا الاتجاه العربى الإسلامى.

— المبحث الأول : نحو إطار منهاجى لدراسة الظاهرة القبلية

أولاً : التعريف بالمفاهيم الأساسية :

١ - مفهوم القبيلة :

« تعرف القبيلة^(١) فى هذه الدراسة على أنها «مجموعة بشرية متضامنة، تشعر بانتسابها إلى أصل قرابى مشترك، تجمعها ثقافة، وأعراف ومصالح مشتركة. تقطن أرضاً محددة، غالباً وتشكل تنظيمًا اجتماعيًا، سياسيًا، اقتصاديًا وعسكريًا واحدًا.

(١) للوقوف على مفهوم القبيلة فى اليمن، راجع :

رشاد العليمى، القضاء القبلى فى المجتمع اليمنى، (بدون مكان النشر : دار الوادى للنشر والتوزيع، بدون طبعة، بدون تاريخ)، ص ٩ - ١٣، سيد مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث : اليمن والإمام يحيى، (القاهرة : مكتبة مدبولى، ط ٣، ١٩٨٣)، ص ٢٠ - ٢١، عادل مجاهد الشرجبى، «التحضر والبنية القبلية فى اليمن - دراسة حالة لمدينتى صنعاء وتعز»، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٩١، ص ٧ - ح، على بن على صبره، اليمن الوطن الأم، (صنعاء : وزارة الإعلام والثقافة، ط ١، ١٩٨٦)، ص ١٢ - ١٣، ٢١٢، ٢١٦ - ٢١٧ فضل على أحمد أبو غانم، القبيلة والدولة فى اليمن، (القاهرة : دار المنار، ط ١، ١٩٩٠)، ص ٤٣ - ٤٨.

استناداً للتعريف السابق، فإن مفهوم «القبيلة» اليمنية يشمل المكونات

التالية :

- التضامن، فالقبيلة جماعة متضامنة ومتماسكة فيما بينها.
- الشعور بالقرابة، سواء كان مصدره واقعاً أم وهماً.
- الثقافة، حيث تحكمها ثقافة وأعراف واحدة.
- الأرض، فالقبيلة اليمنية تسيطر على أرض محددة، غالباً.
- التنظيم الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي، والعسكري الخاص بها.

٢- مفهوم «الدور السياسي للقبيلة» :

تعرف هذه الدراسة مفهوم الدور السياسي للقبيلة، بأنه «مجموعة لأفعال والإجراءات التي تمارسها القبيلة عبر ممثليها (مشايخها)؛ للوصول إلى السلطة السياسية، أو التأثير على صانعيها، بغية تحقيق أهداف ومصالح القبيلة وزعمائها». /
وانطلاقاً من هذا التعريف لمفهوم الدور السياسي للقبيلة، يمكن إيراد الملاحظات التالية :

- يدخل في التعريف السابق، لمفهوم الدور السياسي للقبيلة، كل تصرف أو نشاط سياسي، أو ذي مدلول سياسي. ويخرج عن نطاقه كل ما هو غير سياسي.

- تنظر الدراسة، هنا، إلى «القبيلة» على أنها تجمع بعضاً من سمات الحزب السياسي، وجماعات الضغط.

- فالقبيلة تسعى للوصول إلى السلطة السياسية (وهذه إحدى سمات الحزب السياسي)، وهي كذلك تسعى للتأثير في صنع القرارات السياسية، بما يحقق مصالحها، (وهذه من سمات جماعات الضغط).

- تجمع «القبيلة» فى أنشطتها، وأفعالها السياسية بين كل من الرسمية واللا رسمية:

- تفترض الدراسة، أن مصالح القبيلة تتحقق عبر زعمائها وممثليها، فى الغالب، ولذا سيتم تتبع التصرفات والأفعال السياسية التى يقوم بها هؤلاء الزعماء، كجزء من رصد وتحليل وتفسير الدور السياسى للقبيلة عامة، بصرف النظر عن إمكانية قيام تعارض بين مصالحتى كل من القبيلة وزعمائها؛ لأن وجود «الوعى العصبى» و«محددات العصبية القبلية» و«فاعليتها» وفقاً للمفهوم الخلدونى، والذين تأخذ بهما هذه الدراسة، يفترضان انسجام وتوافق مصالح كل من القبيلة وزعمائها (مشايخها).

٣- «القبيلة» كوحدة تحليل :

تأخذ الدراسة بمفهوم «القبيلة» كوحدة تحليل، حيث سيتم تناول الظاهرة الاجتماعية فى اليمن من مدخل «القبيلة».

فإذا كانت وحدات التحليل فى : المنهج البنائى - الوظيفى هى «البناء والوظيفة»، وفى المنهج المؤسسى «المؤسسة»، وفى المنهج الطبقي «الطبقة»، والمنهج النخبوى «النخبة»، وفى منهج الجماعات «الجماعة»^(١)، فإن وحدة التحليل، هنا، هى «القبيلة».

(١) للتعرف على أهم مقولات هذه المناهج، وإيجازاتها ومثالبها، أنظر :

كمال المتوفى، نظريات النظم السياسية، (الكويت : وكالة المطبوعات الطبعة الأولى، ١٩٨٥)، ص ١٧ - ١٣١.

وتستند الدراسة في اتخاذها للقبيلة كوحدة تحليل إلى الحقائق الآتية :

- مازالت « القبيلة » هي المكون الأساسي للمجتمع اليمني، حيث يتكون من مجموعة قبائل.

- تمثل « القبيلة » أكثر العناصر الاجتماعية والسياسية فعالية، فهي من أهم المتغيرات التفسيرية للواقع الاجتماعي اليمني.

- تمثل القبيلة مدخلاً تحليلياً مناسباً لفهم الظاهرة السياسية. فهي أحد المتغيرات الحاكمة والمحددة لدخلات النظام السياسي اليمني ومخرجاته.

ويفهم « المخالفة »، فإنه لا يمكن تحليل المجتمع اليمني بالمفاهيم الأخرى (كالطبقة، المؤسسة، النخبة، الجماعة*، البناء - الوظيفة). فهذه المفاهيم تتقاطع مع القبيلة، ولا تتطابق معها.

* يلاحظ أن « القبيلة » تتفق مع مفهوم « الجماعة » من حيث التأثير على اتجاهات وسلوك الأعضاء؛ بما تفرسه في نفوسهم من قيم ومفاهيم سياسية واجتماعية. وكذا التأثير على النظام السياسي ككل، بما تقوم به من تأثير في السياسة.

- قيام القبيلة اليمنية بحمل مسؤولية مباشرة في الحكم؛ حيث تسعى للوصول إلى السلطة. بينما الجماعة وجماعة المصلحة تحديداً، تحجم عن الوصول إلى السلطة، وإن كانت تسعى للتأثير في صنع السياسات العامة.

1 - القبيلة عبارة عن تنظيم اجتماعي، سياسي، اقتصادي وعسكري، يتسم بالديمومة والاستمرار والقدم. وتقوم العضوية فيه على أساس قرابي، غالباً، بينما جماعات المصلحة تستند إلى روابط حديثة، مهنية اختيارية، غير إرثية ارتبطت نشأتها بقيام المجتمعات الحضرية والصناعية.

- إن أساليب ووسائل القبيلة في التعبير عن أهدافها ومطالبها تتسم بالوضوح والعلانية (حيث تعبر عن مطالبها عبر مؤتمراتها القبلية)، بينما تتبع جماعات المصلحة أساليب سرية، ومساومات غير شرعية، أحياناً.

- وحدة التحليل في « منهج الجماعة » هي الجماعة وليس الفرد، بينما في النظام القبلي، فإن وحدة التحليل والاهتمام الأساسي ينصب على القبيلة من خلال زعيمها (شيخها) فالشيخ له تأثير كبير في حياة المجتمع القبلي.

=

فمفهوم «الطبقة»، مثلاً، لا يسعفنا فى تحليل الواقع الاجتماعى والسياسى اليمنى؛ لأنه لا توجد طبقات، أو تقسيم طبقي واضح فى المجتمع اليمنى. كذلك لا توجد مؤسسات سياسية رسمية فاعلة ومؤثرة فى المجتمع اليمنى، أما «القبيلة» فقد أثبتت، واقعياً، أنها تتمتع بقدر كبير من الاستمرار، والاستقرار، والفاعلية.

ثانياً : العصبية الخلدونية والدور السياسى للقبيلة فى اليمن :

تستخدم الدراسة مفهوم «العصبية الخلدونية» كمفهوم رئيسى فى تحليل وتفسير الدور السياسى للقبيلة فى اليمن.

١ - مبررات استخدام مفهوم «العصبية» لدى ابن خلدون :

يتأسس تبني هذا المفهوم على الاقتناع بملاءمة «المفهوم الخلدونى» وكفايته المنهجية فى تحليل وتفسير «بعض» جوانب الظاهرة المدروسة فى «العصبية

= وفى هذا السياق، يلاحظ انحياز تحليلات رواد نظرية الجماعة للثقافة الغربية، حيث ركزت على جماعات المصالح، خصوصاً الجماعات الرسمية كمنظمات العمال ومنظمات رجال الأعمال والكنيسة والبيروقراطية فى المجتمع الأمريكى ودول أوروبا الغربية. ورغم قيام بعض علماء السياسة بدراسة جماعات المصلحة فى بعض دول العالم الثالث، إلا أنهم ظلوا أسرى لنفس الإطار التحليلى الذى يهتم بالجماعات الرسمية ويتجاهل الجماعات غير الرسمية كالجماعات القروية، (اللاتنية والإقليمية) فى المجتمعات غير الغربية. فهذه الجماعات ما زالت تغلب دوراً هاماً وخطيراً فى عملية صنع القرار السياسى.

للتعرف تفصيلاً على أهم مقولات منهج الجماعة، وأنواعها وإيجابيات ومثالب هذا المنهج، راجع :

كمال المنوفى، نظريات النظم السياسية، المرجع السابق، ص ٢٩ - ٤٢.

الخلونية» ما زالت تحتفظ بأهميتها التحليلية، ومن ثم فإن مشروعية الأخذ بها*
لدراسة «بعض» ظواهر المجتمع العربي المعاصر يعزى لسببين رئيسيين:

الأول : مازال مجتمعنا العربي المعاصر تتقاسمه العصبية (١) :

فالنظام الاجتماعي العربي، بشكل عام، ما انفك ينهض على القبيلة أو العائلة (٢)، وأسسها وأنماط العلاقات فيه لم تتغير كثيراً، عما كان عليه الوضع في عصر ابن خلدون (٣). إن المفاهيم والقيم البدوية والقبلية التي تناولها ابن خلدون متوغلة في أعماق النفوس، مؤثرة في مواقف وأنماط سلوك الإنسان العربي المعاصر (٤).

* يرى كثير من المفكرين والباحثين العرب إمكانية الاستعانة بالمفاهيم الخلونية في دراسة الواقع العربي، ومن هؤلاء، على سبيل المثال لا الحصر :

- المختار الهراس، «القبيلة والدورة العصبية»، المستقبل العربي، عدد ٩٨، إبريل ١٩٨٧، ص ٤٧، ٦٥ - ٦٦؛ عبد العزيز النوري، «ابن خلدون والعرب (مفهوم الأمة العربية)»، المستقبل العربي، عدد ٦١، مارس ١٩٨٤، ص ١٥؛ على الدين هلال، «العصبية والتضامن الاجتماعي عند ابن خلدون»، مجلة الدوحة، عدد ١١٩، نوفمبر ١٩٨٥، ص ٤٨؛ كمال المنوفي، «العائلة والسياسة في الوطن العربي»، الفكر الاستراتيجي العربي، العددان ٨ - ٩، يوليو ١٩٨٣، أكتوبر ١٩٨٣، ص ١٨١؛ محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون : العصبية والدولة، (المغرب : دار النشر المغربية، ط ٤، ١٩٨٤)، ص ٣٨٨ - ٣٩٠، ٣٩٩ - ٤٠٠؛ محمود عودة، في سليمان خلف وآخرون (ثروة)، «النظرية وإشكاليات البحث الاجتماعي في المجتمع العربي المعاصر» المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد ٣٧، شتاء ١٩٩٠، ص ٢٤٦؛ محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي. (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٨)، ص ٢٤، ٣١ - ٣٣، ٣٩؛ محمد عزت حجازي، «الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع في الوطن العربي»، في : محمد عزت حجازي (وآخرون)، نحو علم اجتماع عربي، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، ١٩٨٩)، ص ٤٠؛ غالي شكري، «من الإشكاليات المنهجية في الطريق العربي إلى علم اجتماع المعرفة، في : محمد عزت حجازي (وآخرون)، نحو علم اجتماع عربي، المرجع السابق، ص ٩٤ - ٩٥؛ خلدون حسن النقيب، «بناء المجتمع العربي : بعض الفروض البحثية»، المستقبل العربي، السنة ٧، العدد ٧٩، أيلول/سبتمبر ١٩٨٥، ص ٣٦، ٣٦.

(١) عبد الله العروى، ثقافتنا في ضوء التاريخ، (الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي، ١٩٨٣)، ص ٧٥ - ٧٧ نقلاً عن : المختار الهراس، «القبيلة والدورة العصبية»، مرجع سابق، ص ٦٥ (الهامش).

(٢) كمال المنوفي، «العائلة والسياسة في الوطن العربي»، مرجع سابق، ص ١٨١.

(٣) منى أبو الفضل، مدخل منهاج في دراسة النظم السياسية العربية، محاضرات لطلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٨٢ - ١٩٨٣، ص ٦٤.

(٤) المختار الهراس، «القبيلة والدورة العصبية»، مرجع سابق، ص ٤٧.

الثانى : قيام ابن خلدون باستقراء لمشاكل المجتمع العربى وقضاياها^(١) :

فقد أثار قضايا مازالت معاشة فى واقعنا العربى المعاصر، كالعلاقة بين العصبية والدين^(٢)، وصراع البداوة والحضارة، وإشكالية العصبية والدولة، والأزمة التكوينية لدولة القبيلة^(٣).

٢ - مفهومها «العصبية» و «الوعى العصبى» لدى ابن خلدون :

تُعرف العصبية الخلدونية^(٤) ، كما يراها «الجابرى»، وتتبناها الدراسة بأنها:

«رابطه اجتماعية سيكولوجية-شعورية ولا شعورية- تربط أفراد جماعة معينة قائمة على القرابة المادية أو المعنوية، ربطاً مستمراً يبرز ويشتد عندما يكون هناك خطريهدد أولئك الأفراد كأفراد أو كجماعة»^(٥).

أما الوعى العصبى^(٦) فيقصد به «شعور الفرد، الدائم، بأنه جزء من العصبية* التى ينتمى إليها. بحيث يفقد فرديته ويتقمص شخصية عصبته» ويمارس هذا الشعور نوعاً من التأثير والتوجيه لآراء ومواقف هذا الفرد بحيث يجعله مدافعاً عن

(١) عبد القادر عرابى، «قراءة سوسيولوجية فى منهجية ابن خلدون»، المستقبل العربى، يوليو ١٩٨٩، العدد ١٢٥، ص ١٠٨.

(٢) منى أبو الفضل، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٣) عبد القادر عرابى، مرجع سابق، ص ١٠٨.

(٤) يقول ابن خلدون : «إن العصبية إنما تكون من الالتحام بالنسب أو ما فى معناه (وهى) ... النعرة على ذوى القربى وأهل الأرحام أن ينالهم ضيم أو تصيبهم هلكة... نزعة طبيعية فى البشر مذ كانوا» أنظر :

- مقدمة ابن خلدون، على عبد الواحد وافي (تحقيق وتقديم)، الجزء الثانى، (القاهرة : دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط ٣، بدون تاريخ)، ص ٤٨٤.

(٥) محمد عابد الجابرى، فكر ابن خلدون : العصبية والدولة، مرجع سابق، ص ٤٥٩.

(٦) المرجع السابق نفسه، ص ٢٥٣ - ٢٥٤.

* المقصود بـ «العصبية» هنا : الجماعة القبلية التى تقوم على الرابطة العصبية.

عصبته ضد أى خطر خارجى يهدد كيائها المادى والمعنوى. كما أن العصبية، بدورها، تنود عن الفرد حيث تعرضه لخطر ما. إن أخطر ما يهدد وحدة العصبية وكيانها، سعى أى فرد منها إلى الانفراد بتحقيق منافعه، ومصالحه الخاصة، والاستئثار بمال العصبية ومكاسبها المادية والمعنوية، ولذا فإن تضامن العصبية مع الفرد مشروط بحفاظه على مصلحة العصبية، وسعيه لتحقيق أهدافها ومنافعها^(١).

٣- محددات قوة وفاعلية العصبية الخلدونية :

تحدد فاعلية العصبية الخلدونية بعوامل ثلاثة : قرابى واقتصادى ومعنوى.

صلة القرابى

١- المحدد القرابى :

يرى ابن خلدون أن من مصادر العصبية وقوتها : النسبُ وصلة الدم أو الرحم، لأن «...صلة الرحم طبيعى فى البشر إلا فى الأقل. ومن صلتها النعرة على ذوى القربى وأهل الأرحام أن ينالهم ضيم أو تصيبهم هلكة»^(٢). فالعصبية تتولد من القرابة، وتستند إلى وحدة النسب^(٣). وأساسها استعداد فطرى يدفع الفرد إلى نصرة قريبة فى النسب، والذود عنه والنعرة عليه^(٤). وهذا التضامن والتناصر يكونان أشد قوة بين أصحاب النسب القريب، مقارنة بالنسب البعيد كالحلف والولاء. فـ «النعرة تقع عن أهل نسبهم المخصوص، وعن أهل النسب العام؛ إلا أنها فى النسب الخاص أشد لقرب اللحمة»^(٥).

(١) الجابرى، المرجع السابق، ص ٢٥٥.

(٢) ابن خلدون، المقدمة، جزء ٢، مرجع سابق، ص ٤٨٤.

(٣) ساطع الحصرى، دراسات عن مقدمة ابن خلدون، (بيروت : دار الكتاب العربى، ط ٣، ١٩٦٧)، ص ٣٣٥.

(٤) الجابرى، العصبية والدولة، مرجع سابق، ص ٢٥٨.

(٥) المقدمة، جزء ٢، مرجع سابق، ص ٤٨٨.

ورغم أن العصبية «... نزعة طبيعية في البشر مذكأنوا»^(١). إلا أن التاريخ ربما لم يذكر أبداً، شعباً يفوق الشعب العربي في تمسكه بعصبيته، وتقديم صلة الرحم على ما سواها من الصلات^(٢).

ب - المحدد الاقتصادي :

إذا كان ابن خلدون قد جعل من القرابة أو النسب أحد محددات فاعلية العصبية وقوتها، إلا أنه لا يربط هذه العصبية بالنسب أو القرابة الدموية ربطاً مطلقاً. فهو لا يجعل العصبية ملازمة للنسب بشكل مباشر، إنما هي نتيجة ما يسميه بـ «ثمرات النسب»، وليست نتيجة للنسب نفسه^(٣). فـ «... إذا وجدت ثمرات النسب فكأنه وجد...»^(٤).

ويقصد ابن خلدون بثمرات النسب، وفائدته «... هذا الالتحام الذي يوجب صلة الأرحام حتى تقع المناصرة والنعرة، وما فوق ذلك مستغنى عنه؛ إذ النسب أمر وهمي لا حقيقة له؛ ونفعه إنما هو في هذه الوصلة والالتحام»^(٥).

إن المقصود بالنسب لدى ابن خلدون ليس القرابة الدموية وحدها، كما تقدم، بل هو الانتماء الفعلي إلى جماعة معينة، أي إلى عَصَبَة ما، لدرجة أنه يدخل في نطاق النسب طول المعاشرة^(٦). فالعشرة أو الصحبة توصل إلى نتائج مماثلة لما يحدث من قرابة النسب والدم^(٧).

(١) المقدمة، المرجع السابق نفسه، ص ٤٨٤.

(٢) طه حسين، فلسفة ابن خلدون الاجتماعية، ترجمة: محمد عبد الله عنان، (القاهرة: مطبعة الاعتماد، الطبعة الأولى، ١٩٢٥)، ص ٨٦.

(٣) الجابري، العصبية والدولة، مرجع سابق، ص ٢٥٩.

(٤) ابن خلدون، المقدمة، جزء ٢، مرجع سابق، ص ٤٨٧.

(٥) المرجع السابق نفسه، ص ٤٨٤.

(٦) الجابري، العصبية والدولة، مرجع سابق، ص ص ٢٥٩ - ٢٦٠.

(٧) الحصري، مرجع سابق، ص ٣٢١.

لقد وسع ابن خلدون، إذن، من المفهوم الضيق للنسب ليشمل كلا من الحلف* والولاء**، لأن «... بعضاً من أهل الأنساب يسقط إلى أهل نسب آخر بقربة أو حلف أو ولاء...»^(١).

فالحلف والولاء يولدان النصرة لأصحابهما، لأن «... نعمة كل واحد على أهل ولائه وحلفه للأئمة التي تلحق من اهتمام جارها أو قريبها أو نسبها بوجه من وجوه النسب...»^(٢).

وفى هذا الإطار نجد ان ابن خلدون قد استحدث تعبير «نسب الولاء» قياساً على تعبير «نسب الولادة»^(٣). فـ «... اللحمة الحاصلة من الولاء مثل لحمة النسب أو قريباً منها»^(٤).

إن تأثير القرابة ووحدة النسب في توليد الالتحام، وتفعيل العصبية، هو نتيجة طبيعية للصحة والعشرة معاً^(٥)، «لأن أمر النسب وإن كان طبيعياً فإنما هو وهمي، والمعنى الذي كان به الالتحام إنما هو العشرة والمدافعة وطول الممارسة والصحة بالمربي والرضاع وسائر أحوال الموت والحياة. وإذا حصل الالتحام بذلك جاءت النعمة والتناصر»^(٦).

* يقصد بالحلف : تحالف فريقين من قبيلتين مختلفتين، يتعايشان معاً ثم يصبحان مع الأيام كئيهما من قبيلة واحدة، ويدخل نسب الفريق الأضعف في نسب الفريق الأقوى.

** ويقصد بالولاء : عندما يحتاج رجل ما إلى حماية، فيلجأ إلى قبيلة قوية فتحميه. فيصبح مولى لها، ثم يدخل نسبه مع الأيام في نسبها. انظر : عمر فروخ، تاريخ الجاهلية، (بيروت : دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، ١٩٨٤)، ص ١٥٠.

(١) ابن خلدون، المقدمة، جزء ٢، ص ٤٨٣.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ٤٨٤.

(٣) ساطع الحصري، مرجع سابق، ص ٣٣٦.

(٤) ابن خلدون، المقدمة، جزء ٢، مرجع سابق، ص ٤٨٤.

(٥) الحصري، مرجع سابق، ص ٣٣٦.

(٦) ابن خلدون، المقدمة، جزء ٢، مرجع سابق، ص ٥٦٨.

وتستمد قوة العصبية من الظروف المادية القاسية الناجمة عن ضالة أدوات الإنتاج وقساوة الطبيعة، والتي بدورها تفرض على العصبية أو القبيلة نوعاً من التضامن القوى، بغية حماية مصلحتها المشتركة، ومن ثم توفير ظروف معيشية أفضل^(١).

وهكذا نجد أن الحلف والولاء، وأمور المعاش، جميعها أمور اقتصادية يرى ابن خلدون، كما سبق، أنها تشكل محدداً رئيسياً في الحفاظ على العصبية القبلية، وتفعيلها.

جـ - المحدد المعنوي : *سابع حيث مضمون*

لم تقتصر محددات فاعلية، وروافد العصبية الخلدونية على الجوانب القربانية، والمادية (الاقتصادية) فحسب، بل يرى ابن خلدون أن «عصبية» تشتمل على محددات أخرى معنوية. فالعصبية الخلدونية، تعتمد، ضمن ما تعتمد على القيم الروحية (الدين)، والسمات الأخلاقية كالخير، والشجاعة، والوفاء بالعهد، وقيم الإسهام والمشاركة وتقديم المصلحة العامة المشتركة على المصلحة الشخصية الضيقة.

فالدين يسهم في تعزيز قوة العصبية؛ بتجاوزه لكل أشكال التلاحن والتنازع العصبى، وتخطى الحدود والفواصل العصبية الضيقة. ومن ثم رقد التلاحم العصبى بالمشاعر الدينية؛ ليغدو أوسع وأشمل وأكثر فاعلية^(٢)، ورشادة، ذلك «... أن الصبغة الدينية تذهب بالتنافس والتحاسد الذى فى أهل العصبية وتُفرد الوجهة إلى الحق»^(٣).

(١) الجابرى، العصبية والدولة، مرجع سابق، ص ٣٦٨ - ٣٦٩.

(٢) المختار الهرامى، «القبيلة والدولة العصبية»، مرجع سابق، ص ٥٢.

(٣) المقدمة، جزء ٢، مرجع سابق، ص ٥٢٧. كذلك انظر : ص ٥١٦، ٥٢٦.

كذلك يذهب ابن خلدون، إلى أن القيم الأخلاقية تسهم في دعم العصبية، وتفعيلها سياسياً فقيم : الخير، والشجاعة، والوفاء بالعهد، وحماية الشريعة، وتوقير العلماء، والانصياع للحق والترفع عن الغدر والمكر والخديعة، هي من خلق السياسة وفضائلها يتعين على الحاكم، وأهل العصبية التمسك بها، والحفاظ عليها؛ لأنها مصدر شرعيتهم في الحكم، فأهل العصبية، كما يقول ابن خلدون «...يتنافسون في الخير وخلافه من الكرم والعفو عن الزلات... والوفاء بالعهد، وبذل الأموال في صون الأعراض، وتعظيم الشريعة، وإجلال العلماء الحاملين لها... والانقياد إلى الحق... واستماع شكوى المستغيثين... والتجافى عن الغدر والمكر والخديعة ونقض العهد، وأمثال ذلك... أن هذه خلق السياسة قد حصلت لديهم، واستحقوا بها أن يكونوا ساسة لمن تحت أيديهم...»^(١).

وذهب ابن خلدون، عند حديثه عن عمر الدولة وتحديدده لها بثلاثة أجيال، إلى أن أهل العصبية الحاكمة، في الطور الأول، متمسكون بالقيم الأخلاقية الحافظة للعصبية وقوتها. فهم «... لم يزالوا على خلق البداوة وخشونتها وتوحشها من شظف العيش والبسالة والافتراس والاشتراك في المجد، فلا تزال بذلك سؤرة العصبية محفوظة فيهم... وجانبهم مرهوب، والناس لهم مغلوبون»^(٢).

كذلك يؤكد ابن خلدون على الفضائل والقيم السياسية الإيجابية، التي يتصف بها الحاكم السياسي، وتكسب عصبية قدرة على المواجهة، عند حديثه عن الطور الأول من أطوار الدولة الخمسة، حيث يقول :

«فيكون صاحب الدولة في هذا الطور أسوة في اكتساب المجد وجباية المال والمدافعة... والحماية، لا ينفرد دونهم بشيء؛ لأن ذلك هو مقتضى العصبية»^(٣).

(١) المقدمة، المرجع السابق نفسه، ص ٥٠٥ - ٥٠٦.

(٢) المرجع نفسه، ص ٥٤٦.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص ٥٥٢ - ٥٥٤.

وهكذا يلاحظ أن «... العلاقات السائدة داخل العصبية الحاكمة، في هذا
الطور، تقوم على أساس «الديمقراطية القبلية» أو ما يسميه ابن خلدون بـ «المساهمة
والمشاركة»^(١).

وخلاصة القول : إن القيم الدينية، والأخلاقية وكذا الفضائل السياسية، كقيم
معنوية، تتناسب طردياً مع فاعلية العصبية الخلدونية وقوتها.

(١) الجابري، العصبية والدولة، مرجع سابق، ص ٢٢٨.

كذلك انظر : المقدمة، جزء ٢، مرجع سابق، ص ٥٥٤.

المبحث الثاني : الاتجاهات النظرية فى دراسة القبيلة

سيتم فى هذا المبحث تناول أهم اتجاهات التعريف بمفهوم القبيلة وفقاً للتقسيم التالى :

المطلب الأول : اتجاه الفكر الغربى (الليبرالى) فى دراسة القبيلة.

المطلب الثانى : الاتجاه الماركسى فى دراسة القبيلة.

المطلب الثالث : الاتجاه العربى الإسلامى فى دراسة القبيلة.

المطلب الأول : اتجاه الفكر الغربى (الليبرالى) فى دراسة القبيلة :

سيتم فى هذا المطلب دراسة المفهوم الغربى (الليبرالى) للقبيلة من منظور أوسع، هو منظور التحديث، حيث يتم بدءاً ببيان البعد التاريخى للمفهوم الغربى للتحديث، مروراً بدراسة أبعاده الاجتماعية والسياسية، وكذا موقفه، تحديداً، من القبيلة كمؤسسة (أو بنية) تقليدية. وانتهاءً بنظرة تقويمية عامة لهذا المنظور التحديثى.

أولاً : تطور المنظور الغربى للتحديث :

ذاع استعمال مفهوم «التحديث Modernization» فى العلوم الاجتماعية، عقب الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت النظريات والدراسات المتعلقة بالتحديث تكتسب رواجاً لدى أوساط الباحثين الأمريكيين تحديداً^(١). فقد شهد منتصف خمسينات هذا القرن - فى الولايات المتحدة الأمريكية - ظهور تيار واسع، ومتنوع من نظريات التحديث يسعى للاهتمام بمشكلات الدول المستقلة حديثاً. وكان لهذا الاهتمام بغدان أحدهما أكاديمى، والآخر سياسى^(٢).

(١) مجد شقرون، «مفهوم التحديث واستعماله فى سوسيولوجيا المجتمعات النامية»، (المغرب) م. الوحدة، السنة الثامنة، العدد ٨٥ (تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١) ص ٩.

(٢) كامل عمران، «نظريات التحديث إجراء تنموى أم تضليل أيديولوجى؟»، م. الوحدة، السنة ٨، العدد ٨٥ (تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩١)، ص ٢٢.

وقد تنامت هذه الدراسات والأبحاث النظرية، مُشكّلة الإطار النظرى للتحديث. حيث مرت تلك النظريات والأبحاث بمراحل ثلاث^(١) :

المرحلة الأولى : امتدت من منتصف الخمسينيات حتى منتصف الستينيات حيث ظهرت مشكلات البلدان النامية بوضوح، وبرزت حولها الدراسات التحديثية الأولى، مستمدة من العلوم الاقتصادية والسياسية. وقد اتسمت هذه المرحلة بتوظيف الاهتمامات والأبحاث العلمية، النظرية والعملية، لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه البلدان النامية.

المرحلة الثانية : وقد تميزت بظهور «اصلاح» سوسيولوجى - سياسى فى نظريات التحديث، منذ منتصف الستينيات، هادفاً إلى تقديم نظريات عامة عن التغير الاجتماعى، وسبر أغوار عمل ووظيفة النظام الاجتماعى، بحيث يتسع ليشمل النظرية الاجتماعية العامة.

المرحلة الثالثة : وتمتد منذ نهاية الستينيات، حيث تعاظمت الأبحاث المتخصصة فى نطاق بحث التحديث التاريخى المقارن، وبحث البلدان النامية. ونشأ عن هذه الأبحاث تفسير جديد للتاريخ العالمى بما فيه تاريخ البلدان الرأسمالية والاشتراكية معاً. وقد اتسمت «نظريات التحديث» تلك بعدم وحدتها النظرية.

ثانياً : المفهوم الغربى (الليبرالى) للتحديث :

للتحديث تعاريف عدة، تبنى على أساس وجهة النظر التى يبدأ منها الباحث، أو الافتراض الفلسفى الذى ينطلق منه، حيث يستخدم مفهوم «التحديث» تارة بمعنى التجديد فى الأبنية والمؤسسات، وأخرى فى مجال الفكر والثقافة والمفاهيم السائدة، وثالثة فى مجال الأدوات الإنتاجية والتطور التكنولوجى^(٢).

(١) المرجع السابق نفسه، ص ٢٢ - ٢٣.

(٢) على الدين هلال، محاضرات فى التنمية السياسية : ١٩٧٥ - ١٩٧٦، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ٦١.

ويعرف (بلاك Black) التحديث بأنه «تلك العملية التي بمقتضاها تتكيف المؤسسات المتطورة عبر التاريخ، بحيث تنتهي لأداء الوظائف سريعة التغير، التي تعكس النمو غير المسبوق في المعرفة الإنسانية بما يسمح بالسيطرة على البيئة، وملاحقة التغير المصاحب للثورة العلمية»^(١).

أما (دانكورت روستو Dankwart Rustow) فيرى أن التحديث بمثابة «عملية سيطرة سريعة وواسعة النطاق على الطبيعة من خلال تعاون وثيق بين البشر»^(٢).

ويرى كل من (بيل وليدن Bill and Leiden) أن أدق وأصدق تعريف للتحديث هو «تلك العملية التي يكتسب الإنسان من خلالها السيطرة على البيئة التي يعيش فيها»^(٣).

هكذا يلاحظ أن معظم الباحثين الغربيين، والمختصين بدراسة التحديث، يتفقون على تعريف لمضمون التحديث. حيث يرون أن عملية التحديث (Modernization process)، التي يقوم بها مجتمع ما، في أى عصر من العصور، ما هي إلا جزء من العملية التحديثية الشاملة التي يخوضها الإنسان منذ وجوده، ويسعى من خلالها لتحقيق تقدمه الحضارى؛ عبر تطويره الدائم للجانب المادى من المعرفة الإنسانية التراكمية. وتسخير هذا الجانب المعرفى، بغية تمكين الإنسان من تعظيم قدرته على التحكم الإيجابى بالبيئة، وتطويرها لخدمة الإنسانية^(٤).

James A. Bill and Carl Leiden, Politics in the Middle East : (Boston : Little, Brown (١) and Company, 1979), P.3.

Idem (٢)

Bill and Leiden, Ibid., PP. 3 - 4 (٣)

(٤) يرى على الجرياوى، أنه لى يتم تقديم رؤية شاملة لمفهوم التحديث لابد من أن تفهم عملية التحديث على أنها عملية إنسانية مستمرة. ويرى (الجرياوى) أن عملية التحديث تنقسم فى مجراها إلى شقين : كلى وجزئى. فعملية التحديث الكلية : تمثل العملية التحديثية الأساسية، التي يخوضها الإنسان منذ بداية وجوده. وهى عملية مستمرة ودائمة ما بقى الإنسان. فهى، إذن، عملية =

ثالثاً : الأبعاد الاجتماعية للتحديث فى الفكر الغربى (الليبرالى) :

لقد تعددت، وتنوعت الإسهامات والاجتهادات النظرية للفكر الغربى (الليبرالى) حول كيفية تحديث المجتمع، وتحويله من مجتمع متخلف «تقليدى» إلى مجتمع متقدم «حديث»^(١).

= اضطرابية، تاريخية، تحمل فيها الحضارة الرائدة (يقصد باصطلاح «الحضارة الرائدة» تلك الحضارة التى تقوم على أساس وجود أيديولوجية تطويرية ذات أهداف عالمية، يتيح لها أن تكون حضارة عالمية شمولية) لكل حقبة زمنية مقاييس العصرية لباقى العالم الذى تسود فيه. ولذا فإن تاريخ عملية التحديث الكلية، ممثلاً بتاريخ الحضارات العالمية الرائدة وتعاقبها يعلمنا بماهية ومسار التطور الإنسانى عبر الأزمان.

أما عملية التحديث الجزئية : فإنها تعبر عن المحاولات التحديثية التى تجرى خلال كل حقبة زمنية على حدة، وهى بمثابة الرافد الرئيسى لعملية التحديث الكلية، حيث يوجد نوعان من المجتمعات فى كل عصر هما :

المجتمعات المتفوقة : وهى تلك المجتمعات التى تنضوى تحت راية الحضارة الرائدة لذلك العصر، ولذلك فهى الأكثر عصرية بين المجتمعات الأخرى، المزامنة لها، (فالحضارة الإسلامية كانت حضارة رائدة تمثل عصرية الوقت الذى كانت متألقة فيه. وكذا الحضارات الرائدة الأخرى من قبلها كاليونانية والفارسية والرومانية. وبالمثل نجد أن الحضارة الغربية تمثل عصرية وقتنا الحاضر، فهى نتاج جهد متراكم للإنسان، وسعيه الحثيث فى تطوير المعرفة، ولذا فإنها بمثابة محصلة حضارات رائدة سبقتها).

والمجتمعات الأقل تفوقاً : وهى التى تكون خارج نطاق الحضارة الرائدة المعاصرة، مما يؤثر سلباً على مقدرتها على التفاعل مع البيئة، ولذا فهى أقل عصرية من مجتمعات تلك الحضارة.

لزيد من التفاصيل، راجع وقارن :

- على الجرباوى، «نقد المفهوم الغربى للتحديث»، مجلة العلوم الاجتماعية، (جامعة الكويت) : المجلد الرابع عشر، العدد الرابع، شتاء ١٩٨٦، ص ص ٤٠ - ٥٧؛ على الجرباوى، «العرب والأزمة الحضارية»، المستقبل العربى، السنة السابعة، العدد الرابع والسبعون، (نيسان / ابريل ١٩٨٥)، ص ٥.

(١) للإطلاع على بعض هذه الإسهامات والاجتهادات النظرية فى الجوانب الاجتماعية للتحديث، وتحديداً (حول فكرة التناقض بين التقليدية والحداثة)، لدى بعض رواد «المدرسة الوظيفية»، أمثال : ماكس فيبر، ومفهومه للسلطة فى المجتمعين التقليدى والحديث (الرأسمالى الغربى) ونماذج المثالية للسلطة وعلاقتها بالشرعية. و «إميل دوركايم» ومفهومه للتضامن الاجتماعى بنوعيه :

«التضامن الآلى» فى المجتمعات البسيطة «التقليدية»، و «التضامن العضوى» لدى المجتمعات «الحديثة». وكذا «تالكوٹ بارسونز» و «متغيرات النمط»، ويقصد بها - بارسونز - تلك المتغيرات النمطية التى يشهدها كل من المجتمعين : التقليدى والحديث، ويتمثل فى خمسة متغيرات : العمومية فى مقابل الخصوصية، التخصيص فى مقابل الانتشار، الأداء (الإنجاز) فى مقابل النوعية (العزو)، =

ويمكن، هنا، تناول مفهوم «التعبئة الاجتماعية» عند (كارل دويتش Karl Deutsch)؛ باعتبار أن هذا المفهوم يعد من أهم الإسهامات النظرية للفكر الغربى فى تحليل الجوانب الاجتماعية والسياسية للتحديث.

يعرف «دويتش» مفهوم «التعبئة الاجتماعية Social Mobilization» على أنها تلك «العملية التى عن طريقها تتحطم وتذوب العديد من الالتزامات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، ويغذى الناس مهياً لتقبل أنماط جديدة من التنشئة والسلوك»^(١).

وهكذا تشير «التعبئة الاجتماعية» إلى التغيرات والتطورات التى تحدث لبعض الأشكال، والمؤسسات القائمة وانهارها فى المجتمع التقليدى. ويرى «دويتش» أن عملية التعبئة هذه، تقوم بمهمة مزدوجة قوامها^(٢)، تحطيم مجتمع قديم «تقليدى»؛ عبر اقتلاعها لجذور هذا المجتمع بما يتضمنه من نظم وقيم، وبناء - على أنقاضه -

= المصلحة الجمعية فى مقابل المصلحة الذاتية، والحياد الوجدانى فى مقابل الوجدانية.
انظر :

- نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة : محمود عوده وآخرون، (القاهرة : دار المعارف، ط٤، ١٩٨٣)، ص ص ١٧٢ - ١٧٦، ٢٥٦ - ٢٧١، ٣٦٠ - ٣٦٢؛ محمد عارف، تالكوت بارسونز رائد الوظيفة المعاصرة فى علم الاجتماع، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، ١٩٨٢)، ص ص ١٢٤ - ١٢٨، ٢٠٩ - ٢٢٥، ٣٤٩ - ٣٥٠؛ السيد محمد الحسينى وآخرون، دراسات فى التنمية الاجتماعية، (القاهرة : دار المعارف، ط٤، ١٩٧٩)، ص ص ٥٧، ٣٤٣ - ٣٤٩؛ على ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة : دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع «الأنساق الكلاسيكية»، (القاهرة : دار المعارف، ط٣، ١٩٩١)، ص ص ٣٠٨ - ٣١٣، ٤٢٤ - ٤٢٦؛ أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، (القاهرة : دار المعارف، ط٢، ١٩٨٤)، ص ص ٨٧ - ٩٢، ٩٥ - ٩٦، ١١٧ - ١٣٨.

(١) Karl Deutsch, "Social Mobilization Political Development", in : American Political Science Review, No. 55 (September 1961), P. 494.

(٢) على الدين هلال، «نحو إطار نظرى لتحليل عملية التنمية السياسية فى الوطن العربى»، قضايا عربية، السنة ٨، العدد الأول، يناير ١٩٨١، ص ٥٠.

مجتمع جديد و«حديث» عن طريق تحريك الأفراد نحو أنماط اجتماعية حديثة^(١). فالنمو السريع للمدن والتحضر، والتعبئة الاجتماعية الذى يتعرض لها العديد من الدول النامية، تؤدى إلى تلقى أفراد هذه الدول، نتيجة انتقالهم من الريف إلى الحضر، لقيم وطموحات وإمكانات جديدة، لتحل محل تلك الأنماط التقليدية من السلوك الاجتماعى والاقتصادى، والدينى، والعائلى المنهار^(٢).

إن مقولة «التعبئة الاجتماعية» التى جاء بها الفكر الغربى الرأسمالى عن طريق «كارل دويتش» تتضح محدوديتها، وابتعادها عن الدقة والصلاحية عند تطبيقها فى حالة «اليمن» تحديداً.

فعلى الرغم من النمو السريع للمدن والتحضر، وارتفاع نسبة التعليم، إلا أن قيم المجتمع القديم «التقليدى»، ما زالت موجودة ومتأصلة لدى الكثير من أبناء المجتمع اليمنى على ما يتجلى فى المؤشرات الآتية :

- استمرار لجوء الكثير من المتعلمين والمثقفين إلى قبائلهم، بما تحمله من قيم وعادات وأعراف قبلية، واحترامها والاستعانة بثقلهم القبلى فى تحقيق الكثير من أهدافهم السياسية والاقتصادية بالرغم مما قد يحملون من قيم تحديثية على المستوى الشخصى.

- لجوء الكثير من الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية إلى القبيلة، ومحاولة استقطاب الزعامات القبلية إلى عضويتها؛ بهدف السعى لاكتساب هذه

(١) لمزيد من الإطلاع والتوسع لمفهوم «التعبئة الاجتماعية» عند «دويتش»، وكذا التعرف على محاولة توظيف هذا المفهوم «منهاجياً» فى دراسة الواقع العربى وتحديثه انظر :

- على الدين هلال، المرجع السابق نفسه، ص ص ٤٧ ، ٥٠ - ٥٤ ، ٥٩ .

(٢) جابرييل آ. الموند و ج. بنجهام بول الابن، السياسة المقارنة، ترجمة : أحمد على أحمد عنانى، مراجعة : أحمد حمودة، (القاهرة : مكتبة الوعى العربى، د. ط، د. ت)، ص ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

الأحزاب والتنظيمات السياسية «المشوهة» شعبية وفاعلية من ناحية، وقوة عسكرية وسياسية من ناحية أخرى.

- استناد النظام السياسى والسلطة السياسية، تحديداً، إلى أسس تقليدية فى تسييرهما لشئون الحكم والمجتمع؛ حيث يتم السعى الحثيث، من قبل هذه السلطة السياسية، لاسترضاء الزعامات القبلية بشتى الطرق والأساليب؛ بهدف درء خطر هذه الزعامات من ناحية، ومحاولة تعزيز شرعية النظام السياسى والسلطة السياسية «المتأكلة» من ناحية أخرى.

- استمرارية واستقرار وفاعلية المؤسسات التقليدية، كالقبيلة والعشيرة والعائلة، فى المجتمع اليمنى، فى مقابل هامشية وتشوه ما يسمى بـ «مؤسسات المجتمع المدنى» الحديثة، وضعفها.

إن قيم المجتمع «التقليدى» اليمنى لم تذب وتتحطم، على الرغم من وجود المؤشرات «الشككية» لظاهرة «التعبئة الاجتماعية» كما تحدث عنها «دويتش». بل على العكس، يمكن القول : إن القيم التقليدية قد تعايشت مع القيم الجديدة فى المجتمع اليمنى، بل سعت الأولى «لاستيعاب» و «احتواء» الثانية. إن القيم التقليدية ما برحت تتمتع بالقبول والشرعية المجتمعية لأسباب تاريخية واجتماعية وثقافية. أضف إلى ذلك أن فكرة الوعى بالقيم والمفاهيم الحديثة (أو التحديثية) لا تعنى بالضرورة رفضاً لتلك القيم والمفاهيم التقليدية السابقة، والموجودة فى المجتمع، إذ يلاحظ وجود أفراد يمتلكون وعياً تحديثياً وقيماً جديدة، إلا أن بعضهم لا يمتلك «إرادة التغيير». وفى حالة وجود أفراد يتمتعون بإرادة تغيير المجتمع وفقاً لقيم تحديثية يحملونها، نجد أن عوامل اجتماعية وسياسية عديدة* تقف حجر عثرة، وعائقاً أمام هؤلاء الأفراد.

* من هذه العوامل : مفهوم الأصالة، والحفاظ على قيم وعادات وتقاليد المجتمع، وتراثه الحضارى، وضرورة الوقوف أمام ما يسمى بالاختراق الخارجى، والاستلاب الثقافى والحضارى.

رابعاً : الأبعاد السياسية للتحديث * فى الفكر الغربى (الليبرالى) :

سيتم الاعتماد فى دراسة هذه الأبعاد على بعض مقولات عالم السياسة الأمريكى (صمويل هنتنجتون Samuel P. Huntington) كما جاءت فى كتابه الموسوم «النظام السياسى فى المجتمعات المتغيرة».

يرى «هنتنجتون» أن من أهم أبعاد ومظاهر التحديث السياسى (١) :

١ - ترشيد السلطة : وتشير إلى استبدال السلطات السياسية التقليدية، سواء كانت عائلية (أسرية)، أو دينية، أو أثنية (عرقية)، بسلطة سياسية واحدة، علمانية وقومية.

٢ - تمايز الوظائف السياسية الجديدة، وتطوير أبنية متخصصة لأداء هذه الوظائف.

٣ - زيادة المشاركة السياسية، بحيث تزداد هذه المشاركة من قبل الجماعات فى المجتمع.

كذلك يذهب الفكر الغربى إلى أن أساس التحديث السياسى، فى أى مجتمع، يعود إلى مدى وجود مؤسسات سياسية فاعلة.

* يرى (س. هـ. دود C.H. DODD) أن نمو الدولة الحديثة فى أوربا يمثل الخبرة الأساسية لدراسة التغيير أو (التحديث) السياسى فى دول العالم الثالث. ويعتقد «دود» أنه يمكن دراسة الملامح الرئيسية للتغير السياسى فى العالم العربى استناداً إلى بعض الفروض التى أفرزتها الخبرة الأوربية فى هذا المجال. للتعرف، أيضاً، على رؤية شاملة لمفهوم التحديث السياسى وأهم مؤشرات فى الفكر الغربى، راجع :

- س. هـ. دود، التنمية السياسية، عبد الهادى الجوهري (ترجمة وتعليق) (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق، د، ط، ١٩٨٧)، ص ٨، ١٨، ٢٢ - ٢٣.

Samuel P. Huntington, Political order in Changing societies (Bombay, India : vakils, (١) feffer and Simons Private Ltd., 1975), P. 32.

حيث يعرف «هنتجتون» (المؤسسية) على أنها تلك «العملية التي من خلالها تكتسب المنظمات والإجراءات قيمة واستقرارا»^(١) ويرى هنتجتون أن الحكم على درجة مؤسسية أى نظام سياسى يتم وفقا لمعايير أربعة هي^(٢) :

١ - القدرة على التكيف فى مواجهة الجمود : وقياس درجة التكيف، أو التأقلم لمؤسسة ما، فإنه يتم من خلال عمرها الزمنى، أو الجيلى، أو التغير الوظيفى.

٢ - التعقيد فى مواجهة البساطة : ويقاس تعقد مؤسسة ما عبر مؤشرين هما : تعدد، وتنوع وحداتها، وكذا تعدد وتنوع الوظائف الموكلة إليها.

٣ - الاستقلال فى مواجهة الخضوع : وتشير الاستقلالية إلى حرية المؤسسة فى العمل، وتقاس بمؤشرى : الميزانية ومدى حرية المؤسسة فى التصرف بها، إضافة إلى مؤشر شغل المناصب، ومدى حرية المؤسسة فى تجنيد أعضائها.

٤ - التماسك فى مواجهة التفكك : ويمكن قياس درجة تماسك المؤسسة عن طريق التعرف على مدى انتماء الأعضاء إليها، ووجود أجنحة داخل المؤسسة، ومدى وجود خلافات داخلها بشكل عام^(٣).

(١) Ibid., P. 13

(٢) Ibid., PP. 13 - 23

(٣) لمزيد من التوسع حول مفهوم المؤسسة، ومعاييرها عند «هنتجتون»، راجع، أيضا :

كمال المنوفى، نظريات النظم السياسية، مرجع سابق، ص ص ١٧ - ١٩.

خامساً : مفهوم القبيلة فى الفكر الغربى (الليبرالى) :

إن كلمة قبيلة "Tribe" فى اللغة الإنجليزية، كما أوردها قاموس (Oxford)، مشتقة من الأصل اللاتينى (tribus)، ويشير إلى التقسيم الثلاثى لشعب روما القديمة، حيث كان مقسماً إلى فروع ثلاثة هى : "Ramnes" ، "Sabines" ، "Luceres" (١).

وقد عرف قاموس (أكسفورد) «القبيلة» على أنها «جماعة من الناس يشكلون مجتمعاً، ويعلنون أنهم ينحدرون من جد أو سلف مشترك» (٢).

ويذهب قاموس العلوم الاجتماعية إلى تعريف القبيلة بأنها عبارة عن «نسق من التنظيم الاجتماعى، يشمل عدة جماعات محلية مثل : القرى، والبدنات، والعشائر، وتوطن القبيلة إقليمياً مشتركاً، وتتحدث لغة واحدة، وتسود بينها ثقافة مشتركة، وترتكز على مجموعة من العواطف الأولية (البدائية) ...» (٣).

ويقصد جولدنز وورثى بالقبيلة «جماعة قرايية، تخضع لزعيم تقليدى، وتوطن إقليمياً معيناً، ولها نظامها السياسى» (٤).

(١) Morton H. Fried, The Notion of Tribe (Menlo Park, California : Community Publishing Company, 1975), P. 3.

(٢) Ibid., P. 7.

(٣) Julius Gould & William L. Kolb, (eds.) Adictionary of the social sciences (New york : The free Press, 1969), P. 729.

وهناك تعريف مشابه لمفهوم «القبيلة» السابق ذكره، راجع :

— محمد عاطف غيث (تحرير ومراجعة)، قاموس علم الاجتماع، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ط، ١٩٧٩)، ص ٤٩٠.

(٤) David Goldsworthy, Ethnicity and Leadership in Africa : the Untypical Case of Tom Mboya, The Journal of Modern african studies, Vol. 20, No. 1 (1982), P. 108.

وفى مجال الأنثروبولوجيا*، تذهب بعض الأدبيات الغربية، عند تعريفها لمفهوم «القبيلة» إلى أن القبيلة، تمثل مجتمعاً محلياً، تسوده مجموعة من العواطف والثقافة الأولية (البدائية)، ويعطى للعامل القرابى أولويته على غيره من العوامل. ولذا فإن الفكر الغربى ينظر إلى الكيان القبلى، على أنه كيان راكد تاريخياً، وغير قابل للتطور^(١).

فالقبيلة، وفقاً لهذا الفكر، «بنية تقليدية»**، يتعين تحطيمها لا تطويرها؛ لأنها تقيض التطور والتقدم. ولذا فإن عملية التحديث بجوانبها المتعددة كفيلة بتحطيم وإزالة هذا الكيان «القبلى» الراكد والمعيق لتطور المجتمع وتقدمه:

* حول مفهوم «القبيلة» فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية فى الفكر الغربى، انظر :

Marshall D. Sahlins, Tribesmen, (Englewood-Cliffs, New Jersey : Prentice Hall Inc. 1971), PP. 4 - 13.

- لويس مير، مقدمة فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ترجمة وشرح : شاكى مصطفى سليم، (بغداد : دار الحرية للطباعة، د. ط، ١٩٨٣)، ص ٢٢ - ٢٣؛ شاكى مصطفى سليم، قاموس الأنثروبولوجيا، (الكويت : جامعة الكويت، ط، ١٩٨١)، ص ٩٨٨ - ٩٨٩.

- مارشل ساهلنز، فى : أشلى مونتاغيو (محرر)، البدائية، ترجمة : محمد عصفور، (الكويت : عالم المعرفة، العدد ٥٣، مايو / أيار، ١٩٨٢)، ص ٢٨٦ - ٣٠٩.

(١) للتعرف على بعض الأمثلة والنماذج، لدراسات واهتمامات الفكر الغربى ونظرتة «للقبيلة» ككيان «بدائى» و«راكد»، متخلف، انظر :

- إ. إ. إيفانز يريتشارد، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ترجمة : أحمد أبو زيد، (د. ن، د. ط، د. ت)، ص ٣٢ - ٣٥، ٥٧، ٦١ - ٦٢.

- إميل بوركايم، قواعد المنهج فى علم الاجتماع، ترجمة : محمود قاسم، مراجعة : السيد محمد بدوى، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، د. ط، ١٩٨٨)، ص ١٧٨ - ١٩٠.

** كذلك للتعرف على موقف المدرسة «البنائية - الوظيفية» فى علم الاجتماع تجاه القبيلة، راجع : حسين فهميم، قصة الأنثروبولوجيا : فصول فى تاريخ علم الإنسان، (الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، فبراير / شباط، ١٩٨٦)، ص ١٦٤ - ١٧٨؛ فؤاد إسحق الخورى، «نشأة الأنثروبولوجيا والاجتماع وتطورهما» فى : التيارات الحديثة فى الأنثروبولوجيا والاجتماع، (بيروت : معهد الإنماء العربى، الفكر العربى، السنة ٦، العددان ٣٧، ٣٨، كانون الثانى / يناير / أيار / مايو ١٩٨٥)، ص ٣٩ - ٤٢.

وجدير بالذكر أن تلك الرؤية لا تتفق مع الحالة اليمنية. فالقبيلة هناك كانت جزء من الدولة، بل كانت في التاريخ اليمنى القديم، بمثابة (نواة) لتكوين الدولة، حيث ظهر ما سُمى بـ «دولة القبيلة»*. كما أن القبيلة اليمنية، اليوم تعيش و«تتعاش» مع الدولة، بل وتشارك النظام السياسى فى صنع قراره. كذلك ما زالت القبيلة اليمنية المعاصرة، تمارس كثيراً من المهام والوظائف التى من المفترض أن يقوم بها ما يسمى بـ «مؤسسات المجتمع المدنى»** فى مجتمعات أخرى.

* سيتم إيضاح هذه الجزئية لاحقاً، فى المبحث الثانى من الفصل الثانى من هذه الدراسة.
** سيتم تبيان علاقة القبيلة بمؤسسات المجتمع المدنى فى الفصل الخامس.

المطلب الثانى : الانجاز الماركسى * فى دراسة القبيلة :

تذهب الماركسية إلى أن كلاً من العائلة ^(١)، والعشيرة ^(٢) والقبيلة تكوينات اجتماعية ظهرت تاريخياً، ثم تغيرت وتطورت جنباً إلى جنب مع تغير وتطور طريقة الإنتاج ، ومجموع العلاقات الاجتماعية ^(٣) .

وتناولت الماركسية القبيلة ، من خلال رؤيتها العامة لمسيرة التطور التاريخى للمجتمعات الإنسانية ، والتي مرت بمراحل خمس أطلقت عليها مفهوم «التشكيلات الاجتماعية - الاقتصادية» ^(٤) . حيث تمثل كل مرحلة (أو تشكيلة) درجة تاريخية معينة من تطور المجتمع .

* تقصد الدراسة ، هنا ، بمفهومى "ماركس" و "الماركسية" إسهامات كل من كارل ماركس ، وفريدريك إنجلز فحسب .

(١) لقد ناقش (إنجلز) مفهوم "العائلة" وفقاً للمادية التاريخية ، حيث يرى أن العائلة مقولة تاريخية ، تعددت أشكالها ابتداء من الزواج الجماعى القديم ، حتى العائلة الأحادية التى توطدت مع ظهور الملكية الخاصة . ومن ثم خضوع النظام العائلى كلياً لعلاقات الملكية . ويتغير تبعاً لتغير أسلوب الإنتاج . راجع :

إنجلز ، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ، ترجمة : إلياس شاهين ، (موسكو : دار التقدم ، د ط ، د ت) ، ص ص ٥٤ ، ٥٨ ، ٧٢ ، ٢٣٧ - ٢٣٨ .

(٢) ترى الماركسية أن العشيرة : جماعة بشرية ظهرت تاريخياً فى المرحلة البدائية ، جمعتها علاقة الدم ، والروابط الاقتصادية إلى جانب الدفاع عن المصالح المشتركة . وقد قامت العشيرة على أساس الاستخدام الجماعى لوسائل الإنتاج . وفى مرحلة تطورها الأولى كانت عضوية العشيرة تتحدد وفقاً للانتساب الأموى ، وعندما أصبح لعمل الذكور السيادة ، وخاصة مع التوسع فى الزراعة حلت الأبوة محل الأمومة ، وتحددت عضوية العشيرة وفقاً للانتساب الأبوى . انظر :
- ف - ج أفاناسييف ، أصول الفلسفة الماركسية ، ترجمة : حمدى عبد الجواد ، (القاهرة : دار الثقافة الحديثة ، ط ١ ، ١٩٧٥) ، ص ص ٢٥٩ - ٢٦٠ . ولزيد من التعرف على البعد التاريخى لتكون ، وتطور "العشيرة" لدى ماركس ، انظر :

- إنجلز ، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٣ - ١٢٤ .

(٣) ف.ج - أفاناسييف ، أصول الفلسفة الماركسية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧٤ - ٢٧٥ .

(٤) معرفة سمات وخصائص هذه المراحل أو "التشكيلات" ، وكيفية الانتقال من مرحلة إلى أخرى ، وفقاً للتحليل الماركسى، راجع :

- بولوسيتيك وسبيركين ، المادية التاريخية ، (بيروت : منشورات دار مكتبة الحياة، د ط ، ١٩٧٩) ، ص ص ٣٥-٣٧ ، ١٤٢ - ١٤٤ ؛ مجموعة من المؤلفين السوفييت ، أب. السياسة ، ترجمة : سعد رحى ، (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، د ط ، د ت) ، ص ٨ .

هذه المراحل هي المشاعية البدائية * (القبلية) ، العبودية (الرق) ، الإقطاع ،
الرأسمالية ، الاشتراكية (أول مرحلة للشيوعية)^(١) .

ويعتبر المجتمع القبلي ، "المشاعي" أول شكل تاريخي من أشكال المجتمعات^(٢) .
وقد ظهرت القبيلة - وفقاً للماركسية - على أساس تطور العلاقات العشائرية ** ؛
لعدم تمكن العشائر من الوجود في صورة منفردة ، بسبب حرمة علاقات التزاوج
والتصاهر داخل الأسرة العشائرية ، حيث توحدت عدة عشائر في اتحادات قبلية .
وقد كان لكل قبيلة تسميتها ، وأرضها ، ولغتها وعاداتها وتقاليدها ، وتصوراتها
، وطقوسها الدينية^(٣) .

* للتعرف على كيفية تطور وانهلال مرحلة المشاعية البدائية ، وفقاً للمنظور الماركسي ، راجع :
- ل. سيفال ، لمحة عن تطور المجتمع منذ بدء التاريخ ، (دمشق : دار دمشق ، ط ٢ ، ١٩٧١) ،
ص ص ١٢ - ١٨ ؛ ف.ج - أفاناسييف ، مرجع سابق ، ص ١١٧ .

(١) ياكوفليف وآخرون ، أسس المعارف السياسية ، ترجمة : إلياس شاهين ، (موسكو : دار التقدم ،
د ط ، ١٩٧٥) ، ص ص ١٤ - ١٥ .

(٢) ف.ج - أفاناسييف ، مرجع سابق ، ص ١١٧ .
**

لنتبيان الأساس الاقتصادي لتطور النظام العشائري إلى نظام قبلي ، ترى الماركسية أن العشيرة
في مرحلة المشاعية البدائية كانت مستقرة للغاية ؛ بسبب تطابق علاقات الإنتاج مع القوى المنتجة
الجماعية ، الذي دام عشرات الآلاف من السنين . وقد كان التنظيم العشائري متديناً ، ويطينا في
تجاوبه مع مستوى تطور الإنتاج والعلاقات الاجتماعية مما استدعت متطلبات تحسين القوى
المنتجة توسيع الجماعات "العشائر" البدائية . حيث تفسخت روابط الدم لهذه العشائر ، ومن ثم
ظهور القبائل واتحاداتها . لمزيد من التفاصيل ، راجع :

- إنجلس ، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٥ - ١٢٧ ،
كالتاختشان ، نظرية الأمة في الماركسية اللينينية ، ترجمة : دار التقدم ، (موسكو : دار التقدم ،
د ط ، ١٩٨٨) ، ص ص ٥٧ - ٥٨ .

(٣) لمزيد من التعرف على كيفية تحول العشائر إلى قبائل (تاريخياً) وفقاً للماركسية ، انظر :
- كالتاختشان ، المرجع السابق ، ص ٥٦ ؛ ياكوفليف (آخرون) ، أسس المعارف السياسية ،
مرجع سابق ، ص ٣٦ ، مجموعة من المؤلفين السوفييت ، قضايا تطور البلدان المتحررة ، (موسكو
: دار نشر وكالة نوفوستي ، د ط ، ١٩٧٢) ، ص ٤٨ .

١ - سمات المجتمع القبلى :

- يتميز المجتمع القبلى ، وفقاً للتحليل الماركسى ، بالسمات التالية ^(١) :
- يقوم على أساس الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج .
 - بساطة عملية ، وأدوات الإنتاج ، وببطء تطور القوى الإنتاجية .
 - كان مجتمعاً لا طبقياً ، يتساوى جميع أفرادها فى الحقوق والواجبات .
 - انعدام ظاهرة "الاغتراب" بين أفراد المجتمع القبلى .
 - وحدة اللغة ، والثقافة المادية والروحية وقدسيتها وكذا وحدة الأرض ، والأهداف والمصالح .
 - وجود صلة القرى ، وقرابة الدم .
 - انعدام المؤسسات السياسية المتطورة ، كالدولة والتنظيم الحكومى .
 - اعتماد شيوخ القبيلة وقاداتها المنتخبين من قبل السكان فى تأدية مهامهم الاجتماعية على الهيبة والاحترام ، بدلاً من وسائل القسر والإكراه .
 - عدم استغلال أفراد المجتمع القبلى لبعضهم البعض ، بسبب تساويهم فى المكانة ، والإنتاج الاجتماعيين .

٢ - القبيلة وفقاً للمنظور الماركسى العام للتحديث ، نظرة تقويمية* :

فى إطار تحليلها العام لتطور المجتمعات وتحديثها ، نظرت الماركسية إلى

(١) تم إستخلاص هذه السمات من المراجع التالية :

- إنجلس ، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٧ ، ٢٠٩ ؛
- بوبرستنيك وسبيركين ، المادية التاريخية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥ - ٢٦ ، ٣٧ - ٣٨ ،
- فلاديمير رازين ، حول نظرية التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية ، ترجمة : عادل إسماعيل ،
- (بيروت : دار الفارابى ، ط ١ ، ١٩٨٠) ، ص ٦٢ ، لينين ، الدولة : محاضرة أُلقيت فى جامعة
- سفير دولف ١١ تموز سنة ١٩١٩ ، (موسكو : دار التقدم ، د.ط ، د.ت) ، ص ص ٩-١١ .
- * سيتم هنا التقويم لبعض المفاهيم الماركسية ، الخاصة بالمنظور الماركسى للقبيلة فحسب ، باعتبارها موضوع الدراسة . أما نقد أسس وافتراضات النظرية الماركسية بشكل عام ، فهو خارج حدود واهتمام هذه الدراسة .

القبيلة (بتكويناتها المختلفة) ، نظرة إيجابية تاريخياً ، فالقبيلة لدى الماركسيين لعبت في المرحلة المشاعية (البدائية) دوراً تقديمياً كبيراً في تاريخ البشرية على المستويين المادى والروحي (١) .

ومرد "إيجابية" الفهم الماركسى لدور القبيلة ، تاريخياً ، يعود إلى كون القبيلة أول شكل تاريخى ، أتسم بعدم الاستغلال بسبب جماعية ملكية** وسائل الإنتاج ، ولا طبقية المجتمع ، ومن ثم تساوى الأفراد فى الحقوق والواجبات (٢) وفقاً للفهم السابق ، يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

١ - محدودية الفهم الماركسى "لإيجابية القبيلة" ودورها التحديثى ، وتوقفه عند مرحلة المشاعية (البدائية) ؛ حيث نجد غياب التحليل الماركسى للقبيلة مع انتقال المجتمعات من المرحلة المشاعية إلى المراحل التالية لها كإقطاع ، والرأسمالية ، والاشتراكية (ومن ثم الشيوعية) *** .

فالماركسية ترى "حتمية" اختفاء القبيلة كتنظيم اجتماعى واقتصادى ، بدءاً من

(١) انظر : - ف - ج - أفاناسييف ، مرجع سابق ، ص ٢٦٠ ، مجموعة من المؤلفين السوفييت ، قضايا تطور البلدان المتحررة ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

** التعرف على أشكال الملكية ، وملكىة القبيلة تحديداً فى المنظور الماركسى ، راجع : - كارل ماركس وفريدريك إنجلز ، الأيديولوجية الألمانية ، ترجمة : فؤاد أيوب ، (دمشق : دار دمشق للطباعة والنشر ، د ط ، ١٩٧٦) ، ص ص ٢٦ - ٢٧ .

(٢) حول "إيجابية" النظام القبلى فى المرحلة المشاعية ، انظر :

- إنجلز ، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٥ - ١٢٧ .

*** لقد أورد ماركس استثناءً لهذه المراحل ، عبر ما سماه بمفهوم "نمط الإنتاج الآسيوى" ، بهدف دراسة المجتمعات غير الغربية ، والتي لم يشملها التحليل الماركسى العام لتطور المجتمعات ، ويرى ماركس أن من سمات نمط الإنتاج الآسيوى :

- غياب الملكية الخاصة للأرض ، ووجود مشروعات رى ضخمة .

- وجود دولة استبدادية مهيمنة على القسم الأكبر من فائض الإنتاج ، تمارس القمع والاستغلال الإقتصادى .

- وجود ترابط عضوى وجغرافى بين الزراعة والصناعة اليدوية .

- نورية التاريخ السياسى للشرق وعدم تطوره .

حول مفهوم نمط الإنتاج الآسيوى عند ماركس ، انظر :

- محمود عودة ، الفلاحون والدولة : دراسة فى أساليب الإنتاج والتكوين الاجتماعى للمجتمع

التقليدى ، (بدون مكان نشر ، د ط ، د ت) ، ص ص ٥٨ - ٥٩ ، مصطفى كامل السيد ، قضايا

فى التطور السياسى لبلدان القارات الثلاث ، (القاهرة : بروفيسنال للإعلام والنشر ، د ط ،

=

(١٩٨٦) ، ص ص ١٠٩ - ١١٠ .

مرحلة الإقطاع، وما يليها من مراحل؛ لأن أشكال المجتمعات تتغير، وتتبدل وفقاً لمفهوم الماركسية للتطور التاريخي، وجدلية العلاقة بين قوى وعلاقات الإنتاج^(١).

٢ - لم تقدم الماركسية تحليلاً وتعليلاً كافيين لأسباب بقاء واستمرارية القبيلة إلى جانب الدولة في المجتمعات الحديثة والمعاصرة.

وقد يعود ذلك إلى :

= كذلك يلاحظ أنه بالرغم من الافتراض الماركسي القائم على إمكانية دراسة المجتمعات غير الأوروبية (ما قبل رأسمالية). من خلال مفهوم "نمط الإنتاج الآسيوي"، إلا أن هذا المفهوم تعرض لانتقادات عديدة منها :

- عدم ارتباط مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي بتحليل واقعي وحقيقي للمجتمعات غير الأوروبية.
- فالزراعة المعتمدة على الري الصناعي، مثلاً، ليست هي السمة الرئيسة لكل هذه المجتمعات.
- وجود الملكية الخاصة للأرض الزراعية لدى بعض هذه المجتمعات غير الرأسمالية كالصين.
- عدم صحة الافتراض الماركسي حول ركود المجتمعات الآسيوية.
- يُعد التحليل الماركسي للمجتمعات غير الغربية امتداداً للعقدة المركزية الأوروبية، وتمحورها حول الذات.

وللمزيد من التعرف على الانتقادات الموجهة لنمط الإنتاج الآسيوي وافترضااته، راجع :
- سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، "التجديد السياسي والخبرة الإسلامية : نظرة في الواقع العربي المعاصر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧، ص ٣٠ - ٣١؛ محمود عودة، الفلاحون والدولة، مرجع سابق، ص ٦٠ - ٦٩؛ مصطفى كامل السيد، قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث، مرجع سابق، ص ١١٤ - ١١٥.

تدل الماركسية على الاستنتاج السابق بقولها : (١)

"... في المجتمع البدائي، وجدت العشيرة والقبيلة، وفي المجتمع الإقطاعي وجدت القومية، وفي المجتمع الرأسمالي وجدت الأمة. ومع الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، حلت القوميات الاشتراكية محل القوميات الرأسمالية".

انظر : ف - ج - أفاناسييف، مرجع سابق، ص ١٦٩.
وللتعرف على كيفية تطور القبيلة إلى شعب، ثم أمة. وكيفية نشوء الدولة على أنقاض النظام العشائري والقبلي، راجع :

- إنجلز، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، مرجع سابق، ص ٢٢٣ - ٢٢٦، ٢٢٩ - ٢٣٠، كالتاخشان، مرجع سابق، ص ٥٨ - ٦٢، مجموعة من المؤلفين السوفييت، أب السياسة، مرجع سابق، ص ٢٣.

أ - افتراضات، ومسلمات النظرية الماركسية ذاتها. فالدولة ، حسب رأى إنجلز، نتاج المجتمع عند درجة معينة من تطوره. فهي لم توجد منذ الأزل، بل ارتبط وجودها بالتطور الاقتصادي للمجتمع ، وانقسامه إلى طبقات^(١). أى بظهور "مجتمع ما بعد القبيلة"^{*}. حيث وجدت مجتمعات كانت فى غنى عن الدولة "كالمجتمع القبلى"^{**}.

ب - محدودية المعرفة الماركسية بالمجتمعات القبلية عامة ، وتدنى معلوماتها عن مجتمعاتنا العربية خاصة^(٢).

-
- (١) إنجلز ، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٤ ، ٢٢٩ .
- (*) يلاحظ أيضا ، غياب الرؤية التحليلية الشاملة للقبيلة لدى ماركس عند دراسته للمجتمعات الشرقية عبر ما سماه بـ "نمط الإنتاج الآسيوى" . إضافة إلى أن هذا النمط ، رغم التحفظات العديدة عليه ، لا يسعفنا فى تحليل الظاهرة موضوع الدراسة وتفسيرها ؛ لعدم دقة افتراضات هذا النمط من جهة ، وما نراه من "خصوصية" للظاهرة المدروسة من جهة أخرى.
- ** باعتبار أن المجتمع القبلى، وفقاً للتحليل الماركسى، هو مجتمع لا طبقى (راجع سمات هذا المجتمع ، كما ذكر سابقاً).
- (٢) انظر : استنتاج الباحث : أريك ج . هويزياوم ، عبر مقدمته لكتاب كارل ماركس ، نصوص حول أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالية ، (جمع وتقديم) أريك ج . هويزياوم ، ترجمة : لجنة بإشراف صادق جلال العظم ، (بيروت : دار ابن خلدون للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، ١٩٨١) ، ص ص ٢٠ - ٢١ .

المطلب الثالث : الاتجاه العربى الإسلامى فى دراسة القبيلة :

أولاً : المعنى اللغوى للقبيلة :

يُعرف علماء اللغة العربية ، القبيلة على أنها :

جماعة من الناس تنتسب إلى أبٍ أو جدٍ واحد ، كقبائل العرب ، وسائرهم من الناس .

وأخذت قبائل العرب ، من قبائل الرأس لاجتماعها ، وجماعتها الشَّعب ، والقبائل دونها ، يقال الشَّعب أكبر من القبيلة ثُمَّ القبيلة ثُمَّ العِمارة ثُمَّ البَطْن ثُمَّ الفخذ .

والقبيلة من الحيوان والنبات الصَّنْف ، يقال رأيت قبائل من الطير أى أصنافاً ، وكل صنف منها قبيلة : فالغريبان قبيلة والحمام قبيلة وقبائل الشجرة أغصانها ، ويقال للفرس ، تفلواً ، قبيلة. أى كأنها تحمل قبيلة ، أو كأن الفارس الذى عليها يقوم مقام قبيلة (١) .

(١) لمزيد من التفاصيل عن التأصيل اللغوى للقبيلة ، انظر :

— العلامة جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن على بن أحمد بن أبى القاسم الشهير بابن منظور، لسان العرب، تحقيق : عبد الله على الكبير (وآخرون) ، (القاهرة : دار المعارف ، الجزء الخامس ، مادة «قبل» ، دت) ، ص ٣٥١٩ : العلامة اللغوى مجد الدين محمد ابن يعقوب الفيروز آبادى ، القاموس المحيط ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، ١٩٨٧ ، مادة «قبل») ، ص ١٣٥١ .

ثانياً : التعريف الاصطلاحي للقبيلة ، والنظام القبلي :

تُعرف القبيلة "العربية" على أنها :

جماعة من الناس ينتمون ، حقيقة أو وهماً ، إلى أصل مشترك ، ويشعرون بانتسابهم إلى أب أو جد أعلى ^(١) .

أما القبيلة كنظام ، فإنها تُعرف بأنها :

" . . . ذلك النمط من الحياة الذي نجد فيه الأمة الواحدة موزعة إلى جماعات بشرية مستقلة ، يجمع بين أفراد كل منها صلة النسب المشترك ، سواء كان هذا النسب حقيقياً أو وهمياً " ^(٢) .

وهكذا يلاحظ أن لفظة "القبيلة" العربية تشمل مجالين رئيسيين :

أولهما : يشير إلى مجموعة قرابية ، تقوم على الانتساب للأب ، ومن ثم تتجلى ، هنا ، أهمية علم الأنساب ، ولجوء المتخصصين في الماضي إليه لدراسة القبيلة . ورغم امتداد علاقات النسب إلى ما هو أبعد من القبيلة ، إلا أنها كانت الإطار المرجعي الأمثل لغالبية المرتبطين بالقبيلة . وتوفر القبيلة إطاراً لهوية مشتركة ، وترتب حقوقاً والتزامات هامة على أفرادها .

(١) يقرر أهل الأنساب العرب أن كل قبيلة ترجع في أصلها إلى جد أقدم حتى يصلوا إلى أن للعرب جدّين هما : "قحطان" و "عدنان" ، لمزيد من التفاصيل حول تعريف القبيلة "العربية" من منظور عربي ، راجع :

- جواد علي ، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ، الجزء الرابع ، (بيروت : دار العلم للملايين ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٠) ، ص ٣١٣ - ٣١٤ ؛ عمر فروخ ، تاريخ الجاهلية ، (بيروت : دار العلم للملايين ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤) ، ص ١٤٩ ؛ فيليب حتى (وآخرون) ، تاريخ العرب ، الجزء الأول ، (بيروت : دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٢) ، ص ٣٣ .

(٢) إحسان النص ، العصبية القبلية وأثرها في الشعر الأموي ، (بنون مكان نشر ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٣) ، ص ٥٥ .

ثانيهما : يقصد بمفهوم "القبيلة" ، المكانة الاجتماعية المستندة إلى أصل عربي نقى (أى من قحطان أو عدنان) . حيث إن النسب من جهة الأب كان وما زال هو الحاسم فى الاعتراف بالمكانة القبلية (١) .

المصلحة المشتركة ، وتعريف القبيلة :

إذا كانت رابطة القرابة ، والانتماء إلى الأب المشترك هى الأساس فى تعريف القبيلة من منظور عربي . إلا أن وحدة القبيلة لا يمكن إرجاعها إلى صلات القرى وحدها ؛ فالقبيلة فيها الصرحاء* من أبنائها ، وفيها من لا ينتمون إليها بصلة نسب ، كالموالى** والمستحقين*** من القبائل الأخرى . إن ثمة رابطة أخرى ، تجمع أبناء القبيلة كلهم ، صرحاءها ومواليها ، وهى المصلحة المشتركة ، حيث تدفعهم جميعاً إلى اتخاذ موقفٍ موحدٍ تجاه ما يهدد قبيلتهم من أخطار ، وصعاب (٢) .

ثالثاً : القبيلة كتنظيم اجتماعى :

تُعتبر القبيلة وحدة التنظيم الاجتماعى الرئيسية فى المجتمع العربى قبل الإسلام . فهى تتواجد فى الصحارى والقرى ، كما فى الحواضر والمدن (٣) . وتضم القبيلة ،

(١) ثريا التركى ودونالدكول ، "مجتمع ما قبل النفط فى الجزيرة العربية : فوضى قبلية أم مجتمع مركب ؟" ، المستقبل العربى ، السنة ١٣ ، العدد ١٤١ ، (تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٩٠) ، ص ٤٣ . ولزيد من التعرف على أهمية الأنساب لدى القبائل العربية ، انظر :

- جواد على ، مرجع سابق ، ص ص ٣٥٣ - ٣٥٦ .

* الصرحاء : أى العرب الأحرار المنحدرين من صلب جد القبيلة .

** الموالى : أى الرقيق ، وكل مملوك تابع لحر .

*** المستحقين : من الاستحقاق وهو أن يستحق إنسانُ شخصاً فيلحقه بنسبه ، ويجعله فى حمايته . راجع :

جواد على ، المرجع السابق ، ص ص ٣٥٦ - ٣٥٧ ، ٣٩٥ .

(٢) إحسان النص ، مرجع سابق ، ص ٦٠ . كذلك راجع المحدد الاقتصادى لفاعلية وقوة العصبية لدى ابن خلدون ، كما سبق ذكره .

(٣) زهير حطب ، تطور بنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة ، (بيروت : معهد الإنماء العربى ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٠) ، ص ٣٥ .

عادة ، جماعات داخلية ، تسمى : العشيرة ، والبطن ، والفخذ ، والفصيلة ، . والرهط .
وتدل هذه الجماعات أو التقسيمات القبلية على مستويات مختلفة في التنظيم
الاجتماعي ، ولا تدل على طرق العيش والكسب (١) .

لقد مثل مجتمع شبه الجزيرة العربية كياناً لعدد من مجتمعات القبائل حيث
شكلت كل قبيلة مجتمعاً قائماً بذاته ، مستقلاً في إدارة شئونه ومعيشته ، وحكمه .
بيد أن هناك جامعاً مشتركاً بينها ، هو نمط تنظيمها الداخلي . إن هذا التنظيم نفسه
يتكرر لدى كل القبائل مما يجعلها وحدات منفصلة مادياً فيما بينها ، لكنها منسجمة
التكوين الداخلي ، وذات أوضاع اجتماعية متشابهة (٢) .
وتتميز القبيلة بتنظيم اجتماعي بالسماوات الآتية :

- تُشكل القبيلة جماعة متماسكة ، تتميز بالتضامن والشعور بروح الجماعة .
ولكل فرد أو مجموعة من الأفراد فيها دور معين يقوم به ، حيث تؤلف
القبيلة مجموعة من الأدوار المتكاملة (٣) .

- تتواجد القبيلة ، بتنظيماتها الاجتماعية المتعددة ، في عدة تصنيفات
معيشية* ، وبأشكال مختلفة بين البدو الرحل وفي القرى الفلاحية ، والمدن (٤) .

(١) فؤاد إسحق الخوري ، السلطة لدى القبائل العربية ، (بيروت: دار الساقى ، الطبعة الأولى ،
١٩٩١)، ص ص ١٣ ، ١٤ .

(٢) زهير حطب ، تطور بنى الأسرة العربية ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

(٣) صلاح مصطفى الفوال ، البداوة العربية والتنمية ، (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ،
الطبعة الأولى ، ١٩٦٧) ، ص ١٩٧ .

* يتعين التفرقة "منهاجياً" بين "التنظيم القبلي" و "البداوة" عند دراسة القبائل العربية . فالقبيلة
تنظيم اجتماعي ، متواجد في عدة تصنيفات معيشية ، أي أن القبيلة كتنظيم اجتماعي تقوم على
أساس طرق العيش والاستقرار السكني ، بينما البداوة والرحالة ، تصنيف معيشي ضمن جملة
التصنيفات السائدة ، شأنها في ذلك شأن الحضر من قرى ومدن . بمعنى أن القبيلة العربية ،
اجتماعياً تشمل البدو والحضر معاً ، والتمايز بين البداوة والحضر ، هو تمايز اقتصادي ، وليس
على المستوى الاجتماعي والسياسي . راجع :

- فؤاد إسحق الخوري ، السلطة لدى القبائل العربية ، مرجع سابق ، ص ص ١٢ - ١٥ .

(٤) المرجع السابق نفسه ، ص ١٤ .

- القبيلة ، من الناحية الاجتماعية ، غير معزولة عن سائر القبائل الأخرى؛ فالمصاهرات بين القبائل كانت أمراً مألوفاً . إضافة إلى ما كانت تشكله "الأسواق" القبلية من إطار موسمي لتفاخر القبائل، وتبادل السلع فيما بينها^(١) .

- تمثل القبيلة تنظيمًا اجتماعيًا ، يستند إلى نظم وأعراف وتقاليده ؛ وجدت لمنح أفراد القبيلة القدرة على مواجهة ما يحيط بهم من ظروف طبيعية وبيئية قاسية^(٢) .

- تمثل القبيلة العربية وحدة اجتماعية متماسكة . تُسير شئون حياتها ، وتحقق مصالحها عبر تنظيم داخلي محدد.

ورغم الحديث عن تماسك القبيلة ، ووحدة مصالحها فإنها تشكل تنظيمًا منقسمًا إلى شرائح اجتماعية متعددة وفق تراتب داخلي ، يشتمل على الفئات التالية^(٣) :

- زعماء القبيلة ومشايخها : ويمثلون السلطة السياسية والناطقين السياسيين باسم قبائلهم .

- الفرسان أو المحاربون : وهم القاعدة العسكرية للقبيلة. تكونت من أبناء القوى الاجتماعية ذات النفوذ الاقتصادي الاجتماعي المحلي ، وهم في الغالب من أبناء زعماء القبائل والبطون ، والأفخاذ ، والأسر والعائلات .

- العامة : وهم سواد القبيلة ، وحاملو الأعباء فيها كالرعاة ، والمزارعين ، والحرقيين .

- العبيد : وهم موالى القبيلة ، والملحقين بها يشاركونها سراءها وضراءها^(٤)

(١) إحسان النص ، مرجع سابق ، ص ٧١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(٣) مسعود ضاهر ، "القبيلة كمؤسسة سلطوية في المشرق العربي الحديث" ، مجلة الوحدة "المغرب" ، السنة الأولى ، العدد ١١ ، آب / أغسطس ، ١٩٨٥ ، ص ص ٥ - ٦ .

(٤) محمد زهير مشارقه ، الحياة الاجتماعية عند البدو في الوطن العربي ، (دمشق : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨) ، ص ٨٩ .

وهكذا فإن وحدة القبيلة لا تنفى التخصص الفئوى بين أفرادها وفقاً للتقسيم السابق ، حيث إن التوازن الدقيق بين الفئات الاجتماعية يكفل تأمين الاستمرارية الاقتصادية - الاجتماعية للقبيلة ، ودورها السياسى .

فلكل فرد فى القبيلة موقع اجتماعى خاص به ، يصعب تجاوزه ؛ بسبب الموروث القبلى الذى يمثل دور الضابط القانونى لعمل القبيلة العربية وديمومتها ^(١) .

رابعاً : القبيلة كتنظيم اقتصادى :

انقسمت المجتمعات العربية قبل الإسلام إلى قسمين رئيسيين : بدو رحل ، وحضر مقيمون ^(٢) .

وقد كان العرب فى وضع اقتصادى - اجتماعى متباين ؛ حيث كانت بعض مجتمعاتهم تجارية ، وبعضها زراعية إقطاعية ، وأخرى مجتمعات رعوية ^(٣) .

فاليمن، على سبيل المثال، "كانت . . . من أخصب أجزاء الجزيرة ، وقد شهدت أرقى مستوى من الحضارة العربية قبل الإسلام، وأعلى درجة من تنظيم الدولة والمجتمع ، ومع أن الزراعة كانت عاملاً مهماً فى اقتصادها إلا أن [رخاها] . . . وقوتها استندتا إلى التجارة " ^(٤) . *

وللتعرف على الاقتصاد القبلى ، وأنماطه . نجد أن القبائل العربية عرفت أنماطاً ثلاثة للإنتاج ، هى ^(٥) : الرعى ، والزراعة ، والصيد بنوعيه البرى والبحرى .

(١) مسعود ضاهر ، "القبيلة كمؤسسة سلطوية فى المشرق العربى الحديث" ، مرجع سابق ، ص ٦ .

(٢) فيليب حتى وآخرون ، تاريخ العرب ، جزآن ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

(٣) عبد العزيز النوري ، مقدمة فى التاريخ الاقتصادى العربى ، (بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط ٤ ، ١٩٨٢) ، ص ١٣٩ .

(٤) عبد العزيز النوري ، التكوين التاريخى للأمة العربية : دراسة فى الهوية والوعى ، (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ط ٢ ، ١٩٨٥) ، ص ٢٥ .

* كذلك تشير بعض المصادر إلى أن بعض القبائل اليمنية قد عرفت بعض الصناعات وأنقنتها ، كصناعة السيوف والدروع وديبج الجلود وحياكة الثياب ونحو ذلك ؛ راجع :

- إحسان النص ، مرجع سابق ، ص ٥٧ .

(٥) سعد الدين إبراهيم (مُنسق ومحرر) ، المجتمع والدولة فى الوطن العربى ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨) ، ص ١٤٣ .

وقد ساد نمطاً أو أكثر من هذه الأنماط الثلاثة في بعض القبائل ، دون غيرها . كما وجدت بعض الحرف والصناعات الأولية ، وتحديدأ بين القبائل الأكثر استقراراً في المدن والقرى ، وخصوصاً في كل من اليمن والحجاز . وقد لعبت التجارة دوراً رئيسياً في حياة كل التكوينات القبلية في الجزيرة العربية على مر العصور ، بما فيها عصر ما قبل الإسلام .

وتعتبر ظاهرة الغزو ، من السمات الأساسية التي عرفها اقتصاد بعض القبائل العربية . فعندما تنعدم مصادر الرزق ، وتُهدد القبيلة في عيشها ، تغدو مرغمة على الغزو ؛ من أجل البقاء . وتمثل ظاهرة الغزو أحد مؤشرات عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي لهذه القبائل ^(١) .

إن اضطراب الأساس الاقتصادي للقبيلة ، وعدم استقرارها ؛ بسبب جذب الصحراء ، وما قد يعترض قوافلها من خطر ، يحتم عليها السعى للحفاظ على أعلى درجات التضامن فيما بين أفرادها ^(٢) .

خامساً : القبيلة العربية كتنظيم سياسي :

لقد عاش العرب في ظل النظام القبلي حقبة طويلاً * ، حيث مثلت القبيلة وحدة سياسية مستقلة ، وقد افتقر العرب آنذاك لنظام سياسي شامل يخضع لسلطانه شتى القبائل العربية . فقد كانت كل قبيلة أشبه بدولة صغيرة ^(٣) .

(١) إيباد حلمي الجصاني ، النفط والتطور الاقتصادي والسياسي في الخليج العربي ، (الكويت : دار المعرفة ، دط ، دت) ، ص ٢٥ .

(٢) الفضل شلق ، "القبيلة والدولة والمجتمع" ، مجلة الاجتهاد (بيروت) ، السنة ٤ ، العدد ١٧ ، خريف العام ١٩٩٢ ، ص ص ١٣ - ١٤ .

* ثمة محاولات لتعليل أسباب ديمومة واستمرارية النظام القبلي والأشكال القبلية لدى العرب ، منها :
أ - ملازمة النظام القبلي لطبيعة بلاد العرب ، والتي يغلب عليها الجفاف وانتشار الصحارى والبادي ، راجع :

إحسان النص ، مرجع سابق ، ص ٥٥ .

ب - إن استمرار الأشكال القبلية عملياً ، لدى بعض المجتمعات العربية يعود إلى أنها ، أي الأشكال القبلية ، ظواهر اجتماعية تتصل بتكوين المجتمع لا بالبائى والمفاهيم الحديثة . انظر :

- عبد العزيز الدوري ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

(٣) إحسان النص ، مرجع سابق ، ص ص ٥٧ ، ٧٢ .

وتُعتبر رابطة الدم أو "النسب" أساس المجتمع السياسي القبلي . فالعربي لم يفهم الدولة إلا أنها دولة القبيلة ، دولة صلة الرحم التي تربط الأسرة بالقبيلة ^(١) . كذلك عرفت القبائل العربية مفهوماً اجتماعياً شاملاً للسلطة فلا يُفَرَّق لديها بين مفاهيم السلطة والسلطان ، وبين القوة والنفوذ ، أو القسر والهيمنة . فجميعها تستند في سلطتها إلى كل من التنظيم الاجتماعي ممثلاً بالعشيرة كأداة تنظيمية داخل القبيلة ، والأعراف القبلية المتبعة ^(٢) .

ويمكن تحديد أهم سمات القبيلة العربية كتنظيم سياسي على الوجه التالي ^(٣) :

- بساطة السلطة السياسية داخل القبيلة ، وسهولة الاتصال السياسي بين الحاكم (الشيخ) والمحكوم (رجل القبيلة) .
- ولاء الأفراد للقبيلة أولاً .

- انصياح الأفراد للتراتب السياسي داخل القبيلة وفقاً للأعراف والقيم القبلية المرعية .

- احترام السلطة السياسية لزعماء (مشايخ) القبيلة مادامت ، هذه الزعامة ، محافظة على الشورى ضمن الأعراف القبلية المتوارثة .

- الرئاسة أو (الزعامة) القبلية ، وفقاً للقيم القبلية ، رضاء واختياراً * . ومصدر الشرعية وممارستها مستمد من القيم الاجتماعية القبلية ، كالشجاعة والإقدام ، والتضحية والقدرة على الخطاب ^(٤) .

(١) جواد علي ، مرجع سابق ، ص ص ٣١٤ - ٣١٥ .

(٢) لمزيد من التعرف على السلطة لدى التنظيمات القبلية ، انظر :

- قزاد إسحق الخوري ، السلطة لدى القبائل العربية ، مرجع سابق ، ص ص ١٢ ، ٢١ ، ٤٣ ، ٤٥ .

(٣) مسعود ضاهر ، المشرق العربي المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة ، (بيروت : معهد الإنماء العربي ، ط ١ ، ١٩٨٦) ، ص ص ٣٢ - ٣٣ ، ٣٧ ، ٣٢٠ .

* يرى بعض الباحثين العرب ، أن طرق تولي الزعامة القبلية تجمع بين كل من الوراثة ، والتعيين ، والاختيار ، راجع :

- جواد علي ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤٨ - ٣٥٠ ؛ إحسان النص ، مرجع سابق ، ص ٧٣ .

(٤) حامد عبد الله ربيع (تحقيق وتقديم) ، سلوك المالك في تدبير الممالك لشهاب الدين أحمد محمد بن أبي الربيع ، الجزء الأول ، (القاهرة : مطابع دار الشعب ، د ط ، ١٩٨٠) ، ص ١٧٥ .

فالعامة القبلية منصب يستحقه الفرد بخصاله * وكفافته (١) .

- فاعلية "العصبية القبلية" فى حماية الجماعة ، واحتكام أفراد القبيلة إليها فى سلوكهم الاجتماعى والسياسى (٢) .

- السيادة فى المجتمع القبلى لزعيم "شيخ" القبيلة ومجلسها (٣) .

سادساً : الرؤية الإسلامية للقبيلة :

لقد جاء الإسلام مقراً لتعدد ، وتنوع الروابط الاجتماعية المختلفة كرابطة (العائلة - العشيرة - القبيلة - القومية - الوطن - المعتقد - اللغة) .

فعالمية الإسلام تقوم على وحدة البشرية، وهى وحدة تعترف بتعدد الألسنة والشعوب والأقوام ** . وإذا فقد قدم الإسلام مشروعاً توحيدياً شاملاً لهذه الروابط

* هناك من يرى أن مشروعية تولى زعامة القبيلة ، وقيادتها يقتضى توفر خصال ست ، لدى هذه الزعامة هى : النجدة ، السخاء ، الصبر ، الحلم ، التواضع ، والبيان ، راجع :

عمر فروخ ، تاريخ الجاهلية ، مرجع سابق ، ص ١٥١ .

(١) محمد عابد الجابرى ، العقل السياسى العربى : محدداته وتجلياته (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠) ، ص ١٤٣ .

(٢) محمد عابد الجابرى ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .

(٣) كانت السيادة فى المجتمع القبلى تنول إلى "مجلس القبيلة" يترأسه زعيم (سيد) القبيلة . وكان يحق لأفراد القبيلة حضور مجلسهم القبلى ؛ لبحثوا شتى القضايا التى تهمهم وقييلتهم ، على المستويين الداخلى والخارجى .

للتعرف على مفهوم السيادة فى القبيلة العربية ودور مجلس القبيلة فى تسيير شئونها ، انظر :

- إحسان النص ، مرجع سابق ، ص ص ٧٢ - ٧٣ .

- حسين الحاج حسن ، حضارة العرب فى عصر الجاهلية ، (بيروت : المؤسسة الجامعية

للدراسات والنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٩٨٤) ، ص ٧٤ .

** تستند هذه الرؤية التحليلية إلى ما جاء فى القرآن الكريم من آيات منها قوله تعالى : =

= { ومن آياته خَلَقَ السموات والأرض وأختلافُ ألسنتكم واللوانكم إنَّ فى ذلك لآياتٍ للعالمين } ،
سورة الروم ، الآية ٢٢ .

وقوله تعالى :

{ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكرٍ وأنثى وجعلناكم شُعوباً وقبائلٍ ليتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم إن الله عليمٌ خبيرٌ } سورة الحجرات ، الآية ١٣ .

وبالرجوع إلى التفاسير : لتبيان مصطلحى "الشعوب" و "القبائل" اللذين وردا فى الآية الكريمة السابقة من سورة الحجرات ، نورد التفسيرات التالية :

نجد أن "ابن كثير" يرى أن " . . . المراد بالشعوب بطون العجم ، وبالقبايل بطون العرب . . . وقال سفيان الثوري : كانت حمير ينتسبون إلى مخاليفها . . . وكانت عرب الحجاز ينتسبون إلى قبائلها" . أما "القرطبي" فيرى أن " . . . الشعوب رحوس القبائل ؛ مثل ربيعة ومضر والأوس والخزرج ، واحدها "شعب" بفتح الشين ، سُموا به لتشعيمهم واجتماعهم كشعب أغصان الشجرة . والشُعْب من الأضداد ، يقال شعبته إذا جمعته . . . فأما الشُعْب (بالكسر) فهو الطريق فى الجبل ، والجمع الشعاب . قال للجوهري: الشُعْب: ما تشعب من قبائل العرب والعجم، والجمع الشعوب . . . والشُعْب : القبيلة العظيمة ، وهو أبو القبائل الذى ينتسبون إليه ، أى يجمعهم ويضمهم . قال ابن عباس : الشعوب الجمهور ، مثل مضر ، والقبائل الأفخاذ . وقال مجاهد : الشعوب البعيد من النسب ، والقبائل دون ذلك . . . وقيل : إن الشعوب عَرَبَ اليمن من قحطان ، والقبائل من ربيعة ومضر وسائر عدنان . . . وحكى أبو عبيد عن ابن الكلبي عن أبيه: الشعب أكبر من القبيلة ثم الفصيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ . وقيل الشعب ثم القبيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ ثم الفصيلة ثم العشيرة . . . " . ويرى "الطباطبائي" أن " . . . الشعوب جمع شعبٍ بالكسر فالسكون وهو . . . الحى العظيم من الناس كربيعة ومضر ، والقبائل جمع قبيلة وهى دون الشعب كتميم من مضر . وقيل الشعوب دون القبائل وسُميت بها لتشعبها ، قال الراغب : الشعب القبيلة المتشعبة من حى واحد ، وجمعه شعوب . . . " .

تم اقتباس المعلومات السابقة من المراجع التالية :

- ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا (وأخرون) ، كتاب الشعب ، المجلد السابع ، (القاهرة : مكتبة الشعب ، د. ط ، ١٩٧١) ، ص ٣٦٤ .

- أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق : أحمد عبد العليم البردوني ، الجزء السادس عشر ، (القاهرة مطبعة دار الكتب ، د. ط ، ١٩٦٥) ، ص ٢٤٣ -

=

. ٣٤٥

المتعددة باعتبارها جزءاً من كل ، بحيث ينظم وجودها ، ويورها ضمن الكل الموحد الذى جاءت به العقيدة الإسلامية (١) .

وقد رأى الإسلام ، عشية نزول الدعوة ، أن الوضع الاجتماعى السائد فى جزيرة العرب ، وضع فاسد ، لكن فسادُه لا يرجع إلى فساد "الإطار" الاجتماعى القبلى بل إلى فساد الديناميات الداخلية فى الوحدة الاجتماعية (القبيلة والعشيرة) ، أما الوحدة الاجتماعية العصبية فهى عادية أو طبيعية ، رغم عدم تحقيقها للاندماج الكامل فى المركز (٢) .

لقد سلك الإسلام فى تعامله مع المجتمع العربى "القبلى" وقيمه طريقين متوازيين (٣) :

= - العلامة السيد محمد حسين الطباطبائى ، الميزان فى تفسير القرآن ، (بدون محقق) ، المجلد الثامن عشر ، (بيروت : مؤسسة الأعلمى للمطبوعات ، ط ٢ ، ١٩٧٣) ، ص ٣٢٥ .
والخروج برؤية محددة حول التفاسير السابقة لمصطلحى "شعب" و "قبيلة" . نجد أن "رضوان السيد" يقر بقوله : "ويبدو أن المفسرين كانوا يجهلون الأصل اللغوى لمفردة (شعب) ، ولذلك اختلط عليهم معناها ؛ إذ إنهم جميعاً فيما عدا سفيان الثورى ، [الذى يرى أن حمير كانوا ينتسبون إلى المخاليف (الشعاب والجهات والمستقرات الحضرية) ، بينما ينتسب الحجازيون إلى القبائل] ينطلقون فى فهمهم للكلمة ، من الوضع الذى كان سائداً فى شمال الجزيرة فى القرن الأول الهجرى . . . إن معرفة المغزى الحقيقى لمفرد (شعب) فى القرآن يقتضيها الرجوع إلى النقوش العربية الجنوبية (السبئية على الخصوص) حيث يتكرر المفرد فيها كثيراً . وهو يُطلق هناك على جماعات حضرية مثل همدان وسبأ وحضرموت ؛ ولم تكن الجماعات منظمة تنظيمياً قبلياً على الشكل المعروف فى الشمال " .

ويصل (رضوان السيد) إلى نتيجة يقرها بقوله :

"صحيح أن المفسرين اختلفوا فى معنى «الشعب» وتقابلته مع «القبيلة» فى الآية ؛ لكن الذى لاشك فيه أن القرآن يوضح هنا أن هناك وضعاً مستقراً فى المجتمع البشرى هو وجود فئات مختلفة (شعوب ، وقبائل) " .

لمزيد من التفاصيل ، انظر :

- رضوان السيد ، الأمة والجماعة والسلطة : دراسات فى الفكر السياسى العربى الإسلامى ، (بيروت : دار اقرأ ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤) ، ص ٢٧ - ٣١ ، ١٥٢ - ١٥٣ .

(١) منير شفيق ، الإسلام فى معركة الحضارة ، (تونس : دار البراق للنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١) ، ص ١٠٠ - ١٠٢ .

(٢) رضوان السيد ، الأمة والجماعة والسلطة ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

(٣) منى أبو الفضل ، مرجع سابق ، ص ٢٢ - ٢٤ .

الأول : الإبقاء على الأشكال والتنظيمات الاجتماعية القائمة مع تطوير وتغيير مضامينها . فقد أبقى الإسلام على القبيلة ، ولم يلغ أسسها التنظيمية * ، بل حيد مضمونها الانطوائى أو الولائى ، وأخرج القبيلة فى صياغة تنظيمية جديدة ، مكنها من بعث القوى الكامنة فيها ، وانتقل بها إلى مستوى حضارى أرقى حيث حافظ على قيمتى التماسك والتضامن ، مع تقويم الأسس القائمة عليهما ، لتحل رابطة الولاء للعقيدة محل رابطة النسب والدم .

الثانى : بلورة أشكال تنظيمية جديدة . فقد جاء الإسلام بفكرة "الأمة" الإسلامية ، كشكل اجتماعى أرقى ، متجاوز للقبيلة ، تطويراً لا إلغاءً ^(١) ؛ لأن "الأمة" كمفهوم يتجاوز "القبيلة" ويعلو عليها ، ولكنه لا يلغيها إذ ليس من شرط قيام "الأمة" انتفاء "القبيلة" فكما تتكون "الأمة" من المسلمين كأفراد متضامنين ، فإنه لا شئ يحول دون بقاء هؤلاء الأفراد مرتبطين بـ "القبيلة" كإطار اجتماعى داخلى ^(٢) .

* من مؤشرات تعامل الإسلام مع القبيلة ، واعترافه بها :

أ - اعتراف وثيقة دستور المدينة بالقبائل ، وعدم تجاهلها عند الحديث عن الأمة الجديدة . حيث حرصت "الوثيقة" على ذكر أسماء هذه القبائل وتعدادها ، وتحديد مالها من حقوق وعليها من واجبات : راجع

- محمد عماره ، معالم المنهج الإسلامى ، (القاهرة : دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ١٤١١ هـ - ١٩٩١) ، ص ١٧٧ .

- محمد عابد الجابرى ، العقل السياسى العربى ، مرجع سابق ، ص ص ٩٦ - ٩٧ .

ب - كان الانتماء إلى "الأمة" يتم على مستوى "القبيلة" . فالقبيلة ككل ، عبر شيخها أو ساداتها ، هى التى كانت تعلن إسلامها ، أى ولاعها السياسى وبخولها فى الدين الجديد . انظر :

- محمد عابد الجابرى ، المرجع السابق نفسه ، ص ٩٧ .

ج - لم تستغن الدولة الإسلامية عن التنظيم القبلى فى نظمها الإدارية والحربية . فكان تخطيط الأمصار وتعبئة الجيوش قائمين على هذا الأساس ، ولذلك فقد ظل النظام القبلى متواجداً ضمن نطاق الدولة الإسلامية . راجع :

- إحسان النص ، مرجع سابق ، ص ١٨٥ .

(١) راجع : رضوان السيد ، الأمة والجماعة والسلطة ، مرجع سابق ، ص ١٥٢ ؛ محمد عماره ، معالم المنهج الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ .

(٢) محمد عابد الجابرى ، العقل السياسى العربى ، مرجع سابق ، ص ٩٦ .

ولذا فقد سعى الإسلام إلى إقامة "الوحدة" بين فئات الأمة وليس "دمجاً" لهذه الفئات أو "إذابة" لها^(١)*

ومن ثم حدث تدرج فى الانتماءات ، وارتقاء الولاء إلى مستوى أعلى وأسمى .
فبعد أن كانت الانتماءات الفردية تتطابق مع الولاءات ، وتنحصر حول محور "القبيلة"
فحسب ، أصبح قيام الأمة الإسلامية يمثل تعدداً فى الانتماء (من القبيلة إلى الأمة)
أما الولاء فقد صار خالصاً "للأمة" المجسدة للإخوة الإسلامية^(٢) .

فالإسلام - إذن - لم يسع لتحطيم تلك الروابط ** أو إلغائها ، بل ضبطها ،
وشذبيها ، وطور مضمونها ؛ بحيث لا تطغى وتستبد ، بل تقوم بدور إيجابى فى تعزيز
الوحدة الإسلامية الشاملة^(٣) .

(١) رضوان السيد ، الأمة والجماعة والسلطة ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ .

* لأن الإسلام يرى أن البشر والأمم " . . . مجموعات أو فئات مختلفة (شعوب وقبائل) لا تندمج
تماماً ؛ لأن ذلك يخالف طبيعة الأشياء والمصالح غير المتماثلة للفئات ، لكنها تتسجم وتتناسق
محقة الحدود الدنيا "أو العليا" ، الضرورية لبقاء المجتمع . . . " انظر : رضوان السيد ، المرجع
السابق ، ص ١٥٢ .

(٢) منى أبو الفضل ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

** يرى (سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل) أن الأسس الحاكمة لتلك الروابط الاجتماعية ، أو ما
أسماها بـ "الروابط الإنسانية الفطرية" تتمثل فى أسس ثلاثة :

الأول : التأكيد على فطريتها فى ارتباطها بالإنسان .

الثانى : الإصرار على إعطائها المحتوى الإيمانى المتميز .

الثالث : انفكاك عراها بمصادمتها للإيمان والإسلام فى حركة الحياة " .

للتعرف على مزيد من التحليل لتلك الروابط ، وضوابط التعامل معها إسلامياً ، انظر :

- سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل ، التجديد السياسى والواقع العربى المعاصر "رؤية إسلامية"
(القاهرة : النهضة المصرية ، ب.ط ، ١٩٨٩) ، ص ٣٥ - ٣٩ .

(٣) منير شفيق ، الإسلام فى معركة الحضارة ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ .

وفيما يتعلق بموقف الإسلام من القيم القبلية ، يلاحظ أنه أقر القيم الإيجابية (التماسك والتلاحم، المروءة والوفاء ، العفة والشرف ، إكرام الضيف ، وحماية الضعيف ، الحرية والشجاعة والإباء) بعد أن عدل وطور منها بحيث تغدو منسجمة والقيم الإسلامية ، وتعمل في إطار "الأمة" الإسلامية وليس على مستوى "القبيلة" فحسب . فمثلاً قيمتا التماسك والتضامن بعد أن كانتا تعملان في إطار قبلي ضيق ، طورها الإسلام ووظفها لتفيد الإسلام أمةً وعقيدة^(١) . وبالمقابل رفض الإسلام القيم والأعراف القبلية السلبية ودعا إلى إحلال قيمه ومفاهيمه الجديدة مكانها * من ذلك :

(١) قال تعالى : { إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ . . . } سورة الحجرات ، من الآية ١٠ .

{ واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا . . . } سورة آل عمران ، من الآية ١٠٣ .

* من الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية الدالة على هذا الإحلال والرفض للقيم والأعراف القبلية :

- قال تعالى : { يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن

أكرمكم عند الله اتقاكم إن الله عليمٌ خبيرٌ } ، سورة الحجرات ، الآية : ١٣ .

- قال تعالى : { إذ جعل الذين كفروا في قلوبهم الحمية حمية الجاهلية فأنزل الله سكينته على

رسوله وعلى المؤمنين وألزمهم كلمة التقوى . . . } سورة الفتح ، من الآية : ٢٦ .

- قال تعالى : { لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يأتون من حاد الله ورسوله ولو كانوا

آباءهم أو أبنائهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه

ويدخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار . . . } سورة المجادلة ، من الآية : ٢٢ .

- وقال تعالى : { . . . من قتل نفساً بغير نفسٍ أو فسادٍ في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً .

. . . } سورة المائدة ، من الآية : ٣٢ .

ومن أحاديث الرسول (ص) :

- قال رسول الله (ص) : " ليس منّا من دعا إلى عصبية ، وليس منّا من قاتل على عصبية ، وليس

منّا من مات على عصبية " ، رواه أبو داود .

- وروي أن الرسول (ص) سئل " ما العصبية ؟ فأجاب : أن تعين قومك على الظلم " ، رواه أبو

داود .

- وقال رسول الله (ص) : " أيها الناس ، إن ربكم واحد ، كلكم لأدم وأدم من تراب ، لا فضل

لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أسود ، ولا أسود على أحمر إلا بالتقوى ،

رواه أحمد .

- رفض العصبية القبلية الضيقة المفرقة ، وإحلال الولاء الدينى محل الولاء القبلى ،
، وفكرة الأمة بدلاً من القبيلة ومن ثم تمحور الولاء والانتماء حول العقيدة ، لا
صلات القرابة والنسب (١) .

- منع الأخذ بالثأر ، وفقاً للعرف والقيم القبلية ، وأوكل مهمة الأخذ به لأولى أمر
المسلمين (٢) . وجعل السلطة بيد الدولة بدلاً من الفرد والقبيلة فى تطبيق
القانون وتنفيذ العقوبة (٣) .

- أبطل مفهوم الغزو وفرض الجهاد للدفاع عن العقيدة وحفظ الأمة ، التى غدت
غير محدودة بحدود بشرية أو أرضية ، بل تتفق وانتشار الإسلام (٤) .

- أيد نصرة القريب، حين ظلمه. وفقاً لمقولة " انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً ".
ولكنه ، أى الإسلام، فسر نصرة "الظالم" تفسيراً إسلامياً ؛ إذ جعل من
نصرة "الظالم" منعه من "الظلم" (٥) .

(١) محمد سليم العوا ، فى النظام السياسى للدولة الإسلامية ، (القاهرة : دار الشروق ، الطبعة
الأولى ، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩)، ص ٥٥ - ٥٦ ، ٦٨ .

(٢) جواد على ، مرجع سابق ، ص ٣٩٨ .

(٣) حسين الحاج حسن ، حضارة العرب فى عصر الجاهلية ، (بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات
والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، سنة ١٩٨٤) ، ص ٨١ .

(٤) عبد العزيز الدورى ، التكوين التاريخى للأمة العربية ، مرجع سابق ، ص ٣٧ - ٣٨ .

(٥) قال رسول الله (ص) : " انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً ، فقال رجل يا رسول الله أنصره إذا كان
مظلوماً ، أريت إن كان ظالماً كيف أنصره ؟ ، قال (ص) تحجره أو تمنعه من الظلم فإن ذلك
نصره " رواه البخارى .

الفصل الثانى

الإطار المجتمعى للظاهرة القبلية فى اليمن

من الصعوبة التعرف على طبيعة الدور السياسى للقبيلة فى اليمن ، دون دراسة الإطار المجتمعى للظاهرة القبلية . وفى هذا الفصل سيتم التعرف على الأطر : الاجتماعية ، والسياسية ، والاقتصادية لهذه الظاهرة .

المبحث الأول : الإطار الاجتماعى للظاهرة القبلية :

المطلب الأول

القبيلة كمكون للمجتمع اليمنى

رغم إجماع كثير من المؤرخين والباحثين على أن المجتمع والدولة فى اليمن اعتمدا ، عبر التاريخ اليمنى القديم والحديث والمعاصر على النظام القبلى ، وأن غالبية القبائل اليمنية ، قد تميزت بحياة الاستقرار ترتبط بالأرض والزراعة وتسكن القرى ^(١) إلا أنهم اختلفوا حول أسس هذه القبائل ومكوناتها .

ويمكن تبين اتجاهين * رئيسيين هما : اتجاه قرابى ، وآخر اقتصادى .

(١) للتعرف على المؤيدين لمقولة استقرار غالبية القبائل اليمنية ، وارتباطها بالأرض ، أنظر على سبيل المثال لا الحصر :

- يوسف محمد عبد الله ، أوراق فى تاريخ اليمن وأثاره ، الجزء الأول (بيروت : دار التنوير للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٩٨٥) ص ١١٧ ؛ جواد على ، مرجع سابق ، جزءان ، ص ٥١٣ ؛ سيد مصطفى سالم ، تكوين اليمن الحديث (اليمن والإمام يحيى) ، (القاهرة : مكتبة مديولى ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٤) ، ص ٢٠ ؛ عبد العزيز النورى ، التكوين التاريخى للأمة العربية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣ - ٢٤ .

* أشار الباحث اليمنى : رشاد العليمى عبر ما سماه بـ " اتجاهات دراسة النظام القبلى " إلى وجود اتجاه ثالث ، إضافة إلى الاتجاهين القرابى والاقتصادى ، اللذين تأخذ بهما هذه الدراسة ، سماه الاتجاه البنائى التاريخى ، إلا أنه استند فى رأيه هذا إلى باحث واحد فحسب ليعبر عن هذا الاتجاه ، وبالتالي فإن التسمية الأقرب إلى الدقة ، قد تكون استخدام مفهوم " وجهة نظر " بدلاً من مفهوم " اتجاه " لأن الرأى الواحد لا يعبر بالضرورة عن مدلول " اتجاه " الذى يعبر فى العادة عن رأى أكثر من باحث . أنظر :

- رشاد العليمى ، القضاء القبلى فى اليمن (د . ن : دار الوادى للنشر والتوزيع ، د . ط : د . ت) ، ص ص ١١ - ١٣ .

« أولاً : الاتجاه القريبي (١) :

يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن المجتمع اليمني يتكون من قبائل تجمعها روابط الدم والنسب. وأن القبائل اليمنية تنتسب إلى أصل مشترك ، يعود إلى " حمير " و " كهلان " ابني " سبأ " بن " يشجب " بن " يعرب " بن " قحطان " بن " عابر " (النبي هود عليه السلام) .

ومن ثم فالعلاقات والروابط الاجتماعية بين هذه القبائل تستند إلى " العصبية القبلية " القائمة على وحدة الدم والنسب .

وفي معرض تقويم هذا الاتجاه يمكن القول بداية أنه من الصعوبة بمكان التتبع الدقيق والعلمي لرابطة النسب (صلة القرابة) ونقائنها لأي شعب من الشعوب .

فبالرغم أن العلامة ابن خلدون يقرر أن " ... صلة الرحم طبعي في البشر ... (٢) " إلا أنه يعود ليؤكد على أن " ... النسب أمر وهمي لا حقيقة له ؛ ونفعه إنما في الوصلة والالتحام " (٣) ويرى أيضاً أنه " ... مازالت الأنساب تسقط من شعب إلى شعب ويلتحم قوم بأخرين في الجاهلية والإسلام والعرب والعجم ... " (٤) .

لكن استقراء تاريخ اليمن الاجتماعي والسياسي، وكذا ملاحظة الواقع اليمني المعاصر يدفع إلى القول بأن اليمنيين ما يزالون يتمسكون بما يمكن تسميته بـ

(١) للتعرف ، تفصيلاً على هذا الاتجاه ، ومؤيديه ، راجع :

- فضل علي أحمد أبو غانم ، القبيلة والدولة في اليمن ، (القاهرة : دار المنار للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٩٩٠) ، ص ص ٤٣ - ٤٤ ، ٥٩ ، ٨٦ ، ٢٢٩ ، ٣٨٦ ؛ عبد الله عبد الكريم الجرافي ، المقتطف من تاريخ اليمن ، (بيروت : منشورات العصر الحديث الطبعة الثانية ١٩٨٧) ، ص ص ٥٧ - ٥٨ ؛ عبد الله عبد الوهاب المجاهد الشماحي ، (بيروت : دار التنوير للطباعة والنشر ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٥) ، ص ١٩ ؛ نزار عبد اللطيف الحديثي ، أهل اليمن في صدر الإسلام ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، د . ط ، ١٩٨٧) ، ص ص ٦٥ - ٦٧ ؛ علي ناصر طريق ، مقابلة أجراها صاحب هذه الدراسة مع الشيخ علي ناصر طريق (أحد المشايخ القبليين في اليمن) ، في منزله بعاصمة اليمن "الموحد" "صنعاء" بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢ م .

(٢) مقدمة ابن خلدون ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٤٨٤ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٨٤ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٤٨٧ .

«الشعور القرابي المشترك» ، بغض النظر عن حقيقة أو وهم هذا النسب ، وأن الواقع اليميني ما انفك يؤول إلى ديمومة واستمرارية ما يمكن أن يطلق عليه أيضاً بـ «ثقافة النسب» المشترك. وما تزال ثمرات هذا الشعور القرابي (أو النسبي) تؤتي أكلها في وقتنا الحاضر ؛ حيث نجد أن التماسك والتعاقد بين كثير من القبائل اليمينية ، ما زال معاشاً ، يُستدعى في كثير من المواقف والأحداث، ويلعب دوراً واضحاً وفعالاً ، وهذا ما سيتم بيانه خلال هذه الدراسة .

وفي محاولة لتفسير هذه الظاهرة يمكن القول : إن بعض القبائل اليمينية ، ما زالت تتمثل «الوعي العيصي» * بالمفهوم الخلدوني . وأنها - أي القبائل - ما زالت تتمسك بمفهوم «النسب الواسع» أو العام ، أو مفهوم «العصبية العامة**» كما جاء بها ابن خلدون، والمتمثل في قيام التضامن والتناصر بين الأفراد الذين يربطهم نسب عام أو بعيد أو غيره من وجوه الانتساب كالحلف والولاء .

من ناحية أخرى يمكن القول : إن «النسب القبلي» لا يعنى بالضرورة أن القبائل كانت مغلقة في إطار النسب . بل إن أفراداً أو جماعات قد تنضوي تحت راية القبيلة بالحلف أو الولاء لتصير بمرور الزمن في نسبها . وهذا ما عرفته اليمن ، حيث تستند القبيلة إلى أرض تملكها ، وقد تضم إليها جماعات من قبائل أخرى لتساعدها في زراعة الأرض بصفة حلفاء أو أتباع ثم تدخل ، بمرور الوقت ، في إطار نسبها ^(١) .

* «الوعي العيصي» مصطلح من «نحت» المفكر العربي المغربي / محمد عابد الجابري ، ويقصد به ، مستنداً إلى مقدمة ابن خلدون ، ذلك الشعور العيصي الكامن أو الظاهر الذي يعم أفراد العصبية كلهم ، وهو أشبه ما يكون بالوعي الجماعي المتيقظ ، حيث يشد أفراد العصبية (أو القبيلة) بعضهم إلى بعض ، ويجعل منهم كائناً واحداً تفنى فيه نوات الأفراد . أنظر : محمد عابد الجابري ، العصبية والدولة ، مرجع سابق ، ص ٢٥٣ - ٢٥٧ .

** يقول ابن خلدون بوجود نوعين من العصبية «عصبية خاصة» و «عصبية عامة» الأولى ، أي الخاصة ، هي المبنية على النسب الخاص أو القريب، وهي أقوى وأشد من التعصب للنسب البعيد ، أما «العصبية العامة» فهي التي تقوم على النسب البعيد أو العام، وتتكون من عدة عصبيات خاصة ، أنظر : - مقدمة ابن خلدون ، جزء ٢ ، المرجع السابق ، ص ٤٨٨ ، محمد عابد الجابري ، العصبية والدولة مرجع سابق ، ص ٢٥٨ - ٢٦٠ ، ٤٥٩ - ٤٦٠ .

(١) عبد العزيز الدوري ، التكوين التاريخي للأمة العربية ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

ثانياً : الاتجاه الاقتصادي (١) :

يرى هذا الاتجاه أن أسس تكوين القبائل اليمنية وتجمعها ، هي أسس اقتصادية وإدارية بالدرجة الأولى . فما يربط القبيلة ليس النسب وأواصر القرى ، وإنما الحياة الاقتصادية القائمة على المصالح المشتركة من زراعة وتجارة وضرائب ، ضمن وحدة جغرافية معينة . إن القبيلة اليمنية ، وفقاً لهذا الاتجاه ، تتكون من مجموعة أفراد تجمعهم رابطة العمل ، أما التقسيمات الاجتماعية القديمة التي عرفتها اليمن . مثل (أرباع - أخماس ، أسداس *) لم تكن تقسيمات قبلية ، وإنما كانت تقسيمات إدارية واقتصادية في المقام الأول .

رغم التسليم بصحة بعض مقولات هذا الاتجاه مثل : كون المصالح الاقتصادية المشتركة من زراعة وتجارة ، تعد من أسس تكوين النظام القبلي اليمني . إلا أنه يمكن التحفظ بشدة على محاولة ، هذا الاتجاه ، اختزال أسس النظام القبلي اليمني وإرجاعها إلى المتغيرات الاقتصادية فحسب . فلا يمكن التسليم بتفسير أحادي البعد لتكون الظاهرة القبلية في اليمن ؛ لأن القبيلة اليمنية تُعد إحدى الظواهر الاجتماعية ، ولأن الظواهر الاجتماعية بطبيعتها تبلغ من التعقيد والتشابك مبلغاً يحول دون "احتكار" متغير منفرد - كالمتغير الاقتصادي مثلاً - تحليلها وتفسيرها بشكل علمي وموضوعي ، ما لم يتفاعل ومتغيرات أخرى .

(١) للتعرف على مزيد من مقولات هذا الاتجاه ومؤيديه ، أنظر :

- حمود العودي ، المدخل الاجتماعي في دراسة التاريخ والتراث العربي : دراسة عن المجتمع اليمني ، (القاهرة : عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠) ص ٦١ - ٦٢ ؛ سلطان أحمد عمر ، نظرة في تطور المجتمع اليمني ، (بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٩٧٠) ، ص ٩ - ١٢ ؛ عبد الله النور ، هذه هي اليمن ، (بيروت : دار العودة ، بنون طبعة ، وبدون تاريخ) ، ص ٦٦ ؛ يوسف محمد عبد الله ، أوراق في تاريخ اليمن وأثاره ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ ، الجزء الثاني ، ص ٨٦ ؛ أبو بكر السقاف ، « مشكلة الهجرة في الجمهورية العربية اليمنية » ، مجلة دراسات يمنية ، (صنعاء : مركز الدراسات والبحوث اليمني ، العدد الرابع - يوليه ١٩٨٠) ص ٤٧ - ٤٨ .

* يرى يوسف محمد عبد الله أن القبيلة اليمنية تنظم وفق نظام كسرى (ربيع ، خمس ، سدس) يجمع عدة بيوت أو بطون ؛ وذلك لتسهيل دفع الضرائب والديات وإجابة الداعي ، يقال مثلاً « ثلث حاشد » أى يكون الثلث من قبيلة حاشد . وما زالت هذه الصيغ تستعمل لدى بعض القبائل اليمنية حتى اليوم . أنظر يوسف محمد عبد الله ، أوراق في تاريخ اليمن وأثاره ، مرجع سابق جزء (١) ص ١٧٧ .

ولا يمكن » ... إنكار وجود النظام القبلى فى اليمن كحقيقة تاريخية ، فالدولة اليمنية القديمة قد سميت باسم القبيلة القوية التى فرضت نفسها على القبائل الأخرى سلباً أو حرباً^(١) وما دول «معين» و «سبأ» و «حمير» فى الواقع سوى قبائل متغلبة انقلب رؤساؤها ملوكاً^(٢)

إضافة إلى أن " العصية القبلية " قد مثلت ظاهرة اجتماعية وسياسية بارزة فى الحياة القبلية اليمنية^(٣) وكان التنظيم الاجتماعى فى اليمن يقوم على أساس بشرى وليس جغرافياً ؛ حيث إن معظم المناطق والأماكن الجغرافية مسماة بأسماء القبائل مثل «سبأ» و «حمير» و «همدان»^(٤) وما تزال بعض هذه المسميات قائمة حتى اليوم .

ثالثاً : التوزيع الجغرافى للقبائل اليمنية :

عرفت اليمن النظام القبلى منذ القدم ، حيث يتكون المجتمع اليمنى من عدة قبائل ، تُشكل ، طبقاً لبعض التقديرات ما بين (٨٠ - ٨٥ ٪) من مجموع السكان ويبلغ تعدادها أكثر من (١٦٠) قبيلة تقريباً ، منها حوالى (١٤٠) قبيلة تقطن المناطق الجبلية ؛ وما يقرب من (٢٧) قبيلة تعيش فى المناطق الساحلية وتهامة^(٥) .

(١) رشاد العليمى ، القضاء القبلى فى اليمن ، مرجع سابق ، ص ١٢ .

(٢) سلطان ناجى « التاريخ السياسى لدول اليمن القديمة » ، م . اليمن الجديد ، صنعاء السنة السادسة ، العدد الثانى (يونيو - يوليو ١٩٧٧) ، ص ١٩ .

(٣) فضل على أحمد أبو غانم ، القبيلة والدولة ، مرجع سابق ، ص ٨٤ .

(٤) نزار عبد اللطيف الحديثى ، أهل اليمن فى صدر الإسلام ، مرجع سابق ص ص ٦٥ - ٦٦ .

(٥) يرى الشيخ القبلى "مانع على الصبح" أن نسبة القبائل اليمنية قد تصل إلى حوالى ٨٠ ٪ من مجموع السكان بينما ترى الباحثة السوفيتية « إيلينا جولوبوفسكايا » أن القبائل يشكلون ٨٥ ٪ من مجموع السكان ، راجع : الشيخ مانع على الصبح عضو مجلس النواب اليمنى ، مقابلة شخصية مع الباحث فى صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/٨/٣١ ؛ إيلينا جولوبوفسكايا ثورة ٢٦ سبتمبر فى اليمن ، ترجمة : قائد محمد طربوش ، (بيروت : دار ابن خلدون ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢) ، ص ١٠٢ . والتعرف تفصيلاً على أسماء هذه القبائل أنظر : الجرافى ، المقتطف من تاريخ اليمن ، مرجع سابق ص ص ٥٧ - ٦٣ .

وقد استقرت هذه القبائل فى مناطق محددة واستغلت إمكاناتها الاقتصادية لفترة زمنية طويلة ، حتى أصبحت تلك المناطق تعرف باسم القبائل الكبيرة التى تقطنها . فمنطقة «حمير» مثلاً ينسبها النسابون إلى قبيلة « حمير » ، ومنطقة «همدان» سُميت بإسم قبيلة «همدان بن زيد » المتفرع عنها قبيلتا «حاشد» و«بكيل» المشهورتان ^(١) . وتمتد هذه المنطقة من صنعاء جنوباً إلى صعدة ونجران شمالاً ، ومن الجوف ويرط شرقاً إلى وشحة وحرص غرباً ^(٢) وقد قسمت بخط عرضى ما بين صنعاء وصعدة فشرقية لـ " بكيل " وغربية لـ « حاشد » ^(٣) .

وهكذا يلاحظ أن معظم المناطق والأماكن الجغرافية فى اليمن مسماة بأسماء قبائلها . وقد تكون القبائل اليمنية المعاصرة ، صورة لتركيب قبلى يعود إلى ما قبل القرن الأول الميلادى على الأقل ^(٤) .

وعند ظهور الإسلام وجدت ثلاثة تجمعات قبلية كبيرة ^(٥) هى : "حمير" "مذحج" و "همدان" . ويرجع نسبها ، حسب الاعتقاد ، إلى «سبأ» الحفيد الأكبر لـ " قحطان" .

وقد سكنت قبائل «حمير» الجزء الجنوبي من المرتفعات والهضاب الوسطى . وتعتبر هذه المنطقة من أخصب مناطق اليمن الزراعية حيث تكثر بها الينابيع والمياه الجوفية ، وقد شكلت منطقة جذب للهجرة الداخلية .

أما «همدان» بفرعيها قبليتي (حاشد وبكيل) ، فهى منتشرة فى المرتفعات الشمالية ، وتعتبر هاتان القبيلتان من أشهر قبائل اليمن وأشدّها بأساً ^(٦) ؛ حيث لعبتا أدواراً مهمة فى التاريخ اليمنى والإسلامى ، وحتى اليوم ؛ نتيجة تماسكهما القبلى ، وبحكم وجودهما فى مناطق شحيحة الموارد ^(٧) .

(١) نزار عبد اللطيف الحديثى ، أهل اليمن فى صدر الإسلام ، مرجع سابق ص ٣٨ - ٣٩ ، ٤٣ .

(٢) عبد الله عبد الوهاب المجاهد الشماخى ، اليمن : الإنسان والحضارة مرجع سابق ص ١٩

(٣) الحسن أحمد يعقوب الهمدانى ، صفة جزيرة العرب ، تحقيق محمد على الأكوع الحوالى ، (صنعاء : مكتبة الإرشاد ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠) ، ص ٢١٧ .

(٤) قائد نعمان الشرجبى ، الشرائع الاجتماعية التقليدية فى المجتمع اليمنى ، (بيروت : دار الحداثة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦) ، ص ٥٦ .

(٥) رشاد العليمى ، القضاء القبلى فى المجتمع اليمنى ، مرجع سابق ص ١٤ - ١٥

(٦) الجرافى ، المقتطف من تاريخ اليمن ، مرجع سابق ، ص ٥٨ ، ١٦٥ .

(٧) رشاد العليمى ، مرجع سابق ، ص ١٤ - ١٥ .

أما قبائل " مذحج " فتتكون من قبائل (عنس و مراد والحدأ) وغيرها من القبائل وقد احتلت المنطقة الشرقية المنحدرة إلى أطراف الربع الخالى . وتبدأ حدودها من بلاد " البيضاء " حالياً ، وتمتد باتجاه الشمال الشرقى إلى " الجوف " (١) . ولم يخضع التوزيع الجغرافى لغالبية القبائل اليمنية لتغيير كبير (٢) حيث ظلت منطقة «حمير» ثابتة تقريباً ، عدا هجرات داخلية محدودة تعرضت لها من بعض «بطون» و« أفخاذ» قبيلة «همدان» . وقد ظلت «حمير» متحالفة مع غيرها من القبائل فى هذه المنطقة .

— أما همدان (حاشد وبكيل) ، فقد بقيت متماسكة جغرافياً وبشرىً . ولحرص هاتين القبيلتين (حاشد وبكيل) على اسم جذهما «همدان» واهتمامهما بمنطقتهما وحدودها ، أطلقا لفظ «همدان» على طرفى مناطقيهما ، والممتدة من شمال غرب صنعاء إلى شبام ، وتسكنها «بطون» حاشدية ، أما «بطون» بكيل فتسكن فى الطرف الشمالى الشرقى ، والممتد حول «صعدة» إلى «نجران» (٣) * مع وجود تداخل بين القبيلتين ، حيث توجد أسواق مشتركة ، ومناطق مختلطة بين كلتا القبيلتين (٤) .

أما «مذحج» فقد فقدت تحالفاتها القديمة رغم رسوخ واستمرار أعرافها وتقاليدها فى جزء منها (مثل قبيلتى «مراد» و«الحدأ») وقد كان لقيام الكيانات السياسية والحدود المصطنعة فى الجزيرة العربية أثر على تشتت القبائل «المذحجية»

(١) المرجع السابق نفسه ، ص ١٦ .

(٢) المرجع لسابق ص ١٦ - ١٧

(٣) الشماخى ، اليمن الإنسان والحضارة ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

* هناك من يرى أن المناطق الجغرافية الحالية لقبيلتى (حاشد وبكيل) كالتالى : تمتد مناطق حاشد من «عمران» إلى «صعدة» وتمتد شرقاً إلى «الجوف» ، أما بكيل فإن مناطقيها «ديارها» فتمتد إلى شمال وشرق ديار حاشد ، من وادى «مور» غرباً إلى «الجوف» شرقاً . للمزيد من الاطلاع حول التوزيع الجغرافى المعاصر لأكثر القبائل اليمنية ، أنظر :

— محمد متولى ، ومحمود أبو العلا ، جغرافية شبه جزيرة العرب الجزء الثالث (اليمن الشمالى)

(القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية الطبعة الثالثة ١٩٨٨) ، ص ص ١٤٥ - ١٥٠ .

(٤) رشاد العليمى ، القضاء القبلى مرجع سابق ، ص ١٦ .

وتفسير تحالفاتها مما دفعها ، أى مذبح ، إلى عقد تحالفات جديدة عند الضرورة مع «بكيل» القاطنة فى المنطقة الشرقية من خط (صنعاء - «صعدة») والأقرب إلى بعض مناطق « مذبح» مثل « مراد» ومشاركتها فى الأنشطة الزراعية والرعية (١) .

وتعيش معظم القبائل اليمنية حياة مستقرة (٢) ؛ لاعتمادها على فلاحه الأرض والإنتاج الزراعى والتجارة والجندية (٣)

وقد اتصفت المناطق الشمالية والشرقية من اليمن ، بقله خصوبة وإنتاجية أراضيها ، وصعوبة الطبيعة الجغرافية ووعورة تضاريسها ، فهى مناطق جبلية وصحراوية نسبياً ، وتفتقر إلى مواصلات حديثة . وقد اتسمت قبائل هذه المناطق بقوة الروح القبلية ، وتنأى دورها (وسيتم توضيح هذا الدور لاحقاً) .

(١) رشاد العليمى القضاء القبلى المرجع السابق صص ١٦ - ١٧

(٢) يرى بعض الباحثين أن اليمن عرفت قديماً حياة البداوة إلى جانب حياة الحضارة التى تميزت بها . وأن اليمنيين ليسوا جميعاً سكان مدن وقبائل متحضرة خالصة . فقد كانت لهم أطراف تجمع بين الخصائص البدوية والحضرية ، وكانت بعض القبائل تجمع بين حياة التحضر والبداوة حيث يتحضر قسم منها ويستقر ويسكن المدن ، ويبقى القسم الآخر منها بدوياً (من أهل الوبر) وقد نصت النقوش على أن قبيلة «همدان» كان لها حضرها وبدوها ، على أن البادية اليمنية لم تكن موزعة فى البداوة ، بل كانت قبائل قريبة من مراكز الحضارة . تطوف بالقرى والمدن وتتصل بسكانها . وأغلب هؤلاء البدو يعيشون فى القطاع الشرقى الأقصى من اليمن ، حيث تسود الأحوال الصحراوية .

ويلاحظ أن الباحثين قد اختلفوا فى تقدير نسبة من يحيون حياة البداوة والتنقل ، حيث قدرت بما بين (٥٪ - ١١٪) من المجموع الكلى للسكان ، لمزيد من التفاصيل أنظر :

- يوسف محمد عبد الله ، أوراق فى تاريخ اليمن وأثاره ، جزء ٢ ، مرجع سابق ، ص ١١٨ : محمد متولى ومحمود أبو العلا ، جغرافية شبه جزيرة العرب ، جزء ٣ مرجع سابق ، ص ٣٥ ؛ عبد الكريم الإريانى « الخصائص السكانية والعمرانية فى الجمهورية العربية اليمنية من واقع التعداد الأول للسكان » مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، السنة السابعة ، العدد ٢٦ أبريل ١٩٨١ ، ص ١٩ .

(٣) عبد الكريم الإريانى ، المرجع السابق ، نفس الصفحة .

أما المنطقتان الوسطى (إ ب) والجنوبية (تعز) فقد تميزتا بخصوصية أراضيها وإنتاجيهما الزراعى الكثيف ، وقد اتسمت قبائلهما ، إضافة إلى القبائل الساحلية (تهامة) بانخفاض روحها القبلية وتضاؤل دورها السياسى (١) .

(١) قائد نعمان الشرجبى ، الشرائع الاجتماعية التقليدية فى المجتمع اليمنى ، مرجع سابق ، ص ٦٠ ، ٥٧ .

المبحث الثاني : الإطار السياسي للظاهرة القبلية :

أولاً : القبيلة فى التاريخ السياسى اليمنى :

يكاد يجمع الباحثون فى التاريخ السياسى اليمنى ، على أن الدول اليمنية القديمة كانت «قبلية» النشأة والتكوين . فقد كانت القبيلة القوية تتزعم وتتحالف مع القبائل الأخرى مكونة ما يسمى بـ «دولة القبيلة الغالبة» أو دولة «العصبية الغالبة» وفقاً للمفهوم الخلدونى * . وما نول (معين وسبأ ، حمير ، قتيبان ، أوسان) اليمنية إلا تجمعات أو اتحادات قبلية ، انقلب زعمائها ملوكاً (١) .

وقد اتسمت الحياة السياسية فى اليمن القديم ، غالباً ، بالآتى :

- لا مركزية الحكم : كنتيجة لوضع اليمن الجغرافى (٢) وتركيبته الاجتماعية (القبلية) (٣) .

- انتشار ظاهرة عدم الاستقرار السياسى .

- وجود مشاركة سياسية واسعة ، عبر المجالس النيابية التى كانت تمثل القبائل المختلفة (٤) ، كذلك وجدت مجالس تسمى بـ « المزود »* أو « المسود » ، وقد كانت بمثابة مجالس استشارية للدولة مكونة من ممثلى المدن ورؤساء القبائل (٥) .

* يؤكد ابن خلدون على هذا المفهوم بقوله « ... أن من طبيعة الملك الانفراد بالمجد ... (و) الملك ... إنما هو بالعصبية ، والعصبية متألّفة من عصبيات كثيرة تكون واحدة منها أقوى من الأخرى فتغلبها وتستولى عليها حتى تصيرها جميعاً فى ضمنها ، وبذلك يكون الاجتماع والقلب على الناس والدول ... » . انظر : ابن خلدون ، المقدمة ، جزء ٢ ، مرجع سابق ص ٥٣٩ - ٥٤٠ .

(١) للتعرف على النشأة « القبلى » للدول اليمنية القديمة ، راجع :

- سلطان ناجى ، « التاريخ السياسى لدول اليمن القديمة » مرجع سابق ص ١٩ ، ٣٦ - ٢٧ ؛ على صبره ، اليمن الوطن الأم ، (صنعاء : وزارة الإعلام والثقافة ، ط ١ ، ١٩٨٦) ، ص ٢٢٢ ؛ يوسف محمد عبد الله ، أوراق فى تاريخ اليمن وآثاره ، جزء ١ ، مرجع سابق ، ص ٥٧ ، جزء ٢ ، مرجع سابق ، ص ٧١ ؛ قائد الشرجبى ، القرية والدولة فى المجتمع اليمنى ، (بيروت : دار التضامن للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠) ، ص ١٣١ - ١٣٤ ؛ فزار عبد اللطيف الحديثى مرجع سابق ، ص ١٠ .

(٢) سيد مصطفى سالم ، « كيف نكتب التاريخ اليمنى؟ » ، صنعاء ، مجلة اليمن الجديد ، يوليو ١٩٧٢ ، العدد الرابع ص ٨ .

(٣) قائد الشرجبى ، القرية والدولة ، مرجع سابق ص ١٣٥ .

(٤) للتعرف على المجالس النيابية (الشعبية) التى كانت تشارك الدولة (العرش) فى صنع القرارات السياسية ، راجع :

- أحمد حسين شرف الدين ، اليمن عبر التاريخ ، (بنون مكان نشر ط ١٩٨٠ ، ٢) ص ١٠٥ ؛ عبد الله الثور ، هذه هى اليمن ، مرجع سابق ص ١٩٢ ؛ محمد يحيى الحداد ، تاريخ اليمن السياسى ، جزء ١ ، مرجع سابق ، ص ٦٤ - ٦٨ .

* مفهوم المسود أو « المزود » لفظ يمنى قديم يعنى مجلس القبيلة .

(٥) سلطان ناجى ، « التاريخ السياسى لدول اليمن القديمة » ، مرجع سابق ، ص ٢٦ ، ٤٨ .

- تعايش الحس (الوعى) القبلى والانتماء اليمنى الأوسع فى إطار علاقات الوفاق بدلاً من القهر^(١) . وقد شهدت اليمن توحيداً* واستقراراً كبيراً فى عهدى الرسول (ص) والخلفاء الراشدين^(٢) حيث تعامل الإسلام مع القبائل اليمنية ، ولم يلغها ، مقرأ التعددية القبلية** كإطار اجتماعى ، مهذباً ومشذباً بعض القيم القبلية، وساعياً لتحويل ولاء أفراد القبائل للعقيدة والأمة الإسلامية بدلاً عن أعراف القبيلة وعاداتها المناقضة للمفاهيم والقيم الإسلامية^(٣) أما فى عهدى الأمويين والعباسيين، فقد اتسمت اليمن بالاضطراب ، وعدم الاستقرار السياسى والتدهور الاقتصادى،

(١) يرى محمد عبد الله الفسيل أن الحضارة اليمنية القديمة ، قد قامت على ما سماه ب (علاقات الوفاق) بدلاً من (علاقات القهر) . ويذهب إلى أن «علاقات الوفاق» هذه ، قد اختلفت منذ بداية حكم الدولة الحميرية (فى القرن الثانى الميلادى) التى اتخذت من الطابع العسكرى حكماً لها ، وحاولت إخضاع القبائل والمناطق الأخرى بالقسر والقوة بدلاً عن سياسة الوفاق التى كانت معروفة .

المصدر : محمد عبد الله الفسيل (مقابلة شخصية) مع الباحث ، صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/٨/٢٨ .
* يؤكد أحد المؤرخين اليمنيين : أن الإسلام قد جاء موحداً اليمن فى عهد رسول الله (ص) ، وفى عهدى الخلفاء الراشدين والدولة الأموية ، وكذا شطرا من عهد الدولة العباسية إلى خلافة المأمون (أوائل القرن الثالث الهجرى) . إلا أن اليمن قد عرفت بعض التمردات والاضطرابات مثل : حركة (عبهلة بن كعب) المعروف بـ " الأسود العنسى " ، وحركة " قيس بن مكشوح المرادى " وحركة التمرد والردة فى عهد أبى بكر الصديق . لمزيد من المعلومات أنظر : محمد يحيى الحداد ، تاريخ اليمن السياسى ، جزء ١ ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٢ ، ١٨٦ ، ١٨٧ .

(٢) الشرجبى ، القرية والدولة ، مرجع سابق ، ص ١٧٦ .
** من مؤشرات قبول الإسلام للقبيلة اليمنية نون إلغائها أو تحطيمها :
- اعتراف الرسول (ﷺ) بوقود القبائل ، وتعامله مع زعمائها ، رغم تعددهم وتمثيلهم لاختلاف القبائل اليمنية .

- إرسال عدد من عماله ، أى عمال الرسول (أو الحكام الإداريين) إلى أهم المناطق اليمنية ، حيث بلغ عدد عماله على اليمن حوالى «٢١» عاملاً . للتعرف على أسماء هؤلاء العمال (الحكام)، أنظر : محمد حسين شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٨ - ١٧٩ .

(٣) رغم اعتراف الإسلام بالوجود « الاجتماعى » للقبيلة ، إلا أنه حاول تغيير قيمها ونظمها السياسية : فقد عمل الرسول (ﷺ) على توحيد اليمن : يجمع قبائلها فى ظل سلطة مركزية عليها واحدة وعقيدة واحدة . حيث نشر الجهد الفردى ، وحاول إعادة تكوين كتل قبلية كبيرة بدل البطون المتناثرة ، تحت زعامات جديدة ، من خارج الأطر القبلية التقليدية . لمزيد من المعلومات راجع :

- الحديثى ، مرجع سابق ص ص ١٠٨ - ١٠٩ ؛ محمد يحيى الحداد ، تاريخ اليمن السياسى ، جزء ١ (بيروت : دار التنوير للطباعة والنشر ، ط ٤ ، ١٩٨٦) ص ١٨٧ .

مما أدى إلى قيام التمردات اليمنية ومناهضة حكم كل من الأمويين والعباسيين على السواء .

ومما زاد من هذه التمردات والاضطرابات : ظلم عمال (الحكام الإداريين) الخلفاء وتعسفهم تجاه اليمنيين من ناحية ، ودخول المذاهب الفقهية إلى اليمن ، وتلقف بعض القبائل اليمنية لهذه المذاهب والتشيع لها من ناحية أخرى (١) .
وإذا كان التاريخ السياسي اليمنى قد تميز قديماً بعصر دولة « القبيلة الغالبة » أو المتزعمة فإن تاريخ اليمن الإسلامي عرف « الدويلات المتزامنة » والمتعاقبة حيث زادت على اثنتي عشرة دولة (٢) .

(١) لمزيد من المعلومات راجع :

- فضل أبو غانم : القبيلة والدولة، مرجع سابق، ص ١٠٢ - ١٠٣؛ قائد الشرجبي، القرية والدولة، مرجع سابق ص ١٧٦؛ محمد يحيى الحداد تاريخ اليمن السياسي، جزء ١، ص ١٨٧ - ١٨٨، ٢٠٢ .
(٢) من هذه الدويلات :

٢٠٥	٤٠٢ هـ	(٨٢١ - ١٠١٢ م)	- دويلة بنى زياد
٢٢٥	٣٩٣ هـ	(٨٤٠ - ١٠٠٢ م)	- « بنى يعفر الحميريين
٤٠٣ :	٥٥٥ هـ	(١٠١٣ - ١١٥٠ م)	- « بنى نجاح
٤٢٩ :	٥٣٢ هـ	(١٠٣٩ - ١١٣٨ م)	- « بنى الصليحي الهمدانيين
٤٧٠ :	٥٦٩ هـ	(١٠٧٨ - ١١٧٤ م)	- « بنى زريع
٤٩٤ :	٥٦٩ هـ	(١٠٩٩ - ١١٧٤ م)	- « بنى حاتم
٥٥٣ :	٥٦٩ هـ	(١١٥٨ - ١١٧٤ م)	- « بنى مهدي الحميريين
٥٦٩ :	٦٢٦ هـ	(١١٧٤ - ١١٢٩ م)	- « بنى أيوب الكرييين
٦٢٦ :	٨٥٨ هـ	(١٢٢٩ - ١٤٥٤ م)	- « بنى رسول الكهلانيين
٨٥٨ :	٩٣٣ هـ	(١٤٥٤ - ١٥١٧ م)	- « بنى طاهر المذحجين
٩٢٤ :	٩٤٥ هـ	(١٤٤٥ - ١٤٦٦ م)	- « الجراكسة المماليك
٩٤٥ :	١٠٤٥ هـ	(١٥٣٨ - ١٦٥٣ م)	- دولتي العثمانيين الأولى والثانية
١٢٨٩	١٣٢٩ هـ	(١٨٧٢ - ١٩١٨ م)	- دويلات
٢٨٤ :	١٣٨٢ هـ	(٨٩٨ - ١٩٦٢ م)	- الأئمة الزيديين

والتعرف على هذه الدويلات ، راجع :

- عبد الله الشماحي ، مرجع سابق ، ص ١٠٧ - ١٩٠ : أحمد حسين شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ١٨٧ - ٢٧٤ .

ويمكن إرجاع ظاهرة « تعدد الدويلات اليمنية وتزامنها » فى التاريخ السياسى اليمنى عامة، وتاريخ اليمن الإسلامى والحديث خاصة إلى ما يمكن تسميته بثلاثية (الموقع الجغرافى - القبيلة - الدين).

(١) الموقع الجغرافى :

حيث إن بعد اليمن عن مركز الخلافة ، وطبيعة تضاريسها قد جعلها محط أنظار الطامحين إلى الخروج عن مقر الخلافة ، من الفرق الإسلامية المتعددة (كالخوارج ، والشيعية ، " الإسماعيلية - الزيدية ") وبعض الولاة والقادة والزعامات القبلية^(١) .

٢ - القبيلة :

فاليمن بلد القبائل والعصبيات الكثيرة ، والتي تسعى للحفاظ على استقلالها الذاتى ، وتتزع نحو رفض السلطة المركزية للدولة ، وعدم الإذعان لها ، وخاصة عند تفشى عسفها وظلمها^(٢) ، ولذا تسعى كل قبيلة أو عدة قبائل للخروج على الدولة المركزية معلنة عدم شرعيتها ، ومكونة « دويلات » داخل البلد الواحد. وقد فسر ابن خلدون هذه الظاهرة بقوله :

« ... إن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها دولة والسبب ... اختلاف الآراء والأهواء ، وأن وراء كل رأى منها وهوى عصبية تمنع دونها ، فيكثر الانتفاض على الدولة والخروج عليها ... وإن كانت ذات عصبية ؛ لأن كل عصبية ممن تحت يدها تظن فى نفسها منعة وقوة^(٣) . »

٣ - العامل الدينى :

لقد تأثرت الأنظمة السياسية اليمنية ، عبر التاريخ ، بالدين . حيث كان بعض الحكام الطامحين ، يتدشرون بالدين . فتارة يجعلونه مصدراً لشرعية حكمهم ، وتارة أخرى للخروج على النظام السياسى القائم .

(١) للتعرف على موقع اليمن الجغرافى وأهميته للطامحين فى الخروج عن سلطة الخلافة الإسلامية ، وخاصة منذ العصر العباسى أنظر : على محمد زيد ، معتزلة اليمن ، (بيروت : دار العودة ، ط ١ ، ١٩٨١) ص ص ٤١ - ٤٣ .

(٢) سيد مصطفى سالم ، تكوين اليمن الحديث ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

(٣) المقدمة ، جزء ٢ ، مرجع سابق ، ص ٥٣٦ .

فقد كان الحكام اليمنيون ، قديماً ، يلقبون أنفسهم بـ « المكربين » و « المكرب »
معناه مقرب ، أى التقرب إلى الآلهة ، وقد كان الحاكم السياسى يجمع بين السلطتين
الدينية والدنيوية ، ثم تم الفصل بين السلطتين وصار الحاكم يُلقب بلقب « الملك » .
إلا أن تأثير رجال الدين على الحياة العامة بقى مستمراً^(١)

وقد عاد الحكام السياسيون للجمع بين السلطتين الدينية والدنيوية ، حيث حكم
الأئمة الزيديون بعض مناطق اليمن ما يقارب أحد عشر قرناً باسم الدين ، وهم أبعد
ما يكونون عن قيم وجوهر الدين . وقد سعت الديانات والمذاهب الدينية * إلى
استيطان اليمن ؛ حيث وجدت فيها بلداً آمناً تأوى إليه ومكاناً حصيناً تقيم فيه^(٢)
وشعباً قبلياً عصبياً تستند إليه .

وهكذا يلاحظ أن تعددية المذاهب الفقهية وتصارعها ، قد أثر سلباً على توحيد
الوطن اليمنى الواحد تحت لواء سلطة مركزية واحدة ، مما أدى إلى قيام عصر
«الدويلات» اليمنية .

(١) سلطان ناجى ، « التاريخ السياسى لدول اليمن القديمة » ، مرجع سابق ، ص ١٩ ، ٢٦ .
* كالديانة اليهودية (ما بين القرنين ١ ، ٢ م) ومن بعدها النصرانية (أوائل القرن ٤ م) ثم المذاهب
الإسلامية المتعددة ، فقد عرفت اليمن أيضاً مختلف المذاهب الإسلامية . حيث سادت حتى أوائل القرن
الثالث الهجرى مذاهب ثلاثة : مالكى ، الحنفى ، الأشعرى . ثم انتشرت فرق ومذاهب أخرى كالشافعية
(٢٠٤ هـ) والزيدية (٢٨٠ هـ) والإسماعيلية (٢٦٨ هـ) . ولم يبق من هذه المذاهب والفرق سوى الشافعية
والزيدية وقلة من الإسماعيلية . وترى بعض المصادر تقارب إن لم يكن تساوى السكان اليمنيين فى
اعتنائهم لمذهبى الزيدية والشافعية ، حيث تصل إلى حوالى من (٤٥ - ٥٠ ٪) لكلا المذهبين ، قارن :
محمد سعيد العطار ، التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى اليمن ، (الجزائر : المطبوعات الوطنية ، ط ١ ،
١٩٦٥) ، ص ٩٥ - ٩٨ ؛ أحمد قائد الصائد ، حركة المعارضة اليمنية ، فى عهد الإمام يحيى
محمد حميد الدين (بيروت : دار الآداب ، ط ١ ، ١٩٨٣) ، ص ١٨ .
(٢) أحمد حسين شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ١٥٨ .

ثانياً : القبيلة اليمنية والإمامة الزيدية :

رغم اتسام التاريخ السياسى اليمنى بكثرة الدويلات المتزامنة والمتعاقبة ، إلا أن دولة الأئمة الزيديين قد مثلت استثناء فى تاريخ اليمن السياسى ؛ حيث تميزت بالديمومة والاستمرار* لما يقرب من أحد عشر قرناً من الزمان** ، ولذا فالدراسة ، هنا ستحاول التعرف على الإمامة الزيدية وطبيعة علاقتها بالقبائل اليمنية ، بتفصيل نسبى*** .

يعد الإمام الهادى **** المؤسس الأول للإمامة الزيدية فى اليمن . حيث قدم إليها عام (٢٨٠ هـ) - (٨٩٣ م) بدعوه من بعض قبائل « خولان » اليمنية ؛ لحل نزاعات قبلية نشبت بينها ، ولم يلبث أن عاد « الهادى » إلى الحجاز . ثم دعت قبيلة

* لم يحكم الأئمة الزيديون منطقة ثابتة ومحددة من اليمن ، حيث تأرجح حكمهم بين الاتساع والضييق . فتارة يكاد يشمل اليمن بكاملها وتارة أخرى لا يبقى فى يد الإمام غير منطقة محدودة من شمال اليمن كم منطقة « مسعدة » التى كانت مركز الأئمة ومقرهم الأخير . أنظر : الصائدى ، حركة المعارضة اليمنية ، مرجع سابق ، ص ٢٩ - ٣٠ .

** حكم الأئمة الزيديون بعض المناطق الشمالية لليمن الواحد منذ عام ٢٨٤ - ١٣٨٢ هـ . (٨٩٨ - ١٩٦٢ م) .

*** تستند الدراسة فى مشروعيتها هذا الاسترسال والتفصيل إلى :

- التأثير الهام والخطير الذى لعبته الإمامة الزيدية فى شتى مناحى حياة اليمنيين .
- المساحة الزمنية الطويلة التى احتلتها هذه الدولة من التاريخ السياسى اليمنى .
- خصوصية الخبرة السياسية التى سجلتها الإمامة الزيدية فى تعاملها والقبائل اليمنية .

**** هو الإمام الهادى إلى الحق يحيى ابن الحسين ابن القاسم ابن إبراهيم ابن إسماعيل ابن إبراهيم ابن الحسن بن الحسن بن على ابن أبى طالب . ولد عام ٢٤٥ هـ - ٨٥٩ م فى المدينة وتوفى عام ٢٩٨ هـ - ٩١١ م . أنظر : الصائدى ، المعارضة اليمنية ، مرجع سابق ، ص ٢٥ ، وشرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٢٤٥ .

«فطيمة» للمرة الثانية ، حيث وصل إلى مدينة «صعدة» * سنة ٢٨٤هـ (٨٩٨ م)، ويويع إماماً، وبدأ فى محاولة تأسيس دولته الزيدية منطلقاً من «صعدة». وقد واجهته كثير من الانتفاضات والتمردات القبلية^(١).

ويعزى استمرار وديمومة حكم الإمامة الزيدية لليمن إلى سببين رئيسيين هما : أسس الفكر السياسى الزيدى ، وموقف النظام السياسى الزيدى الإمامى ، وفاعلية سياساته تجاه القبائل اليمنية .

١ - طبيعة أسس الفكر السياسى الزيدى^(٢) :

لقد لامت النظرية السياسية الزيدية الواقع اليمنى . فالزيدية كمذهب دينى قد تلاصقت وطبيعة التركيب الاجتماعى اليمنى ، المستند إلى العصبية القبلية . وهذا التلاقى بين الفكر الزيدى والقبيلة اليمنية ، قد لا يبعد كثيراً عن مفهوم الخطاب الخلونى ، لعلاقة العصبية بالدين . فهى وفقاً لابن خلون علاقة تآزر وتعاوض

* «صعدة» : بفتح الصاد وتسكين العين ، وهى اسم مدينة تقع شمال اليمن .

(١) لمزيد من المعلومات حول بداية تأسيس الهادى لدولته الزيدية ، راجع :

- الصائدى ، المرجع السابق ص ص ٢٥ - ٢٦ ؛ محمد يحيى الحداد ، تاريخ اليمن السياسى ، جزء

٢ ، مرجع سابق ، ص ص ٥ - ٧ ؛ شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ٢٤٥ .

(٢) الزيدية إحدى فرق الشيعة وتنسب لـ «زيد بن على ابن الحسين ابن على ابن أبى طالب» ، وقد حصر أتباعها ، الإمامة فى أولاد فاطمة . ومن أهم مبادئ الزيدية :

١ - جواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل . حيث ترى أن على ابن أبى طالب ، كان أفضل من الصحابة ، إلا أن خلافة أبى بكر وعمر تجوز ما دامت لتحقيق مصلحة المسلمين . أى أن الإمام ليس بالضرورة يكون أفضل الموجودين ، بل يجوز أن يكون المفضول إماماً .

٢ - ضرورة توفر أربعة عشر شرطاً فى الإمام ، فيجب أن يكون : بالغاً ، ذكراً ، حراً ، مجتهداً ، علوياً ، فاطمياً ، عدلاً ، سخيّاً ، ورعاً ، سليم العقل ، سليم الحواس ، سليم الأطراف ، صاحب رأى وتدبير ، مقدماً ، فارساً .

٣ - عدم عصمة الأئمة من الخطأ .

٤ - خروج الإمام داعياً لنفسه .

٥ - جواز خروج إمامين فى قطرين ، بشرط توفر خصال الإمام الأربعة عشر ، وأن لا تكون قد سبقت البيعة العامة من أهل الحل والعقد للإمام وشملت ولايته كل البلاد الإسلامية .

٦ - رفض فكرة المهديّة والإمامة المستورة .

وهكذا يلاحظ أن الزيدية كفكر أكثر فرق الشيعة تحوراً وأقربها إلى السنة . لمزيد من المعلومات عن أسس الفكر الزيدى ، أنظر :

- الصائدى ، حركة المعارضة اليمنية ، مرجع سابق ، ص ص ٢١ - ٢٥ ؛ سيد مصطفى سالم ، تكوين

اليمن الحديث ، مرجع سابق ص ص ٢٦ - ٢٩

وتعاون فالدين يزيد من قوة أهل العصبية ، حيث يُذهب « ... خلق الكبر والمنافسة منهم [ويسهل] انقيادهم واجتماعهم... » (١) .

كذلك أن السلطة أو « ... المُلْك إنما يحصل بالتغلب ، والتغلب إنما يكون بالعصبية واتفاق الأهواء على المطالبة . وجمع القلوب وتآليفها إنما يكون بمعونة من الله في إقامة دينه ... » (٢)

والعصبية بدورها ترفض الدعوة الدينية بالقوة والفاعلية ؛ لأن « ... الدعوة الدينية من غير عصبية لا تتم ... (لأن) كل أمر تحمل عليه الكافة فلا بد له من العصبية ، وفي الحديث الصحيح (ما بعث الله نبياً إلا في منعة * من قومه » (٣) .

وهكذا يقرر ابن خلدون أن « ... العصبية ضرورة للملة ... » (٤) وبالتالي فثمة علاقة جدلية وتأثير متبادل بين كل من العصبية والدين . يمكن تلمس تطبيقاً لها ، في إطار علاقة الفكر الزيدى بالقبيلة اليمنية .

فقد أجاز الفكر الزيدى لكل فاطمي تتوفر فيه شروط الإمامة أن يخرج داعياً لنفسه . وكذا مشروعية خروج أكثر من إمام في منطقتين مختلفتين . ومن ثم فقد أضحى من السهل على كل طامع في الإمامة أن يتصل ببعض القبائل المتصارعة ويعلن خروجه لتتلقفه هذه القبائل وتقاتل خصومها تحت لوائه .

(١) المقدمة ، جزء ٢ ، مرجع سابق ، ص ٥١٦ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٥٢٦ .

* في منعة من قومه أي أن من علامات النبوة أن يكون الأنبياء ذا حسب في قومهم . ويقال « هو في منعة من قومه » أي في عز بفضل قومه فلا يقدر عليه من يريده . راجع : مقدمة بن خلدون الجزء الأول ، ص ٤٠١ .

(٣) المقدمة ، الجزء ٢ ، مرجع سابق ، ص ٥٢٨ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ٥٩٨ .

وبالمقابل، تيسر للقبائل المعادية للإمام القائم أن تبحث عن أحد الطامعين وتنصبه إماماً؛ ليكون واجهة لها في صراعها مع غيرها من الأئمة والقبائل المعادية^(١).

وهكذا التقت مصلحة كل من الأئمة والقبائل ، حيث استعان الأئمة ببعض القبائل في حروبهم ضد خصومهم السياسيين ، في مقابل استفادة القبائل ، عبر زعمائها من الأئمة لتحقيق مكاسب مادية ، وإعطاء حروبهم القبلية طابعاً دينياً عادياً^(٢).

لقد جاءت الإمامة الزيدية إلى اليمن لتلعب دور الحكم والخصم والحليف معاً في الصراعات القبلية اليمنية . حيث تمكن الأئمة وهم يقفون اجتماعياً خارج التركيب القبلي من إيجاد توازن قبلي ، حال دون قيام تفوق قبلي حاسم ، يعلن إنهاء دور الإمامة في اليمن^(٣) .

ولذا يمكن القول : إن الإمامة الزيدية قد استندت في حكمها إلى المخزون البشري (القبلي) والمبرر المعنوي (العقائدي والأيديولوجي) لاستمرار، وديمومة «دويلات الأئمة» بدلاً عن قيام « دولة القبيلة » .

٣ - موقف النظام السياسي الزيدي وفاعلية سياساته تجاه القبائل اليمنية :

لقد حقق الأئمة الزيديون نجاحاً ، نسبياً ، في تعاملهم مع بعض القبائل اليمنية ، وخاصة الشمالية منها . حيث أوجدوا من السياسات وطبقوا من الآليات ، تجاه هذه القبائل ما رسخ حكمهم، وأطال وجودهم السياسي . ومن هذه السياسات والآليات :

(١) الصائدي ، حركة المعارضة اليمنية ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ص ١٤٠ - ١٤١ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٩ .

- تحوير الإسلام ، وتوظيف مفاهيمه بما يتفق ومرامى الأئمة وأهدافهم السياسية ؛ فطاعة الإمام من طاعة الدين ، وعدم تنفيذ أوامره ، مهما ابتعدت عن تعاليم الإسلام ، يُعد مروقاً وخروجاً عن الدين ، يستوجب أقصى العقوبات (١) .

- نجاح الأئمة فى فهم واستيعاب الأعراف والقيم القبلية وتوظيفها بما يلبي مطامحهم الشخصية ، وأهدافهم السياسية . فحماية الضعيف ، والدفاع عن الملاجئ والمستغيث ، قيم قبلية استغلها الأئمة ، وسخروها لحمايتهم ومساعدتهم فى صراعهم على السلطة (٢) .

- اتباع سياسة "فرق تسد" . حيث عمد الأئمة إلى استثمار الخلافات القبلية ، وإذكاء جذوة الصراعات فيما بينها ؛ بهدف ضرب قوتها ، وإضعاف تحالفاتها القبلية ، ومن ثم سهولة السيطرة عليها وإسكانها (٣) .

(١) كان الأئمة ، بهدف تعظيم قدرتهم الرمزية ، وتدعيم شرعيتهم السياسية . يخلعون على أنفسهم ألقاباً ، تصورههم حماة للإسلام . ومن هذه الألقاب : "سيف الإسلام" ، "المنصور بالله" و "المتوكل على الله" و "الناصر لدين الله" . لمزيد من المعلومات انظر :

- قائد نعمان الشرجبي ، الشرائع الاجتماعية التقليدية فى المجتمع اليمنى ، مرجع سابق ، ص ٧٢ ، فضل أبو غانم ، القبيلة والدولة ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٠ - ١٤١ .

(٢) الشرجبي ، الشرائع الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ص ٧٢ - ٧٣ ؛ رشاد العليمى ، القضاء القبلى ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

(٣) عبد الملك المقرمى ، التاريخ الاجتماعى للثورة اليمنية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

- تبني أسلوبى "الترغيب والترهيب" . ومن مؤشرات الترغيب صرف اعتمادات ومنح مالية لبعض زعماء القبائل ^(١) . وإعفاء القبائل القوية من دفع الضرائب ^(٢) وإباحة بعض المدن اليمنية للنهب والسلب ^(٣) . أما مؤشرات الترهيب فقد تمثلت فى : إرسال الحملات التأديبية إلى القبائل المتمردة لإخضاعها ، والقضاء على انتفاضاتها ^(٤) ؛ والأخذ بنظام " الرهائن " * ، وتطبيقه ضد زعماء القبائل وأعيان البلاد ، الذين يخشى الإمام معارضتهم وتمردهم ، ويشك فى ولائهم . ومن ثم الحيلولة دون قيام معارضة سياسية وعسكرية قبلية فاعلة .

(١) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٠١ ، أبو غانم ، القبيلة والدولة ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ .

(٢) رشاد العليمى ، القضاء القبلى ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

(٣) محمد يحيى الحداد ، تاريخ اليمن السياسى ، جزء ٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٧٦ .

(٤) الجرافى ، المقتطف من تاريخ اليمن ، مرجع سابق ، ص ٣١١ - ٣١٥ ؛ سيد مصطفى سالم ، تكوين اليمن الحديث ، مرجع سابق ص ٣٣٣ .

* يُقصد بنظام الرهائن : اخذ أحد اقارب شيخ لقبيلة (ابنه أو أخيه) أو أحد أعيان البلاد الذين يخشى الإمام تمردهم . ويحتجز فى العاصمة أو فى إحدى المدن الرئيسية مع غيره من الرهائن . ويخضع هؤلاء الرهائن لنظام خاص تحت رحمة الإمام ورقابته الصارمة . وأحيانا ينفذ فى بعض الرهائن حكم الإعدام ؛ عند استحالة تفاهم الإمام مع ذويهم ، وعدم تلبيةهم لمطالبه . وقد قدر عدد الرهائن بين عامى ١٩٣٤ ، ١٩٥٨ م . بأربعة آلاف إلى ألفى رهينة .

وقد أُلغى «نظام الرهائن» بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢ م ، وإعلان ميلاد «الجمهورية العربية اليمنية» .

لمزيد من المعلومات عن نظام الرهائن : انظر وقارن :

الصائدى ، حركة المعارضة اليمنية ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ - ١٤٤ ؛ محمد سعيد العطار ، مرجع سابق ، ص ٧٧ - ٧٨ .

المبحث الثالث : الإطار الاقتصادي :

يُعد المجتمع اليمني ، مجتمعاً زراعياً ، حيث كانت الزراعة من أهم قطاعاته الإنتاجية . فقد اهتم اليمنيون بشئون الري وتنظيمه ، وابتدعوا أشكالاً جديدة لتنظيم استغلال مياه الأمطار ؛ فشيّدوا السدود وأقاموا شبكات منظمة للري (١) .

وقد شهدت اليمن ، قديماً ، ازدهاراً اقتصادياً ، اعتمد على الزراعة وخاصة ما يتصل منها بالأسواق الخارجية ، مثل شجرة البخور . التي زودت بها أسواق الشرق الأدنى ومنطقة البحر الأبيض (٢) .

وعرفت اليمن ، إلى جانب الزراعة ، صناعة متطورة ، ازدهرت في الماضي ، ثم تدهورت بتدهور الحضارة اليمنية . ومن أهم هذه الصناعات استخراج المعادن المتعددة ، وصناعة النسيج والعطور والجلود ، وكذا صناعة الأسلحة ، وأدوات الزراعة المختلفة (٣) .

وقد كانت اليمن ، قديماً ، حلقة وصل تجارية بين الشرق والغرب ، تصدر منها التوابل والبخور . حيث كانت الحركة التجارية ، حتى القرن الأول للميلاد من أهم مصادر نشاطها الاقتصادي . وقد أدى تحول طرق السفن التجارية عنها ، وخاصة في نهاية القرن الخامس عشر الميلادي إلى تدهور حالة اليمن التجارية (٤) .

(١) علي محمد زيد ، معتزلة اليمن ، مرجع سابق ، ص ٤٩ .

(٢) عبد العزيز الدوري ، التكوين التاريخي للأمة العربية ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

(٣) الحديثي ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ . وكذا علي محمد زيد ، معتزلة اليمن ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

(٤) أحمد حسين شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٩ - ١٤٠ ، ١٥٧ .

أولاً : الأوضاع الاقتصادية فى عهد بيت حميد الدين :

لقد تشابكت عوامل متعددة : اجتماعية، وسياسية، واقتصادية وثقافية مسجلة أقول الحضارة اليمنية القديمة ، ومعلنة دخول اليمن ، مجتمعاً ودولة ، مرحلة من التدهور والتخلف الحضاريين . فحتى قبيل ٢٦ سبتمبر من عام ١٩٦٢ ، وهو تاريخ قيام الثورة اليمنية ضد الحكم الإمامى ، وإعلان النظام الجمهورى ، كانت اليمن تخضع لحكم إمامى «ملى» مطلق ، متخلف؛ عزل اليمن عن العالم الخارجى، وحرمها من أن تعيش حضارة القرن العشرين .

ومن أهم المعالم الاقتصادية ، إبان حكم بيت حميد الدين :

١- بدائية القطاع الزراعى ، وتخلف أساليب وأدوات إنتاجه^(١) .

٢- تخلف القطاع الصناعى . فرغم وجود بعض الصناعات الحديثة التى أنشئت بمساعدة الخبراء، والمعدات الأجنبية، مثل صناعة الغزل والنسيج ، ومعمل صنع الذخيرة ، ودباغة الجلود وغيرها . إلا أن هذه الصناعات كانت محدودة * وتتول ملكيتها للإمام نفسه^(٢) .

٣- غياب حركة تجارية حديثة . واحتكارها على المستويين الداخلى والخارجى من قبل الإمام وأسرته وبعض أعوانه^(٣) .

(١) محمد أنعم غالب ، عوائق التنمية فى اليمن ، (فيسبادن (ألمانيا) ، أوتو هاراسوفيتس ، ط ٣ ، ١٩٧٨ ، ص ٣٩ .

* رغم غياب الإحصاءات الدقيقة والموثوق بها عن الوضع الاقتصادى عامة أيام الإمام إلا أن البعض يرى أن نصيب الصناعة فى تكوين الناتج المحلى الإجمالى فى اليمن كان لا يتعدى ٣٪ انظر :
- فلادلين ا. جوساروف وادهم . م. سيف الملوكونف ، اقتصاد الجمهورية العربية اليمنية ، ترجمة وتقديم: أحمد على سلطان، صنعاء : مركز الدراسات والبحوث اليمنى ، (بدون طبعة ، بدون تاريخ) ، ص ٣٩ .

(٢) إيلينا جولويوفسكايا، ثورة ٢٦ سبتمبر فى اليمن ، مرجع سابق ، ص ٤٦ .
(٣) محمد سعيد العطار ، التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى اليمن ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ .

٤ - انعدام البنىات والخدمات الأساسية الحديثة :

فقد ظلت البنى والخدمات الأساسية قديمة ، متخلفة حتى قيام الثورة اليمنية عام ١٩٦٢ . والاستثناء من ذلك ، إقامة بعض المشروعات ، بعد منتصف خمسينيات هذا القرن ، مثل : ميناء حديث بمدينة الحديدة ، بمساعدة الاتحاد السوفيتي . وشق وتعبيد طريق الحديدة - صنعاء ، بمساعدة الصين الشعبية . وشق طريق ترابى من المخاء إلى تعز وصنعاء ، بتعاون الولايات المتحدة الأمريكية . كذلك لم يوجد سوى عدة مطارات ترابية تفتقر لكثير من التسهيلات ، ومحطات كهربائية صغيرة فى مدن ثلاث ، وإذاعة تعمل عدة ساعات يومياً ، وقلة من الصحف غير منتظمة الصدور . وعدد من المستشفيات ينقصها كثير من الأدوية والمعدات ، ويديرها قلة من الأطباء الأجانب (مع عدم وجود طبيب يمنى واحداً) . إضافة إلى وجود تعليم يعود إلى العهود البائدة^(١) .

٥ - غياب مؤسسات مالية حديثة :

فقد كان الإمام ، وحده ، يدير ميزانية الدولة ؛ لأن الإمام هو الدولة . وضريبة الدولة ، والبلاد كلها ملك له ^(٢) .

فلا وجود لنظام نقدى مناسب ، أو عملة ، حيث كانت العملة السائدة آنذاك هي ريال «ماريا تريزا» * ، أما موازنة «الإمام» فقد اتسمت بالعجز المزمن ^(٣) .

(١) قائد الشرجبي ، القرية والنولة ، مرجع سابق ، ص ١٧٩ .

(٢) محمد سعيد العطار ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

* هي عملة فضية أدخلها الفرنسيون إبان غزو نابليون لمصر عام ١٧٩٨ . وكانت هي العملة المتداولة فى اليمن . حيث نتج عن تداولها فوضى نقدية ؛ فقد كانت قيمتها تتأرجح بحسب حاجة العالم للفضة ، ومستوى النشاط الاقتصادى اليمنى . وقد استبدلت هذه العملة بأخرى ورقية محلية عام ١٩٦٤

راجع : محمد أنعم غالب ، مرجع سابق ص ٤٩

(٣) لمزيد من المعلومات عن الوضع الاقتصادى وسماته أثناء فترة حكم بيت حميد الدين ، راجع : محمد أنعم غالب ، المرجع السابق ، ص ص ٣٩ - ٥٠ ؛ محمد سعيد العطار ، مرجع سابق ، ص ص

٧٦ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٢١٥ - ٢٤٢

ثانياً : التحولات الاقتصادية فى اليمن * المعاصر :

إن قيام الثورة اليمنية فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م ، واستبدالها بالنظام الإمامى (الملكى) نظاماً جمهورياً ، قد شكل تطوراً هاماً نحو اقتراب اليمن حضارياً ، من عتبات القرن العشرين .

وقد اندفعت اليمن ، عقب قيام الثورة تقاتل على جبهتين (١) :

الأولى : الدفاع عن الثورة والجمهورية ، حيث خصصت اليمن كل إمكانياتها المتواضعة ، طوال السنوات الثمانى الأولى لتمويل المجهود الحربى .

أما الجبهة الثانية : فقد تمثلت فى محاولة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن تكاليف قوى خارجية وداخلية ضد اليمن وثورتها قد أعاق الجهود التنموية الشاملة حتى أوائل السبعينيات ، وهى مرحلة البدء بتنفيذ أول برنامج إنمائى ** فى تاريخ اليمن . وقد عبرت أول بعثة اقتصادية مرسلة إلى اليمن من قبل البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، أوائل عام ١٩٧٠ عن حقيقة الواقع الاجتماعى والاقتصادى اليمنى آنذاك ، حيث توصلت إلى :

أن الجمهورية العربية اليمنية تعاني من أقصى مظاهر التخلف ، مقارنة بغيرها من الدول النامية ، فلم يكن يوجد فى قطاع التعليم سوى عشرين مدرسة إعدادية وأربع مدارس ثانوية ، وعدد الطلاب فى جميع مراحل التعليم لا يتجاوز ستين ألفاً من بين مجموع السكان المقدر آنذاك ما بين ٥ - ٦ ملايين نسمة .

* من الآن تستخدم الدراسة ، هنا ، لفظة « اليمن » لتشير إلى الشطر الشمالى من الوطن اليمنى الواحد أو ما عرف سابقاً

بـ « الجمهورية العربية اليمنية » ، وقد اقتصررت الدراسة فى تناولها للدور السياسى القبلى على قبائل « الجزء » اليمنى أى الشمال دون « الكل » أو اليمن الموحد ؛ وذلك لأسباب عملية بحتة أهمها ، توافر الحد الأدنى من المادة العلمية اللازمة لتناول الظاهرة القبلية فى هذا الجزء من الوطن اليمنى « الواحد » والموحد .

(١) عبد الكريم الإريانى « التنمية الاقتصادية والخطة الخمسية الأولى فى الجمهورية العربية اليمنية : دراسة تحليلية » مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية (الكويت . السنة السادسة ، العدد ٢٢ ، أبريل ١٩٨٠) ، ص ص ٨٨ - ٨٩ .

** لقد بدأت الجمهورية العربية اليمنية عصر التخطيط والتنمية منذ أوائل السبعينيات. حيث تم وضع أول برنامج إنمائى ثلاثى (٧٣/٧٤ - ٧٥ / ١٩٧٦) تلتته خطط خمسية ثلاث للتنمية ، امتدت من الفترة ١٩٧٧ وحتى عام ١٩٩١ م .

أما القطاع الزراعى فكان بدائياً، ويشكل حوالى ٧٠ ٪ من الدخل القومى ويعيش عليه ٩٠ ٪ من السكان .

أما النشاط الصناعى فيتمثل فى مصنع الغزل والنسيج، ومحلج للقطن ومصنعين لإنتاج المشروبات الغازية، وآخر لسبك الأدوات المنزلية ، ولا يتجاوز حجم الطاقة الكهربائية المولدة فى اليمن ٣ ميجاوات (ينتفع بها أقل من ١ ٪ من السكان).

أما ميزانية الدولة فإنها فى عجز مستمر، حيث لا يغطى مصدر الدخل الرئيس لها (الجمارك والزكاة) النفقات الجارية . وقد بلغ حجم التزامات اليمن الخارجية حينذاك (١٧٠) مليون دولار .

أما بالنسبة لقطاع النقل المواصلات ، فإن مجموع أطوال الطرق المعبدة بالأسفلت هو (٤٥٠) كم و(٣٧٥) كم طرق مفروشة بالحصى ، أما المواصلات السلكية فكانت تتمثل فى خط التلغراف الذى أقامه الأتراك فى أوائل هذا القرن ^(١) غير أن الاقتصاد اليمنى شهد ازدهاراً نسبياً ، منذ أوائل السبعينيات . حيث حقق معدلات نمو عالية .

فالناتج المحلى الإجمالى حقق معدل نمو سنوى متوسط خلال الفترة (٧٠ - ١٩٨٢) بمقدار (١٠ ٪) مقابل معدل (٣,٨ ٪) فقط فى المتوسط للبلدان الأقل نمواً، ومتوسط معدل النمو السنوى للناتج المحلى الحقيقى للفرد نسبته (٦,٨ ٪) لنفس الفترة بالمقارنة مع نسبة (١,١ ٪) فقط لمجموع أقل البلدان نمواً ^(٢) وفى مجال البنىات والخدمات الأساسية بلغ عدد مجموع أطوال الطرق الأسفلتية حتى عام ١٩٨٦ (٢٣٤٤ كم) مقابل " ٩١٦ كم عام ١٩٧٦ " ^(٣) كما زاد إنتاج الطاقة

(١) عبد الكريم الإريانى « التنمية الاقتصادية والخطة الخمسية الأولى فى الجمهورية العربية اليمنية : دراسة تحليلية » ، المرجع السابق ، ص ص ٩٠ - ٩١ .

(٢) محمد أحمد إسماعيل السعيدى « آفاق التنمية الصناعية فى الجمهورية العربية اليمنية » ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٩ ، ص ص ٥٦ - ٥٧ .

(٣) الجمهورية العربية اليمنية ، الجهاز المركزى للتخطيط ، الخطة الخمسية الثالثة : ١٩٨٧ - ١٩٩١ م (صنماء ، بدون تاريخ ، ص ٢٦ وكذا أنظر : الجمهورية العربية اليمنية ، الجهاز المركزى للتخطيط ، الخطة الخمسية الثانية : ١٩٨٢ - ١٩٨٦) ، (صنماء د . ت) ، ص ٦٥ .

الكهربائية من (٢، ١٣) ميجاوات عام ١٩٧٦ ^(١) إلى " ٣.٧ " ميجاوات عام ١٩٨٦ ^(٢) .
كذلك زاد عدد الخطوط الهاتفية من « ١٥٩١٥ » خط عام ١٩٧٦ ^(٣) إلى « ٩٢.٠٠٠ »
خط عام ١٩٨٦ ^(٤) .

كما تم توسيع وتحسين الميناء الرئيسى للبلاد «ميناء الحديد» ، وأنشئ ميناء
«الكثيب» ، وأدخلت تحسينات على ميناءى الصليف والمخا . كما أنشئت ثلاثة
مطارات دولية حديثة فى كل من صنعاء وتعز والحديدة ، إضافة إلى عدد من
المطارات الصغيرة المجهزة لاستقبال الرحلات الداخلية ^(٥) .

هذا بالإضافة إلى التوسع فى التعليم حيث بلغ العدد الإجمالى للطلاب فى
جميع المراحل مليون طالب عام ١٩٨٦ ^(٦) ، بينما كان فى عام ١٩٨١ « ٤٥٧٧ » ألف
طالب ^(٧) .

رغم ما سبق ، من ازدهار نسبى ، إلا أن الاقتصاد اليمنى قد عانى وما زال
يعانى من مشاكل عديدة ومتنوعة تطبعه بالسّمات الآتية :

ـ انخفاض متوسط دخل الفرد : حيث إن المتوسط النقدى والحقيقى لنصيب
الفرد من الدخل القومى لعام ١٩٨٢ لم يتجاوز « ٢٩٨ » دولاراً و « ١٤٣ » دولاراً على
الترتيب، كذلك بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى لعام ١٩٨٦ ما يعادل
« ٤٤٧ » دولاراً ^(٨) .

(١) الخطة الخمسية الثانية ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ، المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٢) الخطة الخمسية الثالثة ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

(٣) المرجع السابق نفسه ، ص ٢٣ .

(٤) نفس المرجع ، ص ٢٦ .

(٥) قائد الشرجبى ، القرية والدولة ، مرجع سابق ، ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

(٦) الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٧ - ١٩٩١ م) ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

(٧) الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٢ - ١٩٨٦) ، مرجع سابق ، ص ١٤ .

(٨) الخطة الخمسية الثانية ، المرجع السابق ، ص ٢٥ ؛ محمد زيد الجمرة ، مرجع سابق ، ص ٣

- عدم استكشاف أو استغلال الموارد الطبيعية . فمثلاً تبلغ المساحة القابلة للزراعة فى اليمن حوالى (٨٥) مليون هكتار ، تمثل حوالى (٤٢٪) من المساحة الكلية للبلاد . أما المساحة المزروعة فعلاً عام ١٩٨٧ فلم تتجاوز (١٦) مليون هكتار ، ولا تمثل سوى نسبة (٨٪) من المساحة الكلية للبلاد ، ونسبة (١٨٨٪) من المساحة القابلة للزراعة (١) .

- تخلف البيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية . والتأخر الكمى والكيفى لأساليب الإنتاج المطبقة * .

- الاستخدام غير الكفء للمتاح من الموارد الإنتاجية .

- الاعتماد على قطاع زراعى راكد ومتخلف : فالقطاع الزراعى أساس النشاط الاقتصادى اليمنى . حيث أسهم فى عام ١٩٨٨ بحوالى (٢٣,٦٪) من الناتج المحلى الإجمالى و(٦٨.٢٪) من العمالة القومية فى عام ١٩٨٦ (٢) .

- انتشار الأمية : حيث بلغت نسبة الأمية فى اليمن عام ١٩٨٦ بين الذكور حوالى (٥١٪) والإناث (٩١٪) ، لتصل النسبة لإجمالى السكان حوالى (٧٢٪) (٣) .

(١) حسن ثابت فرحان ، «السياسة الائتمانية فى الجمهورية العربية اليمنية خلال الفترة (٧٦ - ١٩٩٠م)» ، (رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٣) ، ص ٥٧ .

* للتعرف تفصيلاً على أهم معوقات الاقتصاد اليمنى ، راجع :

- محمد زيد الجمرة ، «تخطيط القوى العاملة فى الجمهورية العربية اليمنية خلال الفترة (٧٦ - ١٩٩٠ م)» ، (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩١) ، ص ص ٧ - ٩ : الخطة الخمسية الثانية ، مرجع سابق ، ص ص ٣٦ - ٣٨ .

(٢) محمد زيد الجمرة ، مرجع سابق ، ص ٥ .

(٣) الجهاز المركزى للتخطيط ، «نتائج التعداد العام للسكان والسكان لعام ١٩٨٦» ، التقرير الثالث ، ص ٩٩٠ ، مرجع سابق ، ص ص ٨ - ٩ .

- محدودية النشاط الصناعي، وبساطة الهيكل الصناعي القائم : فرغم التطور الملموس للقطاع الصناعي اليمني ، ما تزال إسهاماته ضعيفة نسبياً ، حيث بلغ إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٨٨ م حوالى (١٢,٦٪) بدون صناعة استخراج النفط والغاز الطبيعي "اما إسهامه في العمالة القومية فلم يتعد ما نسبته (٤٪) من العمالة القومية عام ١٩٨٦ (١).

- الاعتماد الكبير على القروض والمساعدات الأجنبية، وماتشكله من أعباء اقتصادية مستقبلية ، خاصة وأنها لا تستثمر في المشاريع الرأسمالية (٢) .

فقد اعتمد البرنامج الإنمائي الثلاثي (٧٣ - ١٩٧٦) في تمويله بمعدل (٧٥٪) علي مصادر التمويل الخارجية ، ثم انخفضت هذه المساهمة الخارجية لتصل في تمويل الخطة الخمسية الأولى (١٩٧٦ - ١٩٨١) إلى (٤١,٤٪) . ولكنها عادت للصعود خلال الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٢ - ١٩٨٦) محققة نسبة (٥١,٢٪) (٣)

- قصور الموارد المالية المحلية وانخفاض مستويات الادخار وضعف القاعدة الضريبية (٤) .

- التوزيع العمري - الفتى للسكان ، حيث بلغت نسبة السكان أقل من ١٥ سنة حوالى (٥٢,٢٪) في عام ١٩٨٦ . وهذا يؤدي إلى ارتفاع عبء الإعالة السكانية والاقتصادية (٥) .

(١) محمد زيد الجمرة ، مرجع سابق ، ص ٥ .

(٢) عامر الكبسي ، «تطوير الإدارة العامة ودورها التنموي في الجمهورية العربية اليمنية خلال عقدين » ، مجلة دراسات يمنية، صنعاء ، العدد ١٤ ، ديسمبر/كانون الأول ، ١٩٨٣ ، ص ٤٢ .

(٣) راجع :

- فلادلين جوسباروف وأدهم الملکوف، اقتصاد الجمهورية العربية اليمنية ، مرجع سابق ، ص ص

٤٢,٣٦ : الخطة الخمسية الثانية، مرجع سابق ، ص ٨٧ .

(٤) الخطة الخمسية الثانية ، المرجع السابق ، ص ٣٥ .

(٥) محمد زيد الجمرة ، مرجع سابق ، ص ٦ .

الفصل الثالث

محددات الدور السياسى للقبيلة فى اليمن

تستحسن هذه الدراسة البدء بتفرقة منهجية بين القبائل اليمنية ، محل الدراسة ، قبيل تناول محددات دورها السياسى . فالقبائل فى المناطق الشمالية والشرقية من اليمن (وهى مناطق شحيحة الأمطار والإنتاج الزراعى) تتسم بقوة التماسك القبلى وتوقد الروح والوعى القبليين . بينما تتميز القبائل فى غالبية المناطق الوسطى والجنوبية والغربية (وتتميز بغزارة الأمطار وخصوبة التربة والإنتاج الزراعى) بضعف الروح القبلىة ، وفقدان التماسك القبلى .

وقد حاول بعض الباحثين إرجاع ظاهرة ضعف حدة النظام القبلى فى بعض مناطق اليمن (الوسطى والجنوبية والغربية) دون غيرها إلى الآتى :

- ١ - ظهور أساليب وتنظيمات وطرق عمل جديدة فى هذه المناطق ، إبان عهد النولة الحميرية ، مما أحدث تأثيراً فى البناء الاجتماعى أسهم فى بلورة علاقات اجتماعية حديثة أدت إلى تخفيف وإضعاف النظام القبلى ^(١) .
- ٢ - خضوع المناطق الجنوبية والغربية من اليمن ، إبان فترة الحكم الأيوبي لليمن (١١٧٤ - ١٢٢٩م) لبيروقراطية متقدمة . بحيث حل الموظفون المدنيون محل شيوخ القبائل فى دور الوسيط بين الأفراد والنولة ؛ مما أدى إلى فقدان هذه المناطق لأغلب خصائصها القبلىة ^(٢) .

(١) نزار الحديثى ، مرجع سابق ، ص ص ٦٦ ، ٧٠ .

(٢) أحمد يوسف أحمد ، النور المصرى فى اليمن (١٩٦٢ - ١٩٦٧) ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، د. ط. ، ١٩٨١) ، ص ٦٤ .

ورغم التعليلين السابق ذكرهما ، فإنه يمكن تلمس هذا التباين فى الظاهرة القبلية ، قوة وضعفاً ، واختلافها من منطقة يمنية لأخرى إلى ضعف "العصبية القبلية" ، غالباً ، فى المناطق خصبة الأرض غزيرة الإنتاج . وهذا ما ينطبق على المناطق الوسطى والجنوبية والغربية من اليمن ، والتي تتسم بضعف التماسك القبلى .

فغزارة الإنتاج والاكتفاء الاقتصادى قد يقلل من الولاء للقبيلة . وبالمقابل قد يساعد شح الإنتاج ، وضيق الرزق على استمرارية الولاء للقبيلة وقيمها . وفى هذا السياق يؤكد الخطاب الخلدونى على وجود علاقة موجبة بين نزول القبيلة (أو القبائل) بأراض خصبة وممارستها للزراعة ، وضعف عصبيتها القبلية ، لأن " . . . الفلاحة من معاش المستضعفين . . . " (١) . كما أن القوم إذا " . . . نزلوا الأرياف وتغنقوا النعيم وألفوا عوائد الخصب من المعاش والنعيم ، نقص من شجاعتهم . . . " (٢) .

إضافة إلى أن الفلاح ، بهدف البقاء فى الأرض والاحتفاظ بزراعتها ومغانمها ، كثيراً ما يقبل الغرم والظلم . ومن ثم " . . . يكون الفارم ذليلاً بانساً بما تتناوله أيدي القهر والاستطالة " (٣) .

محددات الدور السياسى للقبيلة اليمنية *

يتأثر الدور السياسى للقبيلة بمتغيرات عدة ، يمكن تقسيمها إلى مجموعات ثلاث :

الأولى : محدثات مجتمعية ، وتشمل المحددات الجغرافية والسياسية . والثانية : محدثات مرتبطة بطبيعة البنية القبلية فى اليمن ، وتضم محدثات ثقافية وقيادية وعددية وحرية . أما المجموعة الثالثة فتحتوى محدثات خارجية .

(١) مقدمة ابن خلدون ، الجزء الثانى ، مرجع سابق ، ص ٩٢٦ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٤٩٨ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٩٢٧ . كذلك قارن مع : طه حسين ، مرجع سابق ، ص ٩٥ ، قائد الشرجبى ، القرية والدولة ، مرجع سابق ، ص ص ٢١٠ - ٢١١ .

* لا تفترض الدراسة ، هنا ، تساوى هذه المحددات ، من حيث تأثيرها وقوتها التفسيرية للدور السياسى للقبيلة فى اليمن . ولكن الافتراض أن هذه المحددات جميعها ، ربما تعد من أهم محدثات بقاء واستمرارية الدور السياسى للقبيلة اليمنية .

المبحث الأول : المحددات المجتمعية للدور السياسى للقبيلة اليمنية :

تنقسم هذه المحددات إلى نوعين هما ، المحددات الجغرافية، والمحددات السياسية .

المطلب الأول : المحدد الجغرافى لدور القبيلة السياسى :

لقد حظيت الجغرافيا وعلاقتها بالسياسة * باهتمام كثير من المفكرين والباحثين القدماء والمحدثين على حدٍ سواء ، لدرجة وصلت بالبعض إلى الحديث عما يسمى بـ "الحمية الجغرافية" .

وقد أكد ابن خلدون ، عبر مقدمته ، عن تأثير الأقاليم والهواء فى ألوان البشر وكثير من أخلاقهم وأمزجتهم وأحوالهم^(١) .

لقد لعبت الطبيعة الجغرافية لليمن ، دوراً هاماً فى احتفاظ النظام القبلى بكيانه ، وتنامى دوره السياسى . فالقبيلة اليمنية ، كما سبق توضيحه ، لها حدودها المعروفة ، تسعى دائماً لحماية هذه الحدود والنود عنها .

لقد تميزت كثيرٌ من المناطق القبلية اليمنية بعزلتها الجغرافية، وتشتهت السكاني؛ نتيجة صعوبة تضاريسها وطبيعتها الجبلية الوعرة ، وعدم توفر شبكة مواصلات حديثة وكافية تيسر الاتصال وتسهل التنقل بين كافة المناطق القبلية وبقية المدن اليمنية الأخرى .

* للتعرف على أثر الجغرافيا على السلوك السياسى للجماعات ، راجع : محمد محمود إبراهيم الديب ، الجغرافيا السياسية (منظور معاصر) ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، د. ط. ١٩٨٩) ، ص ص ٢٠ - ٣١ ، ٥١ .

(١) انظر : مقدمة ابن خلدون ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨٧ ، ٣٩١ - ٣٩٧ . وفى إطار حديثه عن العرب (أو الأعراب) وصفاتهم ، يؤكد ابن خلدون على أهمية السكن فى الحصون وأعالى الجبال ؛ كون هذه الجبال توفر الحماية الطبيعية للقبائل التى تقطنها ، وتساهم فى الدفاع من نفسها. ورد المعتكفين ، حيث يقول :

"والقبائل الممتعة . . . بأوعار الجبال بمنجاة من عيثهم وفسادهم . . ." ، راجع :

مقدمة ابن خلدون ، الجزء الثانى ، مرجع سابق ، ص ٥١٣ .

إن دلالات المتغير الجغرافى وإسهامه كمحدد فى تنامى الدور السياسى للقبيلة اليمنية يمكن تلمسها من خلال :

١ - صعوبة سيطرة السلطة المركزية على كثير من القبائل اليمنية القاطنة فى الحصون والجبال العالية، ومن ثم سهولة قيام حالات التمرد القبلى وفرض مطالبها على السلطة المركزية. وقد شهدت اليمن، عبر التاريخ، ما يمكن تسميته بـ « ظاهرة الانتفاضات والتمردات القبلية»^(١) .

٢ - قيام السلطة المركزية باسترضاء بعض القبائل ذات المواقع الجغرافية الهامة ، وخاصة عند مواجهة الدولة لأزمات وعنوان خارجى ، والسعى لتلبية بعض مطالب هذه القبائل وإشراكها فى صنع القرار السياسى . والمؤشر الواضح على هذا الاستنتاج ، قيام السلطة المركزية فى الجمهورية العربية اليمنية ، فى أكتوبر ١٩٦٢ بإنشاء "المجلس الأعلى للدفاع الوطنى" وقد ضم أكثر من مائة وثمانين شيخاً قبلياً ، أوكلت إليهم مهمة حراسة

(١) لقد تعددت الانتفاضات والتمردات القبلية ضد السلطة المركزية اليمنية المتعاقبة، فمثلاً ، من أهم هذه التمردات والانتفاضات فى عهد الأئمة الزيديين ، انتفاضات : قبائل "همدان" و"بنى حُشيش" ، و"بنى الحارث" و"أرحب" ، وكذا انتفاضات وتمردات قبائل "حاشد" ضد الإمامة عام ١٩١٩ م وانتفاضة "المقاطرة" عام ١٩٢٢ ، و"الزرائيق" عام ١٩٢٦ ، و"صرواح" عام ١٩٥٧ ، وانتفاضة قبائل "حاشد ويكيل" عام ١٩٥٩ م . لمزيد من التعرف على الانتفاضات والتمردات القبلية فى اليمن، راجع :

- أحمد حسين شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٥ ، ٢٤٩ - ٢٥٠ ، الشماحى ، مرجع سابق ، ص ص ١٩١ - ١٩٤ ، ٣٢٢ - ٣٢٦ ، البردونى ، اليمن الجمهورى ، (دمشق : مطبعة الكاتب العربى ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣) ، ص ص ٧٧ - ١٥٧ . وللتعرف على بعض التمردات القبلية بَعْد قيام الثورة اليمنية فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ، انظر :

عبد الإله عبد الله ، نكسة الثورة فى اليمن ، (بدون مكان نشر ، الطبعة الثانية ، بدون تاريخ) ، ص ص ٧٢ - ٧٩ .

"الحدود" مع المملكة السعودية . وقد منح كل شيخ عضو في هذا المجلس رتبة وزير ، ويتقاضى ما يعادل مرتب الوزير ^(١) .

٢ - تنامي أهمية القبائل اليمنية المحادة لدول الجوار الجغرافي . حيث تسعى بعض هذه الدول المجاورة إلى إرضاء واستمالة بعض هذه القبائل إلى صفها ، عن طريق الإغراءات المادية ، ومحاولة استخدامها كورقة سياسية لتنفيذ مخططاتها وأهدافها على أرض اليمن مما يوسع من هامش المناورة السياسية لزعماء هذه القبائل، ويزيد من دورها وثقلها السياسي * .

المطلب الثاني : المحدد السياسي لدور القبيلة :

قد تعود بعض أسباب تنامي الدور السياسي للقبيلة في اليمن إلى طبيعة الإطار السياسي اليمني ، نفسه ، حيث يتسم بالسلمات الآتية :

١ - شخصانية السلطة السياسية ، حيث يتم اختزال مفهومي الدولة والنظام السياسي في شخص الحاكم الفرد وقلة من أتباعه .

(١) تنص المادة العاشرة من الإعلان الدستوري الصادر عن مجلس قيادة الثورة بالجمهورية العربية اليمنية ، بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢١ على أن يتألف من شيوخ الضمان ، مجلس أعلى للدفاع ينظر في شئون أمن الدولة ، ويكون كل شيخ من شيوخ الضمان في رتبة وزير للدولة ، وفي أثناء عدم انعقاد المجلس يتولى كل شيخ مهمة المحافظة على منطقتة بصفته محافظاً من قبل مجلس قيادة الثورة .

للتعرف تفصيلاً على وثيقة الإعلان الدستوري ، راجع الإعلان المذكور موقعاً بخط يد الرئيس عبد الله السلال ، في :

عبد الرحمن البيضاني ، أزمة الأمة العربية وثورة اليمن ، (القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ط ٣ ، ١٩٨٤) ، ص ص ٨٩٢ - ٨٩٥ . وفي هذا السياق لابد من التأكيد على أن أغلب القبائل اليمنية كانت عبر التاريخ بمثابة حصن منيع لليمنيين ضد غزاة الوطن اليمني . حيث استعصت هذه القبائل على الغزاة والمحتلين . وقد عرفت اليمن في العصر الحديث بـ "مقبرة الأتراك" .

* من أهم الأمثلة ذات الدلالة هنا ، علاقة السعودية بـ "قله" من زعماء القبائل اليمنية . حيث استخدمت هؤلاء لتحقيق أهدافها ومصالحها على حساب حقوق ومصالح الدولة والشعب اليمني . سيتم التوسع في مناقشة هذه النقطة لاحقاً ، عند تناول المحدد الخارجي لدور القبيلة السياسي .

٢ - حظر قيام المؤسسات السياسية الحديثة ومحاصرتها^(١)، خاصة الجماعات الوسيطة، التي يفترض قيامها بتجميع المصالح والتعبير عنها . ومن أهم مؤشرات هذا الحظر والحصر و "التغيب" لهذه المؤسسات الحديثة .
مؤشران رئيسيان :

الأول : سياسى : فقد أجمعت القيادات السياسية اليمنية المتعاقبة على رفض قيام أحزاب سياسية ، لدرجة جعلت بعض الرؤساء اليمنيين يقرن الحزبية بالعمالة . حيث يرى أحدهم أن "الحزبية تبدأ بالتأثر، وتنتهى بالعمالة. . . " ^(٢) . ويؤكد آخر أن " بلادنا ترفض الحزبية تحت أى مسمى أو قناع . . . لأنها تقوم على أساس عمالات خارجية . . . " ^(٣) .

ويذهب رئيس ثالث بقوله : " . . . نحن ضد الحزبية لأنها تعنى التشرذم، وخلق التكتلات والصراعات الضارة . . . " ^(٤) ويصل هذا "الإجماع الرئاسى" اليمنى إلى أنه "لا مكان للحزبية ولا لأى نشاطٍ حزبي" ^(٥) .

(١) لقد ظهرت فى شمال الوطن اليمنى الواحد بعض مؤسسات المجتمع المدنى، كالأحزاب والنقابات والجمعيات والاتحادات، إلا أنها اتسمت بالسرية ؛ لأن السلطات اليمنية المتعاقبة كانت ترى فى هذه المؤسسات خطراً على حكمها ووجودها السياسى فقيدتها وحاولت تدميرها وإفراغها من محتواها . لمزيد من التعرف على واقع هذه المؤسسات ، راجع :

محمد عبد الملك المتوكل ، تعقيب على دراسة باقر النجار ، "المجتمع المدنى فى الخليج والجزيرة العربية" ، ورقة مقدمة إلى : ندوة "المجتمع المدنى فى الوطن العربى ودوره فى تحقيق الديمقراطية" - مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، (٢٠-٢٣ كانون الثانى / يناير ١٩٩٢) ، ص ١ .

(٢) من كلمة عبد الرحمن الإريانى ، رئيس المجلس الجمهورى والقائد الأعلى للقوات المسلحة فى حفل معسكر المظلات ، انظر : الثورة (صنعاء) ، (١٩٧٢/٧/٤) ، ص ٤ .

(٣) من حديث على عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة ، لصحيفة الصوحة (صنعاء) ، (١٩٨٥/٦/٦) ، ص ٤ .

(٤) من حديث إبراهيم الحمدي رئيس مجلس القيادة ، لمجلة : أضواء اليمن (صنعاء) ، (أذار / مارس ١٩٧٥) ، العدد ٢٣ ، ص ٨ .

(٥) من حديث للمشير عبد الله السلال رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة ، لمراسل الأنوار اللبنانية ، نقلاً عن: الثورة (صنعاء) (١٩٦٧/٥/١٠) ، ص ١ .

الثانى : **مشور دستورى** ، فقد أكد الدستور الدائم * للجمهورية العربية اليمنية الصادر عام ١٩٧٠ على أن "الحزبية بجميع أشكالها محظورة" (١) .

٣ - هامشية المشاركة السياسية وعدم فاعليتها (٢) .

٤ - فشل السلطات الحاكمة فى القيام بمهامها الأساسية ، وعجزها عن تلبية الكثير من المطالب والحاجات المادية والمعنوية لغالبية أفراد المجتمع . فى مقابل "نجاح" هذه السلطات الحاكمة و "مبالغتها" فى تأدية وظائف : الردع والقهر والتخويف * * ضد "الكثير" من أفراد المجتمع اليمنى ، وخاصة فى المناطق التى ضعفت فيها وتوارت عنها قيم التماسك القبلى .

* هذا الدستور هو آخر الدساتير اليمنية ، والذى عمل به حتى إعلان إعادة تحقيق الوحدة اليمنية فى ٢٢ مايو ١٩٩٠ . والعمل بدستور دولة الوحدة "الجمهورية اليمنية" والذى أقر التعددية السياسية.

(١) انظر المادة (٣٧) من الدستور الدائم الصادر عام ١٩٧٠ ، عن المكتب القانونى (رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء) ، صنعاء .

(٢) للتعرف على أبعاد وعوامل أزمة المشاركة السياسية فى الوطن العربى بشكل عام ، انظر :

جلال عبد الله معوض ، "أزمة المشاركة السياسية فى الوطن العربى" ، فى : على الدين هلال (وآخرون) ، الديمقراطية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣) ، ص ص ٦٥ - ٧٤ .

* * وصف سعد الدين إبراهيم أساليب ووسائل تعامل الأنظمة العربية ، والأنظمة الجمهورية تحديداً ، مع شعوبها ملء فراغ الشرعية بالآتى : إثارة مخاوف الناس ، استخدام القمع المباشر ، تضخيم المنجزات وبيع الأحلام و اقتتال الأزمات .

لمزيد من التعرف على هذه الأساليب والوسائل ، راجع :

سعد الدين إبراهيم ، "مصادر الشرعية فى أنظمة الحكم العربية فى : سعد الدين إبراهيم (وآخرون) ، أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى : بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، ١٩٨٤) ، ص ص ٤٢٦ - ٤٢٨ .

إن السمات ، الأربع ، للإطار السياسى السالف ذكرها ، جعلت العديد من السلطات الحاكمة بمنأى عن الشرعية السياسية^(١) ، وأفقدت الحاكم رضاء المحكوم.

فقد تآكلت شرعية السلطة الحاكمة فى اليمن ، فى مقابل استمرارية الشرعية القبلية ، وتزايد دورها السياسى . وما قد يعزز من وجود القبيلة اليمنية ودورها السياسى :

- قيام القبيلة بتجميع المصالح والتعبير عن كثير من مطالب أفرادها . كما أن القبيلة اليمنية تقوم بأداء كثير مما سماه "الموند" و "باول" بقدرات النظام السياسى^(٢) . وخاصة القدرات التنظيمية والتوزيعية والاستجابية .

(١) يقرر سعد الدين إبراهيم إن "الوطن العربى - بامتداده من المحيط إلى الخليج - تحكمه أنظمة خائفة مذعورة ، مصدر خوفها وذعرها هو الشك المتبادل بينها وبين شعوبها ، وبين بعضها البعض . . . " ولذا فقد " . . . تحولت السياسة فى عالمنا إلى مساومات ومخابرات ، وتحول الاقتصاد إلى صفقات وعمولات ، وتحولت الثقافة إلى دعاية ، وتحول الإعلام إلى إعتام ، وحول الحكام أنفسهم إلى أنصاف آلهة . . . إنه عالم بلا شرعية ، عالم يسيطر عليه الخوف - خوف المحكوم من الحاكم ، وخوف الحاكم من المحكوم . ويصل سعد الدين إبراهيم إلى استنتاج فحواه: وجود أزمة شرعية للأنظمة العربية جميعاً ، حيث " . . . إن الأنظمة الحاكمة هى جميعاً فاقدة الشرعية ، أو ناقصة الشرعية . . . " . لمزيد من التفاصيل ، انظر : سعد الدين إبراهيم ، المرجع السابق ، ص ص ٤٠٣ ، ٤٣١ ، ٤٦٤ .

(٢) يرى رائد التحليل البنائى - الوظيفى للنظم السياسية "جبرائيل الموند" وزميله "بنجهام باول" أن هناك قدرات خمس تتعلق بسلوك أو أداء أى نظام سياسى فى إطار بيئته . بحيث يتم معرفة أداء هذا النظام وتغييره نحو الأسوأ أو الأفضل ، وفقاً لمعيار نجاحه أو إخفاقه فى تأدية هذه القدرات الخمس . وهى القدرات : الاستخراجية ، التنظيمية ، التوزيعية ، الرمزية ، والقدرة الاستجابية . للتعرف تفصيلاً على هذه القدرات ، راجع :

كمال المنوفى ، أصول النظم السياسية المقارنة ، (الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧) ، ص ص ١٠٧ - ١٠٨ .

- امتلاك القبيلة اليمنية لآليات فاعلة ، تمكنها من صد مخاطر العنف المنظم ،
ودراء الأفعال القهرية والقمعية، التى قد تبالغ فى ممارستها السلطة الحاكمة
تجاه أبناء المجتمع عامة ، وأفراد القبيلة خاصة .

إن نجاح القبيلة فى تأدية الوظائف الإشباعية تجاه أفرادها ، يؤهلها لاحتكار
رضاهم، ويضمن لها تجدد شرعيتها ، وتنمى دورها السياسى على حساب تاكل
شرعية السلطة الحاكمة فى الدولة اليمنية .



المبحث الثاني: المحددات المرتبطة بطبيعة البنية القبلية فى اليمن:

المطلب الأول: المحدد الثقافى لدور القبيلة السياسى فى اليمن:

سيتناول هذا المطلب ، التعريف بمفهوم المحدد الثقافى ، ومكوناته الاجتماعية والسياسية ، وكذا توضيح أثره على الدور السياسى للقبيلة اليمنية .

أولاً : مفهوم المحدد الثقافى لدور القبيلة السياسى :

يُقصد بالمحدد الثقافى لدور القبيلة السياسى، مجموعة القيم والمعتقدات والأعراف والتقاليد القبلية، التى أسهمت وتسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى تحديد سلوك القبيلة اليمنية وبورها السياسى .

ثانياً : مكونات المحدد الثقافى :

ما زالت الثقافة القبلية من أهم مكونات وروافد الثقافة العامة للمجتمع اليمنى . فالعصبية القبلية ، والوعى العصبى، وما ينشأ عنهما من تعاون وتضامن وتلاحم بين الفرد وقبيلته ما برحا يشكلان مرجعاً أولياً ومحدداً هاماً لكثير من آراء وأفعال وسلوك العديد من أفراد القبائل ، خاصة فى شمال اليمن وشرقيها .

إن قيم ومفاهيم النزعة الاستقلالية ، وعدم الخضوع للسلطة المركزية ، وتمحور الشعور بالولاء والانتماء حول القبيلة وزعيمها فى إطار الأعراف القبلية ، والقدرة على المعارضة السياسية، ورفض القهر والظلم، وإن كان مصدرهما زعيم القبيلة وشيخها . تعد من أهم مكونات الثقافة السياسية للقبيلة اليمنية .

ثالثاً : أثر المحدد الثقافى على الدور السياسى للقبيلة اليمنية :

قد يقوم المحدد الثقافى بدور مباشر أو غير مباشر فى تمكين القبيلة اليمنية من القيام بدور سياسى ، وسيتم تناول أثر هذا المحدد الثقافى على الدور السياسى للقبيلة ، وفقاً للتقسيم الآتى :

١ - أهم العوامل الثقافية المساعدة على استمرارية وديمومة المؤسسة القبلية اليمنية، والمحقة لتماسكها الداخلى. ويمكن إجمال هذه العوامل فى :

١ - استمرار "الوعى العصبى" * بمضامينه التعاونية والتعاضدية المتبادلة بين الفرد وقبيلته ، وتوقده لدى العديد من القبائل اليمنية .

٢ - فاعلية القبيلة اليمنية ، ونجاحها عبر تنشئة سياسية فاعلة، فى غرس وتكوين والمحافظة على قيم التماسك والتضامن بين أعضائها فى إطار الثقافة القبلية العامة ، المستمدة من الأعراف والعادات والتقاليد القبلية.

ب - أهم أسباب استمرار تمسك أعضاء القبيلة اليمنية بالأعراف ** والقيم القبلية المحقة لتماسكهم الداخلى .

يمكن إجمال هذه الأسباب فى الآتى :

١ - قدرة القيم والأعراف القبلية على حماية أعضاء القبيلة ، وتنظيم حياتهم الاجتماعية والسياسية ، خاصة فى فترات الاضطرابات والحروب ، وغياب سلطة الدولة المركزية ^(١).

* تأخذ الدراسة، هنا، بالمفهوم الخلدونى للوعى العصبى، للتعرف تفصيلاً على مفهوم "الوعى العصبى" الخلدونى ، انظر:

الجابرى ، العصبية والنولة ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥١ - ٢٥٧ .

** الأعراف عبارة عن " . . . طائفة من الأفكار والآراء والمعتقدات التى تنشأ فى جو الجماعة وتنعكس فيما يزاوله الأفراد من أعمال، وما يلجأون إليه فى كثير من مظاهر سلوكهم الجمعى . ويضطر الأفراد إلى الخضوع لهذه المعتقدات، لأنها تستمد قوتها من فكر الجماعة وعقائدها" ، راجع : مصطفى الخشاب ، دراسة المجتمع ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ط ٢ ، ١٩٧٠) ، ص ٨٨ .

(١) على محمد زيد ، معتزلة اليمن ، مرجع سابق ، ص ص ٤٢ ، ٨٠ .

٢ - استجابة وتلبية هذه القيم والأعراف القبلية اليمنية* لكثير من متطلبات أفراد القبيلة، وإشباع حاجاتهم المادية والمعنوية (مثل : المأكل ، والمأوى ، والأمن والاطمئنان النفسى) .

٣ - كفاءة وفاعلية القيم والأعراف القبلية فى تحقيق الحد الأدنى ، على الأقل ، من المصالح المشتركة «لجميع» أعضاء القبيلة، وفعاليتها فى درء الظلم، والخطر الخارجى عنهم. ونصرة ضعيفهم ، ونشر العدل وإحقاق الحق بينهم .

ج - العوامل والقيم السياسية المساعدة على استمرارية وتنمى دور القبيلة السياسى فى اليمن:

لقد استطاعت القبيلة اليمنية غرس ، وتكوين والمحافظة على ثقافة سياسية** مواتية لبقاء واستمرار وتنمى دورها السياسى . فالقبيلة اليمنية ، كمؤسسة اجتماعية وسياسية ، ما انفكت تمارس تأثيراً كبيراً لدى أفرادها . حيث تزودهم بقيمتها وأعرافها ، وغرس قيم الطاعة والولاء السياسيين بغية تشكيل وتوجيه سلوكهم

* مازال العرف القبلى منتشرأ فى شتى مناطق اليمن ، ويتمتع بسلطان وقبول كبيرين ، ويُسَتمد القانون العرفى القبلى فى اليمن من مصادر ثلاثة هى : الدين الإسلامى ، والسوابق القبلية ، وبقياء القوانين الوضعية للدولة اليمنية القديمة ، ويشمل العرف القبلى اليمنى قواعد مكتوبة ، تُسمى بـ "قواعد السبعين" . وهى قواعد عرقية قبلية نُوتت من قبل زعماء القبائل . ويقال أن تسميتها بـ "قواعد السبعين" ربما ارتبطت بعدد تلك القواعد الأساسية ، التى تنفرع إلى سبعين قاعدة عرقية .

للتعرف تفصيلاً على أهمية العرف القبلى فى المجتمع اليمنى، وكذا للوقوف على مضامين "قواعد السبعين" القبلية، راجع : رشاد العليمى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٧ - ٥٠ ، ٥٣ ، ٥٥ - ٥٧ ، ١١٨ - ١٤١ ، فضل أبو غانم ، القبيلة والدولة ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٤ ، ٢٤٠ - ٢٤١ ، ٤١٠ .

** يقصد بالثقافة السياسية "تلك القيم السائدة فى المجتمع التى تتصل بعلاقة أفرادها بالنظام السياسى بصورة مباشرة أو غير مباشرة" . انظر : كمال المنوفى ، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين : تحليل نظرى ودراسة ميدانية فى قرية مصرية ، (بيروت : دار ابن خلدون ، الطبعة الأولى : ١٩٨٠) ، ص ٢١ .

السياسى بما يتفق وأهدافها وتطلعاتها فى لعب دور سياسى فاعل ودائم فى الدولة اليمنية .

ومما ساعد على استمرار وتنامى دور القبيلة وجودها السياسى فى اليمن ، ما يلى :

١ - نجاح القبيلة اليمنية فى عملية تنشئة أعضائها اجتماعياً وسياسياً فى مقابل عجز وقصور آليات وأدوات التنشئة المجتمعية الرسمية الأخرى ، التى يتولاها النظام السياسى .

٢ - تميز القبيلة اليمنية كتنظيم سياسى بسهولة الاتصال السياسى بين الزعيم (الشيخ) القبلى وبقية أعضاء القبيلة .

٣ - طبيعة الثقافة السياسية القبلية ذاتها ، حيث تتسم بما يأتى :

أ - احترام وإطاعة أعضاء القبيلة لزعيمهم مشروطة باحتكامه إلى قيم وأعراف القبيلة .

ب - إن ثقافة عضو القبيلة ووعيه السياسى محورهما الولاء للقبيلة عبر زعيمها .

٤ - كفاءة الأعراف والمجالس القبلية فى حل كثير من النزاعات والمشكلات القبلية ، مقارنة بضعف وعدم فاعلية المحاكم الرسمية فى المجتمع اليمنى^(١) .

(١) إن الأعراف والمجالس القبلية تلعب دوراً كبيراً ، ومؤثراً فى تحقيق التضامن والأمن الاجتماعيين . والحد من انتشار الجريمة . وكذا فإن المحاكمة فى القضاء العرفى تتسم بالسرعة فى إجراءاتها ، مقارنة بالإجراءات المتبعة فى القضاء والمحاكم الرسمية (الحكومية) . التى تتصف بالبطء فى إجراءاتها . لمزيد من التعرف على العرف والمجالس العرفية ، وقدرتها على حل كثير من النزاعات داخل المجتمع اليمنى ، راجع :

رشاد العليمى ، القضاء القبلى ، مرجع سابق ، ص ٥٦ - ٥٧ ، ١١٣ - ١١٤ ، ١٤٣ .

المطلب الثانى : المحدد القيادى لدور القبيلة السياسى فى اليمن :

يقتضى الحديث عن المحدد القيادى ، التعرف على مدى قدرة زعيم (أو قائد) القبيلة (أو القبائل) على تحقيق أهدافها ، والتعبير عن مصالحها ، والسعى لتفعيل دورها ووجودها السياسى فى الدولة والمجتمع اليمنى الكبير . ولذا سيتم تناول الزعامة (القيادة) القبلية* ، باعتبارها أحد محددات تماسك القبيلة (أو القبائل) اليمنية داخلياً ، والمؤثرة إيجاباً أو سلباً على فعالية وتنمى دورها السياسى خارجياً . وفقاً للتقسيم التالى :

أولاً : التركيب الاجتماعى المعاصر للقبيلة اليمنية :

يتكون التنظيم الاجتماعى المعاصر للقبيلة اليمنية من مراتب خمس (١) :

الأولى : تضم مشايخ القبائل ، وتقوم (غالباً) على أساس وراثته المشيخة والزعامة القبلية .

الثانية : وتشمل فئة "السادة" و "القضاة" و "الفقهاء" .

الثالثة : وتحتوى فئات ثلاث متقاربة ومتداخلة ، هى : فئة الأعيان (العُقَال) وفئة (أمناء) القرى ، وفئة جمهور القبيلة من المزارعين المستقرين أو البو الرحل .

* تنوى الدراسة ، هنا ، التوسع فى تحليل هذا المحدد القيادى ؛ نظراً للدور الهام والمحورى الذى تلعبه الزعامة (القيادة) القبلية فى تمكين القبيلة اليمنية من تحقيق أهدافها ومصالحها عامة ، ودورها السياسى خاصة .

(١) فضل على أحمد أبو غانم ، البنية القبلية فى اليمن بين الاستمرار والتغير ، (دمشق : مطبعة الكاتب العربى ، دط ، ١٩٨٥) ، ص ١٩٤ .

الرابعة : وتضم الفئات الحرفية والمهنية ، والتي تمارس حرفاً ومهناً وضيعة (قبلياً) ، تُحرّم الأعراف القبلية على رجل القبيلة القيام بها . وهذه الفئات بالترتيب "فئة الصناع ، الجزائريين ، الحلاقين ، والدواشين" .

الخامسة : وتضم فئتي "الأخدام" ** (١) واليهود .

* الدواشين : جمع "دوشان" ، ويقوم بمهام متعددة فى القبيلة منها : المديح فى المناسبات الخاصة والعامية . ويعتبر "الدوشان" وسيلة الإعلام التقليدية فى القبيلة ؛ حيث يتم بواسطة إعلان حالة الحرب وقطع "العلاقات السياسية" بين القبائل ، وكذا إعلان اتفاقيات الصلح والسلام بين القبائل المتحاربة . كذلك يؤدى "الدوشان" دوراً قضائياً فى القبيلة . حيث يعلن الأحكام العرفية فى الأسواق والتجمعات القبلية . لمزيد من التعرف على "الدوشان" ومهامه المتعددة ، انظر : فضل أبو غانم ، البنية القبلية ، المرجع السابق ، ص ص ٢٤٠ - ٢٤٣ ؛ رشاد العليمي ، القضاء القبلى ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .

** يقع "الأخدام" فى أسفل السلم الاجتماعى اليمنى ؛ حيث يواجهون من قبل أفراد المجتمع باحتقار شديد . فالخدام ، بالنسبة لفهم اليمنى العادى ، هو ذلك الشخص الذى يقوم بأعمال حقيرة ووضيعة منها أعمال النظافة العامة . وللخدام بشرة سوداء تقترب صفاته البيولوجية من صفات الإنسان الزنجى ، ويرى البعض أن "الأخدام" من أصل إفريقى (حبشى) . ويكاد وجود الأخدام فى المناطق القبلية يكون معدوماً . ويتواجهون بكثرة فى منطقة تهامة القريبة من الساحل الغربى لليمن على البحر الأحمر . لمزيد من التفاصيل ، راجع : قائد الشرجبى ، الشرائح الاجتماعية التقليدية فى المجتمع اليمنى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٩ - ٢٧٧ ؛ فضل أبو غانم ، البنية القبلية فى اليمن ، مرجع سابق ، ص ٢٤٧ .

(١) هناك تقسيم آخر مشابه لهذا التركيب الاجتماعى القبلى فى اليمن . حيث يضع (مشايخ المشايخ) فى قمة الهرم الاجتماعى القبلى ، يليهم فى بناء القوة القبلى ، المشايخ ورؤساء العائلات والبنات والأقخاذ . ويحتل القضاة ورجال الدين المرتبة الثالثة ، ويحتلون المقدمة عند ممارسة النشاطات الروحية والدينية فى القبيلة . وتأتى الغالبية العظمى من رجال القبيلة فى المرتبة الرابعة . أما المرتبة الخامسة والأدنى فى التراتب الاجتماعى القبلى ، فتضم الجماعات الهامشية ، كالحرفيين والجزارين والمزايينة والدواشين ، راجع :

عبد الملك المقرمى ، التاريخ الاجتماعى للثورة اليمنية ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٣ - ١٥٤ .

* ثانياً : الزعامة (المشيخة) القبلية فى النظام القبلى اليمنى :

يعتبر زعيم (شيخ) القبيلة رئيسها وحاكمها الفعلى ، ومن أهم مصادر قوتها السياسية . لقد عرفت اليمن مستويين رئيسيين للمشيخ * أو الزعامة القبلية :

الأول : مشايخ المشايخ : وهم رؤساء الاتحادات القبلية الكبرى . ويجمع "شيخ المشايخ" ** فى يده سلطات يحددها طبيعة تكوين الاتحاد "أو الحلف القبلى" .

* هناك اجتهادات متعددة من قبل بعض الباحثين اليمنيين حول تسمية الزعامات القبلية فى مناطق اليمن المختلفة . حيث نجد الباحث "الصائدى" يميز بين ما سماه بـ "مشايخ القبائل" وهم الذين يستمدون مكانتهم إضافة إلى ملكيتهم الواسعة للأرض من العصبية القبلية . و "مشايخ الأرض" ويستمدون مكانتهم من ملكيتهم الواسعة للأرض وحدها . أما الباحث "قائد الشرجبى" . فقد أطلق تسمية "مشايخ القبائل" على المناطق الشمالية والشرقية . أما زعماء المنطقتين الجنوبية والغربية ، فقد سماهم بـ "مشايخ مناطق أو أقسام ادارية" .
راجع : الصائدى ، حركة المعارضة اليمنية ، مرجع سابق ، ص ص ١٦ - ١٧ ، ١٣٤؛ قائد الشرجبى ، الشرائع التقليدية فى المجتمع اليمنى ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٦ - ١٧٧ .
وترى هذه الدراسة أنه يمكن إيراد التفرقة التالية حول مسميات ومدلولات الزعامات القبلية اليمنية . فيمكن القول : إن مناطق اليمن عرفت نوعين من المشايخ :
الأول : "مشايخ القبائل المحاربة" ، ويقطنون المناطق الشمالية والشرقية .
الثانى : "مشايخ القبائل المزارعة" ، ويسكنون غالبية المناطق الوسطى والجنوبية والغربية .
ومن أسباب إطلاق هاتين التسميتين على زعماء القبائل اليمنية . الآتى :

- إن أهم سمة ميزت ، تاريخياً ، ومازالت تميز القبائل القاطنة فى المناطق الشمالية والشرقية هي أنها قبائل كانت - ومازالت - قبائل "محاربة" فى الغالب الأعم تركن إلى ثقافة الغزو والحرب ، وتمسك بالقيم والأعراف القبلية ، وبالتالي ما زالت العصبية القبلية معاشة وذات فاعلية . بينما فى المناطق الجنوبية والغربية والوسطى ، فإن أهم ما يميزها أنها قبائل "مزارعة" ، تسكن أرضاً خصبةً . فقدت غالبية العادات والقيم القبلية ، وخفت العصبية القبلية .
- لقد تم وصف زعماء القبائل فى المناطق الغربية والجنوبية والوسطى بأنهم زعماء "قبائل مزارعة" أى أن أبناء هذه المناطق رغم ضعف التماسك القبلى ، إلا أنهم مازالوا يشكلون "قبائل" وأن كانت ضعيفة ، ومازال "الوعى النسبى" أو العصبى - رغم ضعفه - قائماً بينهم .
إن جوهر التفرقة هنا ليست امتلاك زعماء القبائل للأرض ، وبقاء القيم القبلية فحسب ، بل كون هذه القبائل تتميز بأنها "قبائل مقاتلة" ومناطقها غير زراعية فى مقابل القبائل التى فقدت هذه الصفة ، وأصبحت "قبائل مزارعة" ، وخاضعة لسيطرة السلطة المركزية .

** يرى الشيخ القبلى / على ناصر طُريق : أن اليمن ، خاصة الشمالية والشرقية منها ، قد عرفت درجتين من المشايخ ، الأولى : درجة مشايخ الشمل ، وشيخ الشمل هو الذى يشمل مشيخة عدة قبائل . والدرجة الثانية : مشايخ القبائل ، حيث يمثل كل قبيلة صغرى شيخ . كما توجد درجة ثالثة هي ما يسمى بالعقال والأعيان ، ف "العقال" يمثل عصبية ، والأعيان يمثلون الأسر .
المصدر : الشيخ على ناصر طُريق ، مقابلة مع الباحث ، مرجع سابق .

الثانى : المشايخ : وهم رؤساء الوحدات الصفرى التى تتكون منها تلك الاتحادات القبلية ^(١) .

ثالثاً : أهم سمات وواجبات زعيم القبيلة اليمنية :

١ - السمات الواجب توافرها فى زعيم (شيخ) القبيلة اليمنية :

لا تكاد تختلف السمات المفروض توافرها لدى الزعيم القبلى اليمنى عنه فى السمات والشروط المفترض توافرها فى الزعامات القبلية العربية عبر التاريخ * . ومن أهم سمات شيخ القبيلة اليمنية وزعيمها : النسب الاجتماعى ، والحكمة ، الشجاعة ، الصبر ، الكرم ، التواضع ، حسن السلوك والوفاء بالعهد ، معرفة الأعراف والتقاليد القبلية والكفاءة والاعتدال ** فى حل مشكلات القبيلة ^(٢) .

٢ - من أهم واجبات وسهام الزعيم (الشيخ) القبلى فى اليمن :

أ - العمل على تحقيق تماسك القبيلة ، باعتباره رمز وحدتها وزعامتها السياسية ^(٣) .

ب - قيادة القبيلة وتمثيلها خارجياً . والدفاع عنها والسعى لتحقيق مطالبها وحقوقها ، والتعبير عن مصالح كل عضو فيها ، وتحمل المسؤولية الكاملة عنها أمام الدولة والقبائل الأخرى ^(٤) .

ج - الأخذ برأى القبيلة ومشورتها ^(٥) .

(١) عبد الملك المقرئ ، مرجع سابق ، ص ١٩٥ .
* يرى المؤرخ العربى جواد على أن على رئيس القبيلة العربية وزعيمها ، التحلى بخلال وسمات حميدة ، منها : أن يكون : حكيماً ، حليماً ، كريماً ، شجاعاً ، متواضعاً ، فصيحاً ، وكذا أن يتقدم قومه ويقودهم فى الحروب والغزو . راجع :

جواد على ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤٤ - ٣٤٥ .

** يلاحظ أن الخبرة العملية والمعاشة ، قد لا تثبت أن جميع الزعامات القبلية تتمتع بكل هذه الصفات . ولكن أهمية هذه السمات النسبية ، وفائدتها لأعضاء القبيلة قد تتضح عند مقارنتها بالشروط والسمات الفعلية التى يتولى أغلبية ، إن لم يكن جميع ، الزعامات السياسية الحاكمة لوطنا العربى الحكم على أساسها .

(٢) راجع : أبو غانم ، القبيلة والدولة ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٨ - ١٧٩ .

(٣) رشاد العليمى ، القضاء القبلى ، مرجع سابق ، ص ٥٧ .

(٤) أبو غانم ، القبيلة والدولة ، مرجع سابق ، ص ١٨٧ .

(٥) المرجع السابق ، ص ١٨٧ .

د - السهر على حماية العرف القبلى ؛ بهدف حفظ الأمن والاستقرار القبليين^(١)

هـ - القيام بدور القاضى فى تطبيق القيم والأعراف القبلية^(٢) .

رابعاً : علاقة زعيم القبيلة بأعضائها :

يمكن تبين نوعين من العلاقة بين زعيم القبيلة اليمنية وبقية أعضائها .

الأول : علاقة زعيم القبيلة بأعضائها فى المناطق الشمالية والشرقية :

تتميز طبيعة العلاقة بين أفراد القبيلة وزعيمها فى أغلبية هذه المناطق بأنها علاقة تعاون واحترام متبادل . حيث مازال أعضاء القبيلة وزعيمها يحتكمون إلى قواعد العرف القبلى ، التى تمنع انفراد زعيم (شيخ) القبيلة واحتكاره لوسائل الإنتاج الاقتصادى * ، وتحد من سيطرته ، واستغلاله لبقية أعضاء قبيلته أو احتقاره لهم^(٣) .

إن الوجود النسبى ، للوعى العصبى بالمفهوم الخلدونى واستمرار القيم والأعراف القبلية ، إضافة إلى شح الأمطار وقلة خصوبة الأرض فى هذه المناطق ، قد حافظ على استمرارية التماسك والتضامن القبلى ، والتفاف رجال القبيلة حول زعيمهم . وكذا عزز علاقات التعاون والمصلحة المشتركة لشيخ القبيلة وأعضائها .

(١) الشرجبى ، الشرائح الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ٦١ ، ١٧٤ .

(٢) العليمى ، القضاء القبلى ، مرجع سابق ، ص ٥٧ .

* لكن هذا لم يكن يمنع بعض الزعامات القبلية من الانفراد والاستمتاع ببعض الامتيازات السياسية والاقتصادية المُنْعَاة من الدولة نفسها ، انظر :

أبو غانم ، القبيلة والدولة ، مرجع سابق ، ص ١٨٤ - ١٨٥ .

(٣) أبو غانم ، البنية القبلية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٩ .

الثانى : علاقة زعيم القبيلة بأعضائها فى المناطق الجنوبية والوسطى

والغربية :

لقد عرفت هذه المناطق علاقات إخضاع وسيطرة قام بها بعض المشايخ تجاه بقية السكان . حيث سعى هؤلاء المشايخ إلى استغلال سلطاتهم ونفوذهم ، المستمدة من سلطة الدولة ، وتوجيهها نحو هيمنتهم على سكان تلك المناطق ، والسيطرة على مصادر وعلاقات الإنتاج فيها . حيث أصبح بعضهم من كبار ملاك الأراضى الزراعية* . بل لقد كان بعض المشايخ فى هذه المناطق يستغلون أى حادث أو مناسبة ليقوموا بسلب المواطنين التابعين لهم^(١) .

وإذا كانت هذه المناطق تنسم بضعف العصبية** والوعى العصبى ، وغياب القيم والأعراف القبلية ، وتضائل الروح القتالية . وبالتالي غياب المصلحة المشتركة بين كل من شيخ أبناء المنطقة . فإن هنالك أسباباً أخرى ، ربما ساعدت على استمرار هذه العلاقة الاستغلالية والقهرية من بعض الشيوخ تجاه بقية السكان ، ومن هذه الأسباب^(٢) :

* من هؤلاء المشايخ على سبيل المثال : الشيخ محمد أبو على فى منطقة "المجويت" . وابن الهيج فى منطقة "تهامة" بلواء الحديدة ، والشيخ على محسن باشا ، بلواء "إب" راجع : أبو غانم ، البنية القبلية ، مرجع سابق ، ص ٢٠١ .

(١) لمزيد من التعرف على طبيعة هذه العلاقة الاستغلالية والقهرية ، انظر :

أبو غانم ، المرجع السابق ، ص ٢٠١ ، ١١١ .

** يرى الجابرى أن العصبية الخلدونية " . . . لا تشتد ولا تلعب دورها التاريخى إلا حيث يكون الناس أحراراً من كل سلطة خارجية ، سواء كانت سلطة الدولة أو سلطة عصبية غالبية مستبدة ، وسواء كانت هذه السلطة تحكماً فى النفوس أو استغلاً للخيرات والأموال بوجه من وجوه الاستغلال . . . " ، انظر :

الجابرى ، العصبية والدولة ، مرجع سابق ، ص ٢٨٠ .

(٢) الشرجبى ، القرية والدولة ، مرجع سابق ، ص ٢١٠ - ٢١١ .

١ - استقرار السكان وتفـرغ غالبيتهم للزراعة؛ نتيجة كثرة الأمطار وخصوبة الأراضي الزراعية .

٢ - انتقال سكان آخرين من مناطق أخرى من اليمن ، للإقامة فى هذه المناطق (النقائل) ؛ مما أدى إلى اختلاط الأنساب وبرز وحدة الإقليم (الأرض) بدلاً عن العصبية القبلية .

٣ - تركـز سيطرة الدويلات على هذه المناطق الخصبة ، باعتبارها "مخازن غلال" ومورد أساسي لخزانة الدولة ، ومن ثم الوجود المستمر لسلطة الدولة (الدويلات) فى هذه المناطق .

خامساً : كيفية تولي منصب المشيخة (الزعامة) القبلية فى اليمن :

يرى البعض أن الرئاسة القبلية* ، وفقاً للقيم والأعراف القبلية العربية رضاءً واختياراً^(١) . وأن التقاليد العربية لم تكن تورث الرئاسة، لأن الرئاسة منصب يستحقه الفرد لنفسه، بخصالة وكفائه^(٢) .

أما الرئاسة (الزعامة) القبلية فى اليمن ، فقد تعددت الآراء حول كيفية تولي شيخ (زعيم) القبيلة منصبه ومهامه فى القبيلة . حيث توجد آراء ثلاثة :

* للتعرف على الرؤية الخلدونية حول السمات السياسية الواجب توافرها فى الزعامة القبلية ، وفى من يتولى رئاسة العصبية ، راجع : المحدد المعنوي لفاعلية العصبية الخلدونية ، فى الفصل الأول من هذه الدراسة .

(١) للتعرف على بعض هذه الآراء ، انظر :

إحسان النص ، مرجع سابق ، ص ص ٧٢ - ٧٥ ؛ جواد على ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤٢ - ٣٤٥ .

(٢) محمد عابد الجابري ، العقل السياسي العربى محدثاته وتجلياته ، مرجع سابق ، ص ١٤٣ .

الرأى الأول : يرى أن الزعامة والمشيخة القبلية وراثية ^(١) ، وإن اتخذت شكلاً انتخابياً *

الرأى الثانى : يذهب إلى أن الزعامة القبلية تتحقق بالانتخاب أو الاختيار ، حيث يُنتخب شيخ (زعيم) القبيلة اليمنية من قبل جمعية تضم عقلاء وأعيان وقادة كل فروع القبيلة أو العشيرة المراد انتخاب زعيم (شيخ) لها ، ويكون قرار الانتخاب أو الاختيار بالإجماع ^(٢)

الرأى الثالث : يؤيد الرأى الثانى ، المتضمن تولى منصب المشيخة القبلية بالانتخابات (الاختيار). إلا أنه يؤكد على أن طريقة انتخابات الزعامة القبلية لم تكن مفتوحة ، ومتاحة لجميع أفراد القبيلة إنما كانت محصورة بين أعيان ووجهاء القبيلة وزعماء عشائرها . ثم تحولت بمرور الوقت إلى سيطرة أسر المشايخ على منصب المشيخة (الزعامة) . حيث أصبح يخلف الشيخ فى منصبه أحد

(١) من مؤيدى هذا الرأى :

أبو غانم ، البنية القبلية ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٩ - ١٩٥ ، إيلينا جولوبوفسكايا ، ثورة ٢٦ سبتمبر فى اليمن ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ .

* ترى الباحثة السوانيتية "إيلينا جولوبوفسكايا" أن " . . . الشيخ فى العهد الملكى (كان) من الناحية الشكلية منتخباً ، أما فى الحقيقة فقد انتقلت السلطة بالوراثة من الأب إلى الابن ، وبذلك تبقى المشيخة فى أسرة واحدة . انظر المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٢) من أنصار هذا الرأى :

- الشيخ على ناصر طريق ، (مقابلة مع صاحب هذه الدراسة) ، مرجع سابق .
- الشيخ مانع على غالب الصبيح ، (مقابلة مع صاحب هذه الدراسة ، فى صنعاء بتاريخ ١٩٩٢/٨/٢١) : يوسف شلحد ، نقلاً عن :

الشرجى ، الشرائع الاجتماعية التقليدية فى المجتمع اليمنى ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ .

أبنائه أو أحد أفراد عائلته الواسعة (كالأقارب وأبناء العمومة) .
ومن ثم تحولت المشيخة من انتخابية إلى وراثية (١) .

وهذه الدراسة تأخذ بالرأى الثالث ، مع التأكيد على الآتى :

- عدم وجود قواعد اجتماعية أو عرفية تركز زعامة المشيخة فى بيت (أسرة) من بيوت (أسر) المشايخ فى القبيلة اليمنية (٢) .

- رغم معرفة الواقع القبلى اليمنى لمؤشرات توارث الزعامة القبلية * ، إلا أن شيخ (زعيم) القبيلة لا يحوز على شرعية قيادته وتزعمه لقبيلته ، ويفقد ضمان استمرار طاعة وولاء أفرادها له فى حالة عدم كفايته ، وعجزه عن تحقيق مصالح قبيلته ، أو تماديه فى استبدادها وظلمها أو خيانتها (٣) .

- إن السلطة السياسية فى الدولة ، وخاصة فى بعض المناطق الوسطى والجنوبية والغربية ، قد تتدخل فى دعم وتنصيب بعض الأفراد من غير أسر المشايخ فى منصب (مناصب) قبلية ؛ بهدف الحد من نفوذ بعض المشايخ ، أو لتحقيق مصلحة السلطة السياسية الحاكمة ذاتها .

(١) الشرجبى ، الشرائع الاجتماعية ، المرجع السابق ، ص ص ١٧٠ - ١٧١ .

(٢) أبو غانم ، البنية القبلية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦ .

* من هذه المؤشرات الواقعية على توارث المشيخة (الزعامة) القبلية فى اليمن: "أسرة بيت الأحمر" من اتحاد قبائل حاشد، و"أسرة بيت أبو لحوم" و"أسرة بيت الشايف" من اتحاد قبائل بكيل . و "أسرة بيت القوسي" من المناطق الوسطى ، و"أسرة الشرجبى" من تعز بالمنطقة الجنوبية ، و "أسرة المقرعى" من تهامة بالمنطقة الغربية .

(٣) للتعرف تفصيلاً على كيفية وراثية الزعامة القبلية ، وشروط استمرارها فى بعض المناطق اليمنية ، انظر :

أبو غانم ، البنية القبلية ، المرجع السابق ، ص ص ٢٠٥ - ٢٠٦ ؛ الشرجبى ، الشرائع الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص ص ١٧١ - ١٧٤ .

سادساً : مصادر شرعية الزعامة القبلية فى اليمن :

بداية يتعين التفريق بين شرعية القبيلة ، وشرعية زعيمها فى النظام القبلى اليمنى .

فشرعية القبيلة اليمنية لدى أفرادها ، دائمة ومستمرة ما بقيت قيمها وأعرافها . بينما شرعية زعيم (شيخ) القبيلة ، مؤقتة ومشروطة باقترابه من قبيلته ، وحفاظه على كيانه ومطالبها . حيث تتعاظم شرعية زعامته وتتعزيز حين سعيه لتحقيق أهدافها وتلبية مصالح أعضائها .

إن الزعيم القبلى يستمد شرعيته من مصدرين رئيسيين :

الأول : عادات وتقاليده وأعراف القبيلة. فالشعور بالعصبية والوعى العصبى يولد الرضا النفسى، والقبول العام لدى أعضاء القبيلة تجاه زعيمهم .

الثانى : إنجازات شيخ (زعيم) القبيلة ، ونجاحه فى تأدية واجباته ومهامه نحو القبيلة وأفرادها .

سابعاً : عوامل الحد من طغيان بعض الزعامات القبلية :

تتمثل هذه العوامل فى :

- عدم إمكانية احتكار زعيم (شيخ) القبيلة لوسائل القوة والقهر . وصعوبة توجيهها لقمع القبيلة أو أفرادها .

فالقوة المسلحة القبلية ، مطيعة لزعيمها (قائدها) وتأتزم بأمره مادام محافظاً على قبيلته ومحققاً لمصالح أفرادها . وحين تنكره لقبيلته ، أو تهدده لكيانه ومحاولة قهر أفرادها فإن هذه القوة العسكرية "المحاربة" تلوذ بأعرافها وتقاليدها القبلية ، معلنة الخروج على زعيمها ، المستنكف لشروط زعامته ، والمتنصل عن القيام بمهامه، والفاقد لشرعية حكمه لقبيلته .

ومما قد يعزز الاستنتاج السابق :

- عدم فصل القوات المسلحة القبلية المحاربة ، باعتبارها أداة قهر محتملة فى يد شيخ القبيلة ، عن بقية أعضاء القبيلة . حيث إن جميع أعضاء القبيلة مسلحون ومحاربون ، ومن الصعب قبولهم قهر أنفسهم بأنفسهم ، أو أن يكونوا أداة القهر وهدفها معاً ! وإن أراد زعيم القبيلة ذلك .

- احتكام زعيم وأعضاء القبيلة إلى الأعراف والقيم القبلية والتي بطبيعتها تقيد نزعتى القهر والقمع لدى بعض زعمائها . وتكفل حقوق وواجبات كل من الحاكم والمحكوم فى القبيلة .

ثامناً : بعض العوامل المحددة لفاعلية الزعامة القبلية اليمنية ودورها السياسى داخلياً (فى القبيلة) . وخارجياً (على مستوى الدولة) :

مما قد يساعد على تأثير الزعامة القبلية ، ويزيد من صلاحياتها لدى القبيلة والدولة معاً :

- تمحور الأعراف والقيم القبلية حول زعيم القبيلة ، وجعله مركزاً للقوة السياسية ، مادام مدافعاً عن أهداف ومصالح القبيلة .

- ارتفاع نسبة الأمية فى المجتمع اليمنى عامة ، والقبائل اليمنية على وجه الخصوص* مما قد يجعل هذه القبائل أكثر اقتراباً وتمسكاً بقيمها وأعرافها وزعمائها .

- تدنى الوعى السياسى لدى أغلبية أعضاء القبيلة . وعدم وضوح متغير "الإرادة" لدى أكثرية أبناء القبائل فى ممارسة دورهم السياسى ، على مستوى الدولة والنظام السياسى ، ومن ثم فأفراد القبائل يشاركون سياسياً عبر زعمائهم .

- استمرارية تمثيل الزعيم القبلى لقبيلته لدى النظام السياسى والدولة. فالشيخ مازال** وسيطاً بين أبناء قبيلته والدولة . فأعضاء القبيلة يولكون زعيمهم

* بلغت نسبة الأمية لإجمالى السكان فى اليمن عام ١٩٨٦ حوالى ٧٢٪ .

** خاصة فى بعض المناطق الشمالية والشرقية من اليمن .

(شيخهم) للتحدث باسمهم وممارسة كثير من المهام والأنشطة السياسية داخلياً وخارجياً ؛ بغية تحقيق أهدافهم والدفاع عن مصالحهم .

ويبقى التأكيد على أمرين :

الأول : فاعلية وتأثير سلطات وممارسات زعيم (شيخ) القبيلة تجاه أعضاء قبيلته ، مادامت تسير في إطار قيم وأعراف وتقاليده القبيلة . ومُعززة برضاء واقتناع أعضاء عصبية ؛ لأن الزعامة (أو الرياسة) كما يرى ابن خلدون " . . . إنما هي سؤدد وصاحبها متبوع ، وليس له عليهم قهر في أحكامه" (١) .

الثاني : إن نجاح زعيم القبيلة في تأدية مهامه وواجباته، وترؤسه لقبيلته وفقاً لأعرافها وتقاليدها، وكذا انسجام وتوافق مصالحه مع أهداف ومصالح قبيلته من شأنه أن يُعظم من دوره السياسي داخلياً (لدى قبيلته) ، ويُفَعِّل من دوره السياسي ودور قبيلته خارجياً ، والعكس صحيح .

المطلب الثالث : المحدد العددي والحربي لدور القبيلة السياسي :

قبل تناول كل من المحدد العددي والحربي ، لابد من التأكيد على أن هناك ارتباطاً وتداخلاً بين كلا المحددين ، العددي والحربي لدور القبيلة السياسي .

فالمحدد العددي ذو طبيعة كمية . حيث يُعبر عن البعد الكمي للمحدد الحربي الذي هو بدوره يرتبط بنظام القيم والأعراف التي يحتكم إليها أبناء القبائل مثل تمجيد الحرب ، وتعظيم قيم القتال والغزو .

(١) مقدمة ابن خلدون ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ، ص ٤٩٩ .

أولاً : المحدد العددي لدور القبيلة السياسي :

تُعد كثرة عدد الأفراد المقاتلين في قبيلة ما ، من علائم قوتها وتزايد أهميتها العسكرية والسياسية * .

سيتم ، هنا ، توضيح المحدد العددي لدور القبيلة السياسي في اليمن على مستويين : على مستوى العلاقات القبلية - القبلية ، ومستوى علاقات القبائل بالدولة .

أ - المحدد العددي على مستوى العلاقات القبلية - القبلية :

أ - التقديرات العددية للقبائل اليمنية :

بداية لابد من التأكيد على عدم وجود إحصاءات رسمية متاحة عن عدد أفراد القبائل اليمنية . وإنما هناك تقديرات لبعض الباحثين . فالبعض يرى أن القبائل اليمنية تمثل ما نسبته (٨٠-٨٥ ٪) من مجموع السكان^(١) . وآخر يقدر عدد أفراد

* في هذا السياق ، يتعين الإشارة إلى أن "منهج الجماعة" يفترض أن أحد عوامل فاعلية الجماعة وتأثيرها السياسي ، حجم عضوية الجماعة . فكلما كانت الجماعة كبيرة كانت أكثر فاعلية والعكس صحيح . وإذا كان هذا الافتراض ينطبق ، جزئياً ، على القبيلة اليمنية ؛ إلا أن الواقع السياسي اليمني يؤكد ، أيضاً ، على أن القبائل كثيرة العدد ، كبيرة الحجم لم تكن يوماً مؤثرة سياسياً ؛ فتجمع قبائل "بكيل" أكبر حجماً من تجمع قبائل "حاشد" إلا أن قبائل حاشد أكثر فاعلية وتأثيراً في النظام السياسي اليمني المعاصر .

* ينهب "منهج الجماعة" إلى أن فاعلية الجماعة وتأثيرها السياسي يتوقف على عدة عوامل ، منها : الخصائص الذاتية للجماعة ، من حيث حجم العضوية ، ومدى تماسك الجماعة وحجم مواردها المالية ، والإطار السياسي السائد ، وطبيعة القضايا العامة المثارة في وقت معين .

راجع :

كمال المخوفى ، نظريات النظم السياسية ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

(١) راجع : الشيخ / مانع على الصبيح ، مقابلة شخصية ، مرجع سابق ؛ إيلينا جولويوفسكايا ، ثورة

٢٦ سبتمبر في اليمن ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ .

أكبر تجمعين (تحالفين) قبليين (حاشد وبكيل) في أوائل الثمانينيات بحوالى نصف مليون فرد^(١) مقاتل . وهناك من يحاول إيجاد معيار للحد الأدنى والأقصى لعدد كل قبيلة يمنية . فيذهب إلى أن عدد كل قبيلة من قبائل "حاشد" و "بكيل" يتراوح من عشرة آلاف فرد إلى خمسين ألف فرد . كما قد توجد بعض القبائل التي قد يقل عدد أفرادها عن العشرة آلاف فرد ، وأخرى قد يزيد عدد أفرادها عن الخمسين ألف فرد^(٢) .

إن الأمر المؤكد والثابت تاريخياً ، أن القبائل اليمنية كانت ، ومازالت ، تمثل المخزون البشرى و "المخزون الاستراتيجى" لتزويد الدول اليمنية المتعاقبة بالرجال المحاربين ، والجيش المقاتلة .

إن من الصعوبة بمكان الحديث عن المحدد العددي لدور القبيلة السياسى دون تناول "الأحلاف القبلية"^{*} ؛ باعتبار أن هذه الأحلاف تمثل أحد أشكال التفاعلات القبلية - القبلية ، ومن أهم العوامل التى تسعى القبائل ، عبرها ، إلى تعظيم قوتها "العددية" ومن ثم تفعيل دورها السياسى .

الأحلاف القبلية وعلاقتها بالمحدد العددي لدور القبيلة السياسى :



تسعى بعض القبائل اليمنية ، صغيرة الحجم وقليلة العدد إلى إقامة "تحالف" مع قبيلة (أو قبائل) أخرى ؛ بغية زيادة قوتها العسكرية وأهميتها الاقتصادية والسياسية .

(١) خالد عبد الجليل شاهر ، "البنية الاجتماعية التقليدية فى اليمن" ، دراسات يمنية (صنعاء) ، العدد ٤٣ (يناير - يوليو ١٩٩١) ، ص ٢٢٨ .

(٢) أبو غانم ، القبيلة والنولة ، مرجع سابق ، ص ٢٢٦ .

* الحلف لغةً : العهد بين القوم ، والحلف والمخالفة : المعاهدة .

✱
وإذا كانت القبائل العربية قد عرفت ظاهرة "الأحلاف" * فيما بينها ، فإن
الأحلاف تعد من أهم الآليات التي تلجأ إليها بعض القبائل اليمنية .

لقد أخذت القبائل اليمنية بنظام الأحلاف أو "المواخاة" ** .

* إن ظروف حياة المجتمعات القبلية قد ألجأت القبائل في جزيرة العرب إلى عقد تحالفات فيما بينها .
فنتيجة لانتشار عادة الثأر بين القبائل ، ويهدف المحافظة على الأمن ، والدفاع عن المصالح
المشتركة ، ارتأت القبائل ضرورة قيام علاقات سلمية بينها . والأحلاف نوعان : أحلاف مؤقتة
توجد لضرورات طارئة . وأحلاف دائمة ، هدفها تحقيق توازن القوى في المجتمع القبلي .
والأحلاف أشبه بالمعاهدات والاتفاقات التي تعقد بين الدول المعاصرة ، بهدف الحفاظ على
المصالح المشتركة القائمة والدفاع عنها ، أو تحقيق مصالح جديدة . فقد تعقد الأحلاف لأغراض
هجومية ، أو مصالح اقتصادية ، وكذا لردع ظالم وإنصاف مظلوم . وعادةً ، الضعيف هو الذي
يبحث عن حليف له . فقد تجد قبيلة صغيرة نفسها بجوار قبيلة قوية كثيرة العدد فتسعى لمحاقتها
: صوناً لسلامتها وحماية لها من أعدائها . وليست غاية كل الأحلاف القبلية التناصر في القتال .
فثمة أحلاف كانت غايتها نشر الأمن ودفع الظلم ، مثل حلف الفضول الذي تداعت قبائل قريش
إلى عقده . وتعاهدت على ألا تجد بمكة مظلوماً إلا نصرته على ظالمه .

ونظام الحلف القبلي قد لا يقضى نهائياً على النزاع ، وإنما ينقله من إطار ضيق (إطار العصبية
أو القبيلة) إلى إطار التجمع أو التحالف القبلي .

ولقد رفض الإسلام الأحلاف القبلية مفهوماً وهدفاً ، وخاصة الجاهلية منها . فـ "لا حلف في
الإسلام" . وقد سمى الرسول (ص) العلاقة التضامنية بين المهاجرين والأنصار ووصفها بأنها
"مواخاة" "تأليفاً" أو "إيلافاً" ولم يسمها "حلفاً" :

لمزيد من التعرف على الأحلاف القبلية ، لدى القبائل العربية ، راجع : جواد على ، مرجع سابق ،
ص ص ٣٧٠ - ٣٩٠ ، إحسان النص ، مرجع سابق ، ص ص ٩٠ - ٩٨ ، الجابري ، العصبية
والدولة ، مرجع سابق ، ص ٢٦٧ .

وللتعرف على موقف الإسلام من الأحلاف القبلية ، انظر رضوان السيد ، الأمة والجماعة والسلطة
، مرجع سابق ، ص ص ٦٤ - ٦٦ .

** نظام "المواخاة" هو شبيه بنظام "الجوار" الذي عرفته القبائل العربية قديماً . والمواخاة : تعنى قيام
جماعة أو فرد بالانضمام إلى قبيلة أو اتحاد قبلي بهدف الاحتماء وطلب النصرة . وقد سعت
السلطة التشريعية (مجلس الشورى) في الجمهورية العربية اليمنية (الشرط الشمالي من اليمن
سابقاً) ، إلى رفض نظام المواخاة لما له من آثار اجتماعية ضارة . وخاصة في إثارة النزاعات
والحروب بين القبائل . حيث نصت المادة ١٦ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٠ الصادر عن مجلس
الشعب التأسيسي ، على "عدم السماح بتنفيذ العلاقات المترتبة على المواخاة والالتزام بها
أو الاعتراف بآثارها" . ورغم موقف المشرع اليمني الرافض لنظام "المواخاة" ، إلا أن فكرة طلب
الحماية والجوار على المستوى القبلي مازالت سارية المفعول ، ومطبقة بين بعض القبائل اليمنية
حتى الوقت الحاضر . لمزيد من التفاصيل ، انظر :

رشاد العليمي ، القضاء القبلي ، مرجع سابق ، ص ص ٦٧ - ٦٨ .

✍ حيث عرفت اليمن ، على مدى تاريخها الطويل ، تحالفين قبليين كبيرين ، هما :
تحالف قبائل "حاشد" وتحالف قبائل "بكيل" .

وإذا كانت طبيعة الحياة القبلية اليمنية ، المتسمة بكثرة الحروب والمنازعات ، قد أوجبت قيام الأحلاف بهدف إيجاد نوع من علاقات التوازن السياسى والعسكرى ، وتوفير نوع من الحماية للجماعة والفرد من التعرض للظلم والقهر . وكذا حماية المصالح المشتركة والدفاع المشترك ضد الأخطار والعدوان المحلى والخارجى ^(١) . فإن من نتائج التحالف القبلى ، تمتع القبيلة المتزعمة للحلف بأهمية كبيرة . حيث إن الحلف يؤدي إلى زيادة عدد رجالها المحاربين ، وزيادة قوتها ومكانتها ومن ثم تعاضم وجودها ودورها السياسى .

بالرغم من الاستنتاج السابق ، إلا أن الزيادة العددية وحدها قد لا تزيد ، أحياناً ، من أهمية القبيلة ودورها السياسى * . فثمة متغيرات أخرى قد تساعد على تفعيل دور المحدد العدى ، منها : الزعامة القبلية ودورها التاريخى ** ، والموقع الجغرافى ، وطبيعة النظام السياسى القائم ، وموقف المتغير الخارجى من هذا التحالف أو التجمع القبلى .

(١) للتعرف على الأحلاف القبلية فى اليمن ، راجع :

أبو غانم ، القبيلة والدولة ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٣ - ٢٤٧ .

* رغم أن عدد الرجال المقاتلين فى تحالف قبائل بكيل يزيد كثيراً عن عددهم فى تحالف قبائل حاشد ، إلا أن الفاعلية السياسية لتجمع قبائل حاشد وتأثيره فى الواقع السياسى اليمنى أكثر وضوحاً من تجمع قبائل بكيل الأكثر عدداً .

فى هذا السياق يؤكد الشيخ محمد أبو لحوم ، رئيس المجلس الموحد لقبائل بكيل اليمنية بقوله "إن قبائل حاشد كلمتهم موحدة، ورأيهم موحد إلى حد ما ، و [قبائل] بكيل تعتبر أكبر بكثير، ومن الصعب تجميعها بسبب الكم الهائل من الناس . . . ونعمل الآن على جمع كلمتها ورأيها، لإيجاد نوع من التوازن داخل الساحة اليمنية . . ." راجع نص الحديث فى : الحياة (لندن) ، ١٩٩٤/١/٧ ، ص ٤ .

** لقد لعبت زعامة "بيت الأحمر" لتجمع قبائل حاشد دوراً كبيراً فى الحفاظ على تماسك هذا التجمع القبلى . وتفعيل دوره السياسى . فعلى سبيل المثال ، نجد أن الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر ، شيخ مشايخ قبائل حاشد ، كان وما زال ، يلعب دوراً فاعلاً فى التأثير على القرار السياسى اليمنى وتوجيهه . حيث شغل - ويشغل - فى الدولة اليمنية مناصب رسمية هامة وعديدة ، منها :
- رئيس المجلس الوطنى المعين (السلطة التشريعية) عام ١٩٦٩ .

- رئيس مجلس الشورى المنتخب عام ١٩٧١ .

- رئيس مجلس النواب المنتخب فى ظل اليمن الموحد عام ١٩٩٣ .

ومازال رئيساً لهذا المجلس حتى إعداد هذه الدراسة . والمجالس الثلاثة السابقة تمثل السلطة التشريعية فى الدولة اليمنية .

٢ - المحدد العددي وعلاقة القبيلة بالدولة :

يُعد حجم القوة العدديّة القتالية للقبائل اليمنية أحد محددات تنامي دورها السياسي . حيث تمثل القبائل اليمنية مخزوناً بشرياً هاماً ، يرفد الدولة بالمقاتلين عند الحاجة .

إن أهمية القوة العدديّة الكبيرة للقبائل تتعاظم عند تعرض اليمن لعدوان خارجي . فقد أسهمت القوات القبليّة في مواجهة وصد كثير من الغزاة والمستعمرين ، الطامعين في الوطن اليمني وخيراته ، حتى عُرِفَت اليمن تاريخياً بـ "مقبرة الغزاة" .

وترجع أهمية القوة العدديّة للقبائل اليمنية في علاقتها بالدولة إلى أن الدولة ، والسلطة السياسية تحديداً ، كثيراً ما تلجأ إلى هذه القوات القبليّة والاستعانة بها في حالات عدة منها : الاستعانة بها في صد العدوان الخارجي * ، وإخماد المعارضة الداخليّة ** . وكذا تزداد أهميتها السياسية عندما تشكل القوات القبليّة ذاتها ، كقوة معارضة عسكريّة وسياسية ضد الدولة أو السلطة الحاكمة تحديداً .

ثانياً : المحدد الحربي لدور القبيلة السياسي :

يتأثر الدور السياسي للقبيلة اليمنية ، قوة وضعفاً ، بمكانتها الحربية ، وقدراتها القتالية . وقد عُرِفَت القبائل اليمنية ، تاريخياً ، بكفاءتها القتالية . وتجذر قيمتي الاستقلال والحرب لديها .

* عُرِفَت اليمن بأنها "مقبرة الأتراك" ، حيث تصدت القبائل اليمنية للغزو التركي إبان فترتي احتلاله لليمن في الأعوام (١٥٢٨ - ١٦٣٥) ، (١٨٧٢ - ١٩١٨ م) . كذلك استعانت السلطات اليمنية الحاكمة المتعاقبة . بالقوات القبليّة بدءاً بالحرب اليمنية - السعودية ، وانتهاءً بحروب حكومة الجمهورية أثناء وعقب قيام الثورة اليمنية عام ١٩٦٢ .

** كان الأئمة من بيت حميد الدين يلجأون إلى القبائل في سحق معارضيتهم طوال تاريخ حكم الأئمة الطويل . والمثل البارز في العصر الحديث . هو استعانة الإمام أحمد يحيى حميد الدين بالقبائل في القضاء على حركة عام ١٩٤٨ .

سيتم تناول المحدد الحربى وفقاً للتقسيم الآتى :

١ - من أسباب تمجيد القبائل لقيم الحرب والقتال :

إن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى عاشتها أغلبية القبائل العربية قد دفعتها إلى تمجيد كل ما يتصل بقيم الحرب والقتال. بحيث غدت قيمتها الحرب والغزو من أهم مصادر الإنتاج لدى معظم أبناء هذه القبائل ، فقد "... جعلوا أرزاقهم فى رماحهم ، ومعاشهم فيما بأيدي غيرهم ... " (١).

إن الظروف التاريخية لبعض القبائل اليمنية ، قد جعلتها تعيش حياة شبه حربية ، متاهية ، دائماً ، للقتال ومواجهة الأخطار المحتملة (٢). ويرى البعض أن الحرب والغزو قد شكلا نمطاً إنتاجياً ، ومصدراً رئيساً لثروة الجماعات القبلية ، التى كانت تتجند عند أقل طلب لها (٣).

كما أن فقر وجذب بعض المناطق القبلية ، خاصة فى الشمال والشرق واستمرار الاضطرابات والحروب الدينية (المذهبية) ، والصراعات السياسية ، عبر تاريخ اليمن الطويل ، قد جعل بعض القبائل اليمنية لا يفرق بين المصادر الطبيعية للرزق ، وبين عائدات الغزوات والحروب (٤).

-
- (١) ابن خلدون ، المقدمة ، جزء ٢ ، مرجع سابق ، ص ٧١٥ .
وفى هذا السياق يؤكد (الجابرى) أن بعض هذه القبائل كانت "... لا تفرق بين ما يمكن أن تمنحه الأرض ... وبين ما يمكن أن تسلمه الأيدي المغلوبة على أمرها . ومن هنا كان السلاح ، وما يتصل به من قوة جسمية وشجاعة وقدرة على ركوب الأخطار ، عنصراً أساسياً فى الإنتاج" .
راجع : الجابرى ، العصبية والدولة ، مرجع سابق ، ص ٢٦٦ .
- (٢) أبو غانم ، القبيلة والدولة ، مرجع سابق ، ص ١٥٩ .
- (٣) أبو غانم ، المرجع السابق ، ص ١٦٢ ، الجابرى ، العصبية والدولة ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .
- (٤) أبو غانم ، القبيلة والدولة ، المرجع السابق ، ص ١٨٢ ، كذلك انظر تحليلاً مشابهاً فى : الجابرى ، العصبية والدولة ، مرجع سابق ، ص ٢٦٦ .

٢ - الإمكانات الحربية للقبائل اليمنية : وتشمل :

أ - الإمكانات البشرية : لقد سبق الحديث عن هذه الإمكانيات في إطار المحدد العددي لدور القبيلة السياسي. ولذا سيتم هنا التوكيد، فحسب، على بعض مؤشرات القوة البشرية للقبائل اليمنية.

حيث يوجد في اليمن ما يُسمى بـ "الجيش الشعبي" . ويتكون من قوات قبلية ، يقودها مشايخها، وتحشد لأغراض متعددة ، منها :

- مواجهة الغزو والأخطار الخارجية التي قد تتعرض لها اليمن . حيث تتداعى القبائل ، مكونة جيشاً قبلياً ، يتولى الدفاع عن الوطن اليمني ، وخاصة عند غياب سلطة الدولة المركزية أو انهيارها .

- حاجة الدولة (السلطة المركزية) لجهود هذا الجيش القبلي . حيث يُطلب أبناء القبائل المقاتلون عبر مشايخهم ^(١) .

وما زال "الجيش الشعبي" كتشكيل عسكري قبلي رديفاً وموازياً للجيش الحكومي اليمني ، ومعترفاً به رسمياً من قبل الدولة ^(٢) .

واعترافاً بأهمية وضخامة الإمكانيات الحربية للقبائل اليمنية ، يؤكد أحد رؤساء اليمن السابقين ، بأن "قبيلة واحدة في اليمن تستطيع أن تجند سبعين ألف مسلح إذا أرادت . وهو عدد يوازي تقريباً حجم الجيش النظامي" ^(٣) .

(١) على ناصر طريق (مقابلة شخصية) ، مرجع سابق .

(٢) تنص المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٢ ، على إعادة تشكيل وتنظيم الجيش الشعبي . بحيث إن "... الجيش الشعبي ... يتبع القيادة العامة للقوات المسلحة برئاسة هيئة الأركان العامة ، وتنشأ قيادة خاصة به" . كما تؤكد المادة الثانية ، بأن "يجمع الجيش الشعبي وينظم ويدرب ويسلح كقوة مساعدة للقوات المسلحة" . لمزيد من التفاصيل حول هذا القرار ، انظر:

الجريدة الرسمية (صنعاء) ، السنة ١٧ ، العدد ٤ ، بتاريخ ١٩٨٢/٤/٣١ ، ص ٣ - ٤ .
(٣) من حديث صحفي لإبراهيم الحمدي ، رئيس مجلس القيادة السابق في الجمهورية العربية اليمنية ، مجلة الصياد (بيروت) (١٩٧٥/٢/٢) ، نقلاً عن : وثائق الخليج والجزيرة العربية ، (الكويت : الطبعة الأولى ، ١٩٧٩) ، ص ٩٠ .

ب - الامكانيات المادية (المعدات العسكرية) للقبائل اليمنية :

فى تعليله لبعض سمات وسجايا القبائل العربية ، يقرر ابن خلدون أن من أسباب شجاعة القبائل (أهل البدو) ، مقارنة بأهل المدن (أهل الحضر) ، تنشئتهم القبلية ، التى تمجد قيم الحرب وحمل السلاح والتمسك به ، وعدم الركون إلى حماية الغير كما يفعل أهل المدن (١) .

إن المجتمع اليمنى المعاصر مازال معبراً عن الرؤية الخلدونية السابقة . حول الوعى القبلى بأهمية السلاح وضرورة التمسك به .

فالقبائل اليمنية ما انفكت تمتلك وتستخدم أنواعاً متعددة ومتطورة من السلاح ، مثل : المدفعية الخفيفة والثقيلة ، وبعض أنواع القطع الصاروخية المتطورة (٢) .

كما أن وزير الداخلية اليمنى قد عبّر "كمياً" عن ظاهرة انتشار السلاح فى الواقع اليمنى ، وحب اليمنيين له وتمسكهم به ، مؤكداً " ... أن شعب اليمن يمتلك ٥٠ (خمسين) مليون قطعة سلاح ، بمعدل ٤ قطع سلاح لكل فرد ... وأن حيازة السلاح والتعامل بالسلاح مثل الماء والهواء ... " (٣) .

(١) يؤكد ابن خلدون بأن " ... أهل البدو أقرب إلى الشجاعة من أهل الحضر والسبب فى ذلك أن أهل الحضر . . . قد ألقوا السلاح ، وتوالت على ذلك منهم الأجيال . . . وأهل البدو . . . قائلون بالمدافعة عن أنفسهم ، لا يكونونها إلى سواهم . . . فهم دائماً يحملون السلاح . . . قد صار لهم لباس خلقاً والشجاعة سجية . . . " ، انظر :
مقدمة ابن خلدون ، الجزء الثانى ، مرجع سابق ، ص ٤٧٨ - ٤٧٩ .

(٢) أبو غانم ، القبيلة والدولة ، مرجع سابق ، ص ٢٥٦ .

(٣) لمزيد من التعرف على تصريحات وزير الداخلية اليمنى ، راجع : الأهرام (١٩٩٤/٤/١٢) ، ص ٦ .

٣ - الدلالات السياسية لتمسك القبائل اليمنية بأسلحتها وقيمها القتالية ، وأثر ذلك على دورها السياسي :

إن تمسك القبيلة اليمنية بأسلحتها وقيمها القتالية ، قد عزز من مكانتها الاجتماعية ودورها السياسي ؛ حيث كانت ، ومازالت ، محط أنظار الحكام السياسيين أو الطامعين في الحكم على مدى تاريخ اليمن الطويل .

إن ثمة دلالات سياسية تكمن وراء تمسك القبائل بأسلحتها وقيمها القتالية ، ومنها :

١ - إن تنشئة أبناء القبيلة على القيم القتالية وتسليحهم ، يمنح القبيلة اليمنية آليه فاعلة لمواجهة عسف وظلم بعض السلطات اليمنية الحاكمة .

٢ - إن تسليح معظم القبائل اليمنية يُفعل المعارضة المجتمعية ، وقد يدفع بالدولة لتحقيق الحد الأدنى من وظائفها تجاه المجتمع اليمني ، وتلبية بعض مطالبه .

٣ - إن تسليح القبائل اليمنية يحد من احتكار السلطة الحاكمة للقوة العسكرية ، وأدوات القهر الأخرى . فالدولة اليمنية لا تملك حق احتكار استخدام القوة في اليمن ، بل تشاركها في هذا الحق القبائل اليمنية .

٤ - إن القوة الحربية للقبائل اليمنية هي العامل الموازن والضمان الفاعل للحد من سطوة ، وخطورة تحول المؤسسة العسكرية للدولة من مدافعة عن أمن المواطن ، وحماية الوطن إلى قهر المواطن والتفريط بالوطن .

هـ - إن القبائل اليمنية ، كقوة مقاتلة ، تسهم فى الدفاع عن الوطن اليمنى من أى غزوٍ خارجى ، وخاصة عند غياب الدولة أو انهيارها .

بقى التأكيد على أنه إذا كان الحاكم الفرد مولعاً باحتكار القوة والسلطة لصالحه من دون المحكومين . فإن تملك المحكومين (ومنهم القبائل) لما يمنع أو يحد من ولع الحاكم وتسلطه ، أمرٌ مشروع ، مرحلياً ، ومرغوبٌ فيه اجتماعياً وسياسياً .

المطلب الرابع : المحدد الخارجى لدور القبيلة اليمنية السياسى :

باعتبار أن القبيلة إحدى القوى الفاعلة ، اجتماعياً وسياسياً فى اليمن فإنها كثيراً ما تؤثر وتتأثر بالمتغير الخارجى . وتشكل حضوراً مستمراً معه .

ولقد لعب المتغير الخارجى ، منذ أوائل ستينيات هذا القرن ، دوراً كبيراً فى إبراز دور القبائل السياسى وتعزيزه .

سيتم تناول التدخل الخارجى المصرى والسعودى فى اليمن كمثالين لأثر المحدد الخارجى على القبيلة اليمنية ودورها السياسى .

أولاً : الوجود المصرى فى اليمن وأثره على الدور السياسى للقبيلة اليمنية :

لقد لى العرب المصريون نداء إخوتهم اليمنيين ، بالوقوف إلى جانبهم ، والدفاع عن ثورتهم .

١ - الموقف المصرى من القبيلة اليمنية :

يرى أحد المسئولين المصريين أن التوجه المصرى فى اليمن قد عمد إلى اتخاذ . . . خطوات فى سبيل إلغاء النظام القبلى من أساسه . . . (١) .

(١) أمين هويدى ، حروب عبد الناصر ، (القاهرة : دار الموقف العربى ، ط ٣ ، ١٩٨٢) ، ص ١٠٤ .

ونظراً لافتقار الجيش المصرى فى اليمن لكثير من المعلومات عن الواقع اليمنى^(١) ، وعن القبائل اليمنية تحديداً .. لم تنجح بعض السياسات والإجراءات المصرية فى تحقيق بعض مقاصدها وأهدافها على الأرض اليمنية ، وخاصة فى تحييد أو إلغاء النفوذ القبلى .

فرغم أن المصريين قد نهجوا ، فى تعاملهم مع بعض القبائل اليمنية نهجاً يمزج بين العنف واللين ، فقاموا بحملات تأديبية ضد القبائل المتمردة . وفى نفس الوقت استخدام المال لمحاولة جذبها والحصول على تأييدها^(٢) . إلا أن ثمة شبه إجماع من قبل كثير من الباحثين فى الشؤون اليمنية على أن الوجود المصرى فى اليمن قد نجم عنه تعزيز القوة السياسية والعسكرية للقبائل اليمنية^(٣) .

وانطلاقاً من افتراض هذه الدراسة ، المبني على أن التدخل المصرى ، يعد أحد مكونات المحدد الخارجى لدور القبيلة اليمنية السياسى سيتم توضيح بعض أسباب تعاظم النفوذ السياسى والعسكرى للقبيلة اليمنية ، إبان الوجود المصرى .

(١) يؤكد الصحفى المصرى / يوسف الشريف ، عدم معرفة الجيش المصرى بالواقع والبيئة اليمنية ، حيث يقول : "كشاهد عيان أستطيع التأكيد على أن الجيش المصرى لم تكن فى حوزته خريطة تفصيلية ميدانية واحدة عن جبال اليمن وشعابها وممراتها ... " ، انظر : يوسف الشريف ، "شاهد عيان على اللعبة السعودية فى اليمن " ، العربى (القاهرة) ، (١٩٩٤/٦/٢٠) ، ص ٨ .

(٢) أمين هويدى ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

(٣) من المؤيدين لهذا رأى :

فرداليداي ، المجتمع والسياسة فى الجزيرة العربية ، تعريب : محمد الرميحي ، (الكويت : شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ط ٢ ، ١٩٧٧) ، ص ٩١ ، ٩٦ - ٩٨ : إيجار أو بالانس ، اليمن الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠ ، تعريب : عبد الخالق محمد لاشين ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ط ٢ ، ١٩٩٠) ، ص ١٣٢ ، ٢٩٨ ، عبد الرحمن البيضانى ، أزمة الأمة العربية وثورة اليمن ، (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ط ٢ ، ١٩٨٤) ، ص ٥٤٣ - ٥٤٤ ، أبو غانم ، البنية القبلية ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ .

٢ - من أهم السياسات والإجراءات المصرية التي أفضت إلى تقوية وتعزيز الدور السياسى للقبيلة اليمنية .

إنه بالرغم أن الوجود المصرى فى اليمن قد سعى لاحتواء القبائل اليمنية ، ومحاولة تهميشها وإلغائها ^(١) . إلا أن بعض السياسات والإجراءات المصرية تجاه القبائل اليمنية قد أدت فى النهاية إلى تقويتها وتعزيز نفوذها السياسى والعسكرى . ومن هذه السياسات والإجراءات :

- السعى لتأطير النشاط القبلى * ، حيث تم إيجاد ما عرف بـ "مجالس شيوخ القبائل" بحيث أصبحت المؤسسة القبلية معترفاً بها رسمياً من قبل الدولة ^(٢) :

- محاولة إشراك بعض الزعامات القبلية فى السلطة التنفيذية ^(٣) .

(١) أمين هويدى ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

* يؤكد أحد الصحفيين المصريين ، أنه بهدف التعرف على الواقع اليمنى والتعامل معه " . . . انشأت مصر فى اليمن ما يعرف بشئون القبائل أو إدارة شئون القبائل . . . كان يتولى إدارتها ضباط مثقفون متخرجون من الجامعة . . . وكانت كل مجموعة تتخصص فى قبيلة لمعرفة عددها ، وتقاليدها ، أسلوبها فى الحرب . . . " ، راجع : حديث يوسف الشريف ، لصحيفة الثورة (صنعاء) ، (١٩٩٢/٩/٢٣) ، ص ٥ .

(٢) للتعرف تفصيلاً على هذه المجالس ، من حيث تكوينها ومهامها ، راجع : قرارات رئيس الجمهورية العربية اليمنية بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٣ . فى شأن مجالس شيوخ القبائل ، الصادر فى صنعاء بتاريخ (١٩٦٣/٤/٢٦) ، فى : الجريدة الرسمية (صنعاء) ، العدد ٢ ، (١٩٦٣/٥/٩) ، ص ص ٩ - ١١ .

(٣) يورد عبد الرحمن البيضانى ، رسالة موجهة إليه من أنور السادات عضو مجلس الرئاسة المصرى ، الذى كان المسئول عن شئون اليمن ، آنذاك ، يأمره فيها بناء على أمر المشير عبد الحكيم عامر ، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية بتعيين الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر شيخ مشايخ قبائل حاشد فى إحدى المقاطب الوزارية اليمنية . ويقول السادات ، عبن رسالته :

" . . . كلفنى المشير . . . بشأن ابن الأحمر شيخ حاشد وطلب منى أن أبلغك أن من المناسب أن يعين فى منصب وزير باعتبار أنه وقف ويقف بقبيلته منذ أول الثورة وفقه قوية ، ولكى يكون مثلاً لبقية المشايخ الذين يخلصون . . . " ، للتعرف على نص رسالة السادات ، انظر : عبد الرحمن البيضانى ، أزمة الأمة العربية وثورة اليمن ، مرجع سابق ، ص ٨٩١ .

- استرضاء بعض القبائل وتزويدها بالمال والسلاح (١) .

- عدم الاهتمام بتكوين جيش يمنى نظامى قوى (٢) . "فقد اعتمد المصريون على القوات العشائرية [القبليّة] أكثر من اعتمادهم على الجيش المركزى" (٣) . ومن ثم فقد كانت " . . . النتيجة الرئيسية للتدخل المصرى . . . تقوية القوى اللامركزية، مثل زعماء العشائر الذين أصبحوا يمثلون أكبر قوة فى اليمن الشمالية . . . " (٤) .

وهكذا يلاحظ أن الوجود العربى المصرى فى اليمن قد أفضى ، بقصد أو بغير قصد ، إلى تقوية بعض القبائل اليمنية عسكرياً ، وربما سياسياً .

(١) ينهب البيضاى ، ويتعين إعطاء كلام البيضاى (هنا) أهمية خاصة ؛ لأنه كان رجل مصر فى اليمن ، أو كما عبر أحد الباحثين الغربيين بأنه ، أى البيضاى ، "كان رأس حرية للنفوذ المصرى" . يقول البيضاى :

"كانت القيادة المصرية تستقطب نشاط القبائل عن طريق العميد عباس فهمى مدير شئون القبائل بهذه القيادة وتتخذ عليهم المال والسلاح . . . " ، راجع :

عبد الرحمن البيضاى ، أزمة الأمة العربية وثورة اليمن ، المرجع السابق ، ص ٥٧٦ . وللتعرف ، تفصيلاً على البيضاى كرجل مصر فى اليمن انظر :

أحمد يوسف أحمد ، النور المصرى فى اليمن ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٤ - ١٩٩ .

(٢) إسجار أويالاتس ، اليمن الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠ ، مرجع سابق ، ص ٢٣٤ .

(٣) فردهاليداي ، المجتمع والسياسة فى الجزيرة العربية ، مرجع سابق ، ص ٩٦ .

وفى هذا السياق يؤكد البيضاى ، معبراً عن عدد الجيش اليمنى النظامى عقب خروج المصريين من اليمن، حيث يقول:

" . . . بعد أن رحلت القوات المصرية ولم يكن فى اليمن أكثر من سبعمائة جندي يمنى نظامى انظر :

البيضاى ، أزمة الأمة العربية وثورة اليمن ، مرجع سابق ، ص ٧٤٥ .

(٤) فردهاليداي ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .

ثانياً : التدخل السعودي فى اليمن وأثره على الدور السياسى للقبيلة اليمنية :

سيتم توضيح هذا التدخل وأثره على القبيلة اليمنية ، وفقاً للتقسيم الآتى :

١ - طبيعة العلاقات اليمنية - السعودية :

يدفع استقرار الخبرة التاريخية للعلاقات اليمنية - السعودية إلى القول : بأن السعودية تتبع فى تعاملها مع اليمن ما يمكن تسميته بـ "محاولة التابع القيام بدور المتبوع" .

حيث إن "تبعية" النظام السعودى للغرب ، وللولايات المتحدة الأمريكية تحديداً ، قد يغرى السلطات السعودية على القيام بتقمص دور "المتبوع" أو "الغالب" * والمهيمن فى حالة العلاقات اليمنية - السعودية مع اختلاف الأسباب والنتائج فى كلتا الحالتين .

فالغرب والولايات المتحدة يسعيان للحفاظ على مصالحهما الاقتصادية عامة ، وضمنان تدفق البترول الخليجى والسعودى خاصة . وقد قبلت السعودية القيام بدور التابع .

بينما يلاحظ أن السعودية فى علاقتها باليمن تحكمها "ثلاثية" احتفاظ السعودية بالأراضى اليمنية المغتصبة ** ، ومنع توحيد اليمن أرضاً وإنساناً ، ولجم التوجه اليمنى نحو الديمقراطية .

* يقرر ابن خلدون " ... إن المغلوب مولع أبداً بالاعتداء بالغالب فى شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده والسبب ... أن النفس أبداً تعتقد الكمال فىمن غلبها وانقادت إليه ... " . انظر :

المقدمة ، الجزء الثانى ، مرجع سابق ، ص ٥١٠ .

** هذه الأراضى اليمنية "المحتلة" من قبل السلطات السعودية هى "نجران" و"جيزان" و"عسير" .

إن السعودية كانت ، وما زالت ، تود لعب دور الغنى الطامع* تجاه الفقير المستقل (اليمن) ، وغير الخاضع ؛ حيث تسعى لإضعاف صاحب الأرض (اليمن) ؛ كى لا يسترد سيادته على أرضه ومقدراته المشروعة .

٢ - التدخل السعودى وآليات تعامله مع بعض الزعامات القبلية اليمنية :

يمكن القول إن السعودية تتبع فى علاقاتها باليمن عامة ، وبعض القبائل اليمنية تحديداً ، سياسة (تقوية الجزء ؛ لإضعاف الكل) .

بمعنى ، سعى السعودية الحثيث والمستمر لتحقيق أهدافها ومطامعها فى اليمن ، عبر دعم وتقوية بعض الزعامات القبلية ، ومن ثم بعض القبائل (الجزء) . بهدف إضعاف واحتواء (الكل) ، ممثلاً فى اليمن (الدولة والمجتمع) .

ومن آليات التعامل السعودى مع بعض القبائل اليمنية :

— استقطاب بعض القبائل اليمنية المتاخمة للسعودية . ومحاولة منحها الجنسية (التابعة) السعودية^(١) .

* رغم عدم تبنى صاحب هذه الدراسة لـ "نظرية المؤامرات" ، التى كثيراً ما يستعيرها البعض لتبرير مثالب الداخل وتعزيز شرعية السلطة الحاكمة تحديداً ، وإزاحة المسؤولية عنها ، وبالتالي التوصل عن هذه المثالب وتحميلها على العامل الخارجى ، إلا أن استدعاء بعض افتراضات هذه النظرية ومحاولة تطبيقها على الحالة اليمنية - السعودية ، قد يكون مفيداً فى تحليل وتفسير الطبيعة "الصراعية" للعلاقات اليمنية السعودية . وفى هذا السياق يرى البعض أن "آخر وصية للملك عبد العزيز للسعوديين قال فيها : "رخاؤكم فى ضنك اليمن وصحتكم فى أساء" ، للتعرف على الموقف العدائى السعودى تجاه اليمن ووحدة ، راجع :

محاضرة محمد حسنين هيكل التى ألقاها فى معرض القاهرة الدولى السابع والعشرين للكتاب ، بتاريخ ١٨/١/١٩٩٥ ، نقلًا عن : العربى (القاهرة) ، (١٩٩٥/١/٢٣) ، ص ٩ .

(١) انظر تقريراً بعنوان "السعودية واليمن فقط وحدود وحرب مقبلة" ، فى : العربى (القاهرة) ، (١٣) حزيران / يونيو ١٩٩٤ ، ص ٨ .

- محاولة استمالة بعض القبائل اليمنية عن طريق المال والسلاح السعوديين^(١).

- السعى لعرقلة عمليات التنقيب عن النفط واستخراجه فى الأراضى اليمنية القريبة من السعودية ؛ بهدف حرمان اليمن من مورد اقتصادى هام^(٢).

- تشجيع عمليات تهريب السلع إلى اليمن عبر الأراضى السعودية ، بهدف حرمان اليمن من رسوم الجمارك والضرائب على هذه السلع المهربة^(٣).

وهكذا ، إذا كانت السعودية قد سعت ، عبر الآليات السابقة لتحقيق أهدافها ومطامعها فى الوطن اليمنى * . فإنها ، أيضاً ، قد ساعدت على تعزيز الدور السياسى لبعض الزعامات القبلية فى اليمن .

(١) Peterson, J.E., Conflict in the Yemen and superpower Involvement , center for contemporary Arab Studies , Goorgeton University , Washington , D.C., 1981 , p 28.

وفى هذا السياق أكد عضو مجلس النواب اليمنى / عبد الباسط على أحمد على فى مقابلة مع الباحث ، فى مبنى مجلس النواب (صنعاء) بتاريخ (١٣/٨/١٩٩٢) أن بعض أبناء منطقته كانوا يحصلون على أسلحة سعودية .

(٢) راجع تقريراً عن الموقف السعودى من استخراج النفط فى اليمن ، فى : العربى (القاهرة) ، (١٣) حزيران / يونية ١٩٩٤ ، ص ٨ .

(٣) قدر وزير الاقتصاد اليمنى الأسبق / محمد حزام الشوحطى ، حجم السلع المهربة بحوالى من (٢٠-٢٥٪) من الحجم الكلى للواردات اليمنية . راجع :

Nigel Harvey, "consumption in the Yemen Arab Republic," in : B.R. Pridham , ed., Economy , Society and Culture , Croom Helm , London, Sydney Dover , New Hmpshire and Cetre for Arab Gulf Studies , University of Exeter ., 1985 , p 105.

* عبر الكاتب والصحفى المصرى / محمد حسنين هيكل ، فى حديث لإذاعة (مونت كارلو) ، مساء يوم السبت ١٤/٥/١٩٩٤ ، عن ديمومة واستمرار الدور السعودى فى إنكاء جنوة الصراعات والأزمات فى اليمن ، بقوله :

" . . . إن السعودية ليست بعيدة عما يجرى فى اليمن من أزمات ، فهى قريبة أكثر مما يجب ؛ حيث تؤثر فى أحداث وأزمات اليمن . . . كما أن السعودية قريبة من القبائل اليمنية" .



کتاب تاریخ و علوم آخری

facebook.com/hisy.books



الفصل الرابع

القبيلة والنظام السياسى فى اليمن (١٩٦٢ - ١٩٩٠)

تقترح الدراسة تقسيم هذا الفصل إلى أربع مراحل تحليلية، مر بها النظام السياسى اليمنى، طوال الفتره موضع البحث (٦٢ - ١٩٩٠) وأثرت، سلباً وإيجاباً، على القبيلة اليمنية ودورها السياسى .

وسيتم التناول ، بدءاً بمرحلة إعلان النظام الجمهورى ، وقيام القبيلة بدور "الحرب بالإنابة" مروراً بمرحلة المصالحة الوطنية وتنامى دور القبيلة السياسى . وكذا مرحلة السعى لبناء الدولة المركزية ، ومحاولة استبعاد دور القبيلة . وانتهاءً بمرحلة استمرارية السعى لبناء الدولة والتعايش مع القبيلة .

المبحث الأول : سوحلة إعلان النظام الجمهورى وقيام القبيلة بدور "الحرب بالإنابة" * (١٩٦٢ - ١٩٦٧) :

المطلب الأول : القبيلة والثورة فى اليمن :

أعلن اليمنيون ثورتهم على أنقاض الحكم الإمامى فى صبيحة السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢ م .

فقد أعلن "تنظيم الضباط الاحرار" فى أول بيان للثورة . قيام أول نظام جمهورى، عُرِف رسمياً بـ "الجمهورية العربية اليمنية" ^(١) .

* يقصد ، هنا ، قيام القبيلة بدور "الحرب بالإنابة" : أى أن القبائل اليمنية قد لعبت دور "النائب" فى الحرب ؛ فقد حارب بعضها "نيابةً" عن الأطراف المتنازعة على الأرض اليمنية .

(١) جاء فى البيان الأول للثورة "بسم الله وباسم الشعب اليمنى الحر المستقل وباسم الجمهورية العربية اليمنية ، تعلن قيادة الثورة أهدافها وسياساتها العامة ... للتعرف على أهداف الثورة اليمنية "السته" ، وتوجهاتها الجديدة ، راجع : أحمد الرحومى وآخرون ، أسرار ووثائق الثورة اليمنية ، (بيروت: دار العودة ، د . ط ، ١٩٧٨) ، ص ص ٢٢٥ - ٢٢٧ ، والوقوف تفصيلاً على التدابير والإجراءات السياسية والاقتصادية التى اتخذت عقب قيام الثورة ، انظر : العطار ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠٤ - ٣٠٨ .

أولاً : موقف القبائل من الثورة اليمنية :

إذا كان "تنظيم الضباط الاحرار" في طليعة من قام بالثورة فإن غالبية القبائل اليمنية قد لعبت دوراً بارزاً في محاولات إسقاط نظام الأئمة وتغييره (١) .

أما الثورة اليمنية فقد تباينت مواقف القبائل تجاهها . ويمكن تبين موقفين رئيسيين:

الأول : مؤيد ومناصر للثورة ، ومشارك فيها * ويشمل غالبية قبائل اليمن .

الثاني : معارض ومناهض للثورة والنظام الجمهوري .

(١) من المساهمات القبلية في إسقاط حكم الأئمة ، وحكم بيت حميد الدين تحديداً منذ أوائل هذا القرن ، حركات وانتفاضات : حاشد ، المقاطرة ، الزرائق. كذلك قيام الشيخ "على ناصر القردي" باغتيال الإمام يحيى حميد الدين عام ١٩٤٨ إضافة إلى انتفاضة قبائل حاشد بزعامة "بيت الأحمر" عام ١٩٥٩ وقبائل خولان ونو محمد عام ١٩٦٠ . للوقوف على المحاولات القبلية في التصدي لحكم الإمامة ، انظر :

مركز الدراسات والبحوث اليمنى، ثورة ٢٦ سبتمبر : دراسات وشهادات للتاريخ ، الجزء الأول ، (بيروت:دار العودة ، ط ٢ ، ١٩٨٦) ، ص ص ١٤٢ - ١٤٣ : احمد منصور أبو إصبع ، تعايش مع الحركة الوطنية في اليمن (١٩٥٥ - ١٩٦٣) ، (القاهرة : الأمل للطباعة والنشر ، ط ١ ، ١٩٩٤) ، ص ص ٨٠ - ١٠٢ ، العطار ، مرجع سابق ، ص ٢٩٣ .

* تشير المعلومات المتاحة ، إلى أن "٣٣" شيخاً قبلياً ، قد شاركوا في الدفاع عن الثورة ، ليلة قيامها . للتعرف على توجيه مجلس قيادة الثورة إلى وزير الدفاع بتسليح هؤلاء المشايخ ، وتصديق الرئيس السلال وعبد السلام صبرة ، عضو مجلس قيادة الثورة الأسبق ، على هذا التوجيه بما يثبت المشاركة القبلية ليلة الثورة ، انظر :

على محمد العلفي، أبرز الأحداث اليمنية في ربع قرن (٦٢ - ١٩٨٧) ، (صنعاء : كتاب الرأي العام ، د . ط ، د . ت) ، ص ص ٨٩ - ٩٠ . وللوقوف تفصيلاً على مساهمة القبائل اليمنية في دعم الثورة اليمنية ، راجع شهادتي الرئيسين "السلال" و"الإرياني" في : عبد الله السلال (وآخرون) ، وثائق أولى عن الثورة اليمنية ، (بيروت : دار الآداب ، ط ١ ، ١٩٨٥) ، ص ص ٤٧ ، ٦٤ - ٦٥ ، ١٥٥ - ١٥٦ ، ١٧٠ - ١٧١ ، ٢٣٢ . كذلك انظر :

عبد الله البردوني ، الثقافة والثورة في اليمن ، (دمشق : الكاتب العربي ، د . ط ، ١٩٩١) ، ص ص ٦٣ ، ٢٥٣ ، ٢٧٥ ، ٢٧٩ ، احمد الرحومي (وآخرون) ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٩ ، ٢١٠ .

ثانياً : القبائل والحرب الأهلية في اليمن :

رغم نجاح الثورة اليمنية ، إلا أنها واجهت ، منذ اللحظة الأولى ، حرباً شرسة من المحيطين الإقليمي والدولي ^(١) . ولأن الثورة قامت في محيط غير ثوري ، فقد استمرت "الحرب" على الأرض اليمنية ما يقرب من ثمانى سنوات .

لقد انقسمت القبائل اليمنية على نفسها ، في موقفها من الثورة و" الحرب الأهلية اليمنية" ^{**} التي تلتها . حيث وقفت معظم القبائل إلى جانب الثورة والنظام الجمهورى . بينما اتخذت بعض القبائل الأخرى موقفاً مناهضاً للثورة ونظامها الجديد . وقد وصف بعض الباحثين ^{**} السلوك القبلى تجاه الثورة والحرب اليمنية بـ "الانتهازية والارتزاق" .

إن هذه الدراسة تتحفظ بشدة على مقولة "ارتزاق القبائل اليمنية وانتهازيتها" ، فمن الصعوبة التسليم بهذه المقولة على علاتها أو تعميمها على جل القبائل اليمنية . فرغم تحول بعض القبائل من مساندة الثورة والنظام الجمهورى إلى محاربة الحكام الجمهوريين ، والوقوف إلى جانب الملكيين . إلا أن الأسباب الحقيقية والموضوعية لهذا السلوك القبلى السلبي والمعارض قد يرجع إلى عوامل عدة منها :

(١) من الأطراف الإقليمية والدولية التي حاولت إجهاد الثورة اليمنية : السعودية ، الأردن ، إيران ، إسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا .

للتعرف على التورط الخارجى ، بشقيه الإقليمى والدولى ، المعادى للثورة اليمنية ، راجع : أحمد يوسف أحمد ، النور المصرى في اليمن ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧٨ - ٢٨٢ ؛ عبد الرحمن سلطان ، الثورة اليمنية وقضايا المستقبل ، (القاهرة : مكتبة مدبولى ، د . ط ، ١٩٧٩) ، ص ص ٥٠ - ٥٩ .

* تعد الحرب الأهلية اليمنية أحد أنواع الحروب الأهلية المعقدة ؛ لارتباط أطرافها الداخلية بقوى خارجية ، تصارعت على الساحة اليمنية ، لمزيد من التفاصيل حول أطراف النزاع في الحرب الأهلية اليمنية ، وخاصة مواقف الدولتين الأعظم ، راجع : منصور عزيز الزندانى ، العلاقات اليمنية بالدولتين العظميين (١٩٦٢ - ١٩٨٤) ، (رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ١٩٨٨) ، ص ص ٧٦ - ١٠٣ .

** من مؤيدى مقولة "ارتزاق القبائل وانتهازيتها" : فرد هاليداي ، مرجع سابق ، ص ص ٩١ ، ٩٧ - ٩٨ ، أوبالانس ، مرجع سابق ، ص ص ٤٩ ، ١١٢ ، ١٥٦ - ١٥٧ ، ١٩٤ ، والبيضانى ، أزمة الأمة العربية وثورة اليمن ، مرجع سابق ، ص ص ٤٧٠ ، ٤٤٣ - ٥٤٤ ، ٥٧٦ ، مكرم محمد أحمد ، الثورة جنوب الجزيرة ، (القاهرة : دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، د . ط ، ١٩٦٨) ، ص ص ٣١ - ٣٢ ، ٣٨ - ٤٠ .

- **العامل الاجتماعي** : فارتفاع نسبة الأمية ، وتقديري الوعي الاجتماعي وعدم إدراك بعض أفراد القبائل لمفاهيم : التغيير، الثورة ،الجمهورية* قد دفع في اتجاه تعاون بعض القبائل مع الملكيين .

- **العامل الاقتصادي** : إذا كانت الحرب من أهم مصادر الإنتاج لدى جُل أفراد القبائل العربية ، حيث "...جعلوا أرزاقهم في رماحهم ..." (١) فإن التخلّف الشديد لبعض قبائل شمال اليمن وجذب مناطقها ، قد جعل الحرب مورداً هاماً لها (٢) .

- **العامل السياسي** : إن مساندة بعض القبائل اليمنية للملكية ، ليس حباً لها أو دعماً "للبدر" المخلوع (٣) ، وإنما كراهية "للسلال" وأعوانه .

فغياب "العدل الجمهوري" (٤) ، وأخطاء الجمهوريين (٥) ، وسوء معاملة الموظفين والعسكريين لبعض الزعامات القبلية ، ومحاولة إبعادها عن المشاركة في السلطة الجمهورية، قد دفعت بها إلى مناوأة الحكم الجمهوري وممثليه (٦) .

* يرى البعض أن من مؤشرات عدم وعي بعض رجال القبائل بالثورة والجمهورية : السخرية من اسم الجمهورية لأنها "مؤنثة" . وتصل المبالغة مداها عندما يروى أن بعض رجال القبائل قد دخلوا العاصمة صنعاء عقب قيام الثورة للتعرف على المرأة الجميلة المسماة "جمهورية" . للتعرف على بعض هذه المؤشرات ، انظر : عبدالله البردوني ، الثقافة والثورة في اليمن ، مرجع سابق ، ص ٩١ ، هاليداي ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .
(١) مقدمة ابن خلدون ، جزء ٢ ، مرجع سابق ، ص ٧١٥ .
(٢) أحمد يوسف أحمد ، الدور المصري في اليمن ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ .
(٣) تشير المعلومات أن القبائل اليمنية هي التي بدأت بمطاردة "البدر" وأنه قد حاول التمركز في مدينة "صعدة" لكنه طرد منها ، واستقر في الأراضي السعودية ، انظر : أحمد يوسف أحمد ، المرجع السابق ، ص ١٢٣ - ١٢٤ ، عبد الإله عبد الله ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ .

(٤) يؤكد الشاعر اليمني عبد الله البردوني ، على غياب العدل الجمهوري ، ولا ملكية القبائل اليمنية ، بقوله : "فلم تكن القبائل الملكية ملكية كما وصفوها ، ولكن كانت تريد جمهورية عادلة ، حددت مطالبها في منتصف الستينيات بصفة العدل الجمهوري ... وبهذا تبين أن القبائل التي تسمت بالملكية غير رجعية" ، راجع :

البردوني ، الثقافة والثورة في اليمن ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .
(٥) من أهم الأخطاء ، كما يراها أحد الباحثين اليمنيين المعاشين للثورة ، "...القيام بالعدد الكبير من الإعدامات دون محاكمة ... وقد وجد البعض أنفسهم ينجرّفون إلى صفوف الملكيين رغم إزادتهم ، وربما للثأر لبعض أقاربهم ، أو خوفاً من أن تلحقهم موجة الإعدامات الهوجاء ... لمزيد من التفاصيل ، انظر :

أحمد جابر عفيف ، الحركة الوطنية في اليمن ، دراسة ووثائق ، (دمشق : دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢) ، ص ١٣٦ - ١٣٧ .

(٦) للوقوف تفصيلاً على أسباب مساندة بعض القبائل للملكيين ، انظر : أحمد يوسف أحمد ، الدور المصري في اليمن ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ - ١٤١ ، عبد الإله عبد الله ، مرجع سابق ، ص ١١٦ ، ١٣٠ ، ١٤٩ .

- **العامل الخارجى :** رغم الدور الريادى والتاريخى لمصر "عبد الناصر" فى دعم ومساندة الثورة اليمنية ، وحماية نظامها الجمهورى الوليد * ، فثمة عوامل ساعدت على قيام معارضة قبلية للثورة اليمنية وللوجود المصرى على السواء ، منها :

- الآثار الجانبية للتدخل المصرى، كالعلاقات العسكرية، وشعور بعض القبائل بأنها عوملت بنوع من الفطرسه ، وعقدة التفوق^(١) .

- اتباع بعض القادة العسكريين المصريين فى اليمن لسياسة الترغيب والترهيب^(٢) ، والمحاولة المتعجلة لتهميش بعض الزعامات القبلية والسعى لإلغاء الوجود القبلى^(٣) ، بدلا من التعايش معا مرحلياً .

- عدم التفهم المصرى للواقع اليمنى عامة ، والواقع القبلى خاصة^(٤) .

* يرى أحد اليمنيين المشاركين فى الثورة والمعاضدين لها ، مقيماً الدعم المصرى لليمن بقوله "فرغم ما وقع من بعض الأفراد من أخطاء، تعد أخطاء فردية فيكفى الشعب المصرى فخراً أنه وقف إلى جانب اليمن لتثبيت النظام الجمهورى والدفاع عن ثورته ، وأنه قدم من أجل ذلك الكثير من الشهداء والأموال والأسلحة والعنابر بسخاء نادر فى التاريخ" ، راجع : أحمد جابر عفيف ، مرجع سابق ص ١٣٥ .

(١) لمزيد من التفاصيل حول الآثار الجانبية للقواعد المصرى فى اليمن ، وبعض التهم الموجهة إليه ، انظر : العطار ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٢ - ٢٢٣ ، أحمد يوسف أحمد ، البور المصرى فى اليمن ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٠ ، ٥٠٤ ، : عبد الإله عبد الله ، مرجع سابق ، ص ١٨٢ ؛ مجموعة من المؤلفين السوفييت ، تاريخ اليمن المعاصر (١٩١٧ - ١٩٨٢) ، ترجمة : محمد على البحر ، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، د . ط ، ١٩٩٠) ، ص ١٦١ .

(٢) يؤكد أمين هويدى هذه السياسة بقوله : "... أخذت مصر فى استمالة القبائل اليمنية إليها ... عن طريق القيام بحملات تأديبية ضد القبائل المتمردة، وفى نفس الوقت استخدام سلاح المال لمحاولة جذبها والحصول على تأييدها". انظر : أمين هويدى ، حروب عبد الناصر ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

(٣) يشير أمين هويدى إلى السعى المصرى لإلغاء القبيلة اليمنية، بقوله : "ولم تكن هذه الإخطاؤه فى سبيل إلغاء النظام القبلى من أساسه..." راجع : أمين هويدى ، المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٤) فى هذا السياق ، نُقل عن المشير عبد الحكيم عامر ، عقب ٥ يونيو ١٩٦٧ وخروج القوات المصرية من اليمن ، عدم الإدراك المصرى للواقع اليمنى بقوله : "... فبعد سنوات من التجارب أدركنا أن حرب اليمن هى حرب بين القبائل وأننا قد دخلناها دون سابق معرفة بطبيعة الأرض وبتقاليد اليمنيين وأفكارهم" ، نقلاً عن : أنجار أو بالانس ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ .

المطلب الثاني : القبيلة وتكوين النخبة السياسية اثناء رئاسة السلال (١) (٦٣ - ١٩٦٧) :

مرت القبائل اليمنية ، إبان فترة الرئيس السلال بمرحلتين ، الأولى : مرحلة استرضاء القبيلة ، وإشراك بعض المشايخ فى تكوين النخبة السياسية .

والثانية : مرحلة استعداد القبيلة ، والسعى لتهميش دورها فى تجديد النخبة السياسية .

أولاً : مرحلة استرضاء القبيلة :

نظراً لأهمية القبائل اليمنية جغرافياً وعسكرياً^(٢) ، ونتيجة لضعف المؤسسة العسكرية اليمنية إبان قيام الثورة ، وغياب مؤسسات المجتمع المدنى ، حرص المصريون والرئيس السلال على إشراك بعض شيوخ القبائل فى النخبة السياسية . وكذا فى صنع السياسات العامة . ويمكن رصد أهم مؤشرات استرضاء القبيلة وتنامى دورها السياسى ، عقب قيام الثورة اليمنية فى سبتمبر ١٩٦٢ م. فى الآتى :

(١) رغم أن المشير عبد الله السلال لم يكن ضمن "تنظيم الضباط الأحرار" ، إلا أنه أصبح أول رئيس للجمهورية منذ قيام الثورة عام ١٩٦٢ ، وحتى قيام حركة الخامس من نوفمبر عام ١٩٦٧ . والسلال هو ابن حداد ، ويقول عن نفسه أنه ينتمى لأسرة "متوسطة الحال" ، وحتى قيام الثورة كان يعمل قائداً للحرس الخاص "للبدن" الذى نصب نفسه إماماً جديداً لليمن عقب وفاة والده الإمام أحمد يحيى حميد الدين بتاريخ ١٩ / ٩ / ١٩٦٢ . وقد حكم "البدن" لمدة أسبوع . للتعرف على أسباب اختيار السلال زعيماً للثورة ، وتولى رئاسة الجمهورية ، راجع :

البريدنى، اليمن الجمهورى، مرجع سابق ، ص ٥٦٧ - ٥٦٩ : احمد الرحومى وآخرون، مرجع سابق ، ص ١٦٥ - ١٦٧ ، ١٩٨ ، وكذا حديث المشير السلال نفسه لصحيفة : الحرية (صنعاء)، (٢٦ / ٩ / ١٩٨٥) ، ص ٣ .

(٢) راجع المحددين الجغرافى والعربى لدور القبيلة السياسى ، فى الفصل الثالث من هذه الدراسة .

١ - إنشاء المجلس الأعلى للدفاع الوطنى ، فى ٣١ اكتوبر ١٩٦٢ ، وضم أكثر من مائة وثمانين شيخاً ، أوكلت إليهم مهمة حراسة الحدود مع السعودية . وقد احتل كل شيخ عضو فى هذا المجلس مرتبة وزير ، ويتقاضى ما يعادل مرتب الوزير (١)

٢ - إدخال ثلاثة عشر شيخاً قبلياً فى عضوية مجلس الرئاسة اليمنى ، المُشكّل فى إبريل ١٩٦٣ ، والمكون من رئيس واثنين وثلاثين عضواً . حيث شكل المشايخ ما نسبته ٤١٪ من مجموع أعضاء هذا المجلس (٢) .

٣ - صدور قرار جمهورى بقانون ، بإنشاء مجالس شيوخ القبائل فى ٢٦ إبريل ١٩٦٣ ، حيث ينشأ فى كل قبيلة مجلس يسمى "مجلس شيوخ القبيلة" وفى كل لواء "مجلس شيوخ اللواء" ، ثم إنشاء "المجلس الأعلى لشيوخ القبائل" يكون مقره العاصمة صنعاء . وتتكون هذه المجالس جميعها عن طريق انتخابات دورية ، سنوية ، (ما عدا عضوية مجلس شيوخ القبيلة فهى مدى الحياة) من بين مشايخ القبائل اليمنية ، على أساس النسبة العددية لكل قبيلة .

ويتقاضى أعضاء مجلس شيوخ القبيلة مرتبات سنوية ، أما أعضاء مجالس شيوخ اللواء ، وأعضاء المجلس الأعلى لشيوخ القبائل ، فإنهم يتقاضون مرتبات شهرية . وقد مُنحت هذه المجالس القبلية صلاحيات دستورية عديدة (٣) .

(١) تنص المادة العاشرة من الإعلان الدستورى الصادر عن مجلس قيادة الثورة للجمهورية العربية اليمنية بتاريخ (٢١ / ١٠ / ١٩٦٢) ، على أنه "يتألف من شيوخ الضمان . مجلس الدفاع الأعلى ينظر فى شئون أمن الدولة ، ويكون كل شيخ من شيوخ الضمان فى رتبة وزير للدولة ، وفى أثناء عدم انعقاد المجلس يتولى كل شيخ مهمة المحافظة على منطقته بصفتة محافظاً من قبل مجلس قيادة الثورة" ، للتعرف على النص الكامل للإعلان الدستورى ، راجع عبد الرحمن البيضاى ، أزمة الأمة العربية وثورة اليمن ، مرجع سابق ، ص ٤٥٢ - ٤٥٤ .

* شيوخ الضمان : هم من كبار مشايخ اليمن ، توكل إليهم السلطة السياسية مهمة تحصيل الواجبات المالية من المزارعين مقابل مائد معين ، وتوريدها لخزينة الدولة .

(٢) للتعرف على أسماء هؤلاء الشيوخ ، راجع : على محمد العلفى ، أبرز الأحداث اليمنية فى ربيع قرن ، مرجع سابق ، ص ٩٦ .

(٣) لمزيد من التعرف على هذه المجالس القبلية وصلاحياتها ، راجع : الجمهورية العربية اليمنية ، الجريدة الرسمية (صنعاء) ، السنة الأولى ، العدد الثانى ، (٩ أيار/ مايو ١٩٦٣) ، ص ٧ - ١٢ .

ثانياً : مرحلة استعداد القبيلة والسعى لتهميش دورها فى تجنيد النخبة السياسية :

لقد عاشت اليمن، عقب قيام الثورة أزمة على مستوى النظام السياسى ؛ فبعد مضى عام على إعلان الثورة اليمنية ، بدأت التناقضات تعلن عن نفسها لدى الجانب الجمهورى، حيث ظهر ما سُمى بـ "اليمن واليسار الجمهوريين" * .

ويبدو أن الصراع الجمهورى - الجمهورى ** ، قد تمحور حول متغيرات ثلاثة : الصراع على السلطة، الحرب الأهلية ، وآثار الوجود المصرى فى اليمن .

ونظراً لحالة الاستقطاب التى وضعت فيها القبائل اليمنية، من جراء الحرب الأهلية والصراع الجمهورى - الجمهورى *** ونتيجة تنامي دورها العسكرى وأهميته، سعت القبائل إلى "تعظيم" مشاركتها السياسية والإسهام فى تجنيد النخبة السياسية.

* "اليسار الجمهورى" و "اليمن الجمهورى" مصطلحان استعملهما أحمد جابر عفيف وزير التربية والتعليم اليمنى الأسبق ، عبر مؤلفه "الحركة الوطنية فى اليمن" ويقصد باليسار الجمهورى : بعض الشباب اليمنى الثورى ، والمتقنين وصغار الضباط والعناصر الحزبية المنتمية إلى أحزاب : البعث ، وحركة القوميين العرب ، والماركسيين اليمنيين . أما "اليمن الجمهورى" فيقصد به : الشخصيات المتبقية من حركة الأحرار { كالتبيري والنعمان والإريانى } ، وكبشائر الضباط والمشايخ ، وهذه الدراسة ستأخذ بهذين المفهومين ، بالمعنى المشار إليه آنفاً . انظر : أحمد جابر عفيف ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٢ - ١٣٣ .

** وقد وسم "اليمن الجمهورى" ، بما فيه القبائل ، حكم الرئيس السلال ومناصريه بـ : - الانفراد بالسلطة، وعدم قبول السلطة الحاكمة للنقد الذاتى . - فرض أشخاص على الثورة اليمنية، وإبعاد قياداتها الحقيقيين . وتسلق الانتهازيين وضعاف النفوس إلى مراكز القيادة والتوجيه .

- انتشار ظاهرة الاعتقالات والإعدامات بالجملة دون محاكمة .
لمزيد من التفاصيل عن أسباب معارضة حكم السلال ، راجع : أحمد جابر عفيف ، المرجع السابق ، ص ص ١٣٠ ، ١٣٦ - ١٣٧ ، عيد العزيز المقالح ، "قراءة فى كتاب النور المصرى فى اليمن" فى : ثورة ٢٦ سبتمبر (دراسات وشهادات للتاريخ) ، الجزء الأول ، (بيروت : دار العودة ، ط ٢ ، ١٩٨٦) ، ص ص ١١٤ - ١١٥ ، عيد الإله عبد الله ، مرجع سابق ، ص ص ٣١ - ٣٢ ، ٤٠ ، ٨٣ - ٨٧ .

*** من مظاهر الاستقطاب فى الجانب الجمهورى ، لجوء اليسار الجمهورى بما فيه السلال ، إلى القوات العربية المصرية فى اليمن ، بينما لجأ اليمن الجمهورى إلى القبائل اليمنية .

وحيث إن "المؤتمرات القبلية" تعد من أهم آليات وقنوات التعبير عن المطالب القبلية في اليمن ، فقد تداعت غالبية القبائل اليمنية * يؤيدها "اليمن الجمهوري" إلى عقد "مؤتمر عمران" (١) .

وبانعقاد مؤتمر عمران ، أعلنت مرحلة المواجهة والصدام بين القبائل اليمنية و"اليمن الجمهوري" من جانب ، والرئيس السلالة والوجود المصري من جانب آخر .

حيث سعى السلالة والمصريون إلى استبعاد القبيلة اليمنية، سياسياً، وتهميش دورها في تكوين النخبة السياسية، ومن مؤشرات هذا الاستبعاد :

استبدال "المجلس الأعلى للدفاع الوطني" المعين من شيوخ القبائل بمجلس جديد من دون شيوخ القبائل (٢) . وتجميد مجالس شيوخ القبائل (٣) ، ورفض بعض

* يرى على ناصر طريق ، وهو أحد المشايخ المشاركين في مؤتمر عمران ، بأن عدد أفراد المؤتمر قد تجاوز العشرين ألفاً ، بينما يرى الشيخ / عبد الله حسن الدعيس ، وهو أحد حضور المؤتمر أيضاً ، بأن نسبة التمثيل القبلي في هذا المؤتمر قد تعدت "٨٠٪" من نسبة الحضور . المصدر : على ناصر طريق ، مقابلة ، مرجع سابق ، عبد الله حسن الدعيس ، مقابلة شخصية مع الباحث في القاهرة ، بتاريخ ١٨ / ١٠ / ١٩٩٢ .

(١) عقد مؤتمر "عمران" بتاريخ ٢ / ٩ / ١٩٦٢ . وقد جاءت تسميته نسبةً إلى مكان عقده ، وهو مدينة "عمران" ، وهي إحدى المدن اليمنية التابعة ، قبلياً ، إلى قبائل حاشد ، وتقع شمال العاصمة صنعاء ، وقد كانت أهم مقررات مؤتمر عمران في المجال الداخلي : إيقاف الحرب ، وتشكيل جيش شعبي ، وتحويل مجلس الشيوخ إلى مجلس شورى (برلمان) ، وإيقاف المحاكمات العسكرية . أما في المجال الخارجي ، فقد شكر المؤتمر الشعب المصري الشقيق بزعامة الرئيس عبد الناصر . وتدند المؤتمرون بالاعتداءات والمؤامرات السعودية والبريطانية . للوقوف تفصيلاً على مقررات هذا المؤتمر ، انظر :

عبد الإله عبد الله ، مرجع سابق ، ص ١١٦ - ١١٧ : أحمد جابر عفيف ، مرجع سابق ، ص ١٣١ - ١٣٩ : الطفي ، نصوص يمانية ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

(٢) شكل هذا المجلس في يناير ١٩٦٤ ، وسمي بـ "مجلس الأمن القومي" برئاسة رئيس الجمهورية ، وضم في عضويته وزير الداخلية والدفاع وقائد القوات العربية المصرية ونائبه . للتعرف على مهام هذا المجلس ، راجع :

مجموعة المؤلفين السوفييت ، تاريخ اليمن المعاصر ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ - ١٤٧ ، عبد الإله عبد الله ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ - ١٤١ .

(٣) أوبالانس ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ ، ١٨٦ .

مقررات "مؤتمر عمران" ، مثل تحويل مجلس شيوخ القبائل إلى مجلس شورى، وإنشاء جيش شعبي^(١)، وإلغاء مجلس الرئاسة الذي كان يعتمد على شيوخ القبائل^(٢) .



(١) للتعرف على الموقف المصرى من القبائل اليمنية عموماً ، وعن المؤتمرات القبلية خصوصاً ، انظر :

عبد الإله عبد الله ، مرجع سابق ، ص ص ١٢١ ، ١٢٣ - ١٢٥ ، ١٤٥ ، ١٨٦ - ١٨٧ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ١٤٣ .

...
جدول رقم (١)
بين التمثيل القبلي في (اللجنة الحاكمه) قمة الساملة التنفيذية في اليمن ، أثناء فترة حكم السلال (١٩٦٢ - ١٩٦٧)^(١)

ملاحظات	تاريخ تشكيل المجلس	المجموع		أخـصـصـت*		شيوخ القبائل		الاصـل الاجـتمـاعـي المجلس الرئاسي
		%	عدد	%	عدد	%	عدد	
جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة عسكريون من تنظيم الضباط الاحرار	١٩٦٢/٩/٢٩	١٠٠	٣	١٠٠	٣	لا يوجد	لا يوجد	مجلس قيادة الثورة " الأولى "
جميع الأعضاء عسكريون من تنظيم الضباط الاحرار باستثناء الرئيس السلال .	١٩٦٢/٩/٢٧	١٠٠	٩	١٠٠	٩	لا يوجد	لا يوجد	مجلس قيادة الثورة
اول مجلس يضم مدنيين إلى جانب العسكريين .	١٩٦٢/١٠/٣١	١٠٠	١٨	٩٤	١٧	٦	١	مجلس قيادة الثورة
لم تشكل اول لجنة المدنيين القبائل ، خدمت في عضويتها اربعة ضالع من مجموعة اعضاءها الستة .	١٩٦٣/٤/١٧	١٠٠	٢٢	٥٩	١٩	٤١	١٣	مجلس الرئاسة
تم إلغاء المجلس الجمهوري في ١٩٦٧/٩/٢٠ ، واولاه الحكومة السابقة ، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة الامين السلال .	١٩٦٥/٥/١٢	١٠٠	٢	٦٧	٢	٢٣	١	المجلس الجمهوري
		١٠٠	٦٥	٧٧	٥٠	٢٣	١٥	المجموع الكلي

(١) مصدر البيانات : ركب الباست الجول بالرجوع إلى المراجع التالية :
 علي محمد الطائي ، "نصوص يمنية" ، مرجع سابق ، ص ٢٦ - ٣٦ ، الطائي ، أبرز الأحداث اليمنية في ربع قرن ، مرجع سابق ، ص ٨٨ ، ٩٦ ، ٩٢ ، ١٠٣ ، عبد الله : مرجع سابق ، ص ٨٨ - ٨٩ .
 * لم يتم تصنيف بقية الفئات الاجتماعية الأخرى ، لعدم وضوح البيانات أن اكتمالها بقية الفئات .

ملاحظات على الجدول السابق (رقم ١)

- يبين الجدول أن التمثيل القبلي في مجلس قيادة الثورة الأول والثاني قد كان غائباً ، وربما يعود هذا الغياب القبلي إلى ، رؤية تنظيم الضباط الأحرار لدوره السياسي ، ومشروعية : احتكاره وحده قمة السلطة السياسية ؛ باعتباره المخطط لقيام الثورة ومفجرها .

- يلاحظ أن أول تمثيل قبلي قد ظهر في مجلس قيادة الثورة الثالث، وهو أول مجلس يضم مدنيين إلى جانب العسكريين . ورغم تدنى نسبة التمثيل القبلي (٦٪) ، إلا أن صدور قرار جمهوري، في نفس تاريخ تشكيل هذا المجلس (٣١ / ١٠ / ١٩٦٢)، بإنشاء "المجلس الأعلى للدفاع الوطني" من مشايخ القبائل ، يعد مؤشراً على بدء المشاركة القبلية في تجنيد النخبة السياسية .

- يُظهر الجدول أن التمثيل القبلي قد بلغ مداه في مجلس الرئاسة المُشكل بتاريخ (١٧ / ٤ / ١٩٦٣) . حيث ضم هذا المجلس في عضويته ثلاثة عشر شيخاً ، وينسبة (٤١٪) من مجموع الأعضاء . ويبدو أن ارتفاع نسبة التمثيل القبلي في هذا المجلس يعود إلى استمرار الحرب الأهلية اليمنية ، وتنامي الدور العسكري للقبائل اليمنية ، وحاجة السلطة السياسية لهذا الدور .

جدول رقم (٢)

يوضح التمثيل القبلي في الوزارات اليمنية المتعاقبة للفترة من ١٩٦٢ - ١٩٦٧^(١)

ملاحظات	تاريخ تشكيل الحكومة	الجمع		أخرون		شيوخ القبائل		الأصل الاجتماعي مجلس الوزراء "الحكومة"
		%	عدد	%	عدد	%	عدد	
	١٩٦٢/٩/٢٧	١٠٠	٢٠	٩٠	١٨	١٠	٢	حكومة عبد الله السلال (الحكومة الأولى)
	١٩٦٢/١٠/٣١	١٠٠	٢٣	٩١	٢١	٩	٢	حكومة عبد الله السلال (الثانية)
تم تشكيل أول إدارة لشؤون القبائل	١٩٦٢/٤/٢٥	١٠٠	١٣	٩٢	١٢	٨	١	حكومة العميد عبد الحافظ ضيف الله
	١٩٦٤/٢/١٠	١٠٠	١٩	٩٥	١٨	٥	١	حكومة اللواء محمد العمري
المرحلة الأولى، يتولى الشيخ عبد الله الأحمر ، شيخ مقاليد حافد أول منصب رسمي كرئيس للأمانة العامة	١٩٦٤/٥/٢	١٠٠	٢٦	٧٧	٢٠	٢٣	٦	حكومة اللواء محمد الجاشق
	١٩٦٥/١/٦	١٠٠	١٧	٥٩	١٠	٤١	٧	حكومة اللواء محمد العمري
	١٩٦٥/٤/٢٠	١٠٠	١٨	٨٩	١٦	١١	٢	حكومة احمد محمد نعمان
	١٩٦٥/٧/٢٠	١٠٠	١٩	٩٥	١٨	٥	١	حكومة اللواء محمد العمري
	١٩٦٦/٤/١٦	١٠٠	٢٠	٩٠	١٨	١٠	٢	حكومة اللواء محمد العمري
	١٩٦٦/١/١٨	١٠٠	١٣	١٠٠	١٣	لا يوجد	لا يوجد	حكومة الشيخ عبد الله السلال
	١٩٦٧/١٠/١٢	١٠٠	١٤	٩٣	١٣	٧	١	حكومة الشيخ عبد الله السلال
		١٠٠	٢٠٢	٨٨	١٧٧	١٢	٢٥	الجمع الكلي

(١) المصدر: تم تكوين الجبل اقتصاديا على:

الطاسي ، أبرز الأبحاث البنية في ربع قرن ، مروج سابق ، ص ٩١ - ٩٢ ، ٩٤ - ٩٥ ، ٩٩ ، ١٠٠ - ١٠٤ ، ١١٩ - عبد إله عبد الله ، مروج سابق ، ص ٨٨ ، ١٤٦ - ١٤٧ ، القردة (صفحة) ، (١٩٦٥/١/٨) ، ص ١٠

يلاحظ على الجدول السابق (رقم ٢) الآتى :

١ - تزايد نسبة تمثيل القبائل (٢٣ ٪) منذ حكومة الجائفى ، المشكلة فى ٣ / ٥ / ١٩٦٤ . وقد وصل التمثيل القبلى إلى أعلى نسبة له (٤١ ٪) فى حكومة العمرى ، والمعينة بتاريخ ١ / ٦ / ١٩٦٥ ، ويبدو أن تحسن التمثيل القبلى فى حكومة (الجائفى) ، وتزايدده فى حكومة (العمرى) ، يرجع إلى بدء التوجه السياسى المصرى فى اليمن نحو إيجاد تسوية سياسية للأزمة اليمنية ، مما أوجب قيام حكومة يمنية قوية، تتسم بالتمثيل الواسع لكل فئات الجمهوريين (بما فيهم شيوخ القبائل)؛ بهدف الحد من الآثار السلبية لاستمرار المعارضة القبلية المستمرة ، وتقوية الموقف التفاوضى للجانب المصرى مستقبلاً^(١) .

٢ - تدنى التمثيل القبلى فى الحكومات اليمنية المتعاقبة ، بدءاً من حكومة أحمد محمد نعمان، وحتى آخر حكومة للسلال، التى انعدم فيها الوجود القبلى. وربما يُعزى انخفاض التمثيل القبلى فى هذه الفترة إلى :

أ - إصرار القبائل واليمين الجمهورى على تنفيذ مطالب لم تلقَ قبولاً من القيادات المصرية^(٢) .

(١) للتعرف على العلاقة الارتباطية . بين زيارات القيادات العربية المصرية والتعديل فى المناصب السياسية اليمنية ، فى الفترة موضع التحليل ، أنظر :

أحمد يوسف أحمد ، الدور المصرى فى اليمن ، مرجع سابق ، ص ٣٣٢ - ٣٣٦ وللوقوف على جهود التسوية السلمية ، المصرية - السعودية ، للأزمة اليمنية ، راجع : أحمد يوسف أحمد ، المرجع السابق ، ص ٣٤٢-٣٥٤ .

(٢) عقدت القبائل ، يناصرها "اليمن الجمهورى" مؤتمراً فى الفترة من ٢ - ٥ مايو ١٩٦٥ . وقد سُمى بـ "مؤتمر خَمِر" للسلام ، ومن أهم مطالبه : تعديل الدستور ، وإنشاء مجلس جمهورى، وتأسيس مجلس شورى ، وإعلان قيام تنظيم شعبى ، وتكوين جيش وطنى قوى ، وتأسيس مجلس دفاع وطنى ، وتشكيل محكمة شرعية عليا تتولى محاكمة العابثين بأموال الدولة ومقررات الشعب. للتعرف تفصيلاً على قرارات مؤتمر "خَمِر" للسلام ، راجع : عبد الملك الطيب ، التاريخ يتكلم ، (بنون مكان نشر ، ط ١ ، ١٩٩١) ، ص ٣٠٥ - ٣٠٩ .

ب - اشتداد حدة الصراع على السلطة لدى الجانب الجمهوري، وانحياز السياسة المصرية، بشكل مطلق لجماعة السلال، وكذا اتباع القيادة المصرية في اليمن لسياسة المجابهة والصدام^(١) تجاه النزوع القبلي المستمر نحو "يمننة القضية اليمنية".

ج - قيام معارضة قبلية للتوجة (المصري - السعودي) لحل الأزمة اليمنية^(٢). وهكذا يمكن التأكيد على ملاحظتين عامتين ، بالنسبة للتمثيل القبلي في مجالس الرئاسة ، والحكومات اليمنية المتعاقبة .

الأول : إن تكوين "النخبة الحاكمة" في هذه الفترة (٦٢-١٩٦٧) قد اتسمت بعدم الاستقرار^(٣).

الثانية : إن "النخبة الحاكمة" اليمنية ، قد خضعت في تكوينها وممارساتها لمهامها لتأثير المتغير الخارجى ، ممثلاً فى الوجود المصرى^(٤).

(١) من مؤشرات هذه السياسة : إعدام أحد شيوخ القبائل ، واعتقال بعض المشايخ فى صنعاء . إضافة إلى احتجاز حوالى "خمسین" شيخاً قبلياً فى القاهرة بتاريخ ١٨ / ٦ / ١٩٦٥ . للوقوف على أبعاد الصراع بين "اليمن الجمهورى" والقبائل من جهة ، والسلال والتواجد المصرى من جهة أخرى ، راجع :

أحمد يوسف أحمد، الدور المصرى فى اليمن مرجع سابق ، ص ٣٥٨ - ٣٦٢ ، ٤٤٩ - ٤٦٠ ، وعبد الملك الطيب، مرجع سابق ص ٢٦٥ - ٢٦٦ ، أويالانس ، مرجع سابق ، ص ٢٦٨ - ٢٧١ ، عبد الإله عبد الله مرجع سابق ، ص ١٨٦ - ١٨٧ ؛ عفيف ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ ، ١٥٦ .

(٢) للتعرف تفصيلاً على الموقف القبلى ، الرافض لهذا التوجه انظر : رسالة الشيخ عبد الله الأحمر الموجهة للقيادة العربية المصرية ، فى : عبد الملك الطيب ، مرجع سابق ، ص ٣٢٦ - ٣٢٨ ، إضافة إلى أن بعض المقابلات التى أجراها صاحب هذه الدراسة مع بعض شيوخ القبائل ، قد أكتت هذا الموقف القبلى .

ومن هؤلاء المشايخ : على ناصر طريق ، مرجع سابق ، عبد الله حسن الدعيس ، مرجع سابق . حيث يشير الجنول رقم (٢) المبين لعدد الحكومات إبان فترة الرئيس السلال إلى ظاهرة عدم الاستقرار السياسى عامة ، والحكومى على وجه الخصوص ؛ فقد شكلت إحدى عشرة حكومة ، بمعدل حكومة كل ستة شهور تقريباً . كما أن عمر إحدى الحكومات لم يتجاوز الشهر تقريباً (تم تشكيل حكومة السلال الأولى فى ٢٧ / ٩ / ١٩٦٢) ، والثانية فى ٣١ / ١٠ / ١٩٦٢ .

(٤) للوقوف تفصيلاً على مؤشرات التدخل السياسى المصرى فى تكوين النخبة السياسية اليمنية ، راجع :

أحمد يوسف أحمد ، الدور المصرى فى اليمن ، مرجع سابق ، ص ١٩٣ - ٢٠٦ ، ٣٣٢ - ٣٣٦ ، ٣٥٨ - ٣٦٢ ، ٤٥٠ - ٤٥٩ ؛ عبد الإله عبد الله ، مرجع سابق ، ص ٤١ ، ١٤١ - ١٤٥ .

المبحث الثاني : مرحلة المصالحة الوطنية

وتنامى دور القبيلة (١٩٦٧ - ١٩٧٤)

المطلب الأول : المصالحة الوطنية :

شهدت اليمن فى الخامس من نوفمبر ١٩٦٧ ، قيام انقلاب سلمى أو ما عرف بـ "حركة الخامس من نوفمبر التصحيحية"^(١) .

حيث أقيل المشير عبد الله السلال من مناصبه السياسية والعسكرية، وشُكِّل "مجلس جمهورى" برئاسة القاضى عبد الرحمن الإريانى* ، وعضوية الشيخ محمد على عثمان والفريق حسن العمرى** كما شكلت حكومة جديدة برئاسة محسن العينى .

(١) نص بيان المجلس الجمهورى الموجه إلى الشعب اليمنى ، إن من أهداف و "... مبادئ حركة الخامس من نوفمبر البيضاء... لم الشمل وتوحيد الصف وتبادل الحوار بواسطة لجنة المصالحة الوطنية..." واستطرد البيان قائلاً : "لقد شاعت الظروف أن يصبح أماننا واجبات أكثر، ولكنها لم تشأ إلا الحق. ولم تجئ إلا بالتصحيح..." للتعرف تفصيلاً على بيان حركة نوفمبر وتوجهاتها ، انظر نص البيان فى : العلفى ، نصوص يمانية ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠٣ - ٣٠٦ .

* ينتمى "القاضى" عبد الرحمن الإريانى اجتماعياً إلى شريحة "القضاة" . ويدل لقب القضاة فى اليمن على فئة المتعلمين من القحطانيين ، تحمل مؤهلاً فى علوم الشريعة الإسلامية واللغة العربية وآدابها . و"القاضى" كل فقيه غير هاشمى سواء مارس القضاء الشرعى أم لا . وقد أطلق على القاضى عبد الرحمن الإريانى لقب "الشهيد الحى" ؛ لخلاصه من محاولات إعدام فى عهد الإمام أحمد ، عامى ١٩٤٨ ، ١٩٥٥ .

وقد تولى الإريانى عدة مناصب سياسية بعد الثورة ، آخرها عضو المجلس الجمهورى حتى سبتمبر ١٩٦٦ . راجع : البردوني ، اليمن الجمهورى ، مرجع سابق ، ص ص ٥٨٠ ، ٥٨٢ - ٥٨٤ ، ٥٨٩ . وللوقوف على ترجمة تفصيلية لحياة الإريانى ، انظر الثورة (صنعاء) ، (٩ / ٤ / ١٩٧١) ، ص ٤ .

** هناك من يرى أن المجلس الجمهورى شكل فى البداية من ثلاثة أشخاص هم : القاضى عبد الرحمن الإريانى والشيخ محمد علي عثمان، والشيخ أحمد محمد نعمان ، أما الفريق حسن العمرى فقد كان خارج اليمن، بينما يرى البردوني أن المجلس الجمهورى تكون من أربعة أشخاص هم : الإريانى ، ومحمد علي عثمان ، وأحمد محمد نعمان، والفريق حسن العمرى . لكن الشيء المؤكد أن المجلس الجمهورى شكل من أشخاص ثلاثة هم الإريانى ومحمد علي عثمان، والعمرى ، بينما تولى فيما بعد أحمد محمد نعمان رئاسة الحكومة انظر ، وقارن : يحيى مصلح فى : شهادات للتاريخ ، الكتاب الثانى ، (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمنى ، ط١، ١٩٩٢) ، ص ص ٣٦ - ٣٨ البردوني ، اليمن الجمهورى ، مرجع سابق ، ص ص ٥٨٢ ، ٥٨٥ ، وعفيف ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ .

وقد سعت حركة (انقلاب) ٥ نوفمبر ١٩٦٧ إلى تحقيق المصالحة الوطنية^(١) ومما ساعد على قيام المصالحة الوطنية في اليمن :

- اتفاق مصر والسعودية على ضرورة حل المشكلة اليمنية سلمياً^(٢)
- سيطرة "اليمن الجمهوري" على السلطة السياسية، وسعية لتطبيق نهجه التصالحي على المستويين الداخلي والخارجي^(٣) .

(١) أعلنت الحكومة الجديدة في بيانها السياسي الأول أنه "سيتم تشكيل هيئة دائمة للسلم الوطني تتولى الاتصال بكافة القبائل للتوصل إلى تفاهم أخوى تام يؤدي إلى إقرار السلام والوثام ووحدة الكلمة..." للتعرف على التوجهات الداخلية والخارجية لأول حكومة "نوفمبرية"، راجع بيانها الأول في: العلفي، نصوص يمانية، مرجع سابق، ص ٣٠٩ - ٣١٤ .

(٢) استند الاتفاق المصري - السعودي إلى ما عُرف باتفاقيتي "جده" و"الخرطوم". فقد نصت اتفاقية جدة، الموقعة في ٢٤ / ٨ / ١٩٦٥ على مقررات عدة منها: التمكين للإرادة الحرة للشعب اليمني بخدمة آماله الكبيرة، وتوفير جو السلام في اليمن . وإيقاف السعودية لكافة المساعدات العسكرية للملكيين، ومنع استخدام الأراضي السعودية للعمل ضد اليمن، وقيام الجمهورية العربية المتحدة بسحب قواتها العسكرية من اليمن (وقد اكتمل انسحاب القوات المصرية من اليمن بتاريخ ٢ / ١٢ / ١٩٦٧ وإيقاف الاشتباكات العسكرية في اليمن، وتشكيل لجنة سلام مشتركة من الجانبين.

أما اتفاقية "الخرطوم" المؤرخة في ٢ / ٨ / ١٩٦٧، فقد تضمنت [تسوية الخلاف المصري - السعودي، وإنهاء الحرب في اليمن! عن طريق إحياء اتفاقية "جدة" . للوقوف تفصيلاً على مقررات هاتين الاتفاقيتين، انظر، العلفي، المرجع السابق، ص ١٤٨ - ١٥٠، ١٦٣ .

(٣) تعود محاولات "اليمن الجمهوري"، بما فيه بعض القبائل اليمنية، لإنهاء الحرب الأهلية اليمنية وتحقيق المصالحة مع الجيران إلى عام ١٩٦٥ . حيث عُقد في الفترة من ٢ - ٥ / ٥ / ١٩٦٥ ما عرف بـ "مؤتمر خمر" للسلام برئاسة القاضي عبد الرحمن الإرياني. وكان من مقررات هذا المؤتمر :

» تشكيل هيئة دائمة للسلم الوطني تتولى الاتصال ببقية القبائل المغر بها؛ بهدف إقرار السلام والوثام ووحدة الكلمة، والعمل بمختلف السبل لإنهاء حالة الحرب وإقرار السلام . والسعى لإيقاف حالة التوتر في العلاقات مع الجيران" . يلاحظ أن بعض هذه المقررات قد وردت حرفياً ضمن أول بيان سياسي لحكومة الخامس من نوفمبر . للتعرف على نصوص مقررات مؤتمر خمر للسلام، انظر : أحمد جابر عفيف، مرجع سابق، ص ٣٤٩ - ٣٥٣ .

- فشل الملكيين وأنصارهم ، فى القضاء على النظام الجمهورى ، وعجزهم عن حسم الصراع عسكريا لصالحهم^(١) ، وقد اكتملت المصالحة الوطنية بين اليمنيين ، وتم ترسيخ وتثبيت النظام الجمهورى فى مارس ١٩٧٠ م .

المطلب الثانى : القبيلة وتكوين النخبة السياسية إبّان رئاسة الإريانى :

أولاً : التمثيل القبلى فى السلطة التشريعية :

١ - المجلس الوطنى :

رغم أن المجلس الوطنى المؤقت قد شكّل بطريقة "التعيين" * من قبل رئيس المجلس الجمهورى ، إلا أنه يُعد أول مجلس تشريعى نقل النصوص الدستورية المعلنة إلى مجال التطبيق الفعلى^(٢) .

(١) بالرغم من الاتفاق المصرى - السعودى على الحل السلمى للمشكلة اليمنية ، إلا أن الملكيين ومسانديهم حاولوا إسقاط النظام الجمهورى ، منتهزين فرصة انسحاب القوات العربية المصرية من اليمن . ورغم وصول الملكيين وأعانهم إلى مشارف العاصمة "صنعاء" إلا أن الشعب اليمنى، بجميع فئاته ، استمات فى حماية نظامه الجمهورى والدفاع عن عاصمته . وقد سطر تحت شعار "الجمهورية أو الموت" ما عرف بملحمة "حصار السبعين" والتي امتدت من ٨ نوفمبر ١٩٦٧ إلى ١٨ فبراير ١٩٦٨ . للوقوف تفصيلاً على المقاومة الشعبية اليمنية، ودهرها لقلوب الملكيين وأنصارهم ، انظر :

مركز الدراسات والبحوث اليمنى ، حصار صنعاء شهادات للتاريخ ، الكتاب الأول ، (دمشق : دار الفكر للطباعة و التوزيع والنشر ، ط١ ، ١٩٨٩) ، وأيضاً : حصار صنعاء شهادات للتاريخ ، الكتاب الثانى ، مرجع سابق ، فى أماكن متفرقة من الكتاب .

* لقد تم تشكيل "المجلس الوطنى المؤقت" بطريقة "التعيين" ولم يكن منتخباً بشكل مباشر من الشعب . وقد عرف الواقع السياسى اليمنى فكرة "تعيين" بعض المجالس التشريعية ، فيما بعد (مثل تعيين جميع أعضاء مجلس الشعب التأسيسى فى ١٩٧٨/ ٢/ ٦ . وكذا تحديد نسب معينة للسلطة السياسية تقوم عادة "بتعيينها" إلى جانب بقية أعضاء المجالس النيابية المنتخبة) ، ويبدو أن فكرة "التعيين" مرتبطة ، أصلاً ، بدرجة التطور السياسى التى يمر فيها المجتمع اليمنى ، وبطبيعة ثقافته السياسية السائدة ، وأعرافه وتقاليده الاجتماعية المرعية .

(٢) رغم كثرة النصوص والإعلانات الدستورية المتعاقبة ، منذ قيام الثورة اليمنية عام ١٩٦٢ . وطرح فكرة إقامة مجالس نيابية (كالنص المتضمن تشكيل مجلس شورى فى دستور عام ١٩٦٤)، إلا أن المتغيرات السياسية والعسكرية التى شهدتها اليمن . إبّان الستينيات قد حالت دون قيام أى مجلس تشريعى ، إلى أن شكّل المجلس الوطنى ليكون أول سلطة تشريعية فى اليمن . للتعرف على النصوص والإعلانات الدستورية المتعاقبة منذ قيام الثورة وحتى قيام المجلس الوطنى، انظر: مطهر العزى ، التطور الدستورى فى الجمهورية العربية اليمنية ، (دمشق: مطبعة الكاتب العربى ، د . ط ، ١٩٨٥) ، مرجع سابق ، ص ١٦٥-١٦٧ ، ١٨٢، ١٨٦-١٩٤ ، ٢١١-٢١٥ ، ٢٣٠ ، ٢٥٢-٢٥٧ .

وقد حُدِدت أهم صلاحيات المجلس الوطنى فى : وضع مسودة الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية ، وقانون الانتخابات لمجلس الشورى ، وحق اقتراح مشاريع القوانين وإقرارها . وقبول استقالة المجلس الجمهورى، واختيار مجلس جديد ، ومراقبة الحكومة وحق حجب الثقة عنها^(١) .

٢ - مجلس الشورى :

شُكِلَ مجلس الشورى وفقاً للدستور الدائم المعلن فى الثامن والعشرين من ديسمبر عام ١٩٧٠ . فقد نصت المادة ٤٦ منه أن "يتألف مجلس الشورى من ١٥٩ عضواً منتخبين انتخاباً حراً ديمقراطياً ويحدد قانون الانتخابات شروط وطريقة اكتساب العضوية ، ولرئيس المجلس الجمهورى أن يعين عشرين بالمائة (٢٠٪) من عدد الأعضاء"^(٢) .

وقد مُنح مجلس الشورى مهام وإختصاصات متعددة ، فمجلس الشورى هو الهيئة التشريعية العليا للدولة^(٣) ، ويقوم بانتخاب أعضاء المجلس الجمهورى^(٤) ، ومراقبة السلطة التنفيذية^(٥) ، ومنح الثقة للحكومة^(٦) ، وحجبها عنها^(٧) ، كما أن من حق المجلس إقرار الميزانية العامة للدولة^(٨) .

(١) لمزيد من التفاصيل حول مهام وصلاحيات المجلس الوطنى، راجع : مطهر العزى ، المرجع السابق ص ٢٦٢ ، العلفى ، نصوص يمانية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٣ ، عفيف ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ - ١٧٤ .

(٢) راجع المادة ٤٦ من دستور عام ١٩٧٠ الصادر عن : المكتب القانونى لرئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء (صنعاء) .

(٣) المادة ٤٤ من دستور عام ١٩٧٠ ، المرجع السابق .

(٤) راجع المادة ٧٦ من الدستور ، المرجع السابق .

(٥) المادة ٤٥ من الدستور .

(٦) المادة ٦٣ ، المرجع السابق .

(٧) المادة ٦٥ ، المرجع نفسه .

(٨) انظر المادتين ١١٨ ، ١٢٠ من الدستور ، المرجع السابق نفسه .

ورغم أن مجلس الشورى قد انتخب بطريقة غير مباشرة، إلا أن من أهم دلالاته السياسية، أنه يُعد أول مجلس نيابي منتخب في تاريخ اليمن الحديث والمعاصر.

وفي هذا السياق يمكن توضيح التمثيل القبلي في السلطة التشريعية من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (٢)

بين التمثيل القبلي في السلطة التشريعية في اليمن إبان فترة حكم عبد الرحمن الإرياني (١٩٦٧ - ١٩٧٤)

ملاحظات	تاريخ تشكيل المجلس	المجموع		إخرون		شيوخ القبائل*		الأصل الاجتماعي المجلس التشريعي
		%	عدد	%	عدد	%	عدد	
شكل رئيس المجلس الجمهوري المجلس الوطني من ٤٤ عضواً ، من طريق الانتخاب في مارس ١٩٦٩ . ثم عين ١٢ عضواً بقرار جمهوري بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٧٠ . وفي ٢١ مايو ١٩٧٠ تم تعيين ٦ أعضاء آخرين في المجلس الوطني، وقد انتخب المجلس الوطني للفتح عبد الله بن حسين الأحمر "شيخ مشايخ حافله" رئيساً له في أولى جلساته بتاريخ ١٦/٢/١٩٦٩	١٩٦٩ مارس	١٠٠	٦٣	٤٦	٢٩	٥٤	٢٤	المجلس الوطني المؤقت
بمات انتخابات مجلس الشورى ، ككل مجلس وبالنسبة مقنني بطريقة غير مباشرة** في ١٩٧٠/٧/٢٥ تم الانتخاب لأول جلسة بتاريخ ١٩٧٠/٤/٧٩ وقد انتخب في الجلسة ذاتها الشيخ عبد الله ابن حسين الأحمر رئيساً للمجلس .	١٩٧١/٢/٢٥	١٠٠	١٥٩	٤٢	٦٦	٥٨	٩٣	مجلس الشورى
								المجموع الكلي
		١٠٠	٢٢٢	٤٣	٩٥	٥٧	١٢٧	

(١) المصدر : تم تركيب الجدول اعتماداً على :

الطلي : أبرز الأحداث البنية في ربع قرن ، مرجع سابق، ص ٢٩ - ٣٠ ، البريدة الرسمية (صنعاء) ، العدد الثالث ، (١٩٧٠/٧/٢٠) ، ص ٦٠ ، الثورة (صنعاء) (١٩٧١/٤/١٧) ، ص ٧ ، ٤٤ - العدد الثاني (صنعاء) ، (١٩٧١/٢/٢٤) ، ص ١٠ ، الثورة (صنعاء) (١٩٧١/٢/٢٥) ، ص ٦٠ ، الثورة (صنعاء) ، (مقالة) ، مرجع سابق .

و تم معرفة أسماء شيوخ القبائل بمساعدة الشيخ / عبد الله حسن العيسى ، (مقالة) ، مرجع سابق .

** تألف مجلس الشورى من (١٥٩) عضواً . انتخب منهم عائلة زبانية وعشرون عضواً . وعين رئيس المجلس الجمهوري واحداً وثلاثين عضواً ؛ لأن الدستور منع رئيس المجلس الجمهوري حق تعيين (٢٠٪) من مجموع أعضاء المجلس .

*** أخذ النظام الانتخابي في اليمن بطريقة الانتخاب غير المباشر . حيث نص القرار الجمهوري بالقانون رقم (١) لسنة ١٩٧١ على الاخذ بـ"تسليم الانتخاب على ثلاث درجات كالتالي : يجتمع المواطنون في القرية ولتختبون ممثل عنهم . ثم يجتمع ممثل والوزراء والوزراء لاختبار ممثل عنهم . وأخيراً يجتمع ممثل الزل في مركز والناحية ولتختبون ممثل عن القامية . للوقوف تفصيلاً على كيفية اختيار أعضاء مجلس الشورى ، انظر : - ملخص محمد الحزفي مرجع سابق ، ص ٣١ - ٣١٢ .

يلاحظ على الجدول السابق (رقم ٣) ما يلي :

- ارتفاع نسبة التمثيل القبلي في كلا المجلسين النيابيين (الوطني والشورى) لتشكّل ما نسبته (٥٤٪ ، ٥٨٪) على الترتيب ، فقد احتل المشايخ (٣٤) مقعداً في المجلس الوطني من مجموع أعضاء المجلس البالغ (٦٣) عضواً، أما مجلس الشورى فقد ضم (٩٣) شيخاً من مجموع (١٥٩) عضواً .

- سيطرة شيوخ القبائل على رئاسة المجلسين التشريعيين . حيث انتخب الشيخ / عبد الله بن حسين الأحمر ، شيخ مشايخ حاشد ، لرئاسة كلا المجلسين الوطني والشورى ، على الترتيب .

- يلاحظ أنه رغم اختلاف طريقة تكوين المجلسين ، فالمجلس الوطني شكّل بالتعيين . بينما تم انتخاب أعضاء مجلس الشورى بطريقة غير مباشرة إلا أن نسبة التمثيل القبلي متقاربة (٥٤٪ ، ٥٨٪) في كلا المجلسين (المعين والمنتخب) ، وهذا قد يشير إلى أن الواقع السياسي اليمني ، على المستويين الرسمي والشعبي ، مازال يغترف ويتأثر بالنفوذ السياسي والاجتماعي للقبيلة اليمنية .

ثانياً : التمثيل القبلى فى السلطة التنفيذية فى عهد الرئيس الإريانى :

١ - التمثيل القبلى فى السلطة التنفيذية فى عهد الرئيس الإريانى :

جاء تشكيل المجلس الجمهورى تنفيذاً لمطالب معارضى حكم الرئيس السلال الذين نادوا بضرورة قيام حكم جماعى عن طريق إنشاء مجلس للجمهورية وآخر للشورى ، وكذا تشكيل محكمة عليا تتولى محاكمة العابثين بأموال الدولة ومقدرات الشعب^(١) .

ويمكن التعرف على التمثيل القبلى فى المجلس الجمهورى من خلال الجدول التالى :

(١) وردت هذه المطالب ضمن مقررات ما عُرف بمؤتمر "خَمَر" بتاريخ ٥ / ٥ / ١٩٦٥ ، حيث أكد المؤتمر على "...المطالب الأساسية التى يجب أن تقوم الدولة على أساسها :

١ - تعديل الدستور .

٢ - إقامة مجلس جمهورى .

٣ - تأليف مجلس شورى للتعرف على بقية مقررات مؤتمر خمر للسلام ، راجع :

أحمد جابر عفيف ، مرجع سابق ، ص ٣٤٩ - ٣٥٣ .

جدول رقم (٤)

بين التمثيل القلي في قمة السلطة التنفيذية في اليمن خلال الفترة من (١٩٦٧ - ١٩٧٤)

ملاحظات	تاريخ تشكيل الحكومة	الجموع		أخـرون		شيوخ القبائل		الأصل الاجتماعي
		%	عدد	%	عدد	%	عدد	
ترأس المجلس الجمهوري القاضي عبد الرحمن الإرياني	١٩٦٧/١١/٥	١٠٠	٣	٣٣	١	٦٧	٢	المجلس الجمهوري - الأول
استقال الشيخ أحمد محمد نعمان من عضوية المجلس الجمهوري لأسباب سياسية، واستبدل بالبريق العمري	١٩٦٧/١١/٢٣	١٠٠	٣	٦٧	٢	٣٣	١	
قدم أعضاء المجلس الجمهوري استقالتهم إلى المجلس الوطني بتاريخ ١٩٦٩/٣/١٧، وقام المجلس الوطني في نفس التاريخ بانتخاب القاضي عبد الرحمن الإرياني رئيساً للمجلس الجمهوري وعضوية كل من الشيخ محمد علي عثمان والبريق حسن العمري	١٩٦٨/٣/١٧	١٠٠	٣	٦٧	٢	٣٣	١	
بعد إجراء المصالحة بين الجمهوريين والكيين في مارس ١٩٧٠ أصبح السيد أحمد محمد الشاس وزير خارجية الكيين الأسبق عضواً في المجلس الجمهوري	١٩٧٠ مارس	١٠٠	٥	٦٠	٣	٤٠	٢	
تم إقصاء البريق حسن العمري من عضوية المجلس الجمهوري، لأن بقية الأعضاء الرسمية في سبتمبر ١٩٧١ كما تم استبعاد أحمد محمد الشاس، وتعيين سفيرا اليمن في الخارج	١٩٧١ سبتمبر	١٠٠	٣	٦٧	٢	٣٣	١	
تم انتخاب القاضي عبد الله الحوري بتاريخ ١٩٧٣/١/١٣ عضواً بالمجلس الجمهوري من قبل مجلس الشورى	١٩٧٣/١/١٢	١٠٠	٣	٦٧	٢	٣٣	١	المجلس الجمهوري - السادس
اغتيال الشيخ محمد علي عثمان، عضو المجلس الجمهوري بتاريخ ١٩٧٣/٥/٣٠	١٩٧٣/٥/٣٠	١٠٠	٢	١٠٠	٢	لا يوجد		المجلس الجمهوري - السابع

(١) مصدر البيانات الواردة في الجدول، مستقاة من البرلني، اليمن الجمهوري، مرجع سابق، ص ٥٨٢ - ٥٨٥، الطلي، أبرز الأحداث اليمنية في دبع قرن، مرجع سابق، ص ٢٥ - ٢٩، ٣١ - ٣٢، ٣٥ - ٣٧، حصار صنعاء، (شهادات للتاريخ) الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص ٢٨، القدرة (صنعاء)، (١٩٧٧/٤/١٩٧٧)، ص ١٠

• ترأس القاضي عبد الرحمن الإرياني المجلس الجمهوري من عام ١٩٧٤ - ١٩٧٤، لأن المجلس الوطني ثم مجلس الشورى من بعده كان يمثلان على استمرار رئاسته في نهاية كل دورة

يلاحظ على الجدول السابق (رقم ٤) مايلي :

- أن القاضي عبد الرحمن الإرياني قد شغل منصب رئيس المجلس الجمهوري طوال فترة وجود المجلس الجمهوري في السلطة ؛ حيث كانت السلطة التشريعية (المجلس الوطني ومجلس الشورى) تصوت لصالح بقاء الإرياني رئيساً للمجلس الجمهوري* ، ومن الدلالات السياسية لتسليم الإرياني رئاسة المجلس الجمهوري من الفترة ٦٧ - ١٩٧٤ ، وجود مؤازرة قبلية للرئيس الإرياني ، خاصة وأن السلطة الدستورية** لبقاء أو إبعاد الإرياني من المجلس الجمهوري مودعة بيد السلطة التشريعية التي يسيطر عليها زعماء القبائل .

- رغم وجود التمثيل القبلي المباشر في المجلس الجمهوري ، حيث شغل الشيخ محمد علي عثمان عضوية المجلس من ٥ / ١١ / ١٩٦٧ ، وحتى اغتياله في ٣٠ / ٥ / ١٩٧٣ ، إلا أنه يمكن استنتاج وجود نفوذ قبلي غير مباشر في هذا المجلس

فوصول شخصيات مؤيدة للقبائل ، أو غير معادية لها بالضرورة في المجلس الجمهوري أمر مفترض ، قد يعززه تعاظم النفوذ القبلي في الواقع السياسي اليمني عامة ، وفي السلطة التشريعية على وجه الخصوص .

٢ - التمثيل القبلي في حكومات العهد الإرياني المتعاقبة :

إذا كانت اليمن المعاصرة قد عرفت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي عامة ، والحكومي على وجه الخصوص^(١) ، منذ قيام الثورة اليمنية عام ١٩٦٢ وطوال فترة

* أشارت المادة (٧٨) من دستور عام ١٩٧٠ أن "يُنتخب أعضاء المجلس الجمهوري من بينهم رئيساً للمجلس وتكون الرئاسة دورية ويجري انتخاب رئيس المجلس الجمهوري قبل انقضاء الدورة بستين يوماً ... راجع المادة ٧٨ من دستور عام ١٩٧٠ ، مرجع سابق .

** ينص دستور عام ١٩٧٠ في مادته (٧٦) على أن "يتكون المجلس الجمهوري من عدد من الأعضاء لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد عن خمسة ينتخبهم مجلس الشورى ممن يرشحهم المجلس..." ، انظر المادة (٧٦) من الدستور .

(١) للوقوف على ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في اليمن ، راجع :
عبد الكريم علي محمد الخطيب ، "ظاهرة الاستقرار السياسي في الجمهورية العربية اليمنية ١٩٧٠ - ١٩٨٣" ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ١٩٨٨ . وخاصة من ص ٣٥ - ١٨٧ .

جمل رقم (٥)

بوضع التمثيل القليل في الوزارات الدينية المتعاقبة إبان فترة حكم الأرياني (١٩٦٧ - ١٩٧٤)^(١)

ملاحظات	تاريخ تشكيل الحكومة	المجموع		أخفون		تمثيل القبائل		الأصل الاجتماعي مجلس الوزراء الحكومة
		%	عدد	%	عدد	%	عدد	
قام مجلس الشورى بحجب الثقة عن حكومة النعمان	١٩٦٧/١١/٥	١٠٠	١٦	١٠٠	١٦	لا يوجد	لا يوجد	حكومة محسن العيني
	١٩٦٧/١٢/٢١	١٠٠	١٧	١٠٠	١٧	لا يوجد	لا يوجد	حكومة الفريق حسن المرمرى
	١٩٦٨/٩/١٤	١٠٠	١٧	١٠٠	١٧	لا يوجد	لا يوجد	حكومة الفريق حسن المرمرى
	١٩٦٩/٤/٣	١٠٠	٢٠	٩٥	١٩	٥	١	حكومة الفريق حسن المرمرى
	١٩٦٩/٩/٢	١٠٠	١٩	١٠٠	١٩	لا يوجد	لا يوجد	حكومة عبد الله الكرشى
	١٩٧٠/٢/٥	١٠٠	١٦	٩٤	١٥	٦	١	حكومة محسن العيني
	١٩٧١/٣/٣	١٠٠	١٧	٩٤	١٦	٦	١	حكومة أحمد محمد نعمان
	١٩٧١/٨/٣٣	١٠٠	١٦	١٠٠	١٦	لا يوجد	لا يوجد	حكومة حسن المرمرى
	١٩٧١/٩/١٨	١٠٠	١٩	٩٥	١٨	٥	١	حكومة محسن العيني
	١٩٧٢/١٢/٣١	١٠٠	١٩	٩٥	١٨	٥	١	حكومة عبد الله الحجرى
	١٩٧٤/٣/٣	١٠٠	١٩	٩٥	١٨	٥	١	حكومة حسن مكى
		١٠٠	١٩٥	٩٧	١٨٩	٣	٦	المجموع الكلى

(١) بيانات هذا الجمل مأخوذة من:

الطلي . أبرز الأعداد الدينية لم يرد تحت . مرجع سابق ، ص ١٢٠ - ١٤٢ . الجريدة الرسمية ، (مضام) . العدد السادس (١٩٧٧/١٠/٢٠) ، ص ٢ . البروف . الدين الجمهورى ، مرجع سابق . ص ٤٨٦ - ٤٨٧ .

حكم المشير السلال (٦٢ - ١٩٦٧) فإن هذه الظاهرة قد استمرت فى المرحلة موضع التحليل (٦٧-١٩٧٤) أيضاً ، حيث يشير الجدول (رقم ٥) إلى أن اليمن قد شهدت عدم استقرار حكومى . فقد بلغ عدد التشكيلات الوزارية فى الفترة من ٥ / ١١ / ١٩٦٧ وحتى ٣ / ٣ / ١٩٧٤ ، أحد عشر تشكيلاً وزارياً ، بمعدل وزارة كل سبعة شهور .

يمكن تسجيل الملاحظات التالية على الجدول السابق (رقم ٥) :

- يلاحظ أن عدد المشايخ الذين تولوا مناصب وزارية ، من الفترة ٥ / ١١ / ٦٧ وحتى ٣ / ٣ / ١٩٧٤ لم يتجاوز الستة مشايخ من مجموع مائة وخمسة وتسعين وزيراً ، وبنسبة ٣٪ ، كما يلاحظ غياب التمثيل القبلى المباشر كليةً عن خمسة تشكيلات وزارية ، وربما يعود ضعف أو انعدام التمثيل القبلى المباشر فى الحكومات اليمنية المتعاقبة إلى :

- إن المناصب الوزارية تفترض وجود أشخاص ذوى قدرات فنية وتخصصية لا توجد بالضرورة لدى غالبية مشايخ القبائل .

- رغم تدنى وغياب الوجود القبلى المباشر فى التشكيلات الوزارية ، إلا أن افتراض وجود تأثير قبلى غير مباشر على الحكومات المتعاقبة يعد ممكناً ؛ خاصة وأن السلطة التشريعية (مجلس الشورى) ، التى يسيطر عليها زعماء القبائل تمتلك سلطات دستورية لمراقبة السلطة التنفيذية والتأثير عليها ، فلمجلس الشورى حق انتخاب قمة السلطة التنفيذية (المجلس الجمهورى) فضلاً عن سلطة حجب الثقة عن الحكومة * .

* تؤكد المادة ٦٥ من دستور عام ١٩٧٠ أن "المجلس الشورى حق سحب الثقة من الحكومة ... ، لمزيد من التفاصيل حول صلاحيات مجلس الشورى تجاه السلطة التنفيذية ، راجع المواد : ٦٣ - ٦٧ ، ٧٦ . وتجدر الملاحظة هنا إلى أن السلطة التشريعية (مجلس الشورى) قد حجبت الثقة من حكومة أحمد محمد نعمان عام ١٩٧١ .

وفى هذا السياق ، يرى بعض الباحثين أن بعض رؤساء الوزارات كانوا يستندون فى وجودهم السياسى إلى الدعم القبلى ^(١) .

٣ - التمثيل القبلى على المستوى المحلى (المحافظات) :

لقد ركز شيوخ القبائل على المناصب الحكومية الهامة على المستوى المحلى (مناصب المحافظين) ، والتي تعد من أكثر المناصب الحكومية ارتباطاً وقرباً من هموم أفراد القبائل ومطالبهم حيث "...أضحى سته من محافظات البلاد العشر من مشايخ القبائل ..." ^(٢) ، أى أن التمثيل القبلى فى المحافظات قد بلغ (٦٠٪) من مجموع محافظى الجمهورية ^(٣) .

(١) يشير هؤلاء الباحثون إلى أن كلاماً من الفريق حسن العمرى (الذى ترأس أربع حكومات) ، والأستاذ محسن العينى ، والقاضى عبد الله الحجرى ، قد تلقوا دعماً قبلياً عند ترأسهم لوزاراتهم وممارساتهم لمهامهم الحكومية . لمزيد من التفاصيل ، راجع :

الخطيب ، مرجع سابق ، ص ١٧٥ ، الفسيل (مقابلة) ، مرجع سابق ، هاليداي ، مرجع سابق ، ص ١١١ ، خديجة أحمد على الهيصمى ، العلاقات اليمنية - السعودية ، (١٩٦٢ - ١٩٨٠) ، (القاهرة : دار المطبعة السلفية ، ط ١ ، ١٩٨٧) ، ص ص ٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ١٦٣ ؛ عبد الرحمن سلطان ، مرجع سابق ، ص ٨٧ .

(٢) راجع :

Robert W. Stookey , " Social Structure and Politics in the Yemen Arab Republic

" , Part 1 , 3 The Middle East Journal Vol. 28 , Summer 1974 , No , 3 PP 253-254.

(٣) من مشايخ القبائل الذين تولوا مناصب "محافظين" فى اليمن ، من الفترة (٦٧ - ١٩٧٤) المشايخ :

سنان أبو لحوم ، محافظاً للحديدة ، احمد على المطرى ، محافظاً لصنعاء ، أمين عبد الواسع نعمان ، محافظاً لتعز ، احمد عبد ربه العواضى ، محافظاً لصعدة ، وعبد الله دارس ، محافظاً لمارب ، وناجى صالح الرويشان ، محافظاً للواء البيضاء ، للوقوف على بعض مهام هؤلاء المحافظين ، انظر :

مركز الدراسات والبحوث اليمنى ، حصار صنعاء شهادات للتاريخ ، الكتاب الأول ، مرجع سابق ، ص ص ٣٨٤ ، ٤١٦ ، البلاد (صنعاء) (١٩٧٢/٥/١٧) ، ص ١ ، اليمن الجديد (صنعاء) ، السنة الثالثة ، العدد الثالث ، مايو ١٩٧٤ ، ص ٢٨ .

ثالثاً : أسباب تنامي الدور السياسى للقبيلة خلال الفترة (٦٧ - ١٩٧٤) :

يمكن تبيين سببين رئيسيين لهذا التنامى :

الأول : داخلى ، ويشمل :

- خروج غالبية القبائل اليمنية ، عقب انتهاء الحرب وقيام المصالحة الوطنية بقوة مادية وحربية متعاضمة ^(١) .

- ضعف المؤسسة العسكرية اليمنية ، مما دفع السلطة الرسمية الحاكمة إلى الاعتماد على القوة العسكرية للقبائل * ، ومن ثم رضوخ الأولى لمطالب ونفوذ الأخيرة .

- قيام نظام سياسى ذى توجه ماركسى فى جنوب اليمن ، يناصب حكم شمال اليمن وقبائله العداء **

(١) للوقوف تفصيلاً على القوة الحربية للقبائل اليمنية ، راجع : المحدد الحربى والعدى لدور القبيلة السياسى ، فى الفصل الثالث من هذه الدراسة .

* من الأمور ذات الدلالة هنا ، الإشارة إلى حديث للشيخ / أمين حسن أبورأس ، شيخ مشايخ بكيل ، لصحيفة "البلاد" اليمنية ، حيث قال "...ومن جانبى شخصياً عندى استعداد لتقديم "مائتي" ألف "مقاتل" ... راجع : البلاد (صنعاء) ، (١٩٧٣/٣/٩) ، ص ٢ . ويغض النظر عن مدى دقة هذا العدد ، فإن من دلالات هذا القول قدرة بعض زعماء القبائل على تجييش وحشد أبناء القبائل خلفهم .

** من الحوادث ذات الدلالة فى هذا السياق ، قيام السلطات الحاكمة فى جنوب اليمن ، سابقاً بتاريخ (١٩٧٢/٢/٢٠) باستدراج عدد كبير من مشايخ شمال وشرق اليمن إلى إحدى مناطق الجنوب وقامت بـ"استضافتهم" ومن ثم قتلهم ، بعد أن وضعت لهم متفجرات فى مأثرة الغداء ، وقد قدر عدد القتلى من شيوخ القبائل بحوالى "٦٥" شيخاً ، وقد أشيع أن من أسباب مقتل هؤلاء الشيوخ رفضهم التعاون مع السلطات الجنوبية فى القيام بأعمال عدائية ضد سلطات الشطر الشمالى من اليمن . للوقوف على بعض أسباب ونتائج هذه الحادثة ، راجع : عبد الكريم الإريانى " تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى شطرى اليمن ومستقبل الوحدة اليمنية " ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ ، الثورة (صنعاء) ، (١٩٧٢/٣/١٢) ، ص ١ ، ٤ .

ويهدف درء خطر هذا التوجه الماركسى ، تعزيز التحالف القائم بين السلطة الحاكمة فى شمال الوطن اليمنى وقبائلة ، مما أثر إيجابا على نفوذ القبائل ودورها السياسى .

السبب الثانى : خارجى (إقليمى) :

لقد برز التدخل السعودى فى السياسة اليمنية ، وكان من نتائجه دعم بعض مشايخ القبائل بالمال والسلاح ^(١) ؛ بهدف تقويض دعائم السلطة المركزية فى شمال اليمن ، وكذا دفع الخطر المتوقع من الحكم الماركسى فى عدن ، ومن ثم السعى لتحقيق المصالح والمطامع السعودية فى اليمن بشطريه .

ملاحظات ختامية على هذه المرحلة (مرحلة العهد الإريانى) :

لقد أعلنت حركة الخامس من نوفمبر ١٩٦٧ ، رفضها للحكم الفردى، وتبنيها للحكم الجماعى، وسعيها لتوفير الأمن والاستقرار ، وتحقيق الإصلاح الإدارى والاقتصادى ^(٢) .

(١) للوقوف على أثر العامل الخارجى على الدور السياسى للقبيلة اليمنية ، راجع المحدد الخارجى لدور القبيلة السياسى ، فى الفصل الثالث من هذه الدراسة .

(٢) جاء فى البيان السياسى لأول حكومة "توفمبرية" ، والموجه إلى الشعب اليمنى " ... أن الحكومة ستعمل على توطيد النظام الجمهورى والتمسك به ، ووضع حد نهائى لحكم الفرد ، وضمان سيادة الشعب ومشاركة الجماهير الواسعة، وكفالة الحريات العامة، والسير نحو الحكم الديمقراطى الشورى السليم... إن الحكومة حريصة ... على توفير الأمن وإشاعة الطمأنينة والاستقرار فى البلاد وكفالة الحريات العامة... إن عهد الارهاب والزيغ وكبت الحريات... قد انتهى وإن يعود... " ، راجع : العلفى، نصوص يمانية، مرجع سابق، ص ٣٠٩ - ٣١٤ .

وإذا كانت هذه الحركة "النوفمبرية" قد حققت المصالحة الوطنية ، وحاولت إصلاح بعض مثالب النظام السياسى * ، إلا أنها قد فشلت ، أيضاً ، فى تحقيق الكثير من أهدافها وشعاراتها المطروحة (١) .

* إن ما يحسب لهذه المرحلة ، رغم وجود كثير من السلبيات ، الآتى :

- وضوح التوجه الديمقراطى : فللمرة الأولى ، فى تاريخ اليمن الحديث والمعاصر ، تقام مؤسسات تشريعية "معينة" ومنتخبة (المجلس الوطنى ومجلس الشورى) تمارس مهامها وفقاً للدستور. وللمرة الأولى ، أيضاً ، تقوم السلطة التشريعية بحجب الثقة عن الحكومة ، حيث حجبت الثقة عن حكومة أحمد محمد نعمان عام ١٩٧١ .

- تسنم قمة السلطة السياسية نُخب "مدنية" ، حيث يعد الرئيس عبد الرحمن الإريانى أول رئيس مدنى للجمهورية العربية اليمنية ، فقد كانت قمة السلطة السياسية منذ قيام الثورة اليمنية وحتى الآن بأيدى نخب عسكرية ، ورغم أن الديمقراطية ، أو الديكتاتورية ليستا حكراً على النخب المدنية دون العسكرية ، ولكن افتراض إمكانية تغيير النخب السياسية المدنية الحاكمة أسهل بكثير من تغيير النخب العسكرية التى تستند فى بقائها فى كثير من الأحيان إلى مؤسساتها العسكرية والأمنية .

(١) لقد عرفت هذه المرحلة تردى الأوضاع الاقتصادية والسياسية والإدارية . للتعرف تفصيلاً على هذه الأحوال المتردية . انظر :

عبد الله حسين الأحمر ، برنامج للعمل الوطنى وإصلاح الحكم ، (صنعاء : الشركة اليمنية للطباعة والنشر ، د ، ط ، ١٩٧٣) ، ص ص ٣ - ٥ ، ١٧ ، ٢٣ ، مجلس الشورى ، " تقرير اللجنة المنبثقة من مجلس الشورى لدراسة الأوضاع الداخلية " ، فى : صحيفة : البلاد (صنعاء) ، (١/١٩٧٣) ، ص ٨ ، أحمد محمد نعمان ، بيان إلى الشعب ، فى : العلفى ، نصوص يمانية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨٥ - ٢٩٥ .

المبحث الثالث : مرحلة السعي لبناء الدولة المركزية و محاولة استبعاد دور

القبيلة السياسى (١٩٧٤ - ١٩٧٧) :

المطلب الأول : أسباب حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤ وطريقة استلامها

السلطة السياسية :

أولاً : أسباب قيام حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤ :

أدى تردى الأوضاع الاقتصادية والسياسية والإدارية فى العهد الإريانى ، إلى قيام الجيش عام ١٩٧٤ بما عرف بـ "حركة الثالث عشر من يونيو التصحيحية" . فقد أشار البيان الأول لمجلس القيادة إلى " . . . تلبد الجو السياسى بالغيوم الكثيفة ، وظهر نوع من التباين فى وجهات النظر نتج عنه : انهيار فى الأوضاع ، وفساد إدارى ومالى وانفلات فى الأجهزة والمؤسسات " (١) .

وقد استبدل المجلس الجمهورى بمجلس قيادة يتكون من سبعة أعضاء ، يتزعمه العقيد إبراهيم الحمدي* (٢) . وتم تجميد مجلس الشورى ، وتعليق الدستور الدائم (٣) . كما تولى مجلس القيادة مهام السلطين التنفيذية والتشريعية (٤) .

(١) انظر بيان مجلس القيادة رقم (١) فى : البلاد (صنعاء) ، (١٦/٦/١٩٧٤) ، ص ١ .

* هو إبراهيم محمد الحمدي ، ينتمى اجتماعياً إلى شريحة القضاة ، حيث عمل والده قاضياً شرعياً . وقد تقلد إبراهيم الحمدي ، قبل تزعمه لحركة يونيو . عدة مناصب عسكرية كان آخرها نائباً للقائد العام للقوات المسلحة .

(٢) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٣) لقد نص بيان مجلس القيادة رقم (٤) لسنة ١٩٧٤ ، فى مادته الأولى على أن « يجمد مجلس الشورى ، وتعليق الدستور الدائم . . . » ، راجع نص البيان فى : الثورة (صنعاء) ، (١٥/٦/١٩٧٤) ، ص ٤ .

(٤) نصت المادة رقم (١٥) من الإعلان الدستورى الصادر عن مجلس القيادة بتاريخ ١٩/٦/١٩٧٤ على أن " يتولى مجلس القيادة مهام السلطين التشريعية والتنفيذية للدولة . كما يختص بوضع السياسة العامة وتحديد الإطار العام لها " . للوقوف على نص الإعلان الدستورى آنف الذكر ، راجع : المكتب القانونى لرئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ، الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية والإعلانات الدستورية ، (صنعاء ، د.ت) ، ص ٣٦ .

ثانياً : كيفية انتقال السلطة السياسية إلى العقيد الحمدي :

فى صراع على السلطة ، انتقل حكام المرحلة الثانية (٦٧-١٩٧٤) من مقولة "الحكم الجماعى" إلى واقع "الاستقالة الجماعية"^(١) . فقد قدم القاضى عبد الرحمن الإريانى رئيس المجلس الجمهورى استقالته إلى الشيخ عبد الله الأحمر رئيس مجلس الشورى ، والذي بدوره قدم استقالته من رئاسة مجلس الشورى إلى القوات المسلحة اليمنية^(٢) .

كما قدم الشيخ سنان أبو لحوم استقالته من منصبه الرسمى كمحافظ للواء الحديدة إلى مجلس القيادة^(٣) . وفى هذا السياق يمكن تسجيل الملاحظة التالية :

(١) يقرر البردوني أن حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧ ، قد أخفقت فى الانتقال من شعار "الحكم الجماعى" إلى حيز التطبيق فـ " ... عهد الحكم الجماعى ... (قد) رأى الجماعية فى تعدد الرعوس لا فى التعبير عن المجتمع " ، انظر : البردوني، اليمن الجمهورى ، مرجع سابق ، ص ٥٨٧ .

(٢) وقد جاء فى استقالة الشيخ الأحمر ، المؤرخة فى ١٣/٦/١٩٧٤ ، ما نصه :
"الأخ العقيد إبراهيم محمد الحمدي وقادة الجيش : حياكم الله ، حيث قدم القاضى عبد الرحمن الإريانى استقالته من المجلس الجمهورى إلى بصفتي رئيساً لمجلس الشورى ، فصرت الاستقالة إليكم لإعلانها ، وأنا من جانبى أقدم إليكم استقالتي من رئاسة مجلس الشورى ، وذلك إخلاصاً منى لتجنب البلاد من الأزمات ... ونحملكم مسئولية الحفاظ على الأمن والاستقرار ... " .
وللتعرف على نص الرسالة الموجهة من رئيس مجلس الشورى إلى القوات المسلحة ، والمتضمنة استقالة السلطين التشريعية والتنفيذية ، راجع :

العلفى ، أبرز الأحداث اليمنية فى ريع قرن ، مرجع سابق ، ص ١٤٣ .

(٣) يعد الشيخ سنان أبو لحوم من أبرز مشايخ قبائل بكيل . وعند قيام حركة ١٣ يونيو كان يشغل منصب محافظ لواء "الحديدة" ، ويرى البردوني أن الرئيس الإريانى قد " ... استدعى رئيس مجلس الشورى عبد الله بن حسين الأحمر ، وسنان أبو لحوم محافظ الحديدة ، و (الشيخ) أحمد على المطرى صاحب الثقل السياسى فى مجلس الشورى ، فارتأى (الإريانى) تقديم استقالة جماعية من ناحية كل رعوس السلطة ... وتقدمت الاستقالة ... إلى القوات المسلحة ... " ، راجع : البردوني ، اليمن الجمهورى ، مرجع سابق ، ص ٥٨٨ . وللتعرف على نص استقالة الشيخ سنان أبو لحوم ورد مجلس القيادة عليها بعد قبولها ، انظر : الثورة (صنعاء) (١٤/٦/١٩٧٤) ، ص ١ .

يعد القاضي الإيراني أول رئيس يمني يقدم استقالته وفقاً لنصوص الدستور^(١)،
ويطبق مبدأ الانتقال السلمي للسلطة . ورغم أن الإيراني قد ترك الحكم أو أُجبر*
على تركه ، إلا أن مظاهر تكريمه ومراسم توديعه عند مغادرته الحكم والوطن إلى
المنفى^(٢) . تعد أول سابقة سياسية في تاريخ اليمن. وقد لا تتكرر كثيراً في الواقع
السياسي اليمني ؛ خاصة إذا علمنا أن اثنين ممن حكموا اليمن عقب العهد الإيراني
(الحمدي والغشمي) قد ودعا الحكم اغتيالاً** .

**المطلب الثاني : الموقف القبلي من قيام حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤ ، وأسباب
عجز القبيلة اليمنية عن تسلم السلطة السياسية .**

أولاً : الموقف القبلي من قيام حركة ١٣ يونيو :

رغم وقوف جُل القبائل اليمنية موقف المؤيد والمساند لحركة ١٣ يونيو^(٣) . فإن
ثمة زعامات قبلية فاعلة قد قرنت تأييدها ومناصرتها لهذه الحركة بشروط عدة ،
منها:

(١) تنص المادة (٨٣) من دستور عام ١٩٧٠ ، والذي كان معمول به إبان حكم الإيراني . " توجه
استقالة رئيس المجلس الجمهوري وأعضاء المجلس الجمهوري إلى مجلس الشورى " .

* يرى الشيخ عبد الله الأحمر رئيس مجلس الشورى السابق ، أن من أسباب مطالبة الرئيس
الإيراني بالاستقالة ، اكتشاف مؤامرة "بعثية" والتحضير لانقلاب في اليمن . فقد أكد الشيخ
الأحمر في حديثه لصحيفة "النهار" البيروتية بقوله : " ليس سراً أن مذكرتي إلى الرئيس الإيراني
والتي قيل أنها أدت إلى استقالته ، ليست الأولى . سبقتها عشرات المذكرات حذرت فيها مما
يحدث في البلاد ، حتى حملت المذكرة الأخيرة لغة التهديد ... " ، انظر : أجوبة الشيخ عبد الله
الأحمر ، على أسئلة مراسل صحيفة "النهار" البيروتية في : النهار (١٩٧٤/٧/٢) ، نقلاً عن :
جبران شامي (محرر) ، سجل العالم العربي ، (بيروت : يوليو - ديسمبر ١٩٧٤) ، ص ١١٣٦ .

(٢) أحبط الرئيس الإيراني بالحفاوة والتكريم عند تركه السلطة واختيار العيش في سوريا ، وكان
الرئيس الحمدي على رأس مودعيه . للتعرف على مراسم توديع الإيراني ، راجع سجل العالم
العربي ، المرجع السابق ، ص ١١٣٨ ، البردوني ، اليمن الجمهوري ، مرجع سابق ، ص ٥٩١ .

** اغتيل الحمدي في (١٩٧٧/١٠/١١) ، أما الغشمي فقد أُغتيل في (١٩٧٨/٦/٢٤) .

(٣) للتعرف على بعض المواقف والبيانات القبلية المؤيدة لحركة ١٣ يونيو ، انظر : الثورة
(صنعاء) (١٩٧٤/٦/١٦) ، ص ١ ، ٧ و (١٩٧٤/٧/٧) ، ص ١ ، ٢ و (١٩٧٤/٧/٩) ،
ص ١ و (١٩٧٤/٧/٢٩) ، ص ١ ، ٢ .

ضرورة قصر الفترة الانتقالية التي أعلنتها الحركة ^(١) ، وعدم حل مجلس الشورى ، وإعادة العمل بالدستور ^(٢) .

ثانياً : أسباب عجز القبيلة اليمنية ، في التاريخ الحديث والمعاصر ، عن الوصول إلى قمة السلطة السياسية ، رغم تنامي دورها السياسي :

بداية لابد من التأكيد على أن اليمن قد عرفت قديماً دولة "القبيلة الغالبة" أو دولة "العصبة الغالبة" بالمفهوم الخلدوني ^(٣) .

وإذا كان هدف العصبة القبلية الوصول إلى السلطة السياسية؛ لأن "... الغاية التي تجرى إليها العصبة هي الملك" كما يقرر ابن خلدون ^(٤) . فإن استقراء الواقع

(١) في هذا السياق يلاحظ أن الشيخ عبد الله الأحمر رئيس مجلس الشورى قد أكد في أحد أحاديثه عقب قيام حركة ١٣ يونيو ، عندما سئل عن مدة الفترة الانتقالية فأجاب "إن الفترة الانتقالية لن تطول" كذلك يذهب البيضاني إلى أن "... العقيد إبراهيم الحمدي [رئيس مجلس القيادة] ... تعهد للشيخ عبد الله الأحمر بإجراء انتخاب شعبي لمجلس شوري جديد بعد ثلاثة أشهر لا تزيد" . راجع : سجل العالم العربي ، يوليو - ديسمبر ١٩٧٤ ، مرجع سابق ، ص ١١٣٦ ، البيضاني ، أزمة الأمة العربية وثورة اليمن ، مرجع سابق ، ص ٨١٠ .

(٢) يلاحظ أن من مقررات "المجلس الأعلى للقبائل اليمنية" الذي عقد في ١٨/٦/١٩٧٤ ، وحضره كثير من شيوخ القبائل اليمنية قد أكد على "... توجيه كل آيات التقدير والثناء إلى سيادة المقدم إبراهيم الحمدي رئيس مجلس القيادة ... وزملائه ... أعضاء المجلس على قيامهم بعملهم البطولي في الثالث عشر من يونيو ١٩٧٤" و "تأييد كل البيانات والقرارات الحكومية التي أصدرها مجلس القيادة ... خاصة ما يتعلق بشرعية وقانونية الحكم، وهو ما دفع برجال العهد الجديد إلى تجميد مجلس الشورى، لا إلى حله، وإلى تعليق الدستور، لا إلى إلغائه، الأمر الذي أعاد الطمأنينة إلى نفوس كل أبناء الشعب باحترام الشورى والدستور ... " . ومن الأمور ذات الدلالة ، هنا ، الإشارة إلى أن : "المجلس الأعلى للقبائل اليمنية" قد أسس عقب قيام حركة يونيو بخمسة أيام (١٨/٦/١٩٧٤) ، وهو تجمع قبلي ، ينص نظامه الأساسي على أنه يضم القبائل اليمنية جمعاء . ومن أهدافه المحافظة على النظام الجمهوري ومبادئ وأهداف الثورة، والتمسك بنصوص الدستور الدائم ، والعمل على حل المشاكل التي تنشأ بين القبائل اليمنية بالوسائل العرفية المتفقة مع الأصول الشرعية، مع مراعاة نظم وقوانين الدولة بعيداً عن النزعات القبلية . للوقوف على مقررات المجلس الأعلى للقبائل اليمنية ونظامه الأساسي ، راجع : العلفي ، نصوص يمانية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤١ - ٢٤٧ .

(٣) للوقوف على مقدمات هذا الاستنتاج ، انظر المبحث الثاني من الفصل الثاني من هذه الدراسة .

(٤) كما يؤكد ابن خلدون ، أيضاً ، أن السلطة أو "... الملك هو غاية العصبة" ، راجع : المقدمة ، جزء ٢ ، مرجع سابق ، ص ص ٤٩٩ - ٥٠٠ .

السياسى اليمنى ، يشير إلى عدم معرفة اليمن ، فى تاريخها الحديث والمعاصر ،
لدولة "القبيلة الغالبة" وكذا عجز زعماء القبائل اليمنية عن تسنم السلطة فى النظام
السياسى كما أشار التساؤل السابق . وهذا قد يعود إلى :

- غياب عصبية كبرى جامعة وغالبة للعصبية الأخرى ^(١) ؛ لأنه "... لا بد فى
الرياسة على القوم أن تكون من عصبية غالبية لعصبياتهم . . . " ^(٢) .

- ظهور ما يمكن تسميته بـ "التوازن العصبى" .

ويقصد بالتوازن العصبى : وجود رقابة عصبية متبادلة بين أكبر
تجمعين عصبين فاعلين فى اليمن ، وهما : تجمع قبائل "حاشد" وتجمع
قبائل "بكيل" . بحيث يصعب على أى منهما الانفراد بالسلطة السياسية
لصالحه من دون الآخر . أو هيمنة قبيلة أو شيخ ما على كل مصادر القوة
السياسية فى المجتمع اليمنى .

وهذا قد لا ينفى وجود نوع من التفوق النسبى فى النفوذ أو التأثير السياسى
لأحد هذين التجمعين ، ممثلاً فى شيوخه ، فى صنع القرار السياسى اليمنى ، وفقاً
للمتغيرات والأوضاع الاجتماعية والسياسية السائدة .

ومن أهم فوائد هذا "التوازن العصبى" الحد من ديمومة احتكار السلطة
السياسية ، أو الانفراد بها من قبل حاكم فرد أو عائلة أو قبيلة من القبائل . ومن ثم
فشرعية الحاكم السياسى هنا ليست مستمدة من الرضاء الطوعى لمجموع المحكومين

(١) يقول ابن خلدون : "واعلم أن تمهيد الدولة وتأسيسها . . . إنما يكون بالعصبية ، وأنه لا بد من
عصبية كبرى جامعة للعصائب مستتبعة لها " . انظر ، المقدمة ، المرجع السابق ، ص ٧٥٥ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٤٨٩ .

فحسب، وإنما هي شرعية مستمدة ، أيضاً ، من استمرار "التوازن العصبى" ورضاء زعماء (شيوخ) القبائل عن هذا الحاكم .

– الصراع السياسى بين شيوخ القبائل الفاعلة * ، والمكونة "للتوازن العصبى" . فاستمرار الصراع والتنافس على قمة السلطة السياسية بين شيوخ القبائل يدفعهم إلى البحث عن طرف ثالث يترأس الدولة اليمنية ، وفقاً لمفهوم "التحكيم القبلى" والذى يُعد أحد المكونات الثقافية للقبائل اليمنية . حيث يشترط فيمن يتولى التحكيم أن يكون محايداً ومن خارج القبائل المتنازعة .

إن الخبرة التاريخية للقبائل اليمنية فى علاقتها بالنظام السياسى تثبت أن هذه القبائل ، غالباً ما تلجأ إلى "مُحكِّم" خارجى ، ليس لحل النزاع القبلى فحسب ، بل وتنصيبه كـ "حاكم" سياسى للدولة ** ، وخاصة فى ظل غياب "العصبية الغالبة" .

وللتدليل على التحليل السابق ، يمكن ذكر بعض الشواهد ، من المرحلة موضع البحث (٧٤-١٩٧٧) ، لتشير إلى "التوازن العصبى" واجواء زعماء القبائل المتنافسين على الرئاسة إلى طرف ثالث لتولى السلطة السياسية . ومن هذه الشواهد والمؤشرات :

* إذا كان العلامة ابن خلدون قد قرر أن العرب "... متنافسون فى الرياسة ، وقل أن يُسلم أحد منهم الأمر لغيره ..." فإن تنافس الفاعلين من شيوخ القبائل اليمنية يدخل ضمن هذا التقرير الخلدونى . انظر المقدمة ، الجزء الثانى ، مرجع سابق ، ص ٥١٥ .

** من أبرز الأمثلة التاريخية فى هذا السياق : قيام بعض القبائل اليمنية المتصارعة فى القرن الثالث الهجرى (التاسع الميلادى) . بتحكيم طرف خارجى (غير قبلى) بل وغير يمنى ، ليس لحل النزاع بين هذه القبائل فحسب . بل وتسلم السلطة السياسية . حيث قامت بعض القبائل بتحكيم الإمام الهادى ، المؤسس الأول للدولة الزيدية فى اليمن والتى استمرت ما يقارب أحد عشر قرناً (من ٢٨٤ - ١٣٨٢ هـ) (٨٩٨ - ١٩٦٢ م) .

١ - الاستقالة الجماعية لمشايخ أكبر تجمعين قبليين (حاشد وبكيل) فقد اشترط كل شيخ ينتمى إلى أحد هذين التجمعين، ضرورة استقالة شيخ التجمع القبلى الآخر من منصبه الرسمى^(١).

٢ - إن القبائل كانت آلية وصول إبراهيم الحمدي إلى قمة السلطة السياسية. ورغم تنامي دورها السياسى فى المرحلة الثانية (٦٧ - ١٩٧٤)، إلا أنها - أى القبائل - لجأت إلى الحمدي كـ "حكّم" و "حاكم" معاً لليمن باعتباره لا ينتمى اجتماعياً (قبلياً) لأى من مشايخ تجمعى حاشد وبكيل. فالحمدي ابنٌ لأحد "قضاة" اليمن .

- إجراءات وأسلوب استقالة الزعامات القبلية . فالشيخ عبد الله الأحمر ، رئيس مجلس الشورى، آنذاك ، بدلاً من تقديم استقالته وفقاً للدستور إلى مجلس الشورى^(٢) . قدمها إلى الرئيس الحمدي . أما الشيخ سنان أبو لحوم، فبدلاً من تقديم استقالته من منصبه الرسمى "كمحافظ" إلى القاضى عبد الرحمن الإريانى باعتباره رئيس السلطة التنفيذية ، والمخوّل بإقالة وتعيين المحافظين ، قدم استقالته إلى "الحكّم" و "الحاكم" الجديد العقيد إبراهيم الحمدي .

(١) فى حديثه لصحيفة "النهار" البيروتية. أكد الشيخ سنان أبو لحوم وهو أحد وأهم مشايخ (تجمع قبائل بكيل) أن "ابن الأحمر [يقصد الشيخ عبد الله الأحمر، وهو شيخ مشايخ تجمع قبائل حاشد] بقى وحده فى الساحة، توجهت إليه... وأكدت له استقالتي من منصبى، وطلبت منه أن يستقيل هو أيضاً، بحيث تتخلى القيادة السياسية كلها عن مسؤولياتها، فلا يستقيل فريق ويبقى فريق آخر، وتكون حرب قبلية لا يعرف أحد ، متى بدأت وكيف تنتهى ؟ وأقنعت به بأن بقاءه وحده على قمة السلطة كرئيس لمجلس الشورى سيقسم البلاد ولن يحسم الأمور . وكان أن استقال الشيخ عبد الله" ، انظر حديث الشيخ سنان أبو لحوم، فى :

سجل العالم العربى، (يوليو - ديسمبر ١٩٧٤) ، مرجع سابق ، ص ص ١١٣٧ - ١١٣٨ .

(٢) تنص المادة ٥٧ من دستور عام ١٩٧٠ على أن "يوجه عضو مجلس الشورى استقالته إلى المجلس" . كذلك تخول المادة ٨٢ من الدستور، مجلس الشورى حق انتخاب مجلس جمهورى جديد فى حالة استقالة المجلس السابق أو عجزه عن العمل . راجع : مادتي ٥٧ ، ٨٢ من الدستور، مرجع سابق .

المطلب الثالث : الحمدي ومحاولة تقوية السلطة المركزية :

أدرك الرئيس الحمدي أهمية بناء دولة يمنية حديثة . حيث ركز في خطابه السياسي على ضرورة:

١ - بناء دولة مركزية ، تحوز على ولاء المواطنين، ويسودها النظام والقانون، وتجسد الوحدة الوطنية (١) .

٢ - القضاء على المحسوبيات، والفساد المالي والإداري (٢) .

ولتحقيق شعاراته وأهدافه المعلنة ، عمل الحمدي على :

١ - بناء المؤسسة العسكرية ، ومحاولة الحد من الولاءات القبلية .

فقد أدرك الحمدي بحكم خبرته ومنصبه العسكري * ، أن المؤسسة العسكرية اليمنية ضعيفة وغير موحدة (٣) . خاصة إذا ما قورنت بالقوات القبلية التي ينوى مواجهتها والحد من نفوذها . وقد عبر الحمدي عن هذا الوضع بقوله : إن "قبيلة

(١) يقول الحمدي في أحد أحاديثه : " ... سنظل نؤكد على أن أول الأوليات ... لنا ... هي إقامة الدولة اليمنية الحديثة ... يتجسد فيها الولاء للوطن ... وصورة الوحدة الوطنية. فلا ولاء إلا للوطن وللدولة. ولا احترام إلا للنظام والقانون ... " .

انظر نص الحديث في مجلة الجيش (صنعاء) ، عدد خاص بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لثورة ٢٦ سبتمبر ، (أكتوبر ١٩٧٥) ، ص ٩ - ١١ .

(٢) يؤكد الرئيس الحمدي على ذلك بقوله : "لقد فهمنا ... مهمتنا ومسئوليتنا ... [على] أنها تصحيح لأوضاع وإنهاء للعبث ... والقضاء على الفساد بأنواعه ... فمسألة إزالة شرعية الفساد والعبث بأموال ومقدرات الشعب ليست هزلاً ... " ، لمزيد من التفاصيل راجع خطاب الحمدي في الاحتفال بالذكرى الأولى لحركة ١٣ يونيو ، في مجلة : الجيش (صنعاء) ، العدد ٦٤ ، (يوليو ١٩٧٥) ، ص ٦ - ٩ .

* كان الحمدي قبيل تسلمه الرئاسة يشغل منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة .

(٣) عبر الحمدي عن هذا الإدراك بقوله : " ... كان الجيش ممزقاً وموزعاً إلى عدة ولاءات ومراكز قوى ... وكان أداة تفرقة بدلاً من أن يكون هو الصورة الحقيقية المعبرة عن وحدتنا الوطنية ... " ، راجع حديث الحمدي لمجلة : أضواء اليمن (صنعاء) العدد ٣٦ ، (نوفمبر ١٩٧٦) ، ص ٦ - ٧ .

واحدة في اليمن تستطيع أن تجند سبعين ألف مُسلّح إذا أرادت ، وهو عدد يوازى تقريباً حجم الجيش النظامي" (١) .

ولتقوية المؤسسة العسكرية وتوحيدها ، قام الرئيس الحمدي بـ :

- إقالة القيادات العسكرية ذات الانتماءات القبلية ، وإبعاد المواليين لها عن الجيش (٢)

- حظر الانتماء والممارسات الحزبية داخل صفوف القوات المسلحة والأمن (٣) .

- زيادة مراتب ضباط وأفراد القوات المسلحة والأمن (٤) .

ب - إنشاء لجان التصحيح المالي والإداري :

فقد أصدر الرئيس الحمدي قراراً بتشكيل لجنة عليا سميت بـ " اللجنة العليا للتصحيح المالي والإداري " ، ويتبعها لجان فرعية في أنحاء البلاد (٥) . وقد نص القرار على اضطلاع اللجنة " ... بمهام مراقبة ومتابعة نواحي التصحيح المالي والإداري في كافة الجهات والمؤسسات الحكومية وفروعها ومؤسسات القطاعين العام والمختلط، وذلك عن طريق التفقيش المباشر على جميع أعمال الأجهزة المذكورة" (٦) .

(١) من حديث صحفي للرئيس الحمدي لمجلة الصياد (بيروت) (١٩٧٥/٢/٢) ، نقلاً عن : وثائق

الخليج والجزيرة العربية ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

(٢) للتعرف علي نص قرارات وأسماء القيادات القبلية المُبعدة ، انظر :

الثورة (صنعاء) ، (١٩٧٥/٤/٢٨) ، ص ١ ، الثورة (١٩٧٥/٤/٣٠) ، ص ١ .

(٣) يؤكد الحمدي رفضه للحزبية داخل المؤسسة العسكرية ، بقوله " ... ونحن ضد الحزبية، لأنها تعنى التشردم وخلق التكتلات والصراعات الضارة " ... راجع حديث الحمدي لمجلة : أضواء اليمن (صنعاء) ، العدد ٢٣ (مارس ١٩٧٥) ، ص ٨ .

(٤) للتعرف على نسب الزيادة في هذه المراتب ، انظر : بيان مجلس القيادة رقم ٩ لسنة ١٩٧٤ ، في صحيفة : الثورة (صنعاء) ، (١٩٧٤/٦/١٥) ، ص ٤ .

(٥) انظر المادة الأولى من قرار مجلس القيادة رقم ١٢٨ لسنة ١٩٧٥ ، في : الثورة (صنعاء) ، (١٩٧٥/١٠/٤) ، ص ١ .

(٦) المادة الثانية من القرار السابق ، نفس المرجع ، ونفس الصفحة .

ورغم أن القرار الرئاسى نص على أن " ... تتولى هذه اللجنة العليا وفروعها مهمة الرقابة الشعبية على كافة أعمال الدولة ومؤسساتها " (١) . إلا أن البعض يرى أن الحمدي " ... حوّل مشروع التصحيح إلى لجان تصحيح تراعت كتنظيم سياسى ، ولكن من تلك التنظيمات التى تولد ميتة ، لأنها من صنع النظام السياسى ، وليست من صنع الحاجة الشعبية والتحول الاجتماعى " (٢) .

ج - دعم وتشجيع هيئات التعاون الأهلى للتطوير (٣) :

وهى تجمعات شعبية ، أنشئت فى أغلب المناطق اليمنية ، ومن مهامها : القيام بالمشاريع الخدمية التطوعية ، مثل : شق الطرقات وبناء المدارس والمستشفيات ، وغيرها من الأعمال ذات الطابع الشعبى (٤) .

-
- (١) راجع الفقرة (ج) من المادة الثانية للقرار السابق نفسه ، ص ٢ .
- (٢) يؤكد البرونى ، أيضاً ، أن " ... لجان التصحيح (بدت) كتنظيم مخيف ، وثبت عدم وجوده يوم لاقى (الحمدي) مقتله فى ١١ أكتوبر عام ١٩٧٧ " ، لمزيد من التفاصيل ، راجع : عبد الله البرونى ، اليمن الجمهورى ، مرجع سابق ، ص ٦٠١ .
- (٣) عرفت اليمن الظاهرة التعاونية منذ القدم . وقد أنشئت أول حركة تعاونية منظمة فى اليمن عام ١٩٦٣ . وفى ٢٤/٣/١٩٧٢ تم تكوين " اتحاد عام هيئات التطوير اليمنية " فى عهد الرئيس عبد الرحمن الإريانى وقد كان إبراهيم الحمدي ، آنذاك ، أول رئيس للجنة التحضيرية لهذا الاتحاد . ثم أصبح فيما بعد رئيس اتحاد عام هيئات التطوير . للوقوف على خلفيات تطور الحركة التعاونية فى اليمن ، انظر :
- وزارة الإعلام فى الجمهورية العربية اليمنية ، الكتاب السنوى ، بمناسبة الذكرى الـ ١٢ لثورة ٢٦ سبتمبر ، صنعاء ، ١٩٧٥ ، ص ص ٢٢٣ - ٢٢٠ .
- وللتعرف على قرارات المؤتمر العلم الأول لهذا الاتحاد ، راجع :
- اللفى ، نصوص يمانية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣٠ - ٢٣٣ .
- (٤) يرى عبد الكريم الإريانى ، أنه جرت محاولة فى عهد الرئيس الحمدي (أوائل عام ١٩٧٥) " ... لتحويل هيئات التعاون الأهلى للتطوير ... إلى جهاز سياسى يكون نواة لتنظيم جديد ، ولكنه صرف النظر عنه ، لأن الهيئات المذكورة كان يسيطر عليها الحزبيون " ، راجع :
- عبد الكريم الإريانى ، "تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى شطرى اليمن ومستقبل الوحدة اليمنية" ، مرجع سابق ، ص ١٢٩ .

المطلب الرابع : الموقف السياسي لحركة ١٣ يونيو ١٩٧٤ تجاه القبيلة :

اتخذت حركة يونيو ، فى تعاملها مع القبيلة ، موقفين رئيسيين ، أولهما مهادنة القبيلة وإشراك بعض رموزها فى السلطة ، وثانيهما ، السعى لتهميشها واستبعادها سياسياً .

أولاً: مرحلة مهادنة القبيلة، وإشراك بعض رموزها فى السلطة

(يونيو ٧٤ - يناير ١٩٧٥):

نتيجة لتنامى دور القبيلة السياسى ، ونظراً لأنها كانت آلية وصول الحمدي لرئاسة الدولة . فقد سعى الحمدي ، فى بداية حكمه ، إلى مهادنة القبيلة، وإرضاء الفاعلين من رموزها ، خاصة وأن القبيلة كانت مسيطرة ، عبر شيوخها المتنافسين ، على المؤسساتين ، التشريعية والتنفيذية ، فضلاً عن المؤسسة العسكرية * .

إن من أهم مؤشرات وشواهد سعى الرئيس الحمدي لمهادنة القبيلة، وإرضاء بعض رموزها فى هذه المرحلة :

- إشراك بعض شيوخ القبائل فى أول مجلس رئاسى لحركة يونيو . حيث مُنَّ شيوخ القبائل فى مجلس القيادة بثلاثة أعضاء من مجموع أعضاء المجلس السبعة (أى بنسبة ٤٣٪) ^(١) .

* من أهم شواهد الثقل السياسى لتجمعى قبائل (حاشد ويكيل) وتنامى دورهما السياسى :
ترأس الشيخ عبد الله الأحمر (شيخ مشايخ حاشد) لمجلس الشورى . كما أن الشيخ مجاهد أبوشوارب (صهر عبد الله الأحمر ، وأبرز مشايخ حاشد) كان قائداً للجيش الشعبى ، أما الثقل السياسى لقبائل يكيل فقد مثَّله الشيخ سنان أبو لحوم وإخوانه ؛ حيث شغل كل من على أبو لحوم ومحمد أبو لحوم وبرهم أبو لحوم ، أهم قيادات الجيش ، فقد كانوا قادة وحدات : الاحتياط العام، واللواء السادس مدرع ، وقوات العاصفة . على الترتيب . أما رئاسة الوزارة فقد كانت من نصيب محسن العيني (صهر بيت أبى لحوم) .
(١) تم تشكيل أول مجلس قيادة بتاريخ ١٣/٦/١٩٧٤ ، برئاسة إبراهيم الحمدي ، وعضوية كل من : مجاهد أبو شوارب، على أبو لحوم ، محمد أبو لحوم ، أحمد الغشمى ، يحيى المتوكل، وعبد الله عبد العالم . للتعرف على قرار التشكيل ، انظر :
سجل العالم العربى ، (يوليو - ديسمبر ١٩٧٤) ، مرجع سابق ، ص ص ١١٢٩ .

- ترؤس محسن العيني * لأول حكومة شكلت في عهد الحمدي (١).
- تجميد مجلس الشورى لا إلغاء (٢). ثم السماح له باستئناف مهامه وصلاحياته كسلطة تشريعية ، برئاسة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر (٣).
- تعيين الشيخ عبد الله الأحمر ، رئيساً للجنة إعداد مشروع ما سمي بـ "برنامج العمل الوطني" (٤).
- تعيين الشيخ مجاهد أبو شوارب ** ، نائباً للقائد العام للقوات المسلحة (٥).

* محسن العيني هو صهر الشيخ سنان أبو لحوم .

(١) شكلت حكومة محسن العيني بتاريخ ١٩٧٤/٦/٢١ . للوقوف على أسماء أعضاء الحكومة ، راجع: العلفي ، أبرز الأحداث اليمنية في ربع قرن ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠ ، ١٤٦ - ١٤٧ . كما يلاحظ أن التمثيل القبلي في الوزارتين اللتين شكلتا في عهد الحمدي ، ضمنا ثلاثة شيوخ هم:

الشيخ أمين أبو رأس ، وصلاح المصري ، وأحمد الكباب ، في حكومة العيني المشكلة بتاريخ (١٩٧٤/٦/٢١) ، أما الحكومة الثانية ، والمعينة بتاريخ (١٩٧٥/١/١٦) ، فقد ضمت الشيخين : أمين أبو رأس ، وصلاح المصري .

انظر :

- العلفي ، المرجع السابق ، ص ص ١٤٦ - ١٤٧ ، ١٥٠ - ١٤٩
- (٢) عند سؤاله عن سلبات ما قبل حركة ١٣ يونيو وأسباب تجميد مجلس الشورى أجاب الرئيس الحمدي : " إن ... تجميد مجلس الشورى أصبح محتملاً لتعليق الدستور . والتجميد لا يعنى الإلغاء أو الحل ... إن الدستور ومجلس الشورى لم يكونا من السلبات التي يشير إليها السؤال " . انظر أجوبة الرئيس الحمدي ، على أسئلة صحيفة : الثورة (صنعاء) ، (١٩٧٤/٦/١٧) ، ص ٢ .
- (٣) لم يستمر تجميد مجلس الشورى أكثر من خمسة شهور ، حيث دُعي مجلس الشورى لاستئناف مهامه بتاريخ (١٩٧٤/١٠/٢٢) . راجع المادة السادسة من الإعلان الدستوري الصادر عن رئيس مجلس القيادة بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٢٢ في : المكتب القانوني لرئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء ، الدستور الدائم والإعلانات الدستورية للجمهورية العربية اليمنية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨ - ٣٩ .
- (٤) شكل الحمدي بتاريخ (١٩٧٤/٨/١٥) ، اللجنة المذكورة من تسعة وثلاثين عضواً برئاسة الشيخ عبد الله الأحمر ، وعضوية ستة من مشايخ آخرين ، منهم الشيخ سنان أبو لحوم . للوقوف على أسماء أعضاء اللجنة ، والتعرف على مهامها ، راجع :
- الجريدة الرسمية (صنعاء) العدد الثامن ، (١٩٧٤/٨/٣١) ، ص ص ٣٤ - ٣٥ .
- ** المقدم / مجاهد أبو شوارب ، هو صهر الشيخ عبد الله الأحمر ، وأحد مشايخ حاشد .
- (٥) راجع ، قرار رئيس مجلس القيادة في : الجريدة الرسمية (صنعاء) ، العدد ٧ (١٩٧٤/٧/٣١) ، ص ٢٧ .

- تعيين الشيخ سنان أبو لحوم ، مساعداً لرئيس مجلس القيادة (إبراهيم الحمدي) للإشراف على الإيرادات ومشاريع التنمية (١) .

- دعوة الرئيس الحمدي لبعض الزعامات القبلية ، لمرافقته أثناء زيارته الخارجية (٢) .

- تركيز الرئيس الحمدي في خطابه السياسي على بطولات القبائل اليمنية، والإشادة بقيمتها وأعرافها الإيجابية (٣) .

-
- (١) انظر نص قرار التعيين في : أضواء اليمن (صنعاء) ، العدد ٢١ (١٩٧٥/١/١) ، ص ٢٣ .
- (٢) يلاحظ أن الحمدي ، عند زيارته الرسمية لبعض الدول العربية (مثل : مصر والسعودية) قد اصطحب معه بعض الزعامات القبلية ، أمثال المشايخ : عبد الله بن حسين الأحمر ، سنان أبو لحوم ، درهم أبو لحوم وعبد الرحمن محمد علي عثمان .
- للقوف على الأسباب المعلنة لهذه الزيارات ، راجع : صحيفة الثورة (صنعاء) ، (١٩٧٤/٧/٨) ، ص ١ ، الثورة (١٩٧٤/٧/١١) ، ص ١ .
- (٣) حرص الحمدي في معظم أحاديثه ولقاءاته بالتجمعات القبلية ، على إبراز أمجاد القبائل اليمنية ، والتركيز على ذكر إسهاماتها في الانتفاضات والثورات اليمنية المتعاقبة .
- حيث أكد الحمدي مخاطباً القبائل بقوله : " ... إخواني ... أبناء كل القبائل اليمنية ... في هذا الاجتماع ... نتذكر قوافل الشهداء من أبناء القبائل في كل مراحل الثورة ... حتى اليوم. إنهم من أبناء القبائل. إنهم من شيوخ القبائل ... إخواني : إن أعرافنا القبلية ... وعاداتنا اليمنية الشريفة نحن نعتز بها ونعمل من أجل تدعيمها ... " . انظر نص الخطاب في صحيفة : الثورة (صنعاء) (١٩٧٥/١٠/٢٢) ، ص ١ - ٢ .
- وأثناء زيارته لمدينة "خَمَر" مسقط رأس الشيخ عبد الله الأحمر شيخ مشايخ حاشد ، خاطب الحمدي الحاضرين بقوله :
- " ... إخواني أبناء قبيلة حاشد الأبية الشجاعة ... اسمحوا لي أن أقول بكل فخر أن اللحظات التي قضيناها هنا تعود بالمرء إلى النضال الطويل الذي ناضلته هذه القبيلة من أجل الشعب اليمني، ومن أجل الثورة والجمهورية ... أتذكر أولئك الأبطال الذين سقطوا بسيف الجلاذ قبل الثورة ، ومنهم [الشيخ] حميد بن حسين الأحمر والشيخ حسين بن ناصر [الأحمر] ... وأتذكر قوافل الشهداء بالملئات من أبناء هذه القبيلة ... " ، راجع نص خطاب الرئيس الحمدي في قبائل حاشد بـ(خمر) ، في صحيفة : الثورة (صنعاء) ، (١٩٧٥/٣/٤) ، ص ٨ .

ثانياً: مرحلة السعي لتهميش القبيلة واستبعادها سياسياً (يناير ١٩٧٥ - أكتوبر ١٩٧٧)؛

لأن الرئيس الحمدي قد وصل إلى قمة السلطة السياسية بمساندة شيوخ القبائل المتنافسين ، والفاعلين في الواقع السياسي اليمني ؛ فقد اضطر في بداية حكمه إلى مهادنة القبيلة، وإشراك بعض شيوخها في السلطة . وفي الوقت نفسه سعى لتقوية سلطته المركزية ، فقام بإعادة بناء المؤسسة العسكرية وتدعيمها . وأوجد ما سُمي بلجان التصحيح المالي والإداري . وشجع هيئات التعاون الأهلي للتطوير . كما يلاحظ أن الحمدي قد جعل من عام ١٩٧٥ م ميقاتاً لبدء مرحلة تهميش القبيلة ، ومواجهة نفوذها السياسي . ويمكن إيجاز شواهد ومؤشرات سعي الحمدي لاستبعاد القبيلة من السلطة ، في الآتي :

- إقالة محسن العيني من رئاسة الحكومة :

رغم التبريرات الرسمية * لإقالة محسن العيني من رئاسة الحكومة ، إلا أن مصاهرة العيني للشيخ "سنان أبو لحوم" ** ، وحضور المتغير القبلي إبان فترات تولي العيني لمناصبه السياسية ، ربما كانا سببين كافيين لدى الحمدي لتتحية العيني من رئاسة الحكومة اليمنية .

- استبعاد شيوخ القبائل من مجلس القيادة :

لقد ضم أول تشكيل لمجلس القيادة *** برئاسة الحمدي ثلاثة من شيوخ القبائل **** . لكنه لم يكد يمر عام حتى قام الحمدي باستبعادهم ، بحيث أضحي

* من هذه التبريرات المعلنة : إن تكليف تشكيل حكومة العيني ، آنذاك ، تم بشكل انتقالي. نظراً لأن السلطة التشريعية (مجلس الشورى) كانت قد جمدت في تلك الفترة ، كما أن حكومة العيني لم تقدم برنامج عملها للسلطة التشريعية ، نظراً للظروف السائدة حينذاك . وقد تم إقالة العيني من رئاسة الحكومة بتاريخ ١٧/١/١٩٧٥ . للتعرف تفصيلاً على نص رسالة إقالة محسن العيني ، انظر : الثورة (صنعاء) ، (١٧/١/١٩٧٥) ، ص ١ .

** محسن العيني متزوج شقيقة الشيخ سنان أبو لحوم . للوقوف على طبيعة العلاقة الاجتماعية بين العيني وسنان أبو لحوم ، وارتباطاتهما الأسرية ، راجع :

حديث محسن العيني لمجلة : الجيش (صنعاء) ، العدد ٥٨ ، (يناير ١٩٧٥) ، ص ١٥ .

*** مجلس القيادة كان يمثل رئاسة الدولة ، ويتولى السلطتين التشريعية والتنفيذية .

**** هؤلاء الشيوخ الثلاثة هم : مجاهد أبو شوارب ، علي أبو لحوم ، محمد أبو لحوم .

مجلس القيادة برئاسة الحمدي وعضوية كل من أحمد الغشمي ، رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة وعبد الله عبد العالم ، قائد قوات المظلات ، إضافة إلى عبد العزيز عبد الغني رئيس الوزراء ، بصفته الوظيفية لا الشخصية (١) .

- إقصاء الزعامات القبلية من الجيش :

تحت شعار "تصحيح القوات المسلحة والأمن ، وإنهاء عهد تقديم الولاءات والطاعة لمراكز القوى" (٢) . قام الرئيس الحمدي بإقصاء القيادات القبلية من الجيش ، أمثال "آل أبو لحوم" (٣) والشيخ مجاهد أبو شوارب (٤) ، واستبدالها بقيادات من مؤيديه (٥) .

- حل مجلس الشورى ذي الأغلبية القبلية برئاسة الشيخ عبد الله الأحمر (٦) .

إذا كانت حركة ١٣ يونيو قد جمدت مجلس الشورى عند قيامها (٧) ، فإن هذا التجميد لم يدم أكثر من خمسة أشهر ، حيث سمح الرئيس الحمدي لمجلس الشورى

(١) تكون أول تشكيل لمجلس القيادة من سبعة أعضاء ، ثم وسع إلى عشرة أعضاء ، ثم اختصر إلى أعضاء ثلاثة . للتعرف على أسماء أعضاء مجلس القيادة طوال فترات تشكيله ، راجع : الجريدة الرسمية (صنعاء) ، العدد ١٠ ، (٣١/١٠/٧٤) ، ص ٤ ، الثورة (صنعاء) (١٥/٦/١٩٧٤) ، ص ١ ، البرلوني ، اليمن الجمهوري ، مرجع سابق ، ص ص ٦٠٠ - ٦٠١ .

(٢) اتخذ الحمدي من تاريخ ٢٧ نيسان / إبريل ١٩٧٥ ، وهو تاريخ بدء إقصاء القيادات القبلية من الجيش ، يوماً للقوات المسلحة والأمن . لمزيد من التفاصيل حول قيام الحمدي بإزاحة القيادات القبلية من الجيش ، وتصريحاته حول ما أسماه بـ "مراكز القوى" ، راجع حواراته وأحاديثه في : الثورة (صنعاء) ، (١٣/١١/١٩٧٦) ، ص ١ ، الثورة ، (٣١/١٢/١٩٧٦) ، ص ١ .

(٣) وقد كانوا قادة عسكريين لوحدة الاحتياط العام والمدرمات وقوات العاصفة .

(٤) كان مجاهد أبو شوارب يشغل منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة منذ ١٩٧٤/٧/٢٧ .

(٥) للوقوف على قرارات الحمدي المتعلقة بإقصاء الزعامات القبلية واستبدالها بعناصر مواليه له ، انظر :

نص قرارات القائد العام للقوات المسلحة بتعيين قيادات عسكرية جديدة في : الثورة (صنعاء) (٢٨/٤/١٩٧٥) ، ص ١ ، الثورة (٣٠/٤/١٩٧٥) ، ص ١ .

(٦) مجلس الشورى كان يمثل السلطة التشريعية . وقد شكل وفقاً لنص المادة (٤٦) من الدستور الدائم الصادر في ١٩٧٠/١٢/٢٨ . وهو أول مجلس نيابي منتخب في تاريخ اليمن السياسي المعاصر ، وقد ضم في عضويته ٩٣ شيخاً من مجموع عدد أعضاء المجلس البالغ ١٥٩ عضواً . كما أن رئاسة هذا المجلس كانت من نصيب شيخ مشايخ حاشد عبد الله الأحمر .

(٧) تم تجميد مجلس الشورى بتاريخ ١٤/٦/١٩٧٤ ، انظر نص قرار التجميد في : الثورة (١٥/٦/١٩٧٤) ، ص ١ .

باستئناف مهامه بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٧٤ . إلا أن الحمدي ، وفي إطار مواجهته
للفنوذ القبلي ، عاد فقام بـ"حل" المجلس المذكور في ٢٢ / ١٠ / ١٩٧٥ (١) .



(١) رغم تأكيد الرئيس الحمدي بأن " ... مجلس الشورى السابق لم يحل، ولكن انتهت مدته القانونية رغم تمديدتها لستة شهور ... " ، وإذا كان الرئيس الحمدي قد استند في حديثه السابق إلى المادة الخمسين من دستور عام ١٩٧٠ ، التي تنص على أن "مدة مجلس الشورى أربع سنوات شمسية، تبدأ من أول اجتماع له، وتجرى الانتخابات العامة لتجديد المجلس خلال الستين يوماً السابقة لانتهاء مدته ... " . ورغم أن مجلس الشورى السابق كان قد افتتح أولى جلساته بتاريخ ١٩/٤/١٩٧١ ، ومن ثم انتهت مدته الدستورية في نيسان / إبريل ١٩٧٥ ، إلا أن مجلس الشورى "البديل" للمجلس المنحل أو المنتهى ، لم ير النور حتى اغتيال الرئيس الحمدي في ١١/١٠/١٩٧٧ .

راجع حديث الرئيس الحمدي لصحيفة القبس (الكويت) (١٢/١/١٩٧٧) ، نقلاً عن : وثائق الخليج والجزيرة العربية ، (الكويت ، ط١ ، ١٩٨٢) ، ص ١٦٢ .
وللوقوف على قرارات الحمدي بحل أو "إنهاء" مجلس الشورى ، انظر : الثورة (صنعاء) (٢٣/١٠/١٩٧٥) ، ص ١ - ٢ .

ختاماً ، لابد من التأكيد على أن شيوخ القبائل المتضررين من محاولات الحمدي الرامية إلى الحد من نفوذهم ووجودهم السياسي ، قد عبروا عن رفضهم لهذه المحاولات ؛ بعقدهم ما سموه بـ " مؤتمر السلام بـخمر " . والذي عقد بتاريخ ١٩٧٥/١١/٨ . بمدينة "خمر" ، معقل الشيخ عبد الله الأحمر .

وقد كانت من أهم مطالب وقرارات المؤتمر :

- التأكيد على أن يكون حكم البلاد جمهورياً لفظاً ومعنى ، شورياً دستورياً ديمقراطياً .

- دعوة الرئيس إبراهيم الحمدي للتفاهم على أسباب ما تعانيه البلاد من قلق وعدم استقرار . فالحمدي هو المشكلة والحل .

- يعتبر المؤتمر أن شرعية الحكم الانتقالي [يقصدون حكم الحمدي] قد انتهت بتاريخ ١٩٧٥/١٠/٢٢ ، طبقاً للإعلان الدستوري الصادر في ١٩٧٤/١٠/٢٢ .

- يقر المؤتمر أنه لا يحق لأي شخص أن ينصب نفسه رئيساً للدولة . كما لا يحق له أن يقرر نهاية مجلس الشورى قبل انتخاب مجلس الشورى الجديد ، لأنه لا يملك شرعية ذلك ، ولا شرعية البقاء في الحكم ^(١) .

(١) للتعرف تفصيلاً على نص قرارات "مؤتمر السلام الثاني بخمر" ، راجع :
العلقي ، نصوص يمنية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٥ - ٢٥٨ .

المبحث الرابع : مرحلة استثمارية السعى لبناء الدولة

والتعايش مع القبيلة (١٩٧٨ - ١٩٩٠)

يضم هذا المبحث المطالبين التاليين :

المطلب الأول : فترة حكم أحمد الغشمى (١) وموقفه من القبيلة:

عقب اغتيال الرئيس الحمدي بتاريخ ١١/١٠/١٩٧٧ ، تولى الرئاسة المقدم أحمد حسين الغشمى * . ورغم قصر فترة رئاسته ** ، وإعلانه أنه سيتبع نفس سياسة الرئيس (٢) الحمدي ، وخاصة تجاه المعارضة القبلية (٣) ، فقد قام بالآتي :

(١) كان الغشمى ، قبل اغتيال الرئيس الحمدي ، يشغل منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة ورئيس هيئة الأركان العامة ، وعضو مجلس القيادة . وقد تشكل بتاريخ ١٢/١٠/١٩٧٧ مجلس قيادة جديد مكون من ٢ أشخاص برئاسة المقدم الغشمى وعضوية المقدم عبد الله عبد العالم قائد قوات المظلات ، وعبد العزيز عبد الغنى رئيس الوزراء ، انظر :

العلفى ، أبرز الأحداث اليمنية فى ربع قرن ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

* ينتمى احمد حسين الغشمى . اجتماعياً إلى قبيلة «همدان» . ويرى البردوني أن « ... بيت الغشمى من البيوت التى تسمى بـ(العُقَال) أى بين شريحة المشيخة وشريحة الفلاحين » . راجع : البردوني ، اليمن الجمهورى ، مرجع سابق ، ص ٦٠٢ .

** لم تتجاوز فترة حكم الغشمى الثمانية شهور . فقد تولى السلطة بتاريخ ١٢/١١/١٩٧٧ حتى اغتيال فى ٢٤/٦/١٩٧٨ .

(٢) فى إجابته على صحيف (الثورة) اليمنية ، أكد الرئيس الغشمى « ... أن سياسة الدولة داخلياً هى نفس السياسة التى نهجناها أيام الاخ. الرئيس المقدم إبراهيم الحمدي ... » . انظر : الثورة ، (١٩٧٧/١٠/٣١) ، ص ١ .

(٣) عند سؤاله عن إمكانية عودة مشايخ القبائل المعارضين لحكم الحمدي ، أو إمكانية الحوار معهم ، أجاب الغشمى بقوله :

« ... إننا لن نسمح أبداً بعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل حركة يونيو ... وليس هناك أية نية للحوار مع مشايخ القبائل المعارضة ، ما داموا لا يحترمون دولة النظام والقانون » . راجع أجوبة الرئيس الغشمى على صحيفة (السياسة) الكويتية (١٩٧٧/١٠/٢٧) ، نقلاً عن وثائق الخليج والجزيرة العربية. ١٩٧٧ ، (الكويت ، ط ١ ، ١٩٨٢) ، ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

١ - تعيين مجلس نيابى بديل لمجلس الشورى المنحل : فقد تم بتاريخ ١٩٧٨/٢/٦ تشكيل ما سمي بـ « مجلس الشعب التأسيسي » . ورغم أن طريقة تكوينه كانت بالتعيين من قبل الرئيس الغشمى ، إلا أنه قد أعطى بعض الصلاحيات^(١) . وقد تكون المجلس من ٩٩ عضواً ، منهم ٣٥ عضواً من شيوخ القبائل^(٢) .

٢ - نقد سياسة الحمدي والسعى لمصالحة مختلف القوى الاجتماعية بما فيها القبائل :

يلاحظ أن الرئيس الغشمى قد انتقد سياسات سلفه الحمدي ، سواء لقيام الأخير بحل مجلس الشورى^(٣) ، أو فى طريقة وأسلوب ممارسته للسلطة بشكل

(١) من المهام الأساسية للمجلس : اقتراح شكل رئاسة الدولة وتنقيح أحكام الدستور ، وإبداء الملاحظات على مشاريع القوانين التى يحيلها إليه مجلس القيادة . لمزيد من التفاصيل ، راجع : الإعلان الدستورى الخاص بتشكيل مجلس الشعب التأسيسى فى الجمهورية العربية اليمنية ، الأمانة العامة لمجلس الشعب التأسيسى ، وثائق ديموقراطية فى اليمن رقم (١) ، ص ص ١٣ - ١٥ .

(٢) رغم أن نسبة التمثيل القبلى فى مجلس الشعب التأسيسى قد بلغت ٣٥ ٪ ، إلا أنه يلاحظ غياب رموز المعارضة القبلىة من عضوية المجلس المذكور ، أمثال الشيخ عبد الله الأحمر والشيخ سنان أبو لحوم ، والشيخ مجاهد أبو شوارب كما أن منصب رئاسة المجلس قد أوكل إلى القاضى عبد الكريم العرشى ، للتعرف على أسماء أعضاء مجلس الشعب التأسيسى ، انظر : المرجع السابق نفسه ، ص ص ١٦ - ٢٠ .

(٣) فى خطابه ، أثناء افتتاح مجلس الشعب التأسيسى ، اتهم الغشمى سلفه الحمدي ، بطريقة غير مباشرة ، بإلغاء الحياة الدستورية فى اليمن ، حيث قال :

« وكان الخطأ الجسيم الذى وقعنا فيه كقيادة لتلك الحركة (يقصد حركة ١٣ يونيو) أننا أقدمنا على حل مجلس الشورى السابق...دون أن نعمل على إيجاد بديل له ، الأمر الذى ترتب عليه إلغاء الحياة الدستورية ... » ، راجع خطاب الرئيس الغشمى ، فى المرجع السابق نفسه ، ص ٢٦ .

عام^(١) . ورغم أن الغشمى قد شكل (مجلس الشعب التأسيسي) من مختلف القوى الاجتماعية بما فيها القبائل* ، إلا أن قصر فترة حكم الغشمى قد لايسعف الباحث فى تلمس موقف واضح للغشمى تجاه الرموز القبلية الفاعلة . رغم لغة التصالح مع القبيلة التى أظهرها الغشمى فى خطابه السياسى ، قبيل اغتياله^(٢) .

إن اغتيال الرئيس الغشمى ، ومن قبله الرئيس الحمدي ، يفرض على الباحث تساؤلاً ملحاً ، عن أسباب انتشار ظاهرة الاغتيال السياسى ، والتصفية الجسدية لبعض رؤساء اليمن** ؟ .

وفى محاولة لتفسير انتشار ظاهرة اغتيال القيادات والرؤساء اليمنيين فى التاريخ المعاصر يمكن القول إن بعض أسباب هذه الظاهرة قد يعود إلى :

(١) كما اتهم الغشمى . حكم الحمدي بالفردية المطلقة ؛ إذ قال : « ما إن آلت إلى مسئولية قيادة دفة الحكم ... حتى بدأت أفكر فى ما يجب عمله لإنقاذ نظام الحكم من الفردية المطلقة ... وتخليص نظام الحكم من مغبة الاستمرار فى الارتباط بفرد أو أفراد ... » وفى إشارته ، الغير مباشرة ، إلى قيام الحمدي بتشكيل لجنة للانتخابات ، ووعده المتكررة بانتخاب مجلس نيابى ، دون تنفيذ لهذه الوعود ، تحدث الغشمى منتقداً الحمدي ، فقال : « وبالرغم من أنه كان بإمكاننا ... تبديد وقت طويل فى عملية أو لعبة الانتخابات ، وتخدير المواطنين بالوعد إثر الوعد حتى ينقضى العام خلف العام ... برغم ذلك اتخذنا قرارنا بإنشاء هذا المجلس ... » راجع خطاب الرئيس الغشمى فى افتتاح مجلس الشعب التأسيسى ، بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٥ ، فى المرجع السابق نفسه ، ص ٢٦ - ٢٨ .

* بلغت نسبة تمثيل القبائل (٣٥ ٪) من مجموع أعضاء المجلس . وقد تم استخراج هذه النسبة بالرجوع إلى أسماء أعضاء المجلس . ، بمساعدة الشيخ / عبد الله الدعيس ، الذى أفاد ، أيضاً ، بأن مجلس الشعب التأسيسى قد ضم مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية ، حيث ضم العلماء والمثقفين ، وضباط القوات المسلحة ، ورؤساء القبائل . المصدر : الشيخ عبد الله حسن الدعيس ، (مقابلة) ، مرجع سابق .

(٢) للوقوف على شواهد من خطابات الرئيس الغشمى ، التصالحية مع القبائل ، راجع بعض خطابه فى :

الثورة (صنعاء) ، (١٩٧٨/٢/٢٦) ، ص ٣ ، الثورة ، (١٩٧٨/٦/١٧) ، ص ١ ، ٣ .
** تم اغتيال ثلاثة رؤساء يمنيين خلال ثمانية شهور فقد اغتيل الرئيس الحمدي ، فى ١٩٧٧/١٠/١١ .
والرئيس الغشمى فى ١٩٧٨/٦/٢٤ . كما اغتيل رئيس مجلس الرئاسة فى الشطر الجنوبى من الوطن اليمنى ، الرئيس سالم ربيع على بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٥ .

- طبيعة الثقافة السياسية اليمنية ، وكذا العربية ، فهي تتميز في بعض جوانبها بـ«المبالغة في الانتقام من الخصم السياسى » ، حيث لا تكتفى بتصفيته معنوياً وسياسياً ، بل ترى أنه لا بد من تصفيته جسدياً ؛ لأن الإبقاء على حياته المادية (الجسدية)، قد يطرح افتراض عودة الخصم السياسى لسدة الحكم ، والقيام بالمقابل ، بالتخلص من خصومه السياسيين بالطريقة ذاتها .

- غياب المؤسسات السياسية القادرة على إيجاد آليات لإدارة الصراع السياسى ، وغرس مبدأ التداول السلمى للسلطة .

- إن بعض هذه القيادات كثيراً ما تجمع بين منصبى الرئاسة ، وقيادة المؤسسة العسكرية فى آنٍ واحد . وبالتالي فإن محاولة إقالة أو إزاحة هذه القيادات عن مناصبها من قبل الجهات ، الداخلية أو الخارجية ، الطامعة فى الحكم أو التأثير فيه ، كثيراً ما تجد صعوبة بسبب لجوء هذه القيادات إلى المؤسسة العسكرية كدرع لحمايتها من أى انقلاب متوقع ضدها . ولذا تسعى هذه الجهات إلى وسيلة التصفية الجسدية لهذه القيادات . وهؤلاء الرؤساء ، وعدم الاكتفاء بتصفيتهم سياسياً بهدف تجنب خوض صراع مسلح مع المؤسسة العسكرية الداعمة لهؤلاء الرؤساء ، وللتدليل على الاستنتاج السابق نذكر هنا تصفية بعض الرؤساء اليمنيين جسدياً مثل: الرئيس إبراهيم الحمدي ، الذى استطاع إيجاد مؤسسة عسكرية قوية نسبياً ، وكذا الرئيس أحمد الغشمى ، وكذا المحاولات الانقلابية العديدة الفاشلة ضد الرئيس الحالى الفريق / على عبد الله صالح . يلاحظ أن الرئيس عبد الله السلال . كان أول رئيس عسكري يمنى ، بعد قيام الثورة اليمنية عام ١٩٦٢ ، لم يصف جسدياً ، ولكنه أقيـل عن منصبه السياسى والعسكرى وأبعد إلى الخارج . وهذا لا يتناقض وتحيلنا السابق . فالرئيس السلال لم يكن يستند فى حكمه ، ووجوده السياسى عقب قيام الثورة اليمنية إلى مؤسسة عسكرية يمنية قوية ؛ لأن الجيش اليمنى حينذاك ، كان ما يزال فى طور البناء ، كذا لا ينتمى ، السلال ، إلى قبائل يمنية قوية ، تعزز من مكانته اجتماعياً وسياسياً .

ولذا فقد اعتمد الرئيس السلال فى بقاءه فى السلطة على عامل خارجى ، تمثل فى الوجود المصرى فى اليمن . ومن ثم فقد كان إبعاده عن السلطة ، بطريقة غير ديموية ، ربما يعود ، إلى إرادة هذا العامل الخارجى ذاته .

المطلب الثاني : فترة حكم علي عبد الله صالح * وموقفه من القبيلة

(١٩٩٠ - ١٩٧٨/٧/١٧)

سيتم توضيح كيفية تولي الرئيس علي عبد الله صالح السلطة ، وسعيه لبناء دولة يمنية حديثة . وكذا توضيح نهجه السياسي تجاه الفاعلين من شيوخ القبائل .

أولاً : كيفية تولي علي عبد الله صالح الحكم :

عقب اغتيال الرئيس الغشمي بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٤ ، قام مجلس الشعب التأسيسي بتشكيل مجلس رئاسي ، يتولى مهام واختصاصات رئيس الجمهورية بصورة مؤقتة ؛ حتى يتم انتخاب رئيس جمهورية جديد ^(١) .

وبتاريخ ١٩٧٨/٧/١٧ عقد مجلس الشعب التأسيسي جلسة استثنائية تم فيها ترشيح وانتخاب علي عبد الله صالح رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة ^(٢) .

* ينتمي علي عبد الله صالح إلى قبيلة « سحان » ، والمنتمية ، قبلياً ، إلى تجمع قبائل حاشد ، ويرى البردوني أن علي عبد الله صالح ابن فلاح ، وهو أول رئيس جمهورية من أبناء الفلاحين في اليمن . وقد كان آخر منصب رسمي يشغله قبل توليه الرئاسة هو قيادة لواء تعز ، للتعرف على المهام العسكرية التي تولاهما علي عبد الله صالح ، انظر :

البردوني ، اليمن الجمهوري ، مرجع سابق ، ص ٦٠٣ - ٦٠٥ .

(١) تم تشكيل مجلس لرئاسة الجمهورية بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٤ من : القاضي عبد الكريم العرشي رئيس مجلس الشعب التأسيسي رئيساً ، وعضوية كل من : رئيس الوزراء عبد العزيز عبد الغني ، والمقدم على الشيبية رئيس هيئة الأركان العامة ، والرائد علي عبد الله صالح ، قائد لواء تعز . راجع :

مظهر العزى ، مرجع سابق ، ص ٤٦٠ - ٤٦١ ، منصور الزنداني ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ .

(٢) كان علي عبد الله صالح هو المرشح الوحيد للرئاسة ، وقد انتخب بأغلبية ستة وسبعين صوتاً وامتناع عضو واحد عن التصويت ، وغياب تسعة عشر عضواً وثلاثة أعضاء متوفون . انظر : العزى ، المرجع السابق نفسه ، ص ٤٦٢ - ٤٦٣ .

ثانياً : محاولة علي عبد الله صالح بناء دولة يمنية حديثة ومستقرة :

رغم مجئ الرئيس على عبد الله صالح إلى السلطة في ظروف سياسية غير مستقرة . فإن فترة حكمه قد اتسمت بقدر من الاستقرار السياسي النسبي ، خاصة منذ أوائل عقد الثمانينيات ^(١) . كذلك يكاد يجمع الدارسون للنظام السياسي اليمني المعاصر على أن اليمن إبان حكمه قد عرفت توجهاً واضحاً لبناء دولة يمنية حديثة ^(٢) . وقد تمثلت أهم شواهد ومؤشرات سعى الرئيس على عبد الله صالح لبناء دولة حديثة ومستقرة . في الآتي :

- توسيع ودعم آليات المشاركة السياسية : فقد تم توسيع صلاحيات مجلس الشعب التأسيسي ، وزيادة عدد أعضائه من ٩٩ عضواً إلى ١٥٩ عضواً ^(٣) . وتعيين مجلس استشاري ^(٤) وتشكيل لجنة للحوار الوطني ^(٥) وتكوين تنظيم سياسي

(١) للتعرف على بعض مؤشرات ظاهرة الاستقرار السياسي أثناء فترة حكم على عبد الله صالح ، راجع: عبد الكريم الخطيب ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩٩ ، ٣٠٠ - ٣٠١ .
(٢) للوقوف على بعض آراء هؤلاء الدارسين ، انظر :

البردوني ، اليمن الجمهوري ، مرجع سابق ، ص ص ٦٠٥ - ٦٠٦ ، الزنداني ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٦ - ٢٢٨ ، الخطيب ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٤ ، ١٨٤ - ١٨٦ ، المقرمي ، مرجع سابق ، ص ص ٣٧١ - ٣٧٤ ، عبد الكريم الإرياني ، مرجع سابق ص ص ١٢٩ - ١٣٠ .

(٣) من أهم هذه الصلاحيات : مناقشة مشاريع القوانين وتعديلها وإقرارها ، ومناقشة الحسابات الختامية لميزانية النولة والقيام بأعمال اللجنة العليا للانتخابات وإعداد البلاد لانتخابات عامة ومباشرة ، لمزيد من التفاصيل ، راجع مطهر العزى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٦٥ - ٤٦٩ .

(٤) تم بتاريخ ١٩٧٩/٥/٨ تشكيل مجلس استشاري من ١٥ عضواً برئاسة على عبد الله صالح ، ومن مهام هذا المجلس : دراسة القضايا الداخلية والخارجية ، ذات العلاقة بالمصلحة الوطنية العليا . واقتراح الخطوط العريضة للسياسة العامة للدولة . انظر : العلفي ، أبرز الأحداث اليمنية في ربع قرن ، مرجع سابق ، ص ٥٢ ، الخطيب ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٢ ، ٢٣٧ - ٢٣٩ . كما صدر قرار جمهوري بتاريخ ١٩٨٠/١/٩ ينص على اعتبار أعضاء المجلس الاستشاري ، وظيفياً ، بدرجة نائب رئيس وزراء . انظر نص القرار الجمهوري في : الجريدة الرسمية (صنعاء) ، العدد الأول ، (يناير ١٩٨٠) ، ص ٢٧ .

(٥) تم تشكيل لجنة الحوار الوطني بتاريخ (١٩٨٠/٥/٢٧) من إحدى وخمسين شخصية يمنية تم اختيارها من مختلف القوى السياسية ، ومن مهام هذه اللجنة : إجراء حوار مع المواطنين لإبداء آرائهم وتصوراتهم حول مشروع « الميثاق الوطني » ، وإجراء استبيان شعبي عام حول مضمون هذا الميثاق . لمزيد من التعرف على هذه اللجنة ومهامها ، راجع : العزى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٧١ - ٤٧٣ ، الخطيب ، مرجع سابق ، ص ٢٣٩ .

رسمى* من مختلف القوى السياسية اليمنية عرف باسم «المؤتمر الشعبي العام» ويؤطره دليل نظري سُمى بـ «الميثاق الوطني»^(١) كما تم انتخاب مجلس نيابي (مجلس شورى) وفقاً للمادة (٤٦) من الدستور الدائم الصادر عام ١٩٧٠^(٢).

- إعادة بناء القوات المسلحة والأمن^(٣).

- استخراج الثروات النفطية^(٤).

- المشاركة في إعادة تحقيق الوحدة اليمنية^(٥).

* في هذا السياق لابد من التأكيد على أن اليمن قد عرفت «التنظيم السياسي الواحد» منذ قيام الثورة عام ١٩٦٢. فقد شكل في عهد الرئيس السلال (يناير ١٩٦٧) أول تنظيم سياسي رسمي عرف بـ «الاتحاد الشعبي الثوري». وفي عهد الرئيس الإرياني (بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٦) شكل «الاتحاد اليمني»، أما في عهد الرئيس الحمدي فقد تم تشكيل ما عرف بـ «اللجنة العليا للتصحيح المالي والإداري» في (١٩٧٥/١٠/٤)، لمزيد من التفاصيل حول هذه التنظيمات السياسية الرسمية، راجع: العلفي، أبرز الأحداث اليمنية في ربع قرن، مرجع سابق، ص ص ٢٤، ٣٧، ٦٣، الثورة (صنعاء) (١٩٧٥/١٠/٤)، ص ١.

(١) انتخب الرئيس علي عبد الله صالح أميناً عاماً للمؤتمر الشعبي العام بتاريخ ١٩٨٢/٨/٢٤. وقد تم إقرار الميثاق الوطني من قبل المؤتمر الشعبي العام بتاريخ (١٩٨٢/٨/٢٦). للتعرف على مراحل إعداد الميثاق الوطني من قبل المؤتمر الشعبي العام بتاريخ (١٩٨٢/٨/٢٦)، وكذا التعرف على مضامينه كوثيقة سياسية، انظر: الجمهورية العربية اليمنية، المؤتمر الشعبي العام مفاهيم من الميثاق الوطني، (صنعاء: آب / أغسطس، ١٩٨٤)، ص ص ١٦ - ٦٠.

(٢) تنص المادة «٤٦» من الدستور على أن «يتألف مجلس الشورى من ١٥٩ عضواً منتخبين انتخاباً حراً ديموقراطياً... ولرئيس المجلس الجمهوري أن يعين عشرين في المائة (٢٠٪) من عدد الأعضاء» انظر دستور عام ١٩٧٠، مرجع سابق.

(٣) انظر: الخطيب، مرجع سابق، ص ١٨٥، العلفي، أبرز الأحداث في ربع قرن، مرجع سابق، ص ٥٣.

(٤) تم الاحتفال بتدشين أول بئر إنتاجي للنفط في منطقة «مأرب» بتاريخ (١٩٨٤/٧/٨)، انظر العلفي، المرجع السابق، ص ٧٢.

(٥) تم إعادة تحقيق وحدة الوطن اليمني الواحد في (١٩٩٠/٥/٢٢). وقد أصبح الرئيس علي عبد الله صالح أول رئيس لدولة الوحدة. وقد رقى إلى رتبة فريق.

جدول رقم (٦)
يبين التمثيل القبلي في السلطة في الفترة من ١٩٧٨ - ١٩٩٠

ملاحظات	تاريخ تشكيل الحكومة	المجموع		أخرون		شيوخ القبائل		الأصل الاجتماعي المجلس التشريعي
		%	عدد	%	عدد	%	عدد	
تم تشكيل هذا المجلس في عهد الرئيس أحمد الفطحي، وقد كان جميع الأعضاء بالتميين	١٩٧٨/٢/٦	١٠٠	٩٩	٦٥	٦٤	٢٥	٢٥	مجلس الشعب التأسيسي
قام الرئيس علي عبد الله صالح بتعيين ٦٠ شخصاً وأضافتهم إلى عضوية مجلس الشعب التأسيسي السابق، منهم ٢٨ شيخاً قبلياً، بحيث أصبح مجموع هذه الأعضاء المجلس ١٥٩ عضواً.	١٩٧٩/٥/٨	١٠٠	١٥٩	٦٠	٩٦	٤٠	١٢	مجلس للشعب التأسيسي «الموسع»
تم انتخاب «١٧٨» عضواً بالاقتراع السري المباشر، منهم (٤٤) عضواً من شيوخ القبائل، ثم عين الرئيس علي عبدالله صالح «٢١» عضواً * كان من بينهم «٤» أعضاء من شيوخ القبائل.	١٩٨٨/٧/٥	١٠٠	١٥٩	٧٠	١١١	٣٠	٤٨	مجلس الشورى

(١) البيانات الواردة في الجدول مستقاة من :
الجمهورية العربية اليمنية، مجلس الشعب التأسيسي، وثائقديمقراطية في اليمن «٦»، (صنفا، ب ت)، ص ٤٥٨ - ٤٦١، الفطحي، أبرز الإحصاءات اليمنية في ربع قرن، مرجع سابق، ص ١٥٥ - ١٥٩ - ١٥٨، ١٥٦ - ١٥٩.

* تم التعرف على أسماء شيوخ القبائل المشاركين في عضوية هذه المجالس التالية بمساعدة الشيخ / عبد الله حسن الدعيس.

** تنص المادة «٤٦» من دستور عام ١٩٧٠ على أن لرئيس المجلس الجمهوري أن يعين (٢٠٪) من عدد أعضاء مجلس الشورى، راجع نص المادة ٤٦ من دستور الجمهورية العربية اليمنية.

يلاحظ على الجدول السابق (رقم ٦) :

- استمرار وجود التمثيل القبلى فى المجالس النيابية ، سواء المعينة منها (مجلس الشعب التأسيسى) أو المنتخبة (مجلس الشورى) .

وهذا قد يعد من المؤشرات الدالة على أن الواقع الاجتماعى والسياسى ، ما زال يعترف بالدور السياسى القبلى ، مهما اختلفت طرق وأساليب تكوين المجالس النيابية .

- يلاحظ أن الرموز القبلية ذات النفوذ ، لم ترشح نفسها فى مجلس الشورى المنتخب ، (أمثال: الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر ، الشيخ سنان أبو لحوم ، والشيخ مجاهد أبو شوارب) . وإنما رشحت بدلاً عنها بعض أبنائها وأقاربها (١) .

- بالرجوع إلى بيانات الدوائر الانتخابية ، وأسماء المرشحين من زعماء وشيوخ ، يلاحظ أن أغلبية الدوائر الانتخابية فى المناطق الشمالية والشرقية كانت من نصيب شيوخ القبائل . وهذا قد يعود إلى أمور عدة من أهمها : استمرار التماسك والنفوذ القبليين فى هذه المناطق ، مقارنة ببقية المناطق اليمنية الأخرى (٢) .

(١) نجح فى انتخابات مجلس الشورى المذكور ، كل من صادق عبد الله الأحمر ، نجل الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر ، ومحمد على أبو لحوم ، ابن شقيق الشيخ سنان أبو لحوم ، والشيخ درهم ناجى أبو لحوم ، قريب الشيخ سنان .

(٢) للتعرف على بيان اللجنة العليا للانتخابات عن النتيجة العامة لانتخابات مجلس الشورى التى جرت عام ١٩٨٨ ، وكذا للتعرف على أسماء الفائزين فى الدوائر الانتخابية ، راجع : الجمهورية العربية اليمنية ، مجلس الشعب التأسيسى ، وثائق ديموقراطية فى اليمن رقم « ٦ » ، مرجع سابق ، ص ٤٥٨ - ٤٦٠ .

ثالثاً : موقف الرئيس على عبد الله صالح من القبيلة :

لقد اتبع الرئيس على عبد الله صالح سياسة احتواء قوى المعارضة السياسية والعسكرية لحكمه^(١) .

فقد عمل على التعايش مع الفاعلين من شيوخ القبائل ، وإشراكهم فى صنع القرار السياسى ، حيث قام بـ :

- تعيين الفاعلين من شيوخ القبائل فى المناصب الرسمية العليا ، أمثال :
الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر^(٢) والشيخ سنان أبو لحوم^(٣) ، والشيخ مجاهد أبو
شوارب^(٤) .

(١) يرى « الجناحى » أن الرئيس على عبد الله صالح ، قبل الحوار مع ما عرف بـ « الجبهة الوطنية الديمقراطية » ، التى كانت تشكل معارضة سياسية وعسكرية لنظام الرئيس على عبد الله صالح .
للتعرف على تفاصيل « الاتفاق غير المعلن » بين الرئيس والجبهة الوطنية والمؤرخ فى
١٩٨٠/١/٣١ ، راجع :

سعید أحمد الجناحى ، الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة ، (عدن : مركز الأمل
للدراسات والنشر ، ط ١ ، ١٩٩٢) ، ص ص ٥٣٤ - ٥٣٩ .

كذلك راجع ، على سبيل المثال خطاب الرئيس على عبد الله صالح المتضمن إعلان العفو العام
عما أسماهم بـ « ... المفرور بهم من أبناء المناطق الوسطى ... » ، انظر نص الخطاب فى مجلة :
الجيش (صنعاء) ، العدد ١٢٩ (مايو ١٩٨٢) ، ص ص ٢١ - ٢٢ .

(٢) من أهم المناصب السياسية التى شغلها الشيخ عبد الله الأحمر ، شيخ مشايخ حاشد ، فى عهد
الرئيس على عبد الله صالح : عين عضواً فى المجلس الاستشارى فى (١٩٧٩/٥/٨) ، وانتخب
عضواً فى أول تكوين للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى العام (أغسطس ١٩٨٢) ، كما تم تعيينه
عضواً فى المجلس الاستشارى المشكل بتاريخ (١٩٩٠/٥/٢٤) ، وكذا عين رئيساً للجنة العليا
لإعادة النظر فى التقسيم الإدارى بتاريخ (٩٠/٥/٢٤) ، راجع :

العلفى ، أبرز الأحداث اليمنية فى ربيع قرن ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٧ ، ١٦٤ - ١٦٥ ؛
الثورة (صنعاء) (١٩٩٠/٥/٢٤) ، ص ص ١ - ٢ ، الثورة ، (١٩٩٠/٥/٢٥) ، ص ١ .

(٣) من أهم الوظائف التى تولاها الشيخ سنان أبو لحوم :

عين عضواً لمجلس الشعب التأسيسى فى (١٩٧٩/٥/٨) ، وعضواً فى لجنة الحوار الوطنى
(مايو ١٩٨٠) ، وانتخب فى أول تكوين للجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى العام (أغسطس ١٩٨٢) ،
وعضواً فى المجلس الاستشارى المشكل بتاريخ (١٩٩٠/٥/٢٥) ، راجع :

العلفى ، المرجع السابق ، ص ص ١٥٨ - ١٥٩ و ١٦٠ ؛ الثورة (صنعاء) (١٩٩٠/٥/٢٥) ، ص
ص ١ - ٢ .

(٤) تقلد الشيخ مجاهد أبو شوارب عدة مناصب رسمية هامة ، منها :
احتل منصب نائب رئيس الوزراء للشئون الداخلية فى جميع الحكومات اليمنية الخمس ، المشكلة
فى عهد الرئيس على عبد الله صالح . بدءاً من حكومة مارس ١٩٧٩ ، وانتهاء بحكومة ٢١ يوليو
١٩٨٨ . كما تقلد المنصب نفسه بعد قيام دولة الوحدة اليمنية فى ١٩٩٠/٥/٢٢ =

- السماح لبقية شيوخ وزعماء القبائل ، في مختلف المناطق اليمنية بممارسة حقوقهم السياسية فى شتى مؤسسات الدولة (١) .

= لمزيد من التفاصيل راجع :

العلفى ، المرجع السابق ، ص ص ١٥٤ ، ١٦٢ - ١٦٣ ، ١٦٦ : الجمهورية العربية اليمنية ومجلس الوزراء ، المكتبة القانونية ، القرار الجمهورى رقم « ٩٠ » لسنة ١٩٨٣ ، والقرار الجمهورى رقم « ٤١ » لسنة ١٩٨٨ ، والقرار الجمهورى رقم « ١ » لسنة ١٩٩٠ .

(١) تم تعيين عشرة أعضاء من شيوخ القبائل فى لجنة الحوار الوطنى المشكلة فى مايو ١٩٨٠ . حيث إن نسبة تمثيل المشايخ فى هذه اللجنة « ٢٠ ٪ » من مجموع عدد أعضاء اللجنة البالغ ٥٠ عضواً . كما أن نسبة تمثيل القبائل فى أول لجنة دائمة منتخبة للمؤتمر الشعبى العام ، قد بلغت « ٢٣ ٪ » حيث كان عدد شيوخ القبائل « ١٧ » عضواً من مجموع عدد أعضاء اللجنة الدائمة البالغ « ٧٥ » عضواً .

راجع :

العلفى ، أبرز الأحداث اليمنية فى ربع قرن ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٠ - ١٦١ ، ١٦٤ - ١٦٥ : الجناحى ، مرجع سابق ، ص ص ٧٨٢ - ٧٨٣ .

الفصل الخامس

جدلية العلاقة بين القبيلة والدولة

أولاً : الهوية اليمنية بين القبيلة والدولة

١ - القبيلة والهوية * اليمنية :

رغم أن اليمن بلد القبائل والعصبيات الكثيرة ، إلا أنها تتمتع بهوية حضارية واحدة ؛ حيث يُجمع اليمنيون بشتى انتماءاتهم القبلية والمذهبية على هوية حضارية مشتركة هي «الهوية اليمنية» ، فى إطار هوية أوسع وأعم هي الهوية العربية الإسلامية .

وإذا كان ابن خلدون قد أكد على «... أن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها دولة والسبب فى ذلك أختلاف الآراء والأهواء . وأن وراء كل رأى منها وهوى عصبية تمانع دونها ، فيكثر الانتفاض على الدولة والخروج عليها فى كل وقت ، وإن كانت ذات عصبية ؛ لأن كل عصبية ممن تحت يدها تظن فى نفسها منعة وقوة » (١)

* تتطوى مسألة « الهوية » على معانٍ رمزية وروحية و حضارية جماعية ، تمنح الفرد إحساساً بالانتماء إلى كيان أكبر، وتخلق لديه الولاء والاعتزاز بهذا الكيان الأكبر . كما أن من الأمور الطبيعية (والصحية) أن يكون للفرد والمجتمع « هوية جماعية » ذات مرجعية أساسية واحدة ، ينجذب إليها بحيث لا تتعرض لمنافسة أو منازعة خطيرة من مرجعيات أو كيانات أدنى منها . للوقوف على مدلول « الهوية » عامة ، وواقع الهوية لدى المجتمعات العربية خاصة ، راجع : سعد الدين إبراهيم و(آخرون)، المجتمع والدولة فى الوطن العربى ، مرجع سابق ، ص ٣٣٢ ؛ محمد جابر الأنصارى ، تكوين العرب السياسى ومغزى الدولة القطرية ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٩٤) ، ص ٩١ .

(١) المقدمة ، جزء ٢ ، مرجع سابق ، ص ٥٣٦ .

فإن هذا الخطاب الخلدوني يشير إلى شعور القبائل والعصبيات بـ « المنعة والقوة »، ومن ثم فهي تسعى « للانتفاض » وعدم الخضوع أو الانقياد للدولة أو السلطة الحاكمة . أى أن ابن خلدون يشير إلى ما يعرف اليوم بـ « أزمة التغلغل » أو « عدم التكامل الإقليمي »* . بمعنى عدم قدرة السلطة المركزية على فرض سيطرتها وسياساتها على كامل إقليم الدولة والمجتمع .

فالتقرير الخلدوني ، هنا ، لا يقصد به أن الدول التي تحوى قبائل وعصبيات ، هى بالضرورة تعاني من « أزمة هوية » ؛ لأنه يمكن للقبيلة أو « ... للجماعة أن تثور على الحكم دون أن تضع موضع الشك ولاعها للدولة »^(١) . كما أنه بالرغم أن مفهوم « الأمة » يتجاوز مفهوم « القبيلة » ، ولكن ليس من شروط قيام الأمة انتفاء القبيلة^(٢) .

ورغم ذهاب بعض الباحثين العرب^(٣) إلى أن معظم المجتمعات العربية تعاني من « أزمة هوية »** أو « عدم اندماج قومي » . فإنه يمكن القول إن اليمن ، رغم كونه

* للتعرف على أزمة عدم الاندماج بشكل عام ، وعدم الاندماج الإقليمي بشكل خاص ، فى الدول النامية ، راجع :

جلال عبد الله مغوض ، « أزمة عدم الاندماج فى الدول النامية » ، مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت) ، المجلد ١٤ ، العدد ٤ (شتاء ١٩٨٦) ، ص ص ٥٩ - ٧٩ .

(١) يرى برهان غليون أن السلطات العربية المعاصرة فاقدة لشرعيتها ؛ حيث تقتقر إلى أهم مقومات الشرعية ، والمتمثلة فى الولاء للدولة والطاعة للقوانين والتأييد للأهداف ، راجع .

برهان غليون ، تعقيب على دراسة سعد الدين إبراهيم ، « مصادر الشرعية فى أنظمة الحكم العربية » فى : أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٣٧ - ٤٣٨ .

(٢) انظر : الجابري ، العقل السياسى العربى ، مرجع سابق ، ص ٩٦ .

(٣) من هؤلاء الباحثين ، على سبيل المثال لا الحصر :

- حليم بركات ، المجتمع العربى المعاصر ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٣ ، ١٩٨٦) ، ص ص ٣٩ - ٤٥ ، ٢٢٠ - ٢٢١ . : سعد الدين إبراهيم وآخرون ، المجتمع والدولة فى الوطن العربى ، مرجع سابق ، ص ص ٣٣٢ - ٣٣٤ . : محمد جابر الأنصارى ، مرجع سابق ص ص ٩١ - ٩٣ .

** يقال إن مجتمعاً ما ، يعاني من « أزمة هوية » عندما تكون انتماءات أفرادها وولاءاتهم متجهة نحو كيان محلى محدود ، أدنى من الوطن والدولة ، (كالولاء للقبيلة ، الطائفة ، القرية ، السلالة) .

بلد القبائل والعصبيات الكثيرة ، إلا أنه مندمج ثقافياً واجتماعياً^(١) ، ولعلنا يعاني من أزمة هوية للأسباب التالية :

- الشعور بأصل قرابي مشترك^(٢) .
- الوعي بتاريخ حضارى تليد^(٣) .
- تشابه الأعراف والقيم القبلية اليمنية^(٤) .

(١) للوقوف تفصيلاً على وضعية المجتمع اليمني وخصوصيته تجاه مشكلة الاندماج الوطنى، مقارنة بدول العالم الثالث، انظر:

إبراهيم أحمد نصر الدين ، « مشكلة الاندماج الوطنى فى العالم الثالث - حالة اليمن » ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى الرابع لكلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء (مايو ١٩٨٨) ، ص ٨-١١ .

(٢) يؤكد هذا الشعور الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر بقوله « ... القبائل عندنا فى اليمن من سلالة واحدة وهى السلالة القحطانية وتنقسم القبائل فى اليمن إلى ثلاثة أقسام : القبائل الحميرية وهى أكبر القبائل اليمنية ، وقبائل مذحج ، وقبائل همدان بن زيد وتضم حاشد ويكيل . وكل القبائل اليمنية تنتمى إلى الأقسام الثلاثة السابقة ... ولا يوجد (فى اليمن) وزير أو ضابط أو جندي إلا ويعرف انتماءه ، وهو يعتز بهذا الانتماء ... ولا فوارق بين القبلى أو العسكرى أو المدني أو المثقف أو العالم ... » .

راجع : حديث الشيخ عبد الله حسين الأحمر ، شيخ مشايخ حاشد فى :
خالد محمد القاسمى ، الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً ، (الشارقه : دار الثقافة العربية ، ط ٢ ، ١٩٨٨) ، ص ٢٤٦ - ٢٤٧ .
كذلك عزز الطرح السالف الشيخ على ناصر طريق ، (مقابلة شخصيه مع الباحث) ، مرجع سابق .

(٣) لقد شهدت اليمن ، مجتمعاً ودولة ، مستوى راقياً من الحضارة العربية القديمة؛ حيث عرفت اليمن مجتمعاً حضرياً ، رغم تكوينه القبلى . فالقبائل اليمنية كانت قبائل مستقره ، تعتمد فى معيشتها على الزراعة والتجارة . وقد مكنتها حياتها المستقره من بناء دول قوية ، وحضارات متطورة بمقاييس عصرها ، راجع :

عبد العزيز الدورى ، التكوين التاريخى للأمة العربية ، مرجع سابق ، ص ٢٥ ، أحمد قائد الصائدى ، « اليمن : الشعب والأرض والحضارة » ، دراسات يمنية (صنعاء) ، العدد ٤٢ (أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ١٩٩٠) ، ص ٥١ - ٥٢ .

(٤) يُعد الدين والسوابق القبلية وبقايا القوانين الوضعية للدولة اليمنية القديمة ، من أهم مصادر العرف القبلى اليمنى . ورغم تعدد مصادر هذا العرف القبلى ، إلا أنه قد شكل نوعاً من الوحدة والانسجام لدى القبائل اليمنية . راجع :

رشاد العليمى ، القضاء القبلى فى المجتمع اليمنى ، مرجع سابق ، ص ٤٧ - ٥٢ .

- اندماج المجتمع اليمنى فى إطار الثقافة العربية الإسلامية^(١) .

إن من أهم الشواهد والمؤشرات ، الحديثة والمعاصرة على الوعى القبلى بوجود «هوية يمنية مشتركة» :

- تأييد معظم القبائل لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية . فإذا كانت الإرادة السياسية الحاكمة فى كلا شطرى اليمن ، قد حققت الوحدة اليمنية ، فإن غالبية القبائل قد أيدت إعادة هذه الوحدة ، ولم تعارضها^(٢) .

(١) يرى إبراهيم نصر الدين أن المجتمع اليمنى مندمج ثقافياً ، فى إطار الثقافة العربية الإسلامية . كما أنه مندمج اجتماعياً ، فرغم وجود تعدديه قبلية إقليمية ، إلا أنها تعددية متماثلة فى أهدافها ووظائفها ، وليست مختلفة ، سواء فيما يتعلق بهدف الأمن والتنمية ، أو فيما يتعلق بأساليب حل الخلافات القبلية .

راجع : إبراهيم نصر الدين ، مرجع سابق ، ص ص ٨ - ٩ .

(٢) رغم تملك القبائل اليمنية لآليات فاعلة للاعتراض على أية خطوة تخطوها السلطة الحاكمة دون رضاء القبائل ، مثل (عقد المؤتمرات القبلية وقيام الانتفاضات والتمردات) ، إلا أنه يلاحظ أن هذه القبائل قد رحبت بإعادة تحقيق الوحدة اليمنية . بل سبق وأن وافق مجلس الشورى ذو الأغلبية القبلية برئاسة الشيخ عبد الله الأحمر عام ١٩٧٢ على اتفاقيات الوحدة بين شطرى اليمن . للتعرف تفصيلاً على نص قرارات مجلس الشورى (السلطة التشريعية) بالموافقة على اتفاقيات الوحدة اليمنية ، والمطالبه بتنفيذها ، راجع :

الثورة (صنعاء) ، (١١ / ١٢ / ١٩٧٢) ، ص ١ : الثورة ، (٧ / ٩ / ١٩٧٢) ، ص ٨ .

وفى هذا السياق قد يكون مفيداً التفرقة بين معارضة القبائل للنخبة الحاكمة ذى التوجه الماركسى فى جنوب الوطن اليمنى ، وبين موقف معظم القبائل المؤيدة لهذه الوحدة اليمنية ، فقد كانت العلاقة بين الطرفين ذات طبيعة صراعية وه « ثارية » ؛ فقد قام حكام جنوب اليمن ، سابقاً ، عام ١٩٧٢ بقتل جماعى لأكثر من خمسة وستين شيخاً قبلياً ، أثناء استضافتهم لهؤلاء المشايخ فى منطقة « بيحان » اليمنية . حيث وضعت المتفجرات أسفل سفرة طعام الغداء .

للتعرف على ملابسات هذا الحادث ، ورؤود أفعال القبائل اليمنية الأخرى ، راجع :

الثورة (صنعاء) ، (١٢ / ٣ / ١٩٧٢) ، ص ص ١ ، ٤ ، الثورة ، (٤ / ١ / ١٩٧٢) ، ص ٨ .

- اتسام كثير من المؤتمرات القبلية بأبعاد وطنية وقومية ، حيث تميز كثير من هذه المؤتمرات بـ « قبلية الموقع » و « وطنية الأهداف والمطالب » (١) .

- رفض القبائل لمحاولة إعادة تشطير اليمن الواحد ، وتمسكها بالوحدة اليمنية . حيث قام أبرز شيوخ القبائل ورموزها بالوساطة * بين الأطراف السياسية الحاكمة ؛ بهدف احتواء الأزمة السياسية التي تفاقمت منذ (أغسطس / آب ١٩٩٣) . وقد طالب شيوخ القبائل اليمنية من طرفى الأزمة اليمنية (المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكي اليمنى) ضرورة الاحتكام إلى المؤسسات الدستورية، كما حذرت القبائل اليمنية من احتمال قيام حرب (يمينية - يمنية) (٢)

(١) أن المتتبع لكثير من المؤتمرات القبلية ، المنعقدة طوال الفترة من ١٩٦٣/٩/٢ وحتى ١٩٩٤/١/١٣ . بدءاً بما عُرف بمؤتمر «عمران» ، ومروراً بمؤتمرات « خمرة » و « ريده » و « بئر الشايف » و « الممر » وانتهاءً بمؤتمري « سبا » و « مؤتمر بكيل الموحد » القبائل اليمنية . يلاحظ أنه رغم قبلية مواقع هذه المؤتمرات ؛ حيث عقدت فى معاقل القبائل اليمنية ، إلا أنها وطنية الأهداف والمطالب . فقد تضمنت مقررات هذه المؤتمرات ، إلى جانب المطالب القبلية الخاصة ، مطالباً وطنية وقومية ، مثل توجية الشكر والتأييد للجمهورية العربية المتحدة بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر ، لما قامت به من دعم ومساندة اليمن ، ثورة وشعباً . والتنديد بالمؤامرات الخارجية «السعودية وبريطانيا» إبان ستينيات هذا القرن ، ودعم ومساندة نضال « أبناء جنوب الوطن اليمنى » من أجل الخلاص من الاستعمار البريطانى آنذاك . وكذا المطالبة بتطبيق الدستور وقيام حكم جمهورى جماعى يستند إلى المجالس النيابية « الشورى » .

للتعرف تفصيلاً على طبيعة نصوص قرارات هذه المؤتمرات القبلية ، راجع :

العلقى ، نصوص يمانية ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٣ - ١٣٧ ، ١٧٠ - ١٧٢ ، ٢٢٢ - ٢٢٥ ، ٢٤١ - ٢٤٧ ؛ قرارات مؤتمر « التلاحم الوطنى » المنعقد فى منطقة « ريده » بتاريخ ١٩/١٢/١٩٩١ ، النضال (صنعاء) ، (١٩٩٣/٢/٢٨) ، ص ص ١ ، ٣ ؛ الحياه (لندن) (١٩٩٤/١/١٤) ، ص ص ٤ ، ١ .

* من أبرز المشايخ الذين تولوا الوساطة بين طرفى الأزمة اليمنية ، عبد الله بن حسين الأحمر ومجاهد أبو شوارب وسنان أبو لحوم .

(٢) حملت القبائل اليمنية السلطة الحاكمة ، عند مقابلة شيوخها للرئيس اليمنى ونائبه ، مسئولية تصاعد الأزمة . وأكدت فى بيانها على « أن جذور الأزمة التى تعاني منها بلادنا هى جذور سياسية تتمثل فى عملية تقاسم السلطة بين الحزبين الحاكمين التى أدت إلى تحويل كل أجهزة الدولة وإمكاناتها إلى أدوات للصراع السياسى ... » .

للتعرف على الوساطات والاجتماعات القبلية ، المطالبة بإنهاء الأزمة اليمنية ، راجع : الحياه (لندن) ، (١٩٩٢/١٢/٢٢) ، ص ص ٤ ، ١ ؛ الوسط (لندن) العدد ٩٩ ، (١٩٩٣/١٢/٢٠) ، ص ص ٣١ - ٣٢ ؛ الشرق الأوسط (لندن) ، (١٩٩٤/٤/٢٨) ، ص ٢ .

وعند نشوب هذه الحرب * ، أعلن بعض زعماء القبائل حيادهم تجاه الحرب
وأزمة الانفصال اليمنية (١) .

٢ - لمن يكون الولاء أولاً ، حين تعارضه بين القبيلة والدولة ؟

رغم التأكيد ، سالفاً ، على وجود وعى بالهوية اليمنية ، كهوية عامة مشتركة
بين كثير من أبناء القبائل اليمنية ، إلا أن الواقع الاجتماعى والسياسى اليمنى
المعاش والمعاصر يشير إلى أنه فى حالة « التعارض » بين الولاء للقبيلة والولاء للدولة
، فإن الأول يجب الأخير .

وقد تم التوصل إلى هذا الاستنتاج عبر لقاءات شخصية أجراها الباحث خلال
عامى ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، مع بعض أبناء وشيوخ القبائل ، وخاصة الذين يشغلون
مناصب عسكرية وأمنية رسمية فى الدولة. فقد أكد بعضهم إلى أنه فى حالة نشوب
نزاع أو حرب بين قبيلتهم (أو قبائلهم) وبين الدولة ، فإنه :

* استمرت الحرب اليمنية - اليمنية منذ (١٩٩٤/٥/٤) وحتى (١٩٩٤/٧/٧) .

(١) أكد سالم صالح محمد ، الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكى اليمنى ، على حياد القبائل
اليمنية ، بقوله « لنا لواعين عسكريين (محايدون) فى ضيافة قبيلة (خولان) ، وقبيلة (بكيل) .
وهما فى وضعية محايدة » ، انظر نص الحديث الصحفى لسالم صالح ، فى :
اليقظة (الكويت) ، العدد ١٣١٦ ، (٢٠ - ٢٦ / ٥ / ١٩٩٤) ، ص ٢٢ .

وفى هذا السياق أكد الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر ، رئيس مجلس النواب اليمنى ، ورئيس حزب
التجمع اليمنى للإصلاح ؛ لإذاعة لندن عند سؤاله عن حجم المشاركة القبلية فى الحرب
اليمنية ، فأجاب بقوله « لم تقم القبائل الشمالية (حاشد و بكيل) بأى دور عسكري فى هذه
المعارك ، فقامت الدولة هى التى خاضت المعارك بالتعاون مع قبائل شيوخه (الجنوبية) » ، وأكد
ايضاً الشيخ الأحمر لصحيفة العربى المصرية ، أن المشاركة القبلية فى المعارك كانت « ... فى
مقاطعتين جنوبيتين فقط. أما بقية القبائل اليمنية فقد شاركت فى الحرب كأفراد أو بشكل فردى » .
راجع :

حديث الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر لإذاعة (لندن) ، بتاريخ ١٩٩٤/٥/٢٣ ؛ ومقابلاته مع
صحيفة العربى ، (القاهرة) ، (١٩٩٤/١١/٢١) ، ص ٩ .

- عندما تكون الدولة طرفاً في النزاع مع قبيلتهم ، فإنهم يقفون بجانب قبيلتهم أولاً . وخاصة عند مبالغة الدولة أو السلطة الحاكمة في عسف وقهر القبيلة أو أحد أفرادها .

- أما في حالة قيام نزاع أو حرب بين قبيلتهم و قبيلة (أو قبائل) أخرى ، مع عدم دخول الدولة كطرف في النزاع ، فإنهم يضطرون إلى طلب إجازة من معسكراتهم ؛ لتلبية نداء واستغاثة قبيلتهم ، أو ما يسمونه بـ « داعى القبيلة » . وفي حالة عدم حصولهم على إجازات رسمية (أو اضطرارية) من معسكراتهم ، فإنهم يضطرون إلى ترك معسكراتهم والالتحاق بالقبيلة ؛ للدفاع عنها ومعها *

كما أن بعض الضباط ، عند مقابلتهم ، قد جعلوا من دوافع وحيثيات النزاع بين القبيلة والدولة محدداً للوقوف مع أو ضد القبيلة . فحين تكون القبيلة مظلومة من قبل الدولة ، أو في حالة تراجع الدولة ونكوصها تجاه المطالب « المشروعة » للقبيلة ، فإنهم يقفون إلى جانب القبيلة ضد الدولة ، بمعنى (الوقوف مع المظلوم ضد الظالم) . أما إذا كان الهدف هو تطبيق النظام والقانون على « الجميع » فإنهم سيقفون إلى جانب الدولة (١) .

* دأل بعض من تم مقابلتهم من أبناء وشيوخ القبائل على هذا الاستنتاج بأمثلة ووقائع « نزاعية » ، حدثت في اليمن وكانت الدولة أو القبائل أطرافاً فيها ، وشارك فيها بعض الجنود والضباط باعتبارهم أعضاء في قبائلهم أولاً . ومن هذه الأمثلة والوقائع :

- نشوب نزاع (اقتتال) بين القبائل وبعضها ، مثل نزاع قبيلتي « نهم » و « خولان » عام ١٩٧٤ . وكذا اقتتال قبيلتي « همدان » و « عيال سريح » عام ١٩٨٥ .

- قيام نزاع وقتال بين الدولة وبعض القبائل ، كما حدث في أواخر الثمانينيات (١٩٨٧ ، ١٩٨٨) بين الدولة وبعض قبائل مأرب .

(١) أكد الشيخ / على عبد ربه القاضي ، (وهو أحد مشايخ قبائل مأرب ويحمل رتبة عسكرية بدرجة عقيد ركن ، ويشغل منصباً عسكرياً رسمياً ؛ حيث يعمل ، أثناء مقابلة الباحث له ، قائداً عسكرياً لواء « حجة ») أنه في حالة قيام نزاع بين قبيلته والدولة فإنه بدايةً سيحاول القيام بدور الوسيط بين القبيلة والدولة . وحينما تفشل وساطته ، وتكون قبيلته مخطئة ، فإنه سيقف إلى جانب الدولة ، وخاصة عند سعى الدولة تطبيق النظام والقانون . أما حين يكون الحق بجانب القبيلة ، وعندما يغيب النظام والقانون ، فإنه يتم الوقوف إلى جانب القبيلة . المرجع : مقابلة شخصية للباحث مع الشيخ / العقيد الركن على عبد ربه القاضي ، قائد لواء حجة ، بمسكنه بالقاهرة بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٤ م .

وفى هذا السياق لابد من تسجيل الملاحظات الآتية:

- إن الولاء للقبيلة قبل الدولة يكون أكثر وضوحاً لدى أبناء القبائل الشمالية والشرقية ، الذين مازالوا متمسكين بالقيم والأعراف القبلية ، مقارنة بأبناء المناطق الجنوبية والغربية ، والذين ابتعدوا كثيراً عن هذه القيم والأعراف .

- رغم انخراط كثير من أبناء القبائل الشمالية والشرقية في المؤسسة العسكرية، بفعل عوامل عدة منها طبيعة الثقافة القبلية التي تمجد القيم الحربية والعسكرية، فإنه عند قيام نزاع أو حرب بين قبائلهم والدولة، فإنهم لا يقفون إلى جانب قبائلهم ضد الدولة بشكل تلقائي ، وإنما يحاولون بداية درء هذا النزاع بطرق شتى، كمحاولة التوسط بين قبائلهم والدولة قبل النزاع، والسعى لإيقافه عند نشوبه؛ لأنهم أول المتضررين من مثل هذه النزاعات والحروب .

- إنه فى حالة تعرض الدولة اليمنية لخطر خارجي ، يهدد كامل الوطن اليمنى (قبائل ودولة) ، فإن الولاء « الأوسع » لليمن يُستدعى ويُستنفر لدى جميع اليمنيين، عسكريين ومدنيين على السواء ؛ لأنه فى هذه الحالة لا تعارض بين الولاء للقبيلة والولاء للدولة . فالقبيلة جزء من الدولة . وأقاليم القبائل المتعددة جزء من إقليم الدولة اليمنية الواحدة . ومن ثم فالولاء ، هنا ، لليمن أولاً ^(١) .

(١) إن استقراء تاريخ اليمن السياسى يؤكد أن القبائل كانت تقف إلى جانب الدولة الأم ، حين تعرضها لخطر خارجي .

كما أن صاحب هذه الدراسة يفترض ، هنا ، وجود علاقة ارتباطية موجبة بين تمسك القبائل اليمنية بحدودها الجغرافية والوعى بوجود دولة يمنية ذات حدود إقليمية واحدة .
ومما يعزز من هذا الافتراض :

- وجود وعى كبير لدى كثير من القبائل ببعض الأراضي اليمنية المغتصبة من قبل السلطات السعودية، وقد لمس الباحث هذا الوعى القبلى ، أثناء قيامه ببعض المقابلات مع بعض شيوخ القبائل .

- إن الانتقاص من الحدود الجغرافية للدولة اليمنية يعنى ضمناً انتقاص حدود بعض هذه القبائل ؛ لأن القبائل اليمنية ، غالباً ، قبائل مستقرة غير متحركة ، مرتبطه بالأرض ولها حدودها الجغرافية المعروفة . وكذا فإن وجود ما يمكن تسميته بـ « الوعى بإقليم القبيلة » يعزز بدوره « الوعى بإقليم الدولة اليمنية » ويساهم فى الحفاظ عليه .

للتعرف على التوزيع الجغرافى للقبائل اليمنية ، راجع :
المبحث الأول من الفصل الثانى من هذه الدراسة .

٣ - أسباب استمرار الولاء للقبيلة قبل الدولة :

- تتمثل أهم اسباب أسبقية ولاء الأفراد لقبائلهم قبل دولتهم ، فى الآتى :
- إشكالية العلاقة بين المجتمع والدولة فى الوطن العربى عامة ، وفى اليمن خاصة (١) .
 - فاعلية القبيلة اليمنية ، ونجاحها فى غرس القيم والأعراف القبلية ، والحفاظ عليها ؛ فى مقابل فشل وإخفاق السلطات الحاكمة فى إيجاد قيم اجتماعية وسياسية حديثة (٢) .
 - رسوخ وتجدد شرعية القيادات القبلية المستندة إلى الأعراف والقيم القبلية ، فى مقابل تآكل وأفول شرعية السلطات الحاكمة .
 - فعجز الدولة وإخفاق سلطتها السياسية عن القيام بوظائفها تجاه أبناء المجتمع ، مقارنة بنجاح القبيلة فى تلبية كثير من المطالب والحاجات المادية والمعنوية لأفرادها قد عزز الوجود الاجتماعى والسياسى للقبيلة اليمنية لدى أبنائها ، ومنحها ولاهم الأول من دون الدولة .

(١) من أهم إشكالات علاقة الدولة بالمجتمع فى الوطن العربى :
- اغتراب الدولة عن المجتمع ، وعدم تعبيرها ، حقاً وفعلاً ، عن التكوينات والقوى الاجتماعية الرئيسية والقائمة فى هذا المجتمع ؛ فالدولة العربية ، غالباً ، جهاز تعسفى واستبدادى بأيدى النخب العربية الحاكمة .

- عجز الدولة العربية عن إيجاد أطر قومية جديدة جامعة وقادرة على استبدال الأطر القديمة بأخرى حديثة تعبر عن مصالح أعلى من مصالح العصبية الأدنى ، وتمثل منافع وحاجات جميع الأفراد داخل الدولة.

للقوف تفصيلاً على أزمة العلاقة بين المجتمع والدولة فى الوطن العربى ، راجع :
برهان غليون، نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة، (بيروت : المركز الثقافى العربى ، ط١ ، ١٩٩٠) ص ٢٨- ٣٢ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ٢٠١ - ٢٠٤ ؛ سعد الدين إبراهيم (محرر ومنتق) ، المجتمع والدولة فى الوطن العربى ، مرجع سابق ، ص ص ٣٠ - ٣١ .

(٢) للتعرف على فاعلية آليات التنشئة القبلية فى المجتمع اليمنى ، راجع . المحمد الثقافى لسدور القبيلة السياسى فى المبحث الثانى من الفصل الثانى من هذه الدراسة .

ثانياً : أنماط العلاقة بين القبيلة والدولة

إذا كانت اليمن قد عرفت قديماً حكم القبيلة القوية أو الغالبة ، ومن ثم خضوع الدولة للقبيلة ، فإن علاقة القبيلة بالدولة طوال تاريخ اليمن الحديث والمعاصر قد اتخذت ثلاثة أشكال أو أنماط رئيسه، هي : الصراع، التحالف، والتعايش .

١ - صراع القبيلة والدولة :

كان الصراع يظهر بين القبيلة والدولة في اليمن ، عند سعى السلطات الحاكمة استبعاد دور القبائل عن صنع القرار السياسى اليمنى ، والحد من نفوذ شيوخ القبائل ، أو محاولة تهميشهم سياسياً .

وقد اتضحت هذه العلاقة الصراعية بين القبيلة والدولة ، فى آخر عهدى الرئيسين «السلال» و«الحمدي»^(١) .

(١) للوقوف تفصيلاً على طبيعة هذه العلاقة الصراعية ، بين القبيلة والسلطة السياسية ، راجع :
المبحثين الأول والثالث من الفصل الرابع من هذه الدراسة .

٢ - تحالف القبيلة والدولة :

تُعد فترة أواخر ستينيات وأوائل سبعينيات هذا القرن * من أبرز الأمثلة وأوضحها على تحالف القبيلة والسلطة الحاكمة في اليمن .

حيث تلاقت أهداف ومصالح كلا الطرفين (الرئيس الإرياني والقبيلة) ، سواء في معارضة حكم « السلالة » وإزاحته عن الحكم ، أم الاشتراك في السلطة والحكم ، حتى انتهاء هذا التحالف بقيام ما عرف بـ « حركة ١٣ يونيو التصحيحية » عام ١٩٧٤ (١) .

* المقصود هنا ، فترة حكم القاضي الإرياني والتي امتدت من ٥ نوفمبر ١٩٦٧ وحتى ١٣ يونيو ١٩٧٤ .

(١) للوقوف تفصيلاً على طبيعة هذه العلاقة التحالفية ، بين شيوخ القبائل والرئيس الإرياني ، راجع: المبحث الثاني من الفصل الرابع من هذه الدراسة .

٣- تعايش القبيلة والدولة :

لقد لجأت بعض السلطات اليمنية الحاكمة إلى محاولة استرضاء القبيلة والتعايش معها ، خاصة فى فترات الأزمات والحروب * ، أو حين مرور النظام السياسى بمرحلة انتقالية، ومواجهته لحالة عدم استقرار سياسى ** .

حيث تقوم السلطات الحاكمة بمنح بعض الزعامات القبلية امتيازات متعددة^(١)؛ بهدف احتواء هذه الزعامات ، ودرء خطرهما أو تحييده^(٢) .

* كما حدث عقب قيام الثورة اليمنية عام ١٩٦٢ ، وتكالب القوى الإقليمية والدولية ضدها ، ومحاولة إجهاضها . وكذا عندما تم الاستعانة بالقبائل خلال الحرب اليمنية - اليمنية عامى ١٩٧٢ ، ١٩٧٩ .

** مثلما قام به الرئيس السابق إبراهيم الحمدي ؛ حيث حاول استرضاء الفاعلين من شيوخ القبائل ، فى أول سننى حكمه .

(١) يؤكد محمد عبد الله الفسيل، عضو مجلس النواب اليمنى الأسبق ، فى مقابلة شخصية مع الباحث، أن من أهم الامتيازات التى حصل عليها بعض شيوخ القبائل، فى العهود الجمهورية قد تمتثلت فى الميزانيات المالية، المناصب الرسمية فى الدولة، وكذا الحصول على أسلحة خفيفة .

وفى هذا السياق ، يؤكد الشيخ عبدالله الأحمر ، فى معرض دفاعه عن المشايخ الذين يتقاضون مبالغ مالية من الدولة ، على « إن ميزانية القبائل لم تتجاوز ما نسبته ٢ ٪ من ميزانية الدولة ... » . كما أكد الشيخ الأحمر ، أن « ... هناك بعض المرتبات تجرى للمشايخ أو لبعضهم، فهى مرتبات شخصية مثلهم مثل غيرهم من موظفى الدولة ، للعاملين منهم أو الذين يقومون بأدوار لخدمة الدولة كالمصالحة بين القبائل وحل المشاكل، وهذه تكلفهم تبعات مالية ... وهناك رواتب لمن كان موظفاً وعجن بعد ذلك أو تقاعد، أو لمن استشهد وترك أيتاماً ... » .

انظر حديث الشيخ عبد الله الأحمر فى : الثورة (صنعاء) ١٩٧٣/٩/٧ ، ص ٨ ، وحديثه أيضاً فى : خالد محمد القاسمى، مرجع سابق ، ص ٢٥٩ .

(٢) يلاحظ أن السلطات الحاكمة تستخدم أسلوبى الإرضاء والترغيب تجاه الزعامات القبلية الفاعلة والمؤثرة، التى مازالت مرتبطة بقبائلها، ومحافظة على الأعراف والقيم القبلية، مثل القبائل الشمالية، والشرقية من اليمن .

ثالثاً : القبيلة اليمنية ومؤسسات المجتمع المدني

١ - القبيلة ومفهوم المجتمع المدني :

يقصد بالمجتمع المدني « مجموعة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة ... »، وتُعد الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية والمهنية، والجمعيات الاجتماعية والثقافية من أبرز الأمثلة لمؤسسات هذا المجتمع المدني ^(١).

ورغم أن القبيلة من أهم المؤسسات المجتمعية الفاعلة في الوطن العربي ، وتعمل مستقلة نسبياً ، عن سلطة الدولة، إلا أنها ، أي القبيلة ، تُستبعد ولا تدخل ضمن مفهوم مؤسسات المجتمع المدني ، باعتبارها إحدى المؤسسات الإرثية ^(٢).

وفي هذا السياق ، يمكن طرح التساؤل الآتي :

هل تمثل القبيلة (وظيفياً) إحدى مؤسسات المجتمع المدني ؟

تفترض هذه الدراسة إمكانية قيام القبيلة ، مرحلياً ، ببعض وظائف ومهام مؤسسات المجتمع المدني ؛ للاعتبارات والأسباب الآتية :

(١) ورد هذا التعريف الإجرائي لمفهوم المجتمع المدني ، في مخطط ندوة « المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية » ، التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، ٢٠ - ٢٣ كانون الثاني / يناير ١٩٩٢ ، ص ٥ .

(٢) يعرف سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني بأنه « مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية وغير الإرثية وغير الحكومية ، التي ترفع الفرد، وتعظم من قدراته على المشاركة المجزية في الحياة العامة » . أما ما سماه بالمؤسسات أو التنظيمات الإرثية ، فيرى أنها « ... تلك التي ينتمي إليها الفرد عند الميلاد لاعتبارات مسبقة، دون أن يكون له في هذا الانتماء المبكر. أي هامش من حرية الاختيار ، وأول هذه المؤسسات هي الجماعات القبلية - مثل الأسرة أو العشيرة أو القبيلة ... [و] الجماعات العرقية والطائفية والمذهبية والدينية ... » . راجع :

سعد الدين إبراهيم ، « المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي » ، كتاب الديمقراطية ، الكتاب الأول ، (القاهرة : مركز دراسات التنمية السياسية والدولية - كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١) ، ص ١٤ .

- غياب أو ضعف مؤسسات المجتمع المدني الحديثة، وخضوعها لأنظمة حكم عربية غير ديمقراطية^(١)

- نجاح القبيلة في القيام ببعض مؤسسات المجتمع المدني الحديثة في الوطن العربي^(٢)

- ليس كل ما هو « تقليدي » سيئ ، وكل ما هو « حديث » جيد وحسن بالضرورة^(٣) ، . فرغم أن « القبيلة » تُصنف ضمن المؤسسات المسماة تقليدية

(١) يذهب كمال المنوفى إلى أن الأغلبية الساحقة من الأنظمة السياسية في الوطن العربي يسودها نمط الحكم الفردى « ... فالوصول إلى سدة الحكم لا يتم عبر الإرادة الشعبية ، وإنما عبر انقلاب عسكري، أو عن طريق الوراثة أو التعيين المصحوب باستفتاء شعبى شكلى ... ويظل الحاكم في موقعه مدى الحياة لا يتركه إلا قسراً ، بفعل البشر أو السماء ... » راجع :

كمال المنوفى ، « الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي » ، المستقبل العربي ، السنة ٨ ، العدد ٨٠ (تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٥) ، ص ٧٥ .

(٢) فى هذا السياق يؤكد محمد صفى الدين خربوش على أهمية بعض المؤسسات التقليدية (ومنها القبيلة) ، فى القيام ببعض مهام مؤسسات المجتمع المدني الحديثة ، بقوله « ... نجد أن مجتمع البداوة - المجتمع القبلى التقليدى - يحقق مهام مؤسسات المجتمع المدني الحديثة فى مواجهة السلطة ، وأن مواطنيه يتمتعون بحرية أكبر مما يتمتع به مواطنو المجتمعين الحضري والريفي ، مجتمعات الحضارة وال عمران . يقف المواطن العربي المقيم بالمدينة أو القرية أعزل فى مواجهة السلطة مع غياب مؤسسات حديثة فاعلة تقيه خطرها ... » ، لمزيد من التفاصيل راجع :

محمد صفى الدين خربوش ، تعقيب على بحث حسنين توفيق إبراهيم ، « بناء المجتمع المدني العربى : المؤشرات الكمية والكيفية » ، ورقة قدمت إلى : ندوة « المجتمع المدني فى الوطن العربى ودوره فى تحقيق الديمقراطية » التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت ، ٢٠ - ٢٣ كانون الثانى / يناير ١٩٩٢ ، ص ٢ .

(٣) يرى حسنين توفيق إبراهيم ، عند حديثه عن التكوينات التقليدية، وبناء مجتمع عربى مدنى حديث ، ضرورة الحد من الآثار السلبية لهذه التكوينات التقليدية عن طريق إدماج عناصرها فى ولاء رئيس واحد للدولة، ومفهوم واحد للمواطنة ، وأقرار مبدأ التعدد والتنوع فى إطار الوحدة . والقيام بعملية فرز وغزلة لعناصر التقليدية وعناصر الحداثة ، وتدعيم الإيجابى منها، وتقليص عناصرها السلبية . لمزيد من التفاصيل ، انظر :

حسين توفيق إبراهيم ، « بناء المجتمع المدني العربى : المؤشرات الكمية والكيفية » ، المرجع السابق ، ص ص ٢١ - ٢٢ .

(كالأسرة ، العشيرة ، والقبيلة ...)؛ إلا أنه فى ظل غياب (أوتغيب) ما يسمى بمؤسسات المجتمع المدنى الحديثة ، وتغطرس الحاكم الفرد ونزوعه نحو قهر مواطنيه، فإن هذه المؤسسات «التقليدية» تكون بمثابة خط الدفاع الأخير للفرد^(١) . كما أن «الحزب» السياسى، رغم اعتباره ضمن مؤسسات المجتمع المدنى «الحديثة»؛ إلا أن خبرة دول العالم الثالث عامة ، والوطن العربى خاصة، تشير إلى أن الأحزاب السياسية لا تؤدى مهامها كما يجب، بل وتعانى من مثالب عدة. فهى أحزاب «مشوهة»، تختلف عن المعنى الحقيقى للحزب السياسى ، وهى أحزاب مؤقتة قصيرة العمر ، كما أنها أحزاب ضعيفة هزيلة الأيديولوجية وهشة التنظيم^(٢) .

٢ - القبيلة كمؤسسة وسيطة بين المجتمع والدولة فى اليمن :

تذهب هذه الدراسة إلى أن القبيلة كانت وما زالت من أهم المؤسسات والجماعات الوسيطة فى اليمن . كما تفترض ، أن القبيلة اليمنية تقترب (وظيفياً) من مفهومى الحزب السياسى وجماعة المصلحة ، وتجمع بعضاً من سماتهما ، وهذا ما سيتم توضيحه وفقاً للتقسيم الآتى :

(١) يذهب سيف الدين عبد الفتاح إلى أن هذه « ... المؤسسات المسماة بالتقليدية ليست إلا محاضن طبيعية تشكل خط الدفاع والحماية الأخير للفرد وهى التى لا يجوز تكسيدها ، بل من الواجب استثمار قدراتها وفعاليتها وتوظيفها داخل النسيج الحضارى الاجتماعى ، بما يضمن الإيجابية والقاعلية لإحداث التغيير المرجو اتجاهاً ومقصداً » ، راجع : سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل «المجتمع المدنى والدولة فى الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة» (مراجعة منهجية) « ، ورقة قدمت إلى : ندوة « المجتمع المدنى فى الوطن العربى ودوره فى تحقيق الديمقراطية » ، التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت ، ٢٠ - ٢٣ كانون الثانى / يناير ١٩٩٢ ، ص ص ٢٥ - ٢٦ .

(٢) للوقوف على خصائص الظاهرة الحزبية فى دول العالم الثالث والانتقادات الموجهة إليها ، انظر : أسامة الغزالى حرب ، « الأحزاب السياسية فى العالم الثالث » ، عالم المعرفة (الكويت) ، العدد ٩١٧ ، أيلول / سبتمبر ١٩٨٧ ، ص ص ١٦١ - ١٧١ .

١ - القبيلة اليمنية ومفهوم الحزب السياسى :

رغم اختلاف الحزب السياسى عن القبيلة ، مفهومًا ونشأة^(١) ، إلا أنهما يتقاطعان (وظيفياً) ؛ حيث يشتركان فى تأدية مهام ووظائف عدة ، منها :

القيام بالتنشئة السياسية والتجنيد السياسى ، تجميع المصالح والتعبير عنها ، السعى للوصول إلى السلطة والحكم ، القيام بدور المعارضة السياسية خارج الحكم . وإذا كان ما يميز مفهوم الحزب السياسى عن جماعات المصلحة ، هو تطلعه للوصول إلى الحكم ، وسعيه للاحتفاظ بالسلطة السياسية . فإن القبيلة اليمنية ، ويحكم تعريف هذه الدراسة لها ، تشارك الحزب السياسى هذا الهدف .

فالقبيلة اليمنية ، تاريخياً ، كانت تتحول إلى دولة قوية ، أو إلى مملكة بزعامة القبيلة القوية (أو الغالبة) . كما أن شيوخ القبائل اليمنية ، فى التاريخ الحديث والمعاصر ، مارسوا ، ومازالوا يمارسون مهام ووظائف سياسية هامة فى الدولة اليمنية ؛ حيث شارك زعماء القبائل وشيوخها فى الحكومات والمجالس النيابية (التشريعية) المتعاقبة * .

(١) يتميز الحزب السياسى عن القبيلة ، أن العضوية فيه اختيارية ومفتوحة مبدئياً للجميع . كما يكون للحزب ، عادة أيديولوجية وبرنامج عمل ، ويفترض قيامه بالتحديث السياسى وتحقيق التكامل القومى ، وإضفاء الشرعية على النظام السياسى .

للقوف تفصيلاً على نشأة الأحزاب السياسية ووظائفها ، راجع :

كمال المنوفى ، أصول النظم السياسية المقارنة ، مرجع سابق ، ص ١٨٣ - ٢٠٢ ؛ برهان غليون ، نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة ، مرجع سابق ، ص ٣٢ - ٣٣ .

* من الأمثلة ذات الدلالة ، هنا ، التأكيد على أن الشيخ عبد الله الأحمر ، شيخ مشايخ قبائل حاشد ، قد ترأس ثلاثة مجالس تشريعية (نيابية) ، هى : المجلس الوطنى المؤقت عام ١٩٦٩ ، مجلس الشورى عام ١٩٧١ ، مجلس النواب عام ١٩٩٣ ، والذى ما زال يمثل السلطة التشريعية حتى الآن . كما أن الشيخ عبد الله الأحمر يرأس أيضاً ، حزب التجمع اليمنى للإصلاح ، الذى يشارك حزب المؤتمر الشعبى العام الحكم .

أى أن القبيلة كانت ، وما زالت ، تسعى للوصول إلى السلطة السياسية ،
والاحتفاظ بها ، شأنها فى ذلك شأن الحزب السياسى .

ب - التحديث بين الحزب السياسى والقبيلة :

إذا كان دارسو الأحزاب السياسية قد ذهبوا إلى أن الحزب السياسى من أهم
آليات التحديث الاجتماعى والسياسى ، وخاصة فى البلدان المتخلفة ^(١) ، فإين
تقف القبيلة العربية عامة، والقبيلة اليمنية خاصة ، من عملية التحديث الاجتماعى
والسياسى ؟

لقد ذهب بعض الباحثين اليمنيين إلى أن القبيلة اليمنية ، باعتبارها إحدى
المؤسسات التقليدية (القديمة) تمثل عقبة أمام تطور المجتمع اليمنى وتحديثه ^(٢) ،
خاصة إذا ما قورنت بمؤسسات المجتمع المدنى (الحديثة) ، والأحزاب السياسية
تحديداً .

(١) راجع :

أسامه الغزالى حرب ، مرجع سابق ، ص ١٧٦ - ١٨٨ .

(٢) من هؤلاء الباحثين على سبيل المثال لا الحصر ، انظر :

عبد العزيز محمد الشعيبى « العلاقات بين شطرى اليمن :دراسة فى (مقومات الوحدة ومعوقاتهما من
١٩٧٩-١٩٨٩) » ، (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم
السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ١٩٩٣) ، ص ٩٨ ، ٩٦ - ١٠٠ ، ٢٥٥ - ٢٥٨ ؛ عادل
الشرجى ، مرجع سابق ، ص ٢٥٤ - ٢٦١ ؛ عبد الكريم الخطيب ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

بداية لابد من التأكيد على أن الظاهرة القبلية ، كأي ظاهرة اجتماعية سياسية، لها إيجابياتها^(١) وسلبياتها^(٢).

ولتوضيح موقف القبيلة اليمنية من قضية التحديث يمكن تسجيل الملاحظات الآتية :

- إن المؤسسات الحديثة (كالأحزاب ، والاتحادات ...) ، رغم ضرورتها السياسية ، قد فشلت أولاً فى تحطيم المؤسسات التقليدية (كالقبيلة) ، وفشلت ثانياً فى أن تكون بديلاً وظيفياً لها ؛ لأن الأخيرة أكثر فاعلية وتجذراً فى المجتمع . كما أن التحديث أو «... العصرية بحد ذاتها لا تلغى الانتماءات الأولية بل تنميها ...» ولذا يتمين { إيجاد سبل تنشئة لا تلغى الانتماءات التحتية { كالولاء للقبيلة } بل توظفها للصالح العام، وتجعلها غير نزاعية ...»^(٣).

(١) من أهم القيم القبلية الإيجابية :

التماسك والتلاحم وما ينشأ عنهما من قيم التعاون والتضامن ، المروءة والوفاء ، العفة والحفاظ على العرض ، إكرام الضيف وحماية الضعيف والدفاع عن الجار واللجوء والمستغيث ، الحرية والشجاعة والإباء . لمزيد من التفاصيل حول القيم الإيجابية للقبيلة العربية ، راجع : مقدمة ابن خلدون ، جزء ٢ ، مرجع سابق ، ص ٤٧٤ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٥٠٥ - ٥٠٦ ؛ إحسان النص ، مرجع سابق ، ص ١٣ ؛ جواد على ، مرجع سابق ، ص ٤٠٤ - ٤٠٧ ، ٤٠٨ ؛ حسين الصاج حسن ، مرجع سابق ، ص ٩٥ ، ٨٤ ؛ عمر فروخ ، مرجع سابق ، ص ٦٠ ؛ فلييب حتى وآخرون ، تاريخ العرب ، مرجع سابق ، ص ٣٦ ؛ منى أبو الفضل ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

(٢) من القيم القبلية السلبية ، كما يراها بعض الباحثين:

محدودية وانحصار قيمتي التماسك والتضامن فى إطار حمية العصبية الضيقة ، وتمحور الولاء والانتماء حول القبيلة دون الوطن والأمة بالمعنى الواسع ، ومن ثم : غياب الإيمان بفكرة الدولة ، والنزوع نحو التمرد على السلطة المركزية ومعارضتها ، فى مقابل الخضوع والانصياع لزعيم (شيخ) القبيلة وفقاً للأعراف القبلية ، صعوبة غرس ثقافة مدنية على المستوى القومى ، أو إقامة بنى سياسية حديثة وفاعلة كالأحزاب والنقابات المهنية . لمزيد من التفاصيل ، راجع :

إحسان النص ، مرجع سابق ، ص ٧٥-٧٦ ، ١٢٠-١٢٢ ؛ خلدون حسن النقيب ، المجتمع والدولة فى الخليج والجزيرة العربية ، مرجع سابق ، ص ١٧٣ ؛ زهير حطب ، مرجع سابق ، ص ٢٤ ، كمال المتوفى ، « العائلة والسياسة فى الوطن العربى » ، مرجع سابق ، ص ١٨١ .

(٣) أنطوان نصرى مسرة ، « فى مستقبل الوحدة العربية : الاعتراف بالولاءات التحتية وشرعنتها عامل توحيد أم انقسام » ، المستقبل العربى ، السنة ٩ ، العدد ٩٠ (آب / أغسطس ١٩٨٦) ، ص ٧-٨ .

- رغم أن الثقافة السياسية اليمنية ، مازالت ثقافة طاردة لمؤسسات المجتمع المدني الحديثه عامة ، وللحزبية تحديداً ، كما أن السلطات الحاكمة المتعاقبة فى اليمن ما انفكت تشوه مفهوم الحزب السياسى وتصوره على أنه مقترن بالضرورة بالعمالة ^(١) ، ومصدر للتشرذم والصراعات الضارة ^(٢) . إلا أن القبيلة اليمنية، عبر شيوخها، قد قبلت بوجود الأحزاب السياسية ، وتعايشت معها، بل واشترك أفرادها وشيوخها فى عضوية بعض هذه الأحزاب، وترؤس بعضها الآخر ^(٣) .

- يلاحظ أن القبيلة اليمنية لم ترفض فكرة وقيم التحديث الاجتماعى والسياسى بشكل مطلق ^(٤) ، ولم تكن المتغير المستقل فى غياب وتهميش بعض مؤسسات المجتمع المدني ؛ فالدول التى يتضاءل أو ينعدم فيها نور القبائل السياسى، تعاني أيضاً من غياب وهامشية مؤسسات المجتمع المدني الحديثه .

(١) يقررالرئيس اليمنى الأسبق/ عبد الرحمن الإريانى أن « الحزبية تبدأ بالتأثر وتنتهى بالعمالة ... » ، انظر، الثورة (صنعاء) ، (٤ / ٧ / ١٩٧٢) ، ص ٤ .

(٢) لمزيد من التفاصيل ، راجع حديث الرئيس اليمنى السابق إبراهيم الحمدي ، فى :

مجلة أضواء اليمن (صنعاء) ، العدد ٢٣ (آذار/ مارس ١٩٧٥) ، ص ٨ .

(٣) من الزعامات القبلية المتحزبة ، على سبيل المثال ، الشيخ مجاهد أبو شوارب ، وهو عضو فى حزب البعث العربى الاشتراكى فرع العراق ، والشيخ حمود عاطف ، فى المؤتمر الشعبى العام كما ، أن الشيخ عبيد الله بن حسين الأحمر يترأس حزب التجمع اليمنى للإصلاح ، والذى يشارك حالياً فى السلطة والحكم .

(٤) من الأمور ذات الدلالة ، هنا ، أن معظم المطالب القبلية المتكررة من السلطات اليمنية الحاكمة ، هى مطالب ذات أبعاد تحديثية وخدمية ؛ حيث يلحظ المنتبغ ، إلحاح الوفود القبلية ومطالبتها النولة بضرور بناء المدارس ، وإقامة المشروعات الخدمية الأخرى (كالمستشفيات ، شق الطرقات ، ومشاريع الإنارة والمياه) . كما أن معظم القبائل اليمنية قد ساهمت بجهود ذاتية عبر ما سمي بالحركة التعاونية ، فى إقامة بعض هذه المشاريع الخدمية .

للوقوف تفصيلاً على هذه المطالب القبلية المتكررة من النولة ، راجع :

الثورة (صنعاء) ، (٩ / ٧ / ١٩٧٤) ، ص ٣ ؛ الثورة (٣ / ٢ / ١٩٧٥) ، ص ١-٢؛ الثورة (٢٤ / ٥ / ١٩٧٦) ، ص ١؛ الوسط (لندن) ، العدد ٢٠ ، (١٥ / ٦ / ١٩٩٢) ، ص ٢٢-٢٣؛ العربى (القاهرة) ، (١١ / ١١ / ١٩٩٣) ، ص ٦ .

- رغم نزوع معظم أبناء المناطق الجنوبية والوسطى، وهى مناطق ضعفت فيها القيم والأعراف القبلية، نحو التحزب والانخراط فى عضوية الأحزاب السياسية؛ بفعل الحاجة والوعى السياسيين، وارتفاع نسبة التحديث، إلا أن أبناء هذه المناطق ليسوا أحسن حالاً من حيث التمتع بالحقوق السياسية من إخوانهم فى المناطق القبلية « الشمالية والشرقية ».

فالمقارنه (الوظيفية) بين كل من « القبيلة » فى شمال وشرق اليمن، وبين « الحزب » فى الجنوب والوسط، تتول لصالح القبيلة؛ حيث ما زالت القبيلة فى هذه المناطق، الشمالية والشرقية، أكثر فاعلية فى الدفاع عن مصالح أبنائها، والنود عنهم وحمايتهم من عسف السلطة الحاكمة وتسلطها.

ج - القبيلة ومفهوم جماعة المصلحة :

بالرغم من خصوصية القبيلة اليمنية فى التعبير عن مطالبها^(١)، إلا أنها، بحكم تعريفها الإجرائى فى هذه الدراسة، تقوم ببعض مهام ووظائف جماعات المصلحة (أو جماعات الضغط).

حيث تسعى القبيلة للتأثير فى صنع القرارات السياسية، سواء بالضغط من أجل إقرار قانون أو تعديله أو إلغائه حين تعارضه مع مصالحها، ومن أبرز المؤشرات الدالة على اقتراب القبيلة (وظيفياً) من مفهوم جماعات الضغط، موقف القبيلة تجاه ما عرف بـ « قانون الأسلحة ».

فرغم سعى الحكومات اليمنية المتعاقبة حظر الأسلحة^(٢)، وتجريد القبائل عن أسلحتها، إلا أن القبائل اليمنية قد نجحت فى التمسك بسلحها، واستطاعت إفشال غالبية محاولات السلطات الحاكمة الرامية إلى منع حمل السلاح وحظره.

(١) من أهم آليات وقنوات التعبير عن المطالب والمصالح القبلية فى اليمن : المؤتمرات القبلية، التمردات القبلية واختطاف ممثلى السلطة المركزية، أو من يهملها أمرهم.

(٢) للوقوف على بعض محاولات الحكومة اليمنية حظر الأسلحة، انظر : الثورة (صنعاء) (١٩٧١/١/١٠)، ص ٤؛ الثورة (١٩٧٣/١/٢)، ص ٤؛ مجلة ١٣ يونيو (صنعاء)، العدد ٢١٨، (إبريل / نيسان ١٩٨١)، ص ١.

ورغم استصدار ما عرف بـ « قانون الأسلحة » إلا أن الضغط القبلي داخل مجلس النواب اليمني^(١) وخارجة ، قد حول مشروع هذا القانون من « مشروع قانون الأسلحة النارية والذخائر والمفرقات »، إلى « قانون تنظيم حمل الأسلحة النارية والذخائر والاتجار بها »^(٢) .

وتؤكد الدراسة على أن بقاء القبيلة واستمرارها في تأدية بعض مهام ووظائف مؤسسات المجتمع المدني ، خير من وجود سلطة حاكمة تحتكر مهام ووظائف مؤسسات المجتمع المدني والدولة في آنٍ معا .

كما أن مشاركة القبيلة للدولة اليمنية في امتلاك أدوات القسر وآليات الإكراه ؛ تعد من أهم ضمانات قوة المجتمع السياسى وفاعليته تجاه هيمنة وطغيان السلطة الحاكمة .

(١) أكد الشيخ / مانع على الصبح ، عضو مجلس النواب الحالي ، في مقابلة شخصية مع الباحث ، أن شيوخ القبائل وأنصارهم داخل مجلس النواب قد رفضوا كلمة « حيازة » الأسلحة الواردة في المشروع المقترح ، وعملوا على إقرار كلمة « تنظيم » حمل الأسلحة . كما وردت في القانون المقرر من المجلس .

(٢) صادق مجلس النواب اليمني على هذا القانون بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٠ ، للتعرف على نصوص قانون الأسلحة، راجع :

القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٢ بشأن تنظيم حمل الأسلحة النارية والذخائر والاتجار بها ، في : مجلة الديمقراطية الصادرة عن مجلس النواب اليمني في الجمهورية اليمنية ، المجلد ١ ، العدد ٥ ، (سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٢) ، ص ص ٤٠-٤٤ .



الخاتمة

نتائج الدراسة

- أثبتت الدراسة استمرارية واستقرار وفاعلية المؤسسة القبلية «كبنية تقليدية» في المجتمع اليمني . حيث إن قيم المجتمع القبلي "التقليدي"، لم تذب وتتحطم رغم ظهور بعض مؤشرات ظاهرة "التعبئة الاجتماعية"، كما تحدث عنها "كارل بويتش" ، مثل النمو السريع للمدن والتحضر ، وارتفاع نسبة التعليم ، والتعرض لوسائل الاتصال الجماهيري . بل مازالت هذه القيم "القبلية" معاشة ، ومتأصلة لدى كثير من أبناء المجتمع اليمني .

- بينت الدراسة أن القبيلة اليمنية ، قد مارست دوراً سياسياً طوال تاريخ اليمن الطويل . وما زال هذا الدور معاشاً حتى الآن .

فقد كانت الدولة اليمنية القديمة "قبلية" النشأة والتكوين . حيث كانت القبيلة القوية تتزعم ، وتتحالف مع القبائل الأخرى مكونة ما سمي بـ"دولة القبيلة الغالبة" أو "دولة العصبية الغالبة" بالمفهوم الخلدوني . وما دول (معين ، سبأ ، حمير) اليمنية إلا تجمعات أو اتحادات قبلية ، انقلب زعمائها ملوكاً .

- أثبتت الدراسة أن بقاء واستمرار الدور السياسي للقبيلة اليمنية ، يعود إلى مجددات مجتمعية (جغرافية وسياسية) ، وأخرى مرتبطة بطبيعة البنية القبلية (مجددات ثقافية ، وقيادية ، وعددية حربية) ، إضافة إلى المحددات الخارجية (مصرية ، وسعودية).

توصلت الدراسة إلى أنه رغم تنامي الدور السياسي للقبيلة اليمنية في أغلب فترات الدراسة . فإن زعماء (شيوخ) القبائل لم ينجحوا في تسنم السلطة السياسية ، وتولى رئاسة الدولة اليمنية

حيث تولى الرئاسة أشخاص من خارج شريحة شيوخ القبائل * وهذا قد يعود ، وفقاً لاستنتاج هذه الدراسة ، إلى وجود ما يمكن تسميته بـ "التوازن العصبى" ، بمعنى وجود رقابة عصبية متبادلة. بحيث يصعب على أى زعيم قبلى الانفراد بالسلطة السياسية من دون الشيوخ الآخرين .

فتنافس وصراع الفاعلين من شيوخ القبائل على السلطة السياسية فى ظل "التوازن العصبى" ، قد يتيح لغيرهم من خارج المحيط القبلى ، والطامحين سياسياً إلى تولى السلطة ، وفقاً لشروط طرفى الصراع والتنافس .

فكثيرا ما يلجأ هؤلاء الشيوخ القبليون ، فى موضوع ترؤس الدولة اليمنية إلى طرفٍ ثالثٍ طامح للسلطة ، وغير قبلى ؛ فيتعاقدون معه ، بل ويحتكمون إليه وينصرونه حين ترؤسه للدولة ، مقابل حكمهم لقبائلهم ، وكذا إشراكه إياهم فى صنع قراره السياسى.

أما عند تجاوز هذا الحاكم و"المُحكِّم" السياسى لشروط العقد المُبرم مع شيوخ القبائل ، سواء بسعيه مد نفوذه وسيطرته على قبائلهم، أو محاولته إلغاء وجودهم السياسى على مستوى القبيلة والدولة . فإن هؤلاء المتصارعين والمتنافسين من زعماء القبائل "يتعاونون" لإسقاط حاكمهم و " محكمهم" ويبحثون عن " الحاكم البديل" الملبى لشروطهم ومطالبهم ، ** وهكذا نوالك .

* يلاحظ أن رؤساء الدولة اليمنية. كانوا من خارج المحيط القبلى، فقد كان الأئمة الزيديون من خارج القبيلة (من شريحة السادة أو الهاشميين). كما أن الرئيس السلالة ابن حداد. أما الرئيسان الإرياني والحمدى فكانا من أبناء القضاة. كذلك فإن الرئيس الغشمى من أبناء العُقال (من شريحة المشيخة والفلاحين). أما الرئيس الحالى على عبد صالح فهو من شريحة الفلاحين.

** من أوضح الأمثلة فى هذا السياق، تخلى الفاعلين من شيوخ القبائل عن رئيسى اليمن السابقين، القاضى عبد الرحمن الإريانى والمقدم إبراهيم الحمدي.

- أثبتت الدراسة أن القبيلة تعد من أهم "الجماعات الوسيطة" في المجتمع اليمني ؛ حيث تقوم "وظيفية" بمهام كثير من مؤسسات المجتمع المدني (الأحزاب السياسية تحديداً). فالقبيلة تقوم بتنشئة أفرادها، اجتماعياً وسياسياً ، وكذا تجميع مصالح أبناء القبيلة والتعبير عن مطالبهم .

كما وضحت الدراسة ان القبيلة اليمنية ، قد شكلت "ملاذاً وحمى لبعض الأحزاب السياسية ، حيث " هزل كثير من الأحزاب السياسية اليمنية إلى الاحتماء والتحصن بالقبيلة وشيوخها الفاعلين .

- توصلت الدراسة إلى أن القبيلة اليمنية تجمع بعضاً من سمات الحزب السياسي وجماعة المصلحة (أو جماعة الضغط) .

فالقبيلة اليمنية ، تاريخياً، كانت تتحول إلى دولة قوية أو إلى مملكة بزعماء القبيلة القوية (الغالبية) . أما في التاريخ اليمني الحديث والمعاصر فقد مارس، ومازال يمارس ، زعماء (شيوخ) القبائل مهام سياسية عديدة ، حيث شاركوا في الحكومات والمجالس النيابية المتعاقبة . كما أن أحد أبرز المشايخ القبليين (الشيخ عبد الله الأحمر) قد ترأس ثلاثة مجالس نيابية ، إضافة إلى ترؤسه جالياً « لحزب التجمع اليمني للإصلاح ».

كما أن القبيلة تقترب من مفهوم "جماعة المصلحة؛ حيث إن القبيلة تسعى لتحقيق مطالب ومصالح أعضائها ، عن طريق التأثير على عملية صنع القرارات السياسية ، التي قد تمس مصالحهم (مثال : موقف شيوخ القبائل من قانون الأسلحة والسعي لتعديله ، من مشروع قرار يحظر الأسلحة إلى قرار "ينظم" حمل الأسلحة .

كما أن القبائل اليمنية تسعى لبلورة مواقفها ومطالبها عبر آلية " المؤتمرات القبلية "

- أثبتت الدراسة ، أن تزايد وتنامي النفوذ السياسى القبلى ، كان يقابله تضائل دور الدولة المركزية .

ومما ساعد على تعزيز الدور السياسى للقبيلة ، وتنامي نفوذها ، شخصية السلطة السياسية الحاكمة ، وفشلها فى القيام بكثير من مهامها الأساسية ، وعجزها عن تلبية كثير من المطالب والحاجات المادية والمعنوية لغالبية أفراد المجتمع ، وحظرها قيام مؤسسات سياسية حديثة والسعى لحاصرتها وتهميشها .

- وضحت الدراسة ، قيام القبيلة اليمنية بأداء كثير مما سماه "الموند" و "باول" بقدرات النظام السياسى ، خاصة القدرات التنظيمية والتوزيعية والاستجابية . كما أن نجاح القبيلة فى تأدية الوظائف الإشباعية تجاه أفرادها قد أهلها إلى "احتكار" رضاهم ، وضمن لها "تجدد" شرعيتها ، وتنمى دورها السياسى . على حساب "تآكل" شرعية السلطة الحاكمة فى الدولة اليمنية .

- بينت الدراسة ، أن الدولة اليمنية قد فشلت فى محاولات إخضاع القبيلة ، وأخفقت فى تهميش دورها السياسى ؛ ولذا فقد سعت إلى إرضاء شيوخها واحتوائهم .

كما أكدت الدراسة ، على أن امتلاك القبيلة اليمنية لأسلحتها ، وقيمها الحربية قد مكنتها من مشاركة الدولة فى امتلاك آليات القسّر والإكراه (جيش القبيلة مقابل جيش الدولة، أو رديف لها) . الأمر الذى جعل حق استخدام القوة ، فى اليمن ، مُشاع بين الحاكم السياسى والقبيلة معاً . ولذا فإن "تسليح القبيلة" كان ، ومازال ، من أهم روافد ديمومة وفاعلية دورها السياسى .

- أثبتت الدراسة ، أن القبيلة كانت ، ومازالت الداعم الرئيسى للسلطة السياسية الحاكمة (الدولة) . وكذا المهّد الفاعل لهذه السلطة ، خاصة فى حالات إخفاق الأخيرة فى القيام بمهامها تجاه القبيلة والمجتمع .

- بينت الدراسة ، أن القبيلة اليمنية مارست دوراً إيجابياً تجاه مغالة الحكام السياسيين في قهرهم وعسفهم تجاه المجتمع ؛ حيث كانت القبيلة ، ومازالت ، من أهم "كوابح" شرارة السلطات الحاكمة في قهر وظلم شعبها ومجتمعها اليمني .

- وضحت الدراسة ، أن بعض المفاهيم الخلونية ، ما زالت تحتفظ بأهميتها التحليلية ، وكفاتها التفسيرية عند تطبيقها على الواقع الاجتماعي والسياسي اليمني .

فالقبايل اليمنية ، خاصة الشمالية والشرقية منها ، ما انفكت تتمثل «الوعي العصبى» الخلونى . كما أنها ما زالت تتمسك بمفهوم "النسب العام" أو العصبية العامة " ، كما أن علاقة التأثير والتأثر بين العصبية والدين ، كما جاء بها ابن خلدون ، ما زالت معاشة في الواقع السياسي اليمني .

- بينت الدراسة ، أن اليمن عبر تاريخها السياسي الطويل قد عرفت ظاهرتى (التوحد" و " الانقسام أو التجزؤ" . فقديمأ شهدت اليمن " دولة القبيلة الغالبة " أو المتزعمة ، أما تاريخ اليمن الوسيط والحديث ، فقد عرف ظاهرة " الدويلات المتزامنة " . وقد توصلت الدراسة إلى أن ثلاثية " الموقع الجغرافى ، القبيلة ، المذهبية الفقهية " تعد من أهم تعدد وتزامن هذه الدويلات . أما التاريخ المعاصر ، فقد أعلن عن بدء دخول اليمن عصر " الدولة الموحدة " .

- توصلت الدراسة، إلى أن أشكال العلاقة بين القبيلة والدولة اليمنية وأنماطها، خلال الفترة موضع البحث ،قد تراوحت بين التعايش والصراع والتحالف .

- أكدت الدراسة على أنه فى حالة التعارض بين الولاء للقبيلة والولاء للدولة ، فإن الأول يجُب الأخير . كما بينت الدراسة ، أنه رغم محور الولاء والانتماء حول القبيلة أولاً ، إلا أن « الوعي بالهوية اليمنية » كهوية عامة ومشاركة لدى كثير

من ابناء القبائل اليمنية ، ما زال أحد مكونات ثقافتهم الاجتماعية والسياسية ؛ فالشعور بأصل قرابى مشترك ، والوعى بتاريخ حضارى عريق، إضافة إلى مواجهة القبائل اليمنية لأخطار وحروب خارجية عديدة على مر التاريخ اليمنى ، ربما عزز من ديمومة واستمرار « الهوية اليمنية العامة » ؛ بحيث تُستدعى حين يعرض الوطن اليمنى « الأم » للمخاطر والغزو ، وتخبو وتتوارى عند زوال هذه المخاطر الخارجية ، وحين قيام الصراعات (القبلية - القبلية) ، بحيث يظهر الولاء للقبيلة أولاً .

كما وضحت الدراسة ، أنه ربما ساعد التدرج و«التعايش» بدلاً عن «التصادم» بين الولاءات والانتماءات لكل من القبيلة والدولة والوطن اليمنى على بقاء «ثقافة النسب» ومشروعية استمرارها ، فى إطار الثقافة العامة للمجتمع اليمنى . والنظر إلى القبيلة ، فى وعى أبناء القبائل اليمنية ، على أنها ، أى القبيلة ، ليست بالضرورة مناقضة وبديلة للدولة ، بل مكمله لوظائفها ، ورائعة لها عند طغيانها وتعسف حكامها السياسيين .

التوصية

ختاماً ، ترى الدراسة :

أن غياب سلطة الدولة اليمنية ، واختزالها في سلطة بعض شيوخ القبائل أو سلطة الحاكم الفرد ، أمر غير منصف وغير مرغوب فيه سياسياً . ويقضى على أهداف وطموحات كل مواطن يمني ، يتوق إلى وجود دولة يمنية قوية بعدلها ومؤسساتها الحديثة . دولة تستمد شرعيتها من إنجازاتها لاشعاراتها ، ورضاء مواطنيها لا قهرهم ، وقناعاتهم لا تخويفهم * .

إن المواطن اليمني يلجأ لقبيلته ؛ لغياب دولته وعسف حكامها . ويتشبث بأعراف القبيلة لغياب قوانين الدولة وعدم تنفيذها .

إن شرعية بقاء القبيلة اليمنية ، مستمدة من لاشريعة الحاكم السياسي . وإذا فإن قيام سلطة سياسية حديثة «عادلة» في المجتمع اليمني ، متطلب سابق لوجود قبيلة أكثر فاعلية ، ونظام سياسي أكثر استفادة .

وحتى يتحقق ذلك ، فإن البقاء المرحلي لبعض «القديم» الصالح ، مرغوب فيه ؛ ليوافق جُل «الحديث» أو الجديد الطالح .

* في هذا السياق يؤكد ابن خلدون على أن الحاكم «...إذا كان قاهراً ، باطشاً بالعقوبات ، مُنقياً عن عورات الناس وتعميد ذنوبهم ، شملهم الخوف والذل ؛ ولاذوا منه بالكذب والمكر والخديعة ... وربما خذلوه في مواطن الحروب والمدافعات... وربما أجمعوا على قتله ... وإذا كان رفيقاً بهم متجاوزاً عن سيئاتهم استقاموا إليه ولاذوا به ... واستماتوا بونه في محاربة أعدائه ، فاستقام الأمر من كل جانب » ، راجع :

مقدمة ابن خلدون ، جزء ٢ ، مرجع سابق ، ص ٥٧٥ .

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية :

١ - القرآن الكريم .

ب - وثائق ومنشورات رسمية .

ج - كتب .

د - دوريات .

هـ - ندوات ومؤتمرات .

و - رسائل جامعية غير منشورة .

ز - رسائل جامعية غير منشورة .

ح - صحف ومجلات .

ط - مصادر أخرى .

ب - وثائق ومنشورات رسمية :

١ - الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية الصادر عن رئاسة الجمهورية

ومجلس الوزراء ، (صنعاء) ، ديسمبر ١٩٧٠ .

٢ - الجمهورية العربية اليمنية ، الجريدة الرسمية (صنعاء) ، السنة الأولى ،

العدد الثاني ، (٩ أيار / مايو ١٩٦٣) ، العدد ٦ ، ٢٠ / ١٠ / ١٩٧١ ،

العدد ٧ ، ٣١ / ٧ / ١٩٧٤ ، العدد ٨ ، ٣١ / ٨ / ١٩٧٤ ، العدد ١٠ ،

٣١ / ١٠ / ١٩٧٤ ، العدد الأول ، (يناير ١٩٨٠) ، السنة ١٧ ، العدد ٤ ،

(٣١ / ٤ / ١٩٨٢) .

٣ - الجمهورية العربية اليمنية ، المكتب القانوني ، القرار الجمهوري رقم ٩٠

لسنة ١٩٨٣ ، والقرار الجمهوري رقم ٤١ لسنة ١٩٨٨ ، والقرار

الجمهوري رقم ١ لسنة ١٩٩٠ .

٤ - الجمهورية العربية اليمنية ، الجهاز المركزي للتخطيط ، الخطة الخمسية

الثانية : ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ، (صنعاء ، د.ت) .

- ٥ - الجمهورية العربية اليمنية ، الجهاز المركزى للتخطيط ، الخطة الخمسية الثالثة : ١٩٨٧ - ١٩٩١ ، (صنعاء ، د.ت) .
- ٦ - الجهاز المركزى للتخطيط ، « نتائج التعداد العام للمساكن والسكان لعام ١٩٨٦ » ، التقرير الثالث ، (صنعاء) .
- ٧ - الجمهورية العربية اليمنية ، الأمانة العامة لمجلس الشعب التأسيسى ، وثائق ديمقراطية فى اليمن رقم ١ ، ٦ .
- ٨ - جبران شامية (محرر) ، سجل العالم العربى ، (بيروت : يوليو - ديسمبر ١٩٧٤) .
- ٩ - وثائق الخليج والجزيرة العربية ، (الكويت : ط ١ ، ١٩٧٩) .

ج- كتب :

- ١ - ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا (وآخرون) ، كتاب الشعب ، المجلد السابع (القاهرة : مكتبة الشعب ، ١٩٧١) .
- ٢ - ابن منظور ، لسان العرب ، تحقيق : عبد الله على الكبير (وآخرون) ، الجزء الخامس ، (القاهرة : دار المعارف ، مادة (قبل) ، د.ط ، د.ت) .
- ٣ - أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى ، الجامع لأحكام القرآن ، تحقيق : أحمد عبد العليم البربوى ، الجزء السادس عشر ، (القاهرة : مطبعة دار الكتب ، د.ط ، ١٩٦٥) .
- ٤ - إحسان النص ، العصبية القبلية وأثرها فى الشعر الأموى ، (د . ن : دار الفكر ، ط ٢ ، ١٩٧٣) .
- ٥ - أحمد الرحومى (وآخرون) ، أسرار ووثائق الثورة اليمنية ، (بيروت : دار العودة ، د.ط ، ١٩٧٨) .
- ٦ - أحمد جابر عفيف ، الحركة الوطنية فى اليمن : دراسة ووثائق ، (دمشق : دار الفكر ، ط ١ ، ١٩٨٢) .
- ٧ - أحمد حسين شرف الدين ، اليمن عبر التاريخ ، (د . ن : ط ٣ ، ١٩٨٠) .

- ٨ - أحمد قايد الصائدى ، حركة المعارضة اليمنية فى عهد الإمام يحيى محمد حميد الدين ، (بيروت : دار الآداب ، ط ١ ، ١٩٨٣) .
- ٩ - أحمد منصور أبو إصبع ، تعايشى مع الحركة الوطنية فى اليمن (١٩٥٥ - ١٩٦٣) ، (القاهرة : الأمل للطباعة والنشر ، ط ١ ، ١٩٩٤) .
- ١٠ - أحمد يوسف أحمد ، الدور المصرى فى اليمن (١٩٦٢ - ١٩٦٧) ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، د ط ، ١٩٨١) .
- ١١ - أسامة الغزالى حرب ، «الأحزاب السياسية فى العالم الثالث» ، عالم المعرفة (الكويت ، العدد ١١٧ ، أيلول / سبتمبر ١٩٨٧) .
- ١٢ - أشلى مونتاغيو (محرراً) ، وآخرون ، البدائية ، ترجمة : محمد عصفور ، (الكويت : عالم المعرفة ، العدد ٥٣ ، ١٩٨٢) .
- ١٣ - الفيروز آبادى ، القاموس المحيط ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، مادة (قبل) ، ط ٢ ، ١٩٨٧) .
- ١٤ - أمين هويدى ، حروب عبد الناصر ، (القاهرة : دار الموقف العربى ، ط ٣ ، ١٩٨٢) .
- ١٥ - إياد حلمى الجصاى ، النفط والتطور الاقتصادى والسياسى فى الخليج العربى ، (الكويت : دار المعرفة ، د ط ، د.ت) .
- ١٦ - برهان غليون ، نظام الطائفية من المولة إلى القبيلة ، (بيروت : المركز الثقافى العربى ، ط ١ ، ١٩٩٠) .
- ١٧ - جواد على ، المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام ، الجزء : الرابع ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ط ١ ، ١٩٧٠) .
- ١٨ - حامد عبد الله ربيع (تحقيق وتقديم) ، سلوك المالك فى تدبير الممالك لشهاب الدين أحمد محمد بن أبى الربيع ، الجزء الأول ، (القاهرة : مطابع دار الشعب ، د ط ، ١٩٨٠) .
- ١٩ - حسن ابراهيم حسن ، تاريخ الإسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى ، (أربعة أجزاء) ، (بيروت : دار الجيل ، الطبعة الثالثة عشرة ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م) .

- ٢٠ - حسين فهميم ، قصة الأنثروبولوجيا : فصول فى تاريخ علم الإنسان ، (الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، عدد رقم ٩٨ فبراير (شباط) ١٩٨٦م) .
- ٢١ - حسين الحاج حسن ، حضارة العرب فى عصر الجاهلية ، (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٩٨٤م) .
- ٢٢ - حليم بركات ، المجتمع العربى المعاصر ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٣ ، ١٩٨٦) .
- ٢٣ - حمود العودى ، المدخل الاجتماعى فى دراسة التاريخ والتراث العربى : دراسة عن المجتمع اليمنى ، (القاهرة : عالم الكتب ، ط١ ، ١٩٨٠) .
- ٢٤ - خالد محمد القاسمى ، الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً ، (الشارقة : دار الثقافة العربية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٨) .
- ٢٥ - خديجة أحمد على الهيصمى ، العلاقات اليمنية - السعودية (١٩٦٢ - ١٩٨٠) ، (القاهرة : دار المطبعة الثلاثية ، ط١ ، ١٩٨٧) .
- ٢٦ - رشاد العليمى ، القضاء القبلى فى المجتمع اليمنى ، (د . ن : دار الوادى للنشر والتوزيع ، د.ط ، د.ت) .
- ٢٧ - رضوان السيد ، الأمة والجماعة والسلطة : دراسات فى الفكر السياسى العربى الإسلامى ، (بيروت : دار إقرأ ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤) .
- ٢٨ - زهير حطب ، تطور بنى الأسرة العربية والجنور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة ، (بيروت : معهد الإنماء العربى ، ط٢ ، ١٩٨٠) .
- ٢٩ - ساطع الحصرى ، دراسات عن مقدمة ابن خلدون ، (بيروت : دار الكتاب العربى ، ط٣ ، ١٩٦٧) .
- ٣٠ - سعد الدين إبراهيم (وآخرون) ، أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٨٤) .
- ٣١ - _____ ، (منسق ومحرر) ، المجتمع والدولة فى الوطن العربى ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٨٨) .
- ٣٢ - سعيد أحمد الجناحى ، الحركة الوطنية اليمنية ، من الثورة إلى الوحدة ، (عدن : مركز الأمل للدراسات والنشر ، ط١ ، ١٩٩٢) .

- ٣٣ - سلطان أحمد عمر ، نظرة في تطور المجتمع اليمني ، (بيروت : دار
الطبعة للطباعة والنشر ، ط ١ ، ١٩٧٠) .
- ٣٤ - سيد مصطفى سالم ، تكوين اليمن الحديث (اليمن والإمام يحيى) ،
(القاهرة : مكتبة مدبولي ، ط ٣ ، ١٩٨٤) .
- ٣٥ - شاكر مصطفى سليم ، قاموس الأنثروبولوجيا ، (الكويت : جامعة
الكويت ، ط ١ ، ١٩٨١) .
- ٣٦ - صلاح مصطفى الفوال ، البداوة العربية والتنمية ، (القاهرة : مكتبة
القاهرة الحديثة ، ط ١ ، ١٩٦٧) .
- ٣٧ - طه حسين . فلسفة ابن خلدون الاجتماعية ، ترجمة محمد عبد الله
عنان ، (القاهرة : مطبعة الاعتماد ، ط ١ ، ١٩٢٥) .
- ٣٨ - عبد الإله عبد الله ، نكسة الثورة في اليمن ، (د . ن : ط ١ ، د . ت) .
- ٣٩ - عبد الرحمن البيضاني ، أزمة الأمة العربية وثورة اليمن ، (القاهرة :
المكتب المصري الحديث ، ط ٣ ، ١٩٨٤) .
- ٤٠ - عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، على عبد الواحد
وافي (تحقيق وتقديم) ، جزآن ، (القاهرة : دار نهضة مصر للطبع
والنشر ، ط ٣ ، د . ت) .
- ٤١ - عبد الرحمن سلطان ، الثورة اليمنية وقضايا المستقبل ، (القاهرة :
مكتبة مدبولي ، د . ط ، ١٩٧٩) .
- ٤٢ - عبد العزيز النوري ، التكوين التاريخي للأمة العربية : دراسة في الهوية
والوعي ، (القاهرة : دار المستقبل العربي ط ٢ ، ١٩٨٥) .
- ٤٣ - _____ ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، (بيروت : دار
الطبعة للطباعة والنشر ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٢) .
- ٤٤ - عبد الله البردوني ، الثقافة والثورة في اليمن ، (دمشق : الكاتب العربي ،
د . ط ، ١٩٩١) .
- ٤٥ - _____ ، اليمن الجمهوري ، (دمشق : مطبعة الكاتب العربي ،
ط ١ ، ١٩٨٣) .

- ٤٦ - عبد الله الثور ، هذه هي اليمن ، (بيروت : دار العودة ، د.ط ، د.ت) .
- ٤٧ - عبد الله السلال (وآخرون) ، وثائق أولى عن الثورة اليمنية ، (بيروت : دار الآداب ، ط ١ ، ١٩٨٥) .
- ٤٨ - عبد الله عبد الكريم الجرافى ، المقتطف من تاريخ اليمن ، (بيروت : منشورات العصر الحديث ، ط ٢ ، ١٩٨٧) .
- ٤٩ - عبد الله عبد الوهاب المجاهد الشماحى ، اليمن الإنسان والحضارة ، (بيروت : منشورات المدينة ، ط ٣ ، ١٩٨٥) .
- ٥٠ - عبد الملك الطيب ، التاريخ يتكلم ، (د . ن : ط ١ ، ١٩٩١) .
- ٥١ - عبد الملك المقرمى ، التاريخ الاجتماعى للثورة اليمنية ، (بيروت : دار الفكر المعاصر ، ط ١ ، ١٩٩١) .
- ٥٢ - على الدين هلال (وآخرون) ، الديمقراطية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، ١٩٨٣) .
- ٥٣ - على بن على صبرة ، اليمن الوطن الأم (صنعاء : وزارة الإعلام والثقافة ، ط ١ ، ١٩٨٦) .
- ٥٤ - على محمد العلفى ، أبرز الأحداث اليمنية فى ربيع قرن (٦٢ - ١٩٨٧) ، (صنعاء : كتاب رأى العام ، د.ط ، د.ت) .
- ٥٥ - _____ ، نصوص يمانية ، (بغداد : د . ط ، ١٩٧٨) .
- ٥٦ - على محمد زيد ، معتزلة اليمن ، (بيروت : دار العودة ، ط ١ ، ١٩٨١) .
- ٥٧ - عمر فروخ ، تاريخ الجاهلية ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ط ٢ ، ١٩٨٤) .
- ٥٨ - فضل على أحمد أبو غانم ، البنية القبلية فى اليمن بين الاستمرار والتغير ، (دمشق : مطبعة الكاتب العربى ، د.ط ، ١٩٨٥) .
- ٥٩ - _____ ، القبيلة والدولة فى اليمن ، (القاهرة : دار المنار للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠) .
- ٦٠ - فؤاد إسحق الخورى ، السلطة لدى القبائل العربية ، (بيروت : دار الساقي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١) .

- ٦١ - فيليب حتى وآخرون ، تاريخ العرب ، الجزء الأول ، (بيروت : دار
الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع ، ط٢ ، ١٩٥٢) .
- ٦٢ - قائد الشرجبي ، القرية والدولة في المجتمع اليمني ، (بيروت : دار
التضامن للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٩٩٠) .
- ٦٣ - _____ ، الشرائع الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني ،
(بيروت : دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٩٨٦) .
- ٦٤ - كمال المنوفى ، أصول النظم السياسية المقارنة ، (الكويت : شركة
الربيعان للنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٩٨٧) .
- ٦٥ - _____ ، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين : تحليل نظري
ودراسة ميدانية في قرية مصرية ، (بيروت : دار ابن خلدون ، ط١ ،
١٩٨٠) .
- ٦٦ - _____ ، نظريات النظم السياسية ، (الكويت : وكالة المطبوعات ،
الطبعة الأولى ، ١٩٨٥) .
- ٦٧ - محمد أنعم غالب ، عوائق التنمية في اليمن ، (فيسبادن (ألمانيا) :
أوتوها راسوفيتس ، ط٣ ، ١٩٧٨) .
- ٦٨ - محمد جابر الأنصاري ، تكوين العرب السياسى ومغزى الدولة القطرية
(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٩٤) .
- ٦٩ - محمد حسين الطباطبائي ، الميزان في تفسير القرآن (بدون محقق) ،
المجلد الثامن عشر ، (بيروت : مؤسسة الأعلمى للمطبوعات ، ط٢ ،
١٩٧٣) .
- ٧٠ - محمد زهير مشاركة ، الحياة الاجتماعية عند الببو في الوطن العربى ،
(دمشق : دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ط١ ، ١٩٨٨) .
- ٧١ - محمد سعيد العطار ، التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى اليمن ،
(الجزائر : المطبوعات الوطنية ، ط١ ، ١٩٦٥) .
- ٧٢ - محمد سليم العوا ، فى النظام السياسى للدولة الإسلامية ، (القاهرة :
دار الشروق ، ط١ ، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م) .

٧٣ - محمد عابد الجابري ، فكر ابن خلدون ، العصبية والنولة : معالم نظرية
خلدونية فى التاريخ الإسلامى ، (الدار البيضاء : دار النشر المغربية ،
ط٤ ، ١٩٨٤) .

٧٤ - _____ ، العقل السياسى العربى محدثاته وتجلياته ، (بيروت :
مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٩٠) .

٧٥ - محمد عزت حجازى (وآخرون) ، نحو علم اجتماع عربى ، (بيروت :
مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢ ، ١٩٨٩) .

٧٦ - محمد عمارة ، معالم المنهج الإسلامى ، (القاهرة : دار الشروق ، ط١ ،
١٤١١هـ - ١٩٩١م) .

٧٧ - محمد متولى ، ومحمود أبو العلا ، جغرافية شبه جزيرة العرب ، الجزء
الثالث (اليمن الشمالى) (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ط٣ ،
١٩٨٨) .

٧٨ - محمد محمود إبراهيم الديب ، الجغرافيا السياسية (منظور معاصر) ،
(القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، دط ، ١٩٨٩) .

٧٩ - محمد يحيى الحداد ، تاريخ اليمن السياسى ، جزآن (بيروت : شركة
دار التنوير للطباعة والنشر ، ط٤ ، ١٩٨٦) .

٨٠ - محمود عبد الفضيل ، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقيّة فى
الوطن العربى ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ،
١٩٨٨) .

٨١ - مركز الدراسات والبحوث اليمنى ، حصار صنعاء وشهادات للتاريخ ،
جزآن ، (دمشق : دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر ، ط١ ، ١٩٨٩) .

٨٢ - _____ ، ثورة ٢٦ سبتمبر : دراسات وشهادات للتاريخ ، جزآن ،
(بيروت : دار العودة ، ط٢ ، ١٩٨٦) .

٨٣ - مسعود ضاهر ، المشرق العربى المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة
(بيروت : معهد الإنماء العربى ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦) .

٨٤ - مصطفى الخشاب ، دراسة المجتمع ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية
ط ٢ ، ١٩٧٠)

٨٥ - مصطفى كامل السيد ، قضايا فى التطور السياسى لبلدان القارات
الثلاث ، (القاهرة : بروفيسنال للإعلام والنشر ، د ط ، ١٩٨٦) .

٨٦ - مكرم محمد أحمد ، الثورة جنوب الجزيرة ، (القاهرة : دار الكاتب
العربى للطباعة والنشر ، د ط ، ١٩٦٨) .

٨٧ - منير شفيق ، الإسلام فى معركة الحضارة ، (بيروت : الناشر للطباعة
والنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١م) .

٨٨ - نزار عبد اللطيف الحديثى ، أهل اليمن فى صدر الإسلام ، (بيروت :
المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، د ط ، ١٩٧٨) .

٨٩ - يوسف محمد عبد الله ، أوراق فى تاريخ اليمن وآثاره ، جزآن ،
(بيروت : دار التنوير للطباعة والنشر ، ط ١ ، ١٩٨٥) .

د - كتب مترجمة للغة العربية :

١ - إ . إ . إيفانزيتشارد ، الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، ترجمة : أحمد أبو
زيد ، (د . ن . د . ط ، د . ت) .

٢ - إدجار أوبالانس ، اليمن الثورة والحرب حتى عام ١٩٧٠ ، ترجمة : عبد
الخالق محمد لاشين ، (القاهرة : مكتبة مديولى ، ط ٢ ، ١٩٩٠) .

٣ - أشلى مونتاغيو (محرر) ، البدائية ، ترجمة : محمد عصفور ، (الكويت :
عالم المعرفة ، العدد ٥٣ ، مايو / أيار ، ١٩٨٢) .

٤ - إميل نوركايم ، قواعد المنهج فى علم الاجتماع ، ترجمة : محمود قاسم ،
مراجعة : السيد محمد بنوى ، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ،
د ط ، ١٩٨٨) .

٥ - إنجلس ، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ، ترجمة : إلياس شاهين ،
(موسكو : دار التقدم ، د . ت) .

٦ - ايلينا جولوبوفسكايا ، ثورة ٢٦ سبتمبر فى اليمن ، ترجمة : قائد محمد
طربوش ، (بيروت : دار ابن خلدون ، ط ١ ، ١٩٨٢) .

- ٧ - بودوسيتنيك وسبيركين ، المادية التاريخية ، (بيروت : منشورات دار مكتبة الحياة ، د . ط ، ١٩٧٩) .
- ٨ - جابرييل أ . الموند و ج . بنجهام باول الابن ، السياسة المقارنة ، ترجمة : أحمد على أحمد عناني ، مراجعة : أحمد حمودة ، (القاهرة : مكتبة الوعي العربي ، د . ط ، د . ت) .
- ٩ - س . ه . دود ، التنمية السياسية ، ترجمة وتعليق عبد الهادي الجوهري ، (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، د . ط ، ١٩٨٧) .
- ١٠ - ف - ج - أفاناسييف ، أصول الفلسفة الماركسية ، ترجمة : حمدي عبد الجواد ، (القاهرة : دار الثقافة الحديثة ، ط ١ ، ١٩٧٥) .
- ١١ - فرد هاليداي ، المجتمع والسياسة في الجزيرة العربية ، ترجمة : محمد الرميحي ، (الكويت : شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ط ٢ ، ١٩٧٧) .
- ١٢ - فلادلين أ . جوساروف وأدهم م . سيف المملوكوف ، اقتصاد الجمهورية العربية اليمنية ، ترجمة وتقديم : أحمد على سلطان ، (صنعاء : مركز الدراسات والبحوث اليمني ، د . ط ، د . ت) .
- ١٣ - فلاديمير رازين ، حول نظرية التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية ، ترجمة : عادل إسماعيل ، (بيروت : دار الفارابي ، ط ١ ، تشرين الثاني ١٩٨٠) .
- ١٤ - فلاديمير كاريوشين ويانيفاركوفا ، مبادئ المعارف السياسية ، ترجمة : زهدي الشامي (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، د . ط ، د . ت) .
- ١٥ - كارل ماركس وفريدريك إنجلز ، الأيديولوجية الألمانية ، ترجمة : فؤاد أيوب ، (دمشق : دار دمشق للطباعة والنشر ، د . ط ، ١٩٧٦) .
- ١٦ - كارل ماركس ، نصوص حول أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالية ، (جمع وتقديم) : أريك ج . هوبزباوم ترجمة : صادق جلال العظم ، (بيروت : دار ابن خلدون للطباعة والنشر ، ط ٢ ، ١٩٨١) .

١٧ - كالتاختشان ، نظرية الأمة فى الماركسية اللينينية ، ترجمة : دار التقدم (موسكو : دار التقدم ، د . ط ، ١٩٨٨) .

١٨ - لويس مير ، مقدمة فى الانثروبولوجيا الاجتماعية ، ترجمة وشرح : شاكر مصطفى سليم ، (بغداد : دار الحرية للطباعة ، د . ط ، ١٩٨٣) .

١٩ - مجموعة من المؤلفين السوفيت ، أ . ب السياسة ، ترجمة : سعد رحى (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، د . ط ، د . ت) .

٢٠ - _____ ، قضايا تطور البلدان المتحررة ، (موسكو : دار نشر وكالة نوفوستى ، د . ط ، ١٩٧٢) .

٢١ - _____ ، العلوم الاجتماعية ، ترجمة : حنا عبود ، (دمشق : دار دمشق للطباعة والنشر ، ط ١ ، ١٩٨١) .

٢٢ - _____ ، تاريخ اليمن المعاصر (١٩١٧ - ١٩٨٢) ، ترجمة : محمد على البحر ، (القاهرة : مكتبة مدبولى ، د . ط ، ١٩٩٠) .

٢٣ - نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها ، ترجمة : محمود عودة وآخرون ، (القاهرة : دار المعارف ، ط ٨ ، ١٩٨٣) .

٢٤ - ياكوفليف وآخرون ، أسس المعارف السياسية ، ترجمة : إلياس شهابين ، (موسكو : دار التقدم ، د . ط ، ١٩٧٥) .

هـ - دوريات :

١ - أحمد قايد الصائدى ، «اليمن : الشعب والأرض والحضارة» ، دراسات يمنية (صنعاء) ، العدد ٤٢ (أكتوبر - نوفمبر ديسمبر ١٩٩٠) .

٢ - الفضل شلق ، «القبيلة والدولة والمجتمع» ، مجلة الاجتهاد (بيروت) ، السنة ٤ ، العدد ١٧ ، خريف العام ١٩٩٢ .

٣ - أنطوان نصرى مسره ، «فى مستقبل الوحدة العربية : الاعتراف بالولاءات التحتية وشرعنتها عامل توحيد أم انقسام» ، المستقبل العربى ، السنة ٩ ، العدد ٩٠ (آب / أغسطس ١٩٨٦) .

- ٤ - المختار الهراس ، « القبيلة والدورة العصبية : قراءة فى التحليل الخلدونى للمجتمع القروى المغاربى » ، المستقبل العربى ، (بيروت) ، العدد ٩٨ ، نيسان / إبريل ١٩٨٧ .
- ٥ - ثريا التركى ودونالد كول ، «مجتمع ما قبل النفط فى الجزيرة العربية : فوضى قبلية أم مجتمع مركب؟» ، المستقبل العربى ، السنة ١٣ ، العدد ١٤١ ، (تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٩٠) .
- ٦ - جلال عبد الله معوض ، «أزمة عدم الاندماج فى الدول النامية» ، مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت) ، المجلد ١٤ ، العدد ٤ (شتاء ١٩٨٦) .
- ٧ - خالد عبد الجليل شاهر ، «البنية الاجتماعية التقليدية فى اليمن» ، مجلة دراسات يمنية (صنعاء) العدد ٤٣ (يناير - يوليو ١٩٩١) .
- ٨ - خلدون حسن النقيب ، «بناء المجتمع العربى : بعض الفروض البحثية» ، المستقبل العربى (بيروت) ، العدد ٧٩ ، (أيلول / سبتمبر ١٩٨٥) .
- ٩ - سعد الدين إبراهيم ، «المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى» ، الديمقراطية ، الكتاب الأول (القاهرة) ، (كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١) .
- ١٠ - سلطان ناجى ، «التاريخ السياسى لدول اليمن القديمة» ، مجلة اليمن الجديد (صنعاء) ، السنة السادسة ، العدد الثانى ، (يونيو - يوليو ١٩٧٧) .
- ١١ - سليمان خلف وآخرون «النظرية وإشكاليات البحث الاجتماعى فى المجتمع العربى المعاصر» ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، (جامعة الكويت) : المجلد العاشر ، العدد ٣٧ ، شتاء ١٩٩٠ .
- ١٢ - سيد مصطفى سالم ، «كيف نكتب التاريخ اليمنى» ، مجلة اليمن الجديد (صنعاء) ، العدد الرابع ، (يوليو ١٩٧٢) .
- ١٣ - عامر الكبيسى ، «تطور الإدارة العامة ودورها التنموى فى الجمهورية العربية اليمنية خلال عقدين» ، مجلة دراسات يمنية (صنعاء) ، العدد ١٤ ، (ديسمبر / كانون الأول ، ١٩٨٣) .

- ١٤ - عبد العزيز الدورى ، «ابن خلدون والعرب (مفهوم الأمة العربية)» ،
المستقبل العربى (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٦١ ،
مارس ١٩٨٤) .
- ١٥ - عبد القادر عرابى ، «قراءة سوسيولوجية فى منهجية ابن خلدون» ،
المستقبل العربى ، العدد ١٢٥ ، تموز / يوليو ١٩٨٩ .
- ١٦ - عبد الكريم الإريانى ، «التنمية الاقتصادية والخطة الخمسية الأولى فى
الجمهورية العربية اليمنية : دراسة تحليلية» ، مجلة دراسات الخليج
والجزيرة العربية ، (الكويت) ، السنة ٦ ، العدد ٢٢ ، (إبريل / نيسان
١٩٨٠) .
- ١٧ - _____ ، عبد الكريم الإريانى ، «الخصائص السكانية والعمرانية
فى الجمهورية العربية اليمنية من واقع التعداد الأول للسكان» ، مجلة
دراسات الخليج والجزيرة العربية ، السنة ٧ ، العدد ٢٦ ، (أبريل ١٩٨١) .
- ١٨ - على الجرباوى ، «العرب والأزمة الحضارية» ، المستقبل العربى ، السنة
السابعة ، العدد الرابع والسبعون ، (نيسان / أبريل ١٩٨٥) .
- ١٩ - _____ ، «نقد المفهوم الغربى للتحديث» ، مجلة العلوم
الاجتماعية ، (جامعة الكويت) : المجلد الرابع عشر ، العدد الرابع ، شتاء
١٩٨٦ .
- ٢٠ - على الدين هلال ، «نحو إطار نظرى لتحليل عملية التنمية السياسية فى
الوطن العربى» ، قضايا عربية ، السنة الثامنة ، العدد الأول ، كانون أول
(يناير) ١٩٨١ .
- ٢١ - كمال المنوفى ، «العائلة والسياسة فى الوطن العربى» ، الفكر
الاستراتيجى العربى (بيروت) ، العددان ٨ - ٩ ، تموز (يوليو) ١٩٨٣ ،
تشرين أول (أكتوبر) ١٩٨٣ .
- ٢٢ - _____ ، «الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية فى الوطن
العربى» ، المستقبل العربى ، السنة ٨ ، العدد ٨٠ (تشرين الأول / أكتوبر
١٩٨٥) .

٢٣ - مسعود ضاهر ، «القبيلة كمؤسسة سلطوية فى المشرق العربى الحديث» ، مجلة الوحدة (المغرب) ، السنة الأولى ، العدد ١١ (آب / أغسطس ١٩٨٥) .

و - ندوات ومؤتمرات :

١ - إبراهيم أحمد نصر الدين ، «مشكلة الاندماج الوطنى فى العالم الثالث - حالة اليمن» ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى الرابع لكلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء ، (مايو ١٩٨٨) .

٢ - على الدين هلال ، محاضرات فى التنمية السياسية ، ١٩٧٥ - ١٩٧٦ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .

٣ - مركز دراسات الوحدة العربية (ندوة) ، «المجتمع المدنى فى الوطن العربى ودوره فى تحقيق الديمقراطية» ، بيروت (٢٠ - ٢٣ كانون الثانى / يناير ١٩٩٢) .

٤ - منى أبو الفضل ، مدخل منهاجى فى دراسة النظم السياسية العربية ، محاضرات لطلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، (جامعة القاهرة) ، العام الجامعى ١٩٨٢ - ١٩٨٣ م .

ز - رسائل جامعية غير منشورة :

١ - حسن ثابت فرحان ، «السياسة الائتمانية فى الجمهورية العربية اليمنية خلال الفترة (٧٦ - ١٩٩٠)» ، (رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الاقتصاد ، ١٩٩٣) .

٢ - سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل ، «التجديد السياسى والخبرة الإسلامية: نظرة فى الواقع العربى المعاصر» ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، (١٩٨٧) .

٣ - عادل مجاهد الشرجبى ، «التحضر والبنية القبلية فى اليمن دراسة حالة لمدينتى صنعاء وتعز» ، (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، ١٩٩١) .

٤ - عبد العزيز محمد الشعبي ، «العلاقات بين شطرى اليمن : دراسة فى مقومات الوحدة ومعوقاتهما من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٩» ، (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ١٩٩٣) .

٥ - عبد الكريم على محمد الخطيب ، «ظاهرة الاستقرار السياسى فى الجمهورية العربية اليمنية ١٩٧٠ - ١٩٨٣» ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ١٩٨٨) .

٦ - محمد أحمد إسماعيل السعيدى ، «أفاق التنمية الصناعية فى الجمهورية العربية اليمنية» ، (رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الاقتصاد ، ١٩٨٩) .

٧ - محمد زيد الجمرة ، «تخطيط القوى العاملة فى الجمهورية العربية اليمنية» ، (رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم الاقتصاد ، ١٩٩١) .

٨ - منصور عزيز الزندانى ، «العلاقات اليمنية بالولتين العظميين (١٩٦٢ - ١٩٨٤)» ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ١٩٨٨) .

ج - صحف ومجلات :

الأهرام : ١٢/٤/١٩٩٤ .

البلاد (صنعاء) : ١٧/٥/١٩٧٢ ، ١/١/١٩٧٣ ، ٩/٣/١٩٧٣ .

١٦/٦/١٩٧٤ .

الثورة (صنعاء) : ٨/١/١٩٦٥ ، ١٠/٥/١٩٦٧ ، ٢٤/٢/١٩٧١ .

٢٥/٢/١٩٧١ ، ١٢/٤/١٩٧١ ، ١٧/٤/١٩٧١ ، ٢٠/٤/١٩٧١ ، ٤/١/١٩٧٢ .

١٢/٣/١٩٧٢ ، ٤/٧/١٩٧٢ ، ٤/١٠/١٩٧٢ ، ١١/١٢/١٩٧٢ ، ٧/٩/١٩٧٣ .

١٤/٦/١٩٧٤ ، ١٥/٦/١٩٧٤ ، ١٧/٦/١٩٧٤ ، ٨/٧/١٩٧٤ ، ٩/٧/١٩٧٤ .

، ١٩٧٥/٤/٢٨ ، ١٩٧٥/٣/٤ ، ١٩٧٥/١/١٧ ، ١٩٧٤/٧/٢٩ ، ١٩٧٤/٧/١١
، ١٩٧٥/١٠/٢٣ ، ١٩٧٥/١٠/٢٢ ، ١٩٧٥/١٠/٤ ، ١٩٧٥/٤/٢٨ ، ١٩٧٥/٣/٤
، ١٩٧٨/٢/٢٦ ، ١٩٧٧/١٠/٣١ ، ١٩٧٦/١٢/٣١ ، ١٩٧٦/١١/١٣
، ١٩٩٢/٩/٢٣ ، ١٩٩٠/٥/٢٥ ، ١٩٧٨/٦/١٧

الحرية (صنعاء) : ١٩٨٥/٩/٢٦ .

الحياة (لندن) : ١٩٩٢/١٢/٢٢ ، ١٩٩٤/١/٧ ، ١٩٩٤/١/١٤ .

الشرق الأوسط (لندن) : ١٩٩٤/٤/٢٨ .

الصحو (صنعاء) : ١٩٨٥/٦/٦ .

العربي (القاهرة) : ١٩٩٣/١١/١١ ، ١٩٩٤/٦/١٣ ، ١٩٩٤/٦/٢٠ .

، ١٩٩٥/١/٢٣ ، ١٩٩٤/١١/٢١ .

النضال (صنعاء) : ١٩٩٣/٢/٢٨ ، ١٩٩٤/١/١٤ .

أضواء اليمن (صنعاء) : يناير ١٩٧٥ ، مارس ١٩٧٥ ، نوفمبر ١٩٧٦ .

الجيش (صنعاء) : يناير ١٩٧٥ ، يوليو ١٩٧٥ ، أكتوبر ١٩٧٥ ، مايو ١٩٨٢ .

الوسط (لندن) : ١٩٩٢/٦/١٥ ، العدد ٢٠ ، ١٩٩٣/١٢/٢٠ ، العدد ٩٩ .

اليقظة (الكويت) : ٢٠ - ١٩٩٤/٥/٢٦ ، العدد ١٣١٦ .

اليمن الجديد (صنعاء) : مايو ١٩٧٤ .

ط - مصادر أخرى :

مقابلات الباحث مع بعض مشايخ القبائل والمسؤولين اليمنيين .

ثانيا : المراجع الأجنبية

أ. كتب :

Bill , James and Leiden, Carl, Politics in the Middle East (Boston : Little, Brown and Company, 1979) .

Gould, Julius and Kolb, William , (eds.), Adictionary of the social sciences (New york : the free press, 1969) .

Huntington, Samuel, Political order in changing societies (Bombay, India : Vakils, jeffer and simons private Ltd., 1975) .

Morton, H. Fried, The Notion of Tribe (menlo Park california : Community of Publishing company, 1975) .

Peterson, J.E., Conflict in the Yemen and superpower Involvement, Center for contemporary Arab Studies, George town university, Washington, D.C., 1981.

Pridham, B.R., (ed.), Economy, Society and Culture, Croom Helm, London, sydney Dover, New Hampshire and centre for Arab Gulf studies, University of Exeter., 1985.

Sahlins, Marshall D, Tribesmen , (Englewood - Cliffs, New Jersey : Prentice Hall Inc., 1971).

ب. الدوريات :

Deutsch, Karl, "Social Mobilization Political Development " , in : American Political science Review, No. 55 (September 1961) .

Goldsworthy, David, Ethnicity and Leadership in Africa : the Untypical case of Tom Mboya, the Journal of Modern African studies, Vol. 20, No. 1 (1982).

Stookey, Robert W., "Social structure and Politics in the Yemen Arab Republic " , Part 1 , the Middle East Journal, Vol. 28, Summer 1974, No. 3.



س: ۹۳۲۷.۶

يسعى هذا الكتاب إلى رصد وتحليل وتفسير الدور السياسي للقبيلة
اليمنية .

فما زالت القبيلة اليمنية المكوّن الأساسي للمجتمع اليمني ، كما
أنها من أكثر العناصر الاجتماعية والسياسية فعالية ، ومن أهم المتغيرات
التفسيرية للواقع الاجتماعي اليمني .

لقد مارست القبيلة اليمنية دوراً إيجابياً تجاه المجتمع ؛ حيث
كانت القبيلة ، وما زالت ، من أهم « كوابح » شراة السلطات الحاكمة ،
وولعها الدائم نحو قهر وظلم شعبها ومجتمعها اليمني . حيث تعددت
الانتفاضات التي قامت بها بعض القبائل اليمنية أمثال : قبائل
« همدان » و « بني حشيش » و « بني الحارث » و « أرحب » و « المقاطرة »
و « الزرائق » و « صرواح » ، وكذا تجمع قبائل « حاشد » و « بكيل » .

إن المواطن اليمني يلجأ لقبيلته ؛ لغياب دولته وعسف حكامها .
ويتشبث بأعراف القبيلة لغياب قوانين الدولة وعدم تنفيذها .

إن شرعية بقاء القبيلة اليمنية مستمدة من لا شرعية الحاكم
السياسي . ولذا فإن قيام سلطة سياسية حديثة « عادلة » في المجتمع
اليمني ، مُتطلب سابق لوجود قبيلة أكثر فاعلية ، ونظام سياسي أكثر
استفادة .

وحتى يتحقق ذلك ، فإن البقاء المرحلي لبعض « القديم » الصالح ،
مرغوب فيه ؛ ليوازن جُلّ « الحديث » أو الجديد الطالح .

المؤلف